

دراسات في الميثاق



المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الجمهورية العربية المتحدة
المجلس الاعلى للمشئون الاسلامية

دراسات
فقه

الميثاق



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ليعتز كل الاعتزاز وهو يقدم كتابه
هذا ((دراسات في الميثاق))

• بالأمس القريب قدمنا الميثاق

واليوم أراد المجلس ان ينظم لقاء حيا واعيا مع بعض اعلام الفكر والرأى
فى امتنا على صعيد الميثاق ..

وانى اذ اقدم اليكم هذه الدراسات ، انما اقدم قطرة او قطرات من بحر
كبير اكبر من ان يلم به كتاب ، واعظم من أن تستوفى حقه دراسات ودراسات

فالميثاق ليس بسطور وصفحات بين دفتى كتاب ..

والميثاق ليس بكلمات تقرا فى ساعة او ساعات ،

انما الميثاق كفاح أمة وتاريخ شعب

الميثاق قصة طويلة عمرها: عمر امتنا وأبطالها أبناء شعبنا ..

الميثاق كلمات ليست ككل الكلمات ، منها كلمات مضت جبيسة فى
صدور شهداء باعوا دناءهم فى سبيل أمتهم ، ومنها كلمات تهمس كالنسيم فى
صدور أجيال قادمة من بعيد ..

الميثاق كلمات ليست ككل الكلمات ، منها كلمات حُفرت بعرقها ودموعها
القناة ، ومنها كلمات حررت بعرقها ودمائها القناة ..

منها كلمات صمدت بآباء تحت ضربات العروش ومنها كلمات وطئت
بأقدامها الظاهرة التيجان والعروش وهتفت من أعماقها ، لن الملك اليوم - لله
الواحد القهار ..

منها كلمات عاشت حرة تآبى على نفسها عبادة الاصنام ، ومنها كلمات
رفعت عصاها لتحطم الاصنام وهي تنادى بين الناس ، وقل جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان زهوقا .

منها كلمات كانت تتمنى لو رأت سدا بأسوان يوفر الماء والرزق للناس
ومنها كلمات راحت تجمع السد حجرا حجرا .. كلمات قامت تبني السد بيد
وتحمل السلاح بيد لتحمل الماء والرزق للناس .

نعم ان الميثاق كلمات وكلمات وكلمات .. والان اليس حقا ايها الاخوة
ان الميثاق اكبر من ان يلم به كتاب لو ان تستوفى حقه دراسات ودراسات ؟
الميثاق ايها الاخوة كتاب كبير عمره دهر ، صفحاته تاريخ اهم وشعوب ،
وكلماته اجيال مضت واجيال في الطريق ، كتاب استوحى فكرته ثائر
وسطرته يد بطل ..

كتاب عاش له بالأسر جمال الثائر واليوم يعيش من اجله
عبد الناصر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

محمد توفيق عويضة

سكرتير عام المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

٢٥ مايو ١٩٦٣
اللاهرة في ٢ محرم ١٣٨٣

مفهوم الثورة وتجربتها الثورية في الميثاق -

السيد حسين الشافعي
نائب رئيس الجمهورية
وعضو مجلس الرئاسة

في وسط الأحداث التي تتعاقب بلا توقف يسعدني أن أجيء إليكم
هذه المرة ، مليا دعوتكم الكريمة ، الى افتتاح الموسم الثقافي لجامعة الأزهر .

وانى اذ اشكر لكم هذه الدعوة ، اعتر في نفس الوقت بهذا التكريم
للثورة ، في أحد رجالها الذين آمنوا بربهم ، وبوطنهم ، وبقائدهم ، في معارك
الثورة المتواصلة ، من أجل بناء مجتمع أفضل .

وأرى في هذه الفرصة مجالا لتجاوب فيه مع الأحداث ، ونظل من
رحاب الأزهر الشريف على مفهوم الثورة وتجربتها الثورية في الميثاق .

وما من مرة أتحدث فيها من الأزهر - وللازهر في قلب كل مسلم
رصيد من التكريم والاحترام - الا وأحسست أن كل كلمة تقال هنا ، تختلط
أصداءها بأحاديث من سبقونا من أئمة الفكر الاسلامي ، الذي استمر يهدي إلى
الرشد قرونا طوالا ، وسيظل مستمرا باذن الله الى ما شاء الله .

الى هذا أشار الميثاق في قوله :

« في إطار من التاريخ الاسلامي ، وعلى هدى من رسالة سيدنا محمد
- صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن
الحضارة والانسانية .. واتخذ هذا الشعب من أزهره الشريف حصنا للمقاومة
ضد الاستعمار ، وضد الرجعية التي حاولت أن تستر جرائمها باسم
الدين » .

المثل الناجح

ما من شك فى أن هناك من يسأل : هل يمكن للاسلام أن يعطى دليل العمل التطبيقي ، بعد هذا الزمن الطويل ، الذى توقف فيه الاجتهاد ، ولم تتحرك مبادئ الاسلام ، لتعطى الحلول العملية لما تتعرض له التجربة الإنسانية ، فى تطويرها المادى الصناعى المضطرب ؟

هذا السؤال كثيرا ما يؤدى بالناس الى افتقاد الاجابة العملية المقنعة .. والاسلام يقول : « ولا تقف ما ليس لك به علم » فيجد السائل نفسه باحثا عن المثل الناجح ، ايا كان مصدره ، وايا كان اتجاهه ، يتلمس عنده الجواب ، ولديه الدليل .. دليل العمل .. ولكن كلما تعمق فى صور النجاح والمثل الحديثة من التطور ، وجدها جميعا لا تشفى له غليلا ، ولا تجيب على مايعمل فى نفسه من معان ومثل ، لها جذور عميقة فى نفسه ، فيصبح حائرا بين المثل الناجح الذى وجده ، وبين فطرته التى فطره الله عليها .

الاسلام - ايها الاخوة - لم ينتشر بعد السيف كما يتصوره المتصورون ، ولكن الاسلام انتشر بالقنوة والأسوة الحسنة وبالمثل الناجح ، ولو كان الاسلام عجز عن تقديم المثل الناجح فقد كان على الناس أن تتطلع الى الأمثلة الناجحة من أية جهة ، وهذا غير الواقع ولكن هل لنا أن نساق فى هذا المجال بلا أفق ولا حدود ونحن نؤمن فى نفس الوقت برباط روحى وثيق يشدنا الى العالم الاسلامى كما يقرر ميثاق العمل الوطنى ؟ هذا هو السؤال .. ونحن فى هذه الحيرة والتساؤل نجد فى ايدينا ميثاقا هو دليل العمل الوطنى الذى تتضح فيه تجربتنا الثورية خلال السنوات العشر الماضية وما يقتضيه العمل لمستقبل هذه الامة ، وهى متجهة نحو اهدافها ملتزمة مبادئها التى تعتبر امتدادا لمبادئ الثورة ، والمثل الناجحة التى قدمت التجربة الرائدة فى المجال الانسانى .

واذا نحن اتجهنا فى هذا المجال الى مجال السياسة الخارجية نجد أننا نسير وفقا لمبدأ الحياد الايجابى وعدم الانحياز وليس من شك فى ان هذا المبدأ يؤكد يوما بعد يوم للقاصى والدانى فى كل مكان انه فى سيره الناجح فى هذه التجربة الرائدة انما يستمد أصوله من واقع الصورة التى يجب أن نعيش فيها ونعمل بها .. كما تؤكد الاحداث من حولنا فى أقصى الغرب وفى أقصى الشرق .. ان هذه التجربة تثبت نجاحها حيناً بعد حين ، هذا المبدأ .. مبدأ عدم الانحياز والحياد الايجابى ، الذى يتفاعل مع الاحداث فى كل مكان ويثبت قوته فى كل حين وفى كل وقت يؤكد بالقوة الفعالة قوله سبحانه

وتعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » ، فهذه القوة هي التي تجعل هذا المبدأ قائما قويا واقفا على قدميه معتزا كل الاعتزاز . هذه هي الصورة العملية للمثل الناجح والأسوة الحسنة والقذوة الحقيقية . . لا أقول ذلك في مجال العاطفة ، ولكن أقول ذلك في مجال التفاخر ومن مجال الواقع الحي الذي نعيش فيه . . وإذا نحن نظرنا الى المحيط الذي نعيش فيه في منطقتنا نجد أنه قامت هنا في مصر ثورة في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، ولقد كانت هذه الثورة أصيلة في كل أمرها ، وأصيلة في قيامها ، أصيلة في منطقتها ، أصيلة في مبدئها ، ولقد أعلنت الثورة حينما قامت مبادئ ستة هي :

- المبدأ الأول : القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة .
- المبدأ الثاني : القضاء على الاقطاع .
- المبدأ الثالث : القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .
- المبدأ الرابع : اقامة العدالة الاجتماعية .
- المبدأ الخامس : قيام جيش قوى وطني .
- المبدأ السادس : اقامة حياة ديموقراطية سليمة .

ونظرة فاحصة الى هذه المبادئ تؤكد أنها أصيلة ، وهذه هي الاصلالة التي أردت أن أتحدث اليكم عنها . فهي أصالة انفردت بها الثورة وتميزت عن غيرها من الثورات ، فقد قامت من حولنا بعد ذلك ثورات منها الذي اختلط لنفسه سياسة لا ترتبط بمبدأ ولا ترتبط بأساس ، ولذلك سرعان ما انتكست ولم تسر كما سارت ثورتكم هذه ، ذلك لان ثورتكم كانت أصيلة ولانها كانت نابعة من ارادة هذا الشعب القوى المعلم . هذه الارادة هي التي تنير لنا الطريق دائما ثم هي في نفس الوقت قد أثبتت أن الاستعمار انما يشكل العقبة الكثود : العقبة الاولى في سبيل التحرر ، فكيف يمكن لامة أن تبنى نفسها وفيها جيش لمحتل ؟ أمر بعيد الوقوع ولذلك كان الاستعمار عقبة أولى في المجال الخارجي ، اما في مجال بناء المجتمع فهناك اوضاع أخرى امام قيام هذا المجتمع ، ففي ربوع البلاد يقوم اقطاع يتحكم . يتحكم في لقمة العيش . . ويتحكم في مصير الناس . ولا يمكن للذي يعيش في ظل الاقطاع أن يقول لا ، حين يريد أن يقول لا ، ولا أن يقول نعم ، حين يريد أن يقول نعم . هذه هي الصورة التي رأينا عليها الاقطاع . . ولذلك كان القضاء على الاستعمار تحريرا لارادة الفرد . . وتحريرا لارادة الامة . . وكذلك سيطرة رأس المال ، لقد كانت في الماضي صورا يندى لها الجبين . لقد كانت الحكومات تتعاقب والمال هو المتحكم في قيامها وفي زوالها ، يقيمها رأس المال ، ويريلها رأس المال . . هذه الصورة التي كانت فيما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ هي الصورة التي كانت تمثل مجتمعا يعيش فيما بينه وبين نفسه . . ويشعر أن هناك عقبات في سبيل البناء الحقيقي .

يأتى بعد هذه العقبات قيام العدالة الاجتماعية ، ثم قيام الجيش الوطنى القوى الذى يحمى هذه المبادئ ، فلا يمكن أبدا لأى عقيده مهما سميت بفكرتها أن تعيش إلا والقوة الى جانبها تحميها ، كما أن القوة لا يمكن أبدا أن تعيش بغير عقيدة . . ان هذه القوة لا يمكن أن تسير ولا يمكن أن تتقدم إلا اذا كانت العقيدة تدفعها والعقيدة تحركها ، وفى هذا المجال نجد الامثلة الناجحة فى الثورات من حولنا تحاول أن تتمثل ، وتحاول أن تقتدى بالمثل الناجح . وهناك ثورات أخرى حادت عن الطريق وانحرفت بشعبها وبأمتها فعطلت بذلك سير التاريخ الى حين ، ولكنها لم تغير حتمية هذا التاريخ ، تلك الحتمية التى سوف تصل - بما لاشك فيه ولا ريب - الى أهدافها فى يوم من الأيام ، وهذا اليوم قريب ان شاء الله .

اننا نرى اليوم ذعرا فى السعودية . وذعرا فى الاردن . . واننا لتتسامل لماذا هذا الذعر فى كل من السعودية والاردن ؟! انهم يشعرون هناك أنهم يسيرون ضد التيار . . ضد تيار التاريخ . . انهم يشعرون أنهم منفصلون عن شعوبهم ، بينما أصبحت الشعوب اليوم على صلة متكاملة وخصوصا فى هذا المحيط العربى .

كل انسان فى المحيط العربى انما يتفاعل مع الأحداث التى يعيش فيها فينقل بها ويتفاعل معها ، ويؤثر فيها وتؤثر فيه .

هؤلاء الذين يعيشون فى السعودية حينما يستنجدون بالأجنى من أجل تمكينهم فى أرضهم انما يشعرون أنهم فى فراغ ، وأن الشعب أصبح لهم بالمرصاد . . هذه الصورة انما تعبر عن واقع موغل فى الجهل وموغل فى البعد عن الواقع ، هذا الملك الذى يعيش فى السعودية ، وهذا الذى يعيش فى الاردن لا يشعر بحاجة أهله ولا بحاجة الناس فى بلده ، ولكنه يعمل كل جهده لأن يعيش هو ، وأن يحافظ على بقائه هو ، ولذلك يقول الحكام فى السعودية والاردن : ان القاهرة حينما تتكلم فهى التى توعد الى هؤلاء . . اننا لانوعز الى أى من هؤلاء اطلاقا ، ولكنه المثل الناجح مرة أخرى يرشد ويجمع القلوب بلا عمل ولا تدبير ، ولذلك فاني أقول خلاصة من كل ما تقدم : **ان المثل الناجح هو الأساس فى انتشار أية دعوة .**

واذا كنا نحن فى الميثاق العظيم الذى أعلن فى ٢١ من مايو من السنة الماضية دليلا على العمل الوطنى قد ضمنا هذا الميثاق عشرة أبواب ، فانما أردنا أن نشير بكل وضوح الى المراحل التى عشناها مرحلة بعد مرحلة ، فها أنتم ترون فى بابها الأول نظرة عامة تبين لنا عبرة الماضي ، وأما بابها الثانى ففى ضرورة الثورة ، وهذا يبين واقعية العمل وعدم التمسح بالشكل الذى لا يؤدى الى جذور النضال المصرى بما يوضح الاصلالة وعمق الكفاح ، ثم يبين درس

النكسة دروسا نستفيد بها في كفاحنا المقبل ، ثم يبين الديمقراطية بعد ان اطاحت بكل العقبات التي تقف في سبيلها ، ثم الاشتراكية كأساس يوحد بين عواطف الناس ، فليس هناك كبير ولا صغير ولا غنى ولا فقير .. كل يشعر بالعدالة والمساواة ، وبحقه في الحياة في أمته ، هذه هي الضمانات الحقيقية لتجعل كل فرد في هذه الأمة يشعر بوجوده وكيانه ، ويشعر بتفاعله مع هذا المجتمع ليحقق مبدأ الكفاية والعدل . مبدأ الكفاية بزيادة الانتاج في كل مرفق من المرافق ، ثم يتحدث بعد ذلك عن التطبيق الاشتراكي ثم الوحدة العربية .. وأخيرا يتكلم عن السياسة الخارجية .

والمبدأ الأول في سياستنا الخارجية: أننا نحارب الاستعمار ، وهو أحد مبادئ الثورة الستة ، لأنه العقبة الكئود التي تقف في سبيل البناء .. ثم يقرر الميثاق أننا نؤمن بوحدة عربية ثم يبين الميثاق أننا نعمل من أجل جامعة افريقية ، ثم من أجل تضامن أسوي افريقي ، ثم تجمع من أجل السلام ، ثم نؤمن برباط وحي وثيق يشننا الى العالم الاسلامي ، ثم نؤمن بميثاق الأمم المتحدة ، وأخيرا التعاون العالي من أجل الرخاء .

هذا التلخيص انما أردت أن أبين به أننا اذا اردنا أن نتعلم الميثاق فيجب أن نبسط للفكر العادي في كل مكان ، حتى يمكن لكل واحد منا أن يكون داعية في مجالسه .. فاننا حينما ننظر نظرة شاملة الى الاسلام نجد ان الاسلام قوة ومتانة .. ((ان هذا الدين متين فاوغل فيه برفق ، ان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى)) ..

وكذلك الميثاق .. لا يمكن أن نتعرف على كل ما فيه في يوم وليلة ونحن على باب الدخول في الاتحاد الاشتراكي العربي ، ولكن المطلوب منا في هذه المرحلة أن نتذكر ونحن ندمو الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، أن الدعوة الى الاسلام في أول الأمر لم تكن تتطلب من الناس أن يفقهوا كل ما في القرآن بما فيه من اعجاز وبما فيه من عمق ، لا يمكن أن يصل اليه الا ذوو العلم وذوو الكفاية والمتفرغون لهذا الأمر . بل أكثر من هذا أقول : انه لم يكن المسلم يطالب في ذلك الوقت الا بأن يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله .

هذه هي المقومات الأولى التي كان يطالب بها المسلم حينما ينضم الى صفوف الأحرار اعلانا لهذا الشعار الخالد واعلانا لانه أصبح متحررا من فائته ، وانه أصبح متحررا في فكره ، متحررا في عقيدته ، متحررا في ماله ، وبذلك يمكن لهذا الفكر المتحرر أن يكون مستقبلا ومرسلا ، وأن يكون اثره ناصح البياض قويا .

واليوم ونحن في مجال التطبيق الاشتراكي العربي ، نرى أولئك الذين يتقدمون لهذا الاتحاد يسرون وفق مبدأ يربطهم بميثاق العمل الوطني ، الذي

يعبر عنه بالفكر الذى نسير على هذاه ، والعمل الذى نقوم بتنفيذه ، والهدف الذى نتجه اليه . ومجموعة المبادئ التى تربطنا فى تصرفاتنا ، التى تمكننا فى النهاية من اقامة الاشتراكية العربية السليمة ، التى نعتز بها كممثل ناجح ، سيكون فى القريب العاجل المنار الذى يشع ، والقوة الفعالة التى ينجذب اليها العالم العربى فى كل اقطاره ، وليس من شك فى ان الرجعية فى كل مكان تحسب حسابا كبيرا لهذا الاتحاد الاشتراكي ، الذى أصبح تنفيذا حيا لهذه المبادئ التى اعتنقناها فى الميثاق ، والتى يمكن ان تجعل من بلادنا القاعدة الوطيدة التى يسعى اليها كل لاجئ ، والتى يسعى اليها كذلك ، الاحرار فى كل الوطن العربى . ويوم يشعر كل عربى انه فى بلده وانه فى وطنه الذى جزاه الاستعمار ، وأن هذا البلد أو هذا الوطن قطعة من العالم العربى ممثلة فى اتحاد اشتراكي عربى ، يؤمن بالهدف ، ويؤمن بالمبدأ ، ويؤمن بالفكرة . . يومها تتحقق الصورة التى نشعر بأن المستقبل لن يكون الا لها ، وسوف لا يكون للرجعية فى هذه الحالة مجال تعمل فيه ، ولا اقدام تقف عليها ولن يفيدنا فى ذلك ان تستنجد بالغرب دون الشرق .

واننا فى هذا المكان وفى رحاب الأزهر وفى هذه الأيام التى نستقبلها عام ١٩٦٣ ، والتى تعيش فيها الأمة العربية مع أحداث عظام يتفاعل فيها كل قطر من اقطارها ، وكل فرد من افرادها . نرى انه حينما قامت معركة اليمن كيف تفاعلت معها كل الاقطار التى تحب الحرية ، وكيف تفاعلت معها ايضا هذه الرجعية التى لا تحب الحرية ، والتى لا تحب ان تقوم ثورة متحررة تعرف طريقها .

ان الحرية المتطلعة لا تقف عند حد . . واليوم ونحن نكون الاتحاد الاشتراكي العربى يتبادر الى خاطر سؤال هو : هل لهذا التنظيم الشعبى السياسى علاقة بالاسلام ؟

وجوابى على هذا السؤال : ان الاسلام قد وضع احكام تنظيم سياسى بناه على قواعد تفردت بالاصالة والبساطة والاستمرار . . اما الاصلالة فان كل احكام الاسلام فى ذلك كانت جديدة نابعة من السماء . وهناك كثير من الناس يستهويهم الجديد ويخطف ابصارهم البريق فيندفعون اليه بكل حواسهم وهم لا يشعرون أنهم يسرون فى الطريق المسدود ، لأن الصورة قد بهرتهم فلم يأخذوا بالاصل فيما اعتزموا القيام به من أعمال . . وها نحن فى الجمهورية العربية المتحدة نرجع بالامور الى اصولها فنعتز باننا جزء من العالم العربى ، وباننا عرب ، وباننا نؤمن برباط روحى وثيق يشدنا الى العالم الاسلامى كما نص الميثاق . . وكان فرضا علينا ونحن نضع اللبنيات الاولى للاتحاد الاشتراكي العربى ان نعود الى الاصل ولا نلتفت الى الصورة ونحن نقيم هذا البناء على هدى من العروبة والاسلام .



الرئيس عبد الناصر يجتمع باللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي العربي

أما البساطة فى البناء فقد أوضحتها الاسلام فى مجموعة من القواعد التى تؤدى دائما الى الترابط فى العلاقات وفى أسلوب الحياة وفى التصرف الخلقى الانسانى . . اننا نرى المسلم الذى يصلى بأسلوب بسيط يربطه بربه ويصله بخالقه ، يجعل من هذه الصلاة ببساطتها فى الأداء مجالا للامتناع عن كل شر ، والعمل على مرضاة ربه فى كل عمل . . هذه الصورة من البساطة انما تعبر عن مفهوم الاسلام الحقيقى حينما يقول « اليوم يثس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون » أسلوب منفرد بسيط فى ادائه لا يحتاج الى أجهزة ولا يحتاج الى رقابة ولا يحتاج الى تحكم ، ولكنه الضمير الحى الذى يتكون من هذه المبادئ البسيطة .

وأما الذاتية وهو الأمر الثالث بعد الأصالة والبساطة فليس كالاسلام أسلوب فى اعداد الفرد الذى يشعر بمسئوليته . . مسئوليته عن الرسالة ، فليست الرسالة من مسئوليات محمد - صلى الله عليه وسلم - وحده ، ولكنها مسئولية مستمرة يحملها كل من حمل الرسالة ، وهذا يضيف الى هذا المبدأ ، مبدأ الاستمرار . ولو أردنا أن نترجم قواعد التنظيم فى القرآن ترجمة أصيلة ونضمها الى واقع التنظيم السياسى فى الاسلام ، فاننا نجدها مجسمة فى سورة الحجرات . . لقد حوت هذه السورة الكريمة سلسلة من القواعد الاساسية للتنظيم ، ومجموعة من الأوامر والتصرفات التى تحكم علاقات القيادة بالقاعدة وتقدم للمثل الذى يعتبر اصلح مقياس وأقوى أساس لبناء التنظيم السياسى الأفضل ، والخطاب فى هذه السورة موجه للمؤمنين فهم وحدهم الذين يستطيعون البناء . . بناء الأمة القوية المتحدة « يا أيها الذين آمنوا لا تقسموا بين يدى الله ورسوله » أى لا تتقدموا بقول أو عمل بغير اذن من الله ورسوله اجللا للخالف واحتراما للقائد « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ، ان الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم ، ان الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون ، ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم والله غفور رحيم » تحديد صريح واضح لعلاقة الأفراد بالقائد لا يمكن تأويله بأى نوع من التمييز الطبقي ، فقد وصف الله القائد هنا بأنه رؤوف رحيم على خلق عظيم ، ولكنها مقتضيات التنظيم التى تشكل قيام البناء على أساس سليم « يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين ، واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه فى قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون » « انما المؤمنون إخوة فاصلحوا بين أخويكم » « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم »

« يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن أن بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن ياكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه » •

اننى أردت أن أسترسل فى سرد هذه الآيات لكى نتبين من الصورة التى تعطيها لنا أنه فى مجال التنظيم السياسى انما يريد الله - عزوجل - أن يجعل من المؤمنين فى علاقاتهم بعضهم لبعض مقتدين بالرسول الكريم القائد العظيم صلوات الله وسلامه عليه ، هذه الصورة التى تدل على هذه العلاقات وما لها من أهمية قد تستطيع أن تحفظ فى يوم من الأيام وقد تعطينا أفضل الأفكار ، ثم ينقصنا المؤمنون الذين يؤمنون بهذه الأفكار ، وبدلك لا نستطيع أن نتقدم خطوة واحدة ، ثم نجد الأفكار ونجد المؤمنين ، ثم نتبين أنه تنقصهم مجموعة الروابط والعلاقات التى تجعل منهم قوة جماهيرية متحركة فى المجال العملى فى التطبيق

أن وجود هذه الروابط هو الذى يجعل المجتمع كله كتلة مترابطة يمكنها أن تنتهى الى الهدف وتصل الى الغرض بكل قوة وكل تناسق • وانى لأذكر هذا الحديث الذى يبين أن المؤمنين فى توادهم وتراحهم وتعاطفهم كالجسد الواحد ، فان هذا الجسد حينما يتحرك كتلة واحدة ، وبقوة واحدة نحو فكرة واحدة وهدف واحد ثم تحده فى تصرفاته مبادئ واحدة فلا يبدلها المجتمع من أن ينجز المعجزات ويؤدى العمل المطلوب منه ، ولكن لو كانت مجموعة العلاقات التى تربطهم ببعض ضعيفة ركيكة فلا يمكن لهذا المجتمع أن تقوم له قائمة ، ولذلك فان الله - عز وجل - حينما ينبه فى هذه السورة الى مجموعة العلاقات الخلقية التى تربط بين القائد وبين الأفراد والجماعات وتلك الاخلاقيات التى يجب أن تربطها فى مجال العمل انما تحدد ذلك الأسلوب الذى يجعل الترابط حقيقية واقعة •

ان الاستعمار لم يتمكن من المسلمين على الاطلاق الا حينما كانت هذه العلاقات بين الأفراد والجماعات وبين المسلمين فى كل بلاد الأرض مفككة ، والا حينما تغاضوا وتناسوا وتساهلوا واستسلموا فى كل هذه المعانى البسيطة التى تربط بين المسلم والمسلم فى فكره وعقيدته ، فى خلقه وتصرفه ، ان هذه الاخلاقيات لم تأت فى سورة أخرى كسورة النور مثلاً ولكنها جاءت هنا فى مجال التنظيم السياسى لكى تجعل من الأمة الاسلامية قوة متماسكة مترابطة تربطهم الاخلاقيات التى هى أساس التنظيم السياسى ، حتى لا يكون هناك تجسس ولا ظن باللاثم ولا سخرية فرد من فرد ، كل هذه المعانى هى التى تفسد العلاقات بين الناس ، واذا فسدت العلاقات بين الناس ، بين أى مجموعة من الناس لابد لهذه المجموعة أن تتفكك ويتمكن منها العدو وكل من يريد أن يتحكم فيها •• واذا أردنا أن نستعيد مرة أخرى هذا البناء السياسى على أساس من القوة الحقيقية ، فعلينا فى هذه المرحلة التى نجتازها فى بناء الاتحاد الاشتراكى العربى ان نضع نصب أعيننا بكل قوة وكل اصرار تركيز هذه المعانى الخلقية

قبل كل شيء حتى يقوم هذا البناء متعاوناً متراساً متفتحاً يستشعر بالمسئولية العامة في علاقته بين نفسه وبين أفرادها ، ثم بعد ذلك بين هؤلاء الذين يتصورون أنهم مؤمنون وهم بعيدون عن الايمان « قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم »

أما مواصفات المؤمنين فهم أولئك الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون . . تعريف واضح . . ايمان بالله ، وايمان بالفكرة ، ايمان بالرسول ، ايمان بالقائد ، ثم لم يرتابوا أى لم يترددوا أو يتشككوا لأنهم بلغوا درجة اليقين ، فأبوا بكر الصديق - رضى الله عنه - كذب عندما تحدثوا معه عن المعراج ولكنه عاد فقال انه الحق ، وانه الصادق عندما قالوا له ان ذلك قد حدث لرسول الله وانه هو الذى حدث به ، وذلك دليل على درجة ماوصل اليه أبو بكر من الايمان واليقين، فقد كان عليه وهو يحكم عقله فى المنظور الذى أمامه وبطوائع الأمور ان يكنب ولكن ليقينه بالقيادة وثقته بها قال انه حق مادام الرسول قد قاله وتحدث به . . غير أن الايمان وحده لا يكفي لأن الاسلام لايعترف بالايمان المجرد من العمل، فأسلوب العمل بالنسبة للمؤمن يتمثل فى قوله سبحانه « . . وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله » .

هذه هو المحك الطبيعى لمعرفة مدى الايمان اننا لانقوم اليوم بتشكيل الاتحاد الاشتراكى ولنبدأ مباشرة بالتعرف على المؤمنين به ، انما يكفينا أن الناس تتقدم لهذا الاتحاد ، ثم نترك السنين بعد ذلك هى التى تجعل المرء يعرف فى نفسه الايمان وأن يلمسه بالمحك الفعلى فى مجال العمل . . وليس من شك فى أنه فى هذه المرحلة التى مررنا بها فى عشر السنوات ظهر أناس كثيرون على درجة كبيرة من الايمان بوطنهم ، والايمان بالمبادئ ، والايمان بالمثل وكانت صورهم واضحة لايمكن أن تغيب عن بالنا ، حدث ذلك فى معركة ١٩٥٦ وكان فى مراحل التطور التى كسبناها من سنة ١٩٥٢ حتى الآن ، غير أن الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يقوم على أكتاف كل من يؤمن بالميثاق كفكرة ثم كترابط مجموع الناس المؤمنين تبين لنا الأسلوب الواضح فى العمل ودليله . لقد فصلتنا عن الحضارة التى نادى بها الاسلام والمبادئ التى وضعتها ، مسافات طويلة من الزمن ، ورغم هذا فقد كانت هناك ومضات براقية تمر فى التاريخ ولا زلنا نهتدى بقبسها حتى الآن . . كما حدث فى أيام عمر بن عبد العزيز . .

نخرج من هذا كله أنه لابد من أن يساند العقيدة العمل ، كما أن العمل لايمكن أن يكتب له نجاح بدون عقيدة .

أيها الأخوة :

مرة أخرى أشكر إدارة الأزهر والقائمين بالعمل الذين تفضلوا واقاموا هذا البرنامج الثقافي على دعوتهم لي لهذا الافتتاح ، كما أشكر جميع الذين حضروا ، وأرجو أن نوفق جميعا في اداء هذه الرسالة على هدى من اللهوسنة رسوله لنتمكن جميعا متكاتفين متعاونين من أن نعلي راية الحق وأن نؤمن بالاشتراكية المؤمنة طريقا الى العمل لكي نرتفع بهذا الميثاق كممثل للفكر الذي أمكن أن نحصل عليه في مجال التجربة خلال عشر السنوات الماضية ، ودليلا على العمل في عشر السنوات القادمة لاقامة هذا الصرح العالي من الفكر المتحرر لبناء الفرد المتحرر من أجل مجتمع أفضل .

« والسلام عليكم ورحمة الله »

نجاح الميثاق يرتبط بشئ واحد :

ممارسة الحرية

محمد حسنين هيكل

التحدى الكبير الذى يواجهنا فى المرحلة القادمة من النضال هو : الحرية
أو بمعنى أدق هو : ممارسة الحرية .

والتجربة الضخمة التى نعيش فيها الآن ، ترتفع نتائجها - محليا وعربيا -
بمدى النجاح الذى نستطيع احرازه فى ممارسة الحرية .

وبغير فرصة كاملة ، وحقيقية للحرية ، فان تجربتنا تقف فى منتصف
الطريق ، ولا تقوى على بلوغ غايتها .

بغير هذه الفرصة الكاملة والحقيقية للحرية ، يتحول الميثاق فى أيدينا
من خطة عمل ثورية واضحة وحاسمة ، ليصبح - على أحسن الفروض - نصا
أديبا وفنيا رائعا ، يستحق غلافا فاخرا مذهبيا ، ومكانا عاليا على رف
مكتبة .

وتتحول أفكار الميثاق ومبادئه الى أحلام حلوة يرسمها عقلنا الباطن ونحن
نيام بالليل، ويقصر وعينا عن ادراكها فى يقظة النهار .

وتتحول عبارات الميثاق وشعاراته الى ألحان خافتة ، تتسلى بها صغيرا
وسط الفراغ والسكون ، وتعجز عن أن تكون نشيدا نردده على وقع خطوات
الحياة ذاتها .

لكن الفرصة الكاملة ، والحقيقية للحرية ، هى وحدها التى تجعل الميثاق
خطة ، ويقظة « ونشيدا للحياة » .

ان المرحلة القادمة من النضال هذه المرحلة التى يتطلع اليها الميثاق ، هى
تطور هام وحيوى لرحلة سبقت .

لقد كان يمكن أن نصف المرحلة الثورية التى بدأت يوم ٢٣ يوليو سنة
١٩٥٢ بأنها كانت مرحلة الثورة للشعب .

وبعد الميثاقى فان وصفا جسيديا يمكن أن يلحق بالوصف السابق
ويعبر عن المرحلة القادمة بأنها مرحلة : الثورة بالشعب .

وفي الواقع أن الوصف الثاني ، استطراد تاريخي للوصف الأول ، وتنتميه أصيلة له .

- أى أن الوصف الثاني لا يسقط الوصف الأول ، وإنما يستبقيه بجانبه .
- ثورة للشعب . .
- وثورة بالشعب .

في فترة الثورة للشعب ، كان الجزء الأكبر من المسئولية واقعا على الطلائع الثورية التي تصدت للتغيير الحاسم منذ ليلة ٢٣ يوليو وبعد هذه الليلة .

وفي تلك الفترة كانت هذه الطلائع تتعرض للخطوط العريضة في النضال الوطني ، وهي خطوط رسمتها آلام الشعب وآماله خلال معاناته الطويلة للقهر والاستغلال .

وكانت هذه الطلائع تستطيع أن تتصرف باسم الشعب ومصلحه ، واثقة من تعبيرها عن ارادته ، حتى دون رجوع اليه .

ومن ناحية أخرى فلقد كان الرجوع الى الشعب بالطريقة التقليدية شبه مستحيل لأن عوامل القهر والاستغلال كانت قادرة في تلك الظروف على تحويل ارادته .

- في ذلك كله ، كانت الطلائع تتقدم وكان الشعب بمجموعه يتبعها .
- لقد كانت هذه الطلائع تسير في الخطوط العريضة التي رسمتها من قبل آلام الشعب وآماله ، وكان تعبيرها عن ضميره لا يحتاج الى سؤال .
- ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، فلقد كانت هناك قيود على ارادة الشعب بقي منها بعد هذه الخطوات كلها قيد الاستغلال الطبقي .
- ولقد كان الحل الحاسم للقضاء على هذا الاستغلال الطبقي ، هو في رأيي ختام مرحلة الثورة للشعب .

كان ذلك في يوليو سنة ١٩٦١ ، وبقرارات يوليو المجيدة التي أنهت سيطرة الطبقة الواحدة التي كانت تحتكر ثروة الوطن - أر معظمها - وتحكم عن ذلك الطريق أو على الأقل تتحكم .

ان الطليعة الثورية ، أقامت هذه المرة أيضا على اصدار قوانين يوليو المجيدة دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله ، هل هو يريد احتكار الطبقة الواحدة لثروته ، وتحكمها بالتالي في مقدراته ، أم هو يريد مجتمعا يرتكز على الكفاية والعدل ؟

- مرة أخرى لم تكن الطليعة في حاجة الى استفتاء الشعب .
- كانت ارادته واضحة .

في فترة الثورة للشعب حطمت الطليعة الثورية عرش الملك وأسقطت حكم أسرته ، دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله هل يريد ؟
لم تكن في حاجة الى أن تسأله . . كانت ارادته واضحة .

في فترة الثورة للشعب كرسست الطليعة الثورية جهدها لتجعل حياة قوات الاحتلال في قاعدة قناة السويس مستحيلة دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله هل هو مستعد لتحمل التكاليف ؟
ولم تكن في حاجة الى أن تسأله . . كانت ارادته واضحة .

وفي فترة الثورة للشعب قادت الطليعة الثورية عملية كشف مؤامرة الاستعمار لابقاء المنطقة العربية تحت نفوذه بفرض حلف بغداد عليها دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله : هل هو على استعداد لمواجهة مطامع الدول الكبرى في السيطرة على مقدراته . . بطريقة حاسمة مبرأة عن المساومات ؟
ولم تكن في حاجة الى أن تسأله . . كانت ارادته واضحة .

وفي فترة الثورة للشعب . أقدمت الطليعة الثورية على كسر احتكار السلاح الذي كان يستهدف ابقاء الحق العربي ذليلا تحت رحمة البطش الاستعماري ، دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله : هل هو على استعداد لمجابهة النتائج والاحتمالات .

ولم تكن في حاجة الى أن تسأله . . كانت ارادته واضحة .

وفي فترة الثورة للشعب ، راحت الطليعة تستعد لبناء السد العالي تحقيقا ورمزا لاصرارها على مغالبة التخلف ، فلما أقيمت في وجهها العراقيين دون بناء السد ، أعلنت تأميم قناة السويس ليكون دخلها في خدمة البناء ، ولما ووجهت بانذار القتال المسلح رفضت الانذار ونادت بحمل السلاح وتقدمت الى خطوط النار ، كل ذلك دون أن تستفتي الشعب مقدما وتسأله : هل هو

على استعداد للحرب حتى النصر ومن أجل التقدم ، أم هو يرضى بالاستسلام
ويقبل التخلف ؟

ولم تكن فى حاجة الى أن تسأله . كانت ارادته واضحة .

ولقد كانت الحرية فى مرحلة الثورة للشعب مطلبا .

والحرية فى مرحلة الثورة بالشعب أساسا .

لأنه بدون ممارسة الحرية فعلا لا يستطيع الشعب أن يتحمل
مستوليته الكبرى .

ولست أقول مع القائلين أن الحرية تحتاج الى ضمانات ، على الأقل ليس
ذلك رأيي .

ان الحرية حين تطلب ضمانات لنفسها فانها فى حقيقة الأمر تقبل بوضع
قيود على حركتها .

فان الذى يعطى الضمان هو الذى يقرر حدوده .

ان ضمانات الحرية تطلب فى حالتين :

* اما فى مواجهة احتلال دخيل ، يريد منه الذين قبلوا بوجوده أن
يرسم له الاطار الذى يتحركون فيه دون أن يصطدموا به .

* واما فى مواجهة طبقية تسلم لها الغالبية أو تستسلم امامها وترضى
بامتيازاتها المحتركة وتريد تعرف حدودها فيما وراء هذه الامتيازات .

وليس ذلك حالنا الآن .

ان الحاكم فى وطننا الآن لا يملك اعطاء ضمانات للحرية لأنه ليس سلطة
دخيلة على الجماهير ، وليس طبقة تسود فوق جموعها .

ان هذه الخطوة الأخيرة والهامة ، من خطوات مرحلة الثورة للشعب ،
استكملت هدفين فى وقت واحد .

* أتمت الزحف على جميع الخطوط المريضة للنضال الوطنى .

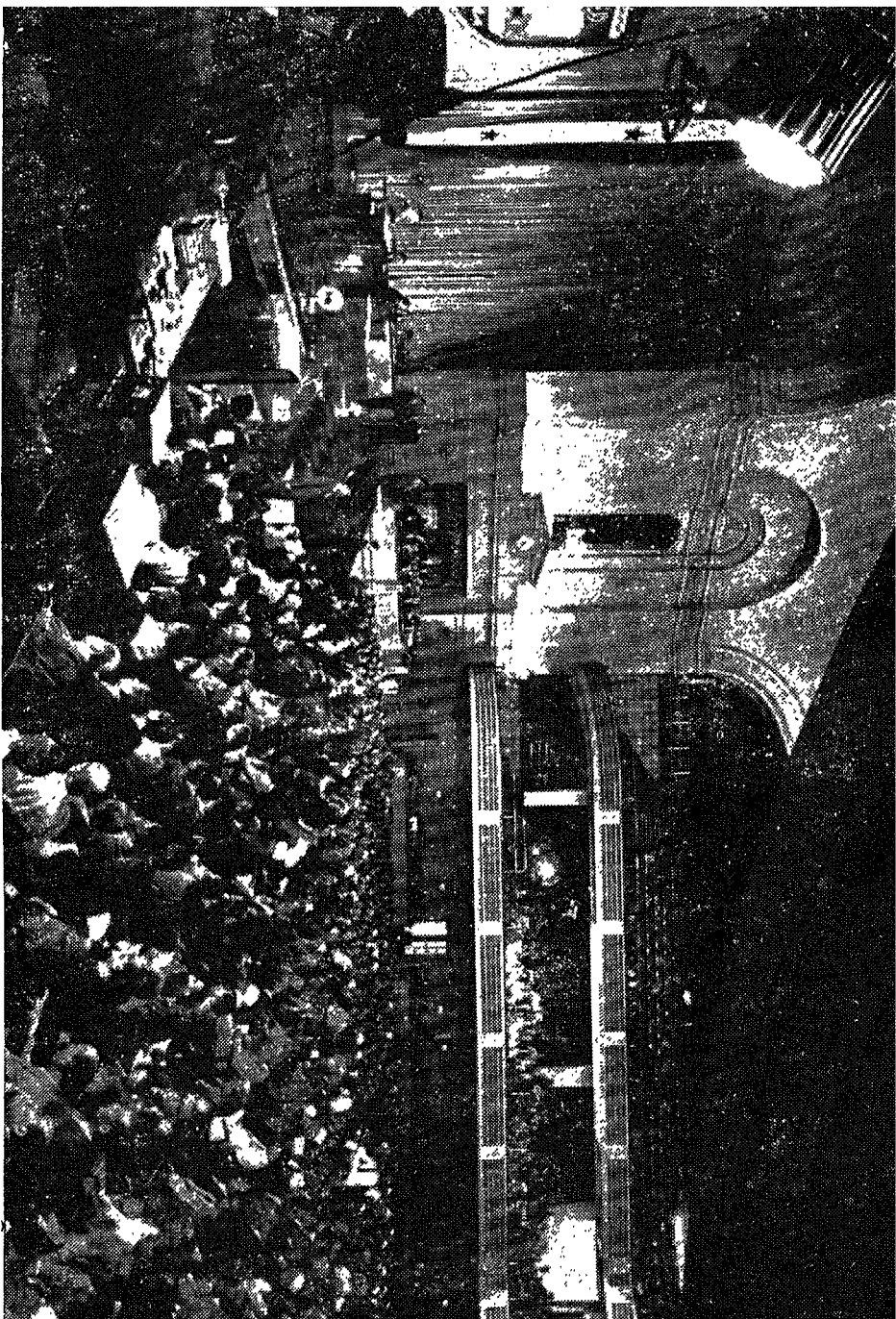
* أزال جميع العقبات التى كانت تعترض طريق الارادة الشعبية وفى
مقدمتها أو فى نهايتها :

— استغلال الطبقة الواحدة .

ان هذه الخطوة فى يوليو سنة ١٩٦١ فتحت الباب للمرحلة الجديدة من
الثورة :

ثورة بالشعب

في المؤتمر الوطني للتوعية الانتخابية عبد الناصر يعلن نتائج الانتخابات



- ان النضال الوطنى فى هذه المرحلة يواجه آفاقا جديدة •
- آفاقا لم يكن قد استكشفها بعد •
- كانت الخطوات السابقة من النضال تشغله عن التفكير فى تفاصيلها •
- لقد كانت آفاقا راودت أحلامه ، لكنها كانت صورة تلوح عن بعد ولا تظهر فيها الخطوط محددة قاطعة •
- ومن ناحية أخرى فان النضال الوطنى فى هذه المرحلة لا يستطيع ان يلقى العبد كله على الطليعة الثورية •
- ان العمل الثورى فى هذه المرحلة يعتمد على كل فرد من أفراد الشعب •
- ان العمل الثورى فى هذه المرحلة ميدان الحقول ، والمصانع والجمعيات التعاونية ، والجامعات ، والمستشفيات ومراكز البحث العلمى •
- ان العمل الثورى فى هذه المرة يتحرك من فكر كل انسان فرد ، ومن قلبه ، ومن ضميره •
- وليس معنى ذلك أن هذه المرحلة لا تحتاج الى قيادة ثورية ، وانما معناه أن مسئولية القاعدة الجماهيرية ، ليست هى مجرد الاندفاع ، وراء القيادة وتأييدها ، وانما لابد لهذا الاندفاع من أن يكون عملا خلاقا ومبدعا •
- هكذا •
- فى مرحلة الثورة للشعب ، كان الجزء الأكبر من المسئولية على الطليعة الثورية وكان الشعب وراءها •
- وفى مرحلة الثورة بالشعب ، فان الجزء الأكبر من المسئولية على القاعدة الجماهيرية ولا تستطيع القيادة أن تقدم الا اذا كانت القاعدة قد تولت فتح الطريق بتحقيق أهداف العمل الوطنى فى كل مركز من مراكزه •
- كانت اذن ثورة للشعب وهى الآن تستكمل تطورها التاريخى لتضيف الى هذه البداية ضمانا أكيدا للاستمرار بأن تصبح فى نفس الوقت ثورة بالشعب •
- وهذا هو معنى الميثاق
- بل هذا هو معنى صدوره فى هذا الوقت بالذات ، انه يربط البداية والاستمرار معا ويجعلهما : ثورة للشعب وبالشعب •
- هل معنى ذلك أننى أقول ان الحرية لم تعد فى حاجة الى شئ يكفل لها تأثيرها العظيم فى حركة المجتمع ؟
- أقول :
- لا ••• ان الحرية فى حاجة الى شئ •• لكن هذا الشئ ليس هو « الضمان » •

ان الحرية فى حاجة الى ، الممارسة ، وليست فى حاجة الى « ضمان »
فعمارة الحرية وحدها هى ما نحتاجه الآن .

الممارسة هى الحل الوحيد لمشكلة الحرية ، وفى تصورى أن العقبات التى
تعترض طريقها ليست أخطارا تريد اغتيالها بقدر ما هى رواسب ما زالت باقية
على طريق الممارسة .

وللممارسة تستطيع وتقدر أن تنفض هذه الرواسب ... وتفصل آثارها
من هنا فإن التحدى الكبير الذى يواجهنا فى المرحلة القادمة من النضال
وهو الحرية ، أو ممارسة الحرية ، يتركز الآن فى سؤال واحد :

— كيف يمكن أن تنفض « الرواسب » التى ما زالت باقية على طريق
ممارسة الحرية ؟

وأظن أن غيرى كثيرين ، كانوا مثل خلال الشهور الأخيرة الماضية يتابعون
تجربة ممارسة الحرية خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ،
ثم بعدها طوال فترة انعقاد هذا المؤتمر وهى ما تزال مستمرة حتى الآن .

لقد كنت وراء التجربة يوما بيوم .. عيني عليها ، وأذننى معها ، وعقلي
يتابعها بقدر ما يعي ويستوعب .

ولقد خرجت بنتائج عديدة ، لا أدري أيها فيه الصواب ، وأيها فيه
الخطأ ، لكننى أعرضها كما توصلت إليها تاركا الحكم لغيرى .

أولا

لقد خرجت ، بأن سلطة الحكم ليس فى يدها وحدها أن تزيل الرواسب
من طريق ممارسة الحرية ، بل ان سلطة الشعب هى التى تملك فى يدها
هذه القدرة .

ولقد يكون هنا أو هناك مسئول يضيق بالنقد ذرعا ، خصوصا بعد مرحلة
كانت فيها الثورة للشعب ، ومن ثم قد يتصور أى مسئول هنا أو هناك — من
تأثير مرحلة سابقة — أنه أدري من الشعب بإرادته .

لكن الشعب يستطيع تقويم هذا التصور الخاطيء ورده إلى مكانه الصحيح ،
خصوصا حينما تستقر الحقيقة الجديدة فى أمر السلطة فى ذهن كل منا .

هذه الحقيقة هى أن التناقض بين الشعب والسلطة قد زال بالطبيعة .

ان السلطة لم تعد سلطة احتلال ، ولم تعد سلطة طبقة ، وبالتالي فإنها لم
تعد تملك من سند إلا تمثيلها للشعب ذاته .

وما من جدال فى أن هذه الحقيقة الجديدة لا يمكن أن تستقر وترسخ بين يوم وليلة ، لكن ذلك سوف يحدث دون جدال كنتيجة محققة لزوال التناقض .

وزوال التناقض بين الشعب وبين السلطة لا ينهى الأخطاء بطبيعة الحال ، لكن تقويم الخطأ لا يحتاج الى صراع شعبى ضد السلطة ، تريد هى إخضاعه، ويسعى هو لاستقاطها ، كما هو الحال عندما كانت السلطة ممثلة لقوة احتلال أو لسيطرة طبقة .

ان التجربة سوف تؤكد لكل منهما زوال هذا التناقض .

وبالتجربة سوف يتأكد الشعب ان سلطة الدولة مستمدة منه ، كما ان السلطة بدورها سوف تتأكد أنه ليست لها من غير القوة التى يعطيها الشعب .

ثانيا

لقد خرجت بأن كثيرين بيننا فى حاجة الى أن يقرأوا الميثاق ، ويعينوا قراءته .

ان فيه طريقا جديدا الى التقدم ، الطريق الثالث - كما قلت .

طريق يعتمد فى التقدم المادى على مدخسراتنا الوطنية ، ولا يسرق مدخرات غيرنا من الشعوب . . . كما حدث فى التجربة الرأسمالية .

طريق يعتمد على الانسان الفرد الحى ، ولا يضحي به - حتى فترة مؤقتة - ويحواله الى ترس فى عجلة الانتاج . . . كما حدث فى التجربة الشيوعية .

وهو يعتبر أن العلم الحديث قادر على دفع التقدم بما يغنى عن الاستغلال ، استغلال المستعمرات ، أو استغلال الأجيال الحية والتضحية بها

ثم هو طريق يعتمد على الوحدة الوطنية داخل الوطن وفى مواجهة اخطار القوى الخارجية ، لكنها وحدة لا تجمد الصراع الطبقي ، وانما تحوله من صدام دموى الى تفاعل سلمى ديمقراطى ، وهى من أجل ذلك تستبعد الطبقة المستغلة التى تتصادم مصالحها تصادما كاملا مع حقوق الجماهير .

وليست الوحدة الوطنية سيطرة طبقة

ثالثا

لقد خرجت بأنه لا بد لنا فى هذه المرحلة من اعادة التفكير فى أحكام كثيرة أصدرناها قبل مرحلة الوضوح الفكرى التى يبلورها الميثاق .

كان بيننا من يسمى أى داعية الى تغيير الأوضاع الاجتماعية شيوعيا .
وكان بيننا من يسمى أى مالك لقطعة أرض أو لمصنع أو لعقار .. اقطاعيا
ان هذه الأحكام المطلقة ، من مرحلة سبقت حنود الميثاق ، مسألة تحتاج
الى مراجعة !

ان بعض هذه الأحكام يطارد أفكارا لها قيمتها ، وبعضها الآخر يطارد
أفرادا لهم دورهم .

ونحن فى حاجة الى أفكار كثيرة .. والى ناس بغير عدد ..!
ان قوى الشعب العاملة كلها تلتف من حول الفلاحين والعمال ، ولكن
الفلاحين والعمال ليسوا فوق غيرهم من قوى الشعب العاملة .
انهم ركيزة الوحدة الوطنية الجديدة ، ومن حولهم بقية القوى .
ليست ديكتاتورية البروليتاريا تجربتنا وانما ديمقراطية كل الشعب هى
التجربة ولا بد أن تكون الصورة واضحة .
وأى ضباب عليها يحجب الرؤيا .. والحرية لا تحب الظلام .. ولا الظلال !

رابعاً

أقد خرجت بأن الشعارات المحفوظة ، حتى تلك التى تجيء كلمة « الحرية »
ضمن ألفاظها ، تستطيع فى بعض الأحيان أن تكون عائقا يعرقل ممارسة
الحرية .

إن مفهوم الحرية ليس مفهوما جامدا . ولا يمكن حبسه فى شعارات
محفوظة من تجارب سابقة .

لقد أحدث الإنسان ثورة اقتصادية حين اخترع النقود ، وسكها وسيلة
للتبادل المادى ، لكن التبادل الفكرى أمره يختلف ، وهو لا يستطيع أن ينتج
أثره الخلاق بواسطة شعارات مسكوكة فى قوالب كالنقود ، حتى ولو كانت
كلمة الحرية منقوشة على جانبها .

خامساً

لقد خرجت بأنه يتعين على كل من يريد أن يستمتع بحق ابداء رايه ، أن
يكلف نفسه عناء التفكير فيما يريد أن يقول .

كذلك فإن الكلمة يجب أن تكون تعبيراً عن رأى قائلاً ، وليست انسياقا
مع تيار غالب ، أو استجداء لرد فعل مستجيب .



ممثلو الشعب في المؤتمر الوطني يتابعون مناقشة ميثاقهم

ان الكلمة ليست غاية فى حد ذاتها وانما الكلمة تعبير عن فكرة ٠٠ رداء لها أو وعاء ، ان الكذب ليس هو العدو الطبيعى الوحيد للحقيقة ، وانما السطحية أعدى للحقيقة منه !

سادسا

لقد خرجت بأنه ليس من حق أحد أن يقف من غيره موقف المعلم ، وانما كل انسان فينا لديه تجربة تستحق أن تروى ، ولا بد لنا أن نفسح له المجال ليرويها بطريقته وبأسلوبه وبحفظ حقه المقدس فى الخطأ .
لقد اكتشفت فى المؤتمر أن هناك نوعين من اليسار التقدمى .
يسار فكرى ، ويسار طبيعى

اليسار الفكرى يمثل الرغبة فى التفسير ناتجة من التفكير وحده .
واليسار الطبيعى يمثل الرغبة فى التغيير ناتجة من مواجهة الواقع ومشكلاته ولقد تمنيت لو أن اليسار الفكرى ، أصغى الى مايقوله اليسار الطبيعى ، انه مشحون بطاقة ثورية خام . لم تدخلها الصناعة بعد ، وهى مورد غنى لثروات هائلة من التجارب الانسانية .

سابعا

لقد خرجت بأن الأوهام لها سوق كبيرة مليئة بطلاب البيع والشراء .
ان عددا كبيرا من الذين تحدثوا - مثلا - عن الصحافة كانوا فى حديثهم تحت وهم أن الصحافة تحكمها الرقابة .
وقلائل كانوا على استعداد لأن يصدقوا أن الصحف ، ومنذ زمان طويل لم يعد عليها رقيب .
بل ان هناك من يظنون أن ظهور رأى فى صحيفة ، أو خبر ، هو وحي من الدولة ، أو تعبير عن اتجاه .
وليس ذلك صحيحا .

ولو كان صحيحا لخلت الصحف على الأقل من كلام كثير مشوش يملأ صفحاتها ، وأخبار من غير أساس تطل من بين الأعمدة .
وليس ذلك أمر الصحف فحسب ، بل هو أمر الاذاعة أيضا .
وليته كانت لدينا الأجهزة القادرة على التوجيه الدقيق .
ولقد كنت أقول فى بعض الأحيان ، ان تأثيرنا على العالم العربى ، لا يحدث بسبب ما نقوله صحفنا واذاعاتنا ، وانما يحدث بالرغم مما نقوله هذه الصحف والاذاعات .

من المبادئ الأساسية وحدها كل صدى يمس العالم العربى ويحركه
معنا ، ومن عملنا تحقيقا لهذه المبادئ ، بصرف النظر عن أسلوبنا فى الدعوة
اليها بعض الأحيان .

هذه كلها ، وغيرها رواسب . . ومنها العوائق . . وليست من أى قيود .
ونعود الى السؤال الذى جرننا الى هذا الاستطراد كله :
- كيف يمكن أن ننفذ « الرواسب » التى مازالت باقية على طريق
ممارسة الحرية ؟

وأقول ببساطة :

- بممارسة الحرية ! . .

ان حركة الممارسة ذاتها تقدر أن تنفذ كل هذه الرواسب .
وتضيف الى شعار المرحلة السابقة من العمل الثورى - وهو : « ثورة
للشعب » - تتمته الطبيعية وهى : « ثورة بالشعب »

محمد حسين

من وحي الميثاق الأمم والجماعات بين الأمل والعمل فضيلة الشيخ محمد محمد الميرفت

إن الميثاق الذي قدمه الرئيس الموفق جمال عبد الناصر ، الى شعب الجمهورية العربية المتحدة ، هو في ذاته حدث عظيم في تاريخ الأفكار والنظم الحكيمة والسياسات الإصلاحية الهادفة ، ذلك بأنه درس لما فاتت تستخلص منه العبرة ، وتخطيط لما هو آت ترجى معه الثمرة ، ووزن بين هذا وذاك لامكانياتنا التي نستطيع بها أن نخوض غمرات الحياة في هذا العالم الذي لم يعد فيه مكان للمتخلفين ، أو الضعفاء ، أو المترددين .

انه يرسم لنا الطريق الى مستقبلنا على هدى التاريخ البعيد منا والقريب ، الذي مرت بنا حقبه ، وتقلبنا في أطواره المتتابعة بين مده وجزره ، وحلوه ومره ، وفي هدى واقعنا الذي نلمسه ونشده ونحيا فيه ، ويريد منا أن نسير الى هذا المستقبل أقوياء مزودين بالايان برينا ، والثقة بأنفسنا ، والاعتماد على سعينا وأعمالنا وثمرات جهودنا ، لاعلى مجرد أقوالنا وآمالنا .

ولعل من حسن التوافق ، ومما ينبغي أن يطمئن اليه قلب المؤمن أن هذا الأسلوب ، في اصلاح الشعوب ، هو الأسلوب الذي يتمشى مع ما أرشدنا اليه القرآن الكريم في بيان أهداف التشريع الاسلامي ، اذ يقول :

« يريد الله ليبين لكم ، ويهديكم سنن الذين من قبلكم ، ويتوب عليكم ، والله عليم حكيم ، والله يريد أن يتوب عليكم ، ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما » .

الايتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة النساء .

فالله تعالى يقرر في هاتين الايتين أنه يريد أن يهدي عباده سنن التاريخ ويقرّب لهم أحوال من كانوا قبلهم في الماضي القريب والبعيد ، ليعلموها ويستفيدوا منها ، ويريد أن يخط لهم مستقبلا جديدا يتوب عليهم فيه ويظهرهم مما كان عليه سلفهم في الجاهلية ، بينما يريد أهل الشهوات والأهواء أن يخرجوهم عن الصراط المستقيم ، وأن يميلوا بهم عن سنة الفطرة ميلا عظيما .

والواقع أنه ما من مجتمع انساني الا وفيه صوتان متقابلان يناديان : صوت الفضيلة والحق ، وصوت الرذيلة والباطل ، صوت الاصلاح والخير ،

وصوت الإفساد والشرب ، صوت التماسك والاعتصام ، وصوت الانهيار والانحلال .

فالله تعالى يعرف عباده بأنه هو الذى يريد أن يطهرهم ويتوب عليهم من أوضاع الماضي البغيض ، وأنه فى سبيل ذلك يبين لهم سنن التاريخ ، ويشعر لهم فى حاضرهم ما به يصلحون ويسعدون ، أما الدعوة الأخرى فهى دعوة أعداء الله الذين يريدون التحلل والتفريط وأن يميل ميزان العدل والصالح ميلا عظيما ، فتفسد الأمور وتضطرب المجتمعات ، وتسودها عوامل الشقاء ، وتتغلغل فيها مظاهر السوء .

* * *

واذن فهذا هو نهجنا ، وهذا ما يرشدنا اليه كتاب ربنا .
وانى كلما ازددت فى هذه الميثاق نظرا ، ازددت له فهما وادراكا ، وازداد عندى وضوحا وجلاء ، ورأيت فيه ألوانا من الاتجاهات والمبادئ تتلاقى مع ديننا الحنيف ، وتفق وما له من مناهج فى مختلف نواحي الحياة .
وفى هذه الصفحات أريد أن أضرب المثل ببعض فقرات جاءت فى ثنايا الباب الثامن منه ، ربما خيل الى القارئ أنها ليست بذات صلة من قريب أو من بعيد ، بالتوجيهات الإسلامية ، وانما هى تتحدث عن أسلوب توجيهى حديث فى سياسة الشعوب والمجتمعات ، مأخوذ من دراسة روح الاجتماع .
وانما أضرب المثل بهذه الفقرات ، لأبين أنها - وان لم يبد فى الظاهر أى ارتباط بينها وبين التوجيهات الدينية - هى من صميم الاسلام ، ومن أوضح مناهجه فى سياسة الشعوب والمجتمعات .

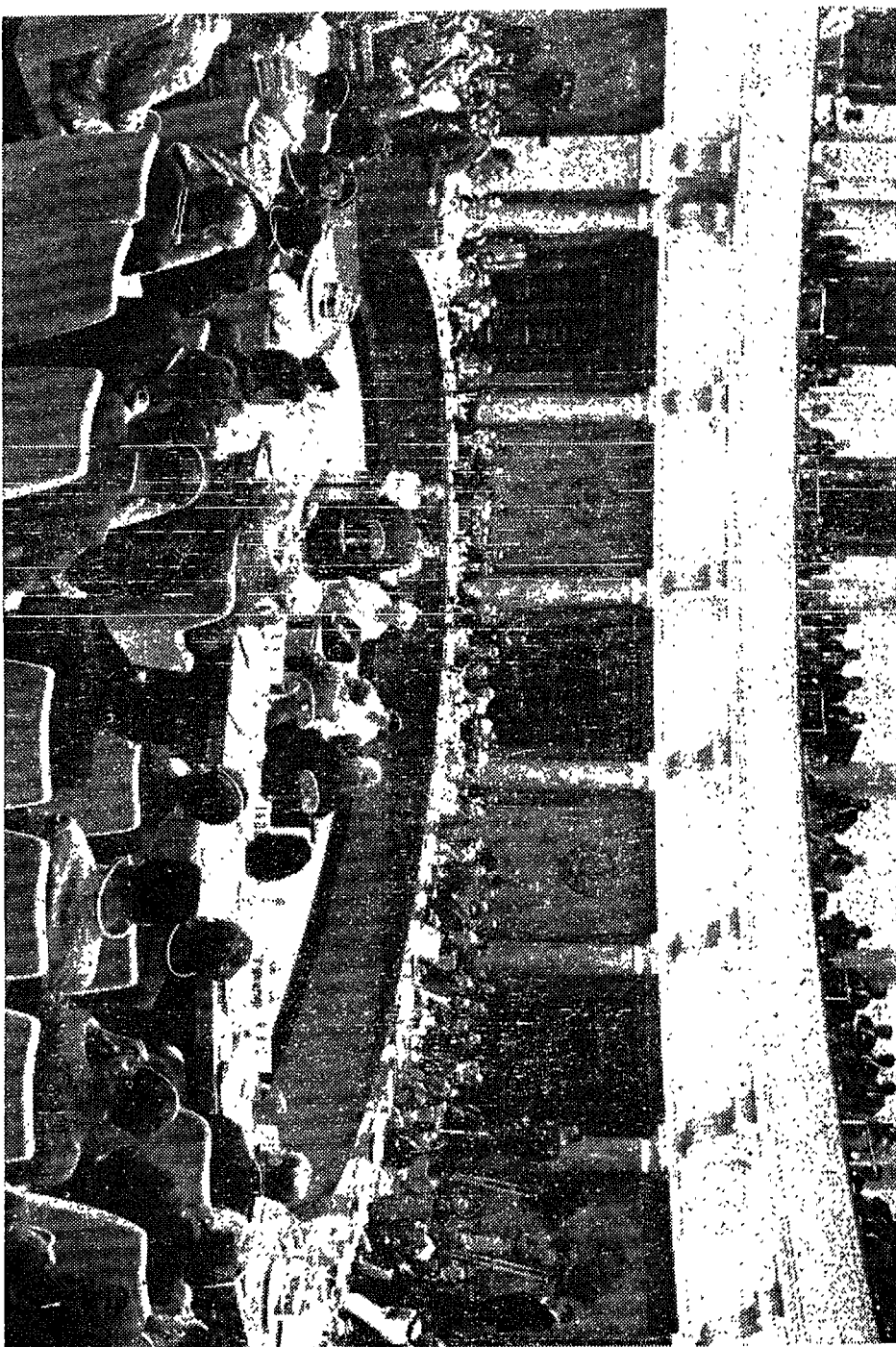
وهذه الفقرات أربع ، وهذا نصها كما جاء فى الميثاق :

* « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل ، لا يجب ان يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل »

* « ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من ألزم الواجبات فى تلك الفترة ان تتفصح امام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الأهداف المرجوة »

* « ان مجرد التغيير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يحقق احلام المرجوة من النضال ، لكنه من ألزم الواجبات فى تلك الفترة ان تتفصح امام الأحلام »

* « وليس من حق فى هذه المرحلة ان تغدع الجماهير بالمنى ، وانما تقتضى الأمانة الثورية ان تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغها لأمالها » .



الرئيس يلقي خطابه في مؤتمر بلجراد

هذه هي الفقرات الأربع التي أقصدها ، والتي أحاول في هذه الصفحات أن أدرس موضوعها من توجيهات الاسلام :

لقد أصابت هذه الفقرات كبد الحقيقة ، فان الشعوب اذا استغرقت في الآمال ، واستنامت الى المنى والأحلام ، كان ذلك بمثابة تخدير لها ، وتعويق عن العمل ، وتثبيط عن السعى والجد في الحياة ومكابدة ألوان الصعاب والتضحيات .

انها تتصور آمالها سهلة المنال ، قريبة التحقق ، لا تحتاج منها الى نضال أو كفاح ، فما الذي يبعثها اذن الى الكد والعمل والكفاح المرير ؟

وينتهى الأمر بعد مرور فترة طالت أو قصرت بأن يفيق النائمون ، ويتنبه الغافلون ، فيكتشفوا أنهم كانوا في سكرتهم يعمهون ، وأن الذي رأوه قريباً ، وعقدوا عليه آمالهم ، لم يتحقق لهم ، وهنا تكون النكسة ، ويكون اليأس وانهيار الروح المعنوي ، ثم الفشل الذريع .

والاسلام يجمع للناس بين الأمل والعمل ، ويرشدهم الى انهما لوأمان شقيقان يجب الا ينفرد أحدهما عن الآخر ، لأنه لا صلاح للناس الا بهما ، ولا استقامة للحياة الا اذا اجتمعا وتعاونوا .

فاذا وجد الأمل بدون العمل ، كان العجز والاستهانة والتراخي ، واذا وجد العمل بدون الأمل ، كان اليأس والاحساس بالتسخير وثقل الحياة ، ثم كانت تبعا لذلك قلة الانتاج ، وضعف الثمرات .

ان الأمل سلاح ذو حدين : اذا استعملته لتقوى به على عملك ، وتسير به في طريقك ، كان لك ، واذا كان قصارك منه أن تتلهى به ، وتستغرق في خياله ، كان عليك .

ان الاسترسال مع الآمال مضیعة ، وانما مثلها في نظر العقلاء ، كمثمل الدواء يؤخذ بمقدار ، فان أفرطت فيه انقلب الى داء عضال .

ان الله تعالى يقول عن الكافرين : « ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل فسوف يعلمون » .

الآية ٣ من سورة الحجر .

فيصورهم في صورة اللاهين بالآمال عن الأعمال ، والمستغرقين بالخيال عن الحقائق ، وأن قصاراهم وأعظم ما يشغلهم ، انما هو أن يأكلوا ويتمتعوا ، وأن ذلك سوف يقضى بهم الى أن يصطلموا اصططاما هائلا بالواقع الذي ناموا عنه ، وبالمصير الذي لم يحسبوا له حسابا ، ويومئذ يعلمون أنهم كانوا عن هذا غافلين ، ولا يجديهم هذا العلم شيئا ، فانه علم بعدى دبرى قد فات أوانه ، واقلنت فرصته .

والدعاء في الاسلام هو من باب الأمل والرجاء في الله ، ولكنه في الواقع توجيه ودعوة الى العمل .

ان الذى يدعو ربه بلسانه ملحا فى الدعاء ، دون أن يعمل ما يستحق به
اجابة الدعاء ، لا يستجاب له .

فالله تعالى يقول : « واذا سألك عبدي عنى فانى قريب ، اجيب دعوة
الداع اذا دعان ، فليستجيبوا لى ، وليؤمنوا بى لعلهم يرشدون » .
الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

ونفهم من ذلك أنه لم يجعل قربه من الداعى سببا فى ذاته الى الاجابة
وتحقق الامال ، ولكن جعل الى جانب ذلك الاستجابة لله بالعمل والأخذ
بالأسباب ، فجمع بذلك بين الأمل والعمل .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ان الرجل ليمد يديه الى
السماء : يارب ، يارب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ،
وغلى بالحرام ، فانى يستجاب لى » .

واذن فالدعاء وان كان أملا ورجاء فى الله الذى هو أكرم الأكرمين ،
لا يمكن أن يؤتى ثمراته الا بالعمل الصالح ، والاستجابة الى الله فيما يأمر به
وينهى عنه .

والتوكل على الله : انه أيضا أمل فى الله ، ولكنه يجب أن يكون مقرونا
بالعمل ، أو مسبوقا به .

واذا كان هناك مبدأ يقول : « أعن نفسك يعنك الله » ، فان القرآن يقول :
« فاذا عزمتم فتوكل على الله » .

فيجعل العزم أولا ، والتوكل ثانيا ، ولا يعكس .

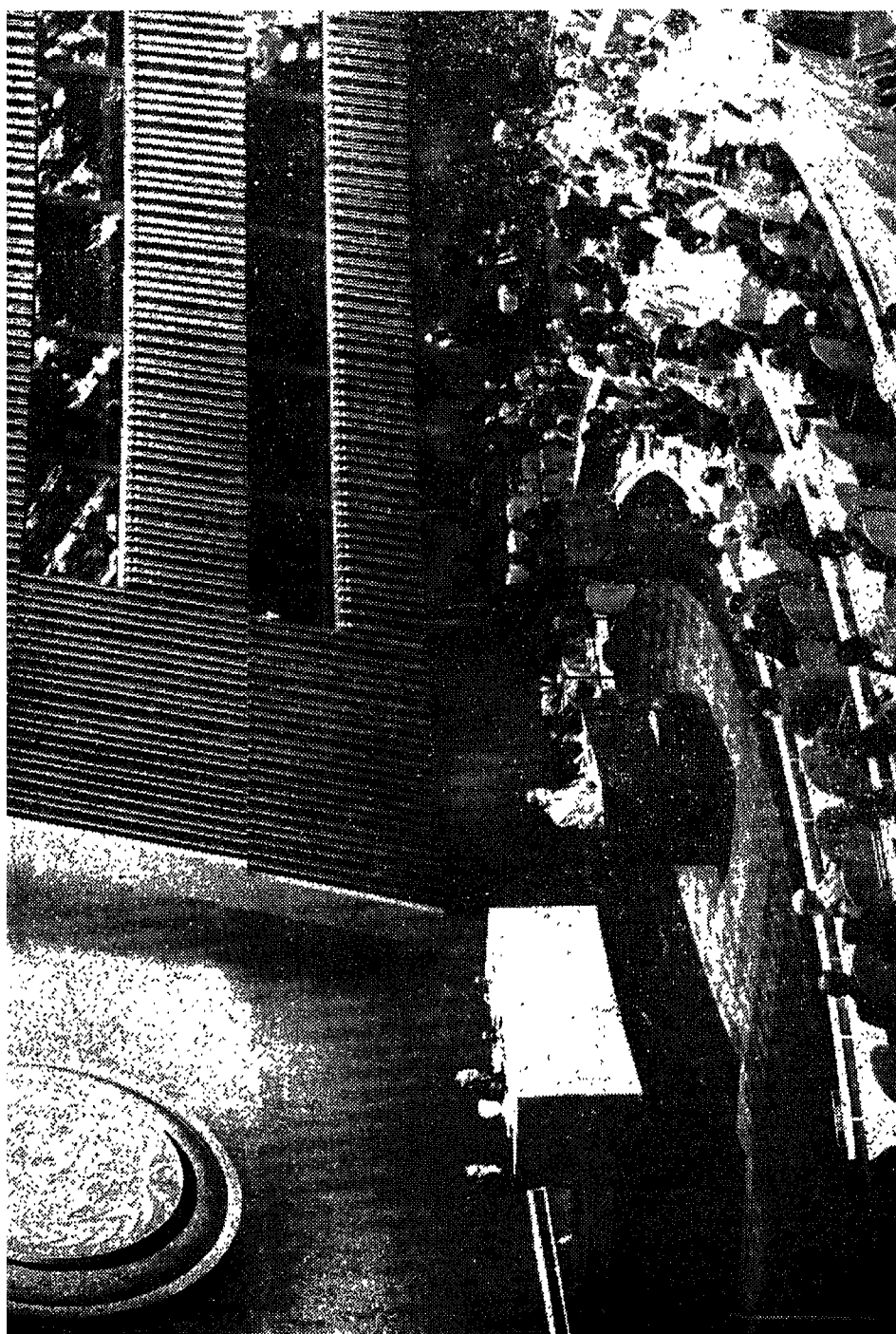
أو يجعل العزم شرطا وسابقا ، والتوكل مشروطا ولاحقا فلا توكل الا
بالعزيمة ، والعزيمة أولى الخطوات الايجابية للعمل .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - يقول لصاحب الناقة : « اعقلها وتوكل »
فيأمره أولا بأخذ الأسباب ، وثانيا بالتوكل .

واذن فالتوكل أمل ، كما أن الدعاء أمل ، ولكنه لا يكفي وحده ، بل
يجب أن تقدم بين يديه بالعمل الذى يؤخذ من « اعقلها » ومن « فاذا عزمتم »
ثم ان « فاذا عزمتم » انما هى مرحلة يسبقها كثير من مراحل الاعداد
السليم ، وهى كلها من قبيل الأعمال التمهيديّة التى تؤدى الى الوصول الى
أحسن النتائج .

بيان ذلك : ان الله تعالى يقول لنبيه الكريم : « فيها رحمة من الله لنت
لهم ، ولو كنت ظفرا غليظ القلب لانقضوا من حولك » ، فاعف عنهم . واستغفر
لهم ، وشاورهم فى الأمر ، فاذا عزمتم فتوكل على الله ، ان الله يحب
المتوكلين » .

الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .



رسول السلام يخطب في هيئة الأمم

فرحة الرسول بهم من شأنها أن تربط بينه وبينهم برباط الحب والاخلاص والتناصر الصادق - فهذه مرحلة .

وتنزهه - صلى الله عليه وسلم - عن الفظاظة والغلظة ، مرحلة أخرى ، لأنه لا يكفي أن تكون رحيماً القلب ، ولكن يجب أن تظهر آثار تلك الرحمة في لينك وحسن معاملتك وبمدك عن كل ما هو قسوة وغلظة .

وهكذا أثبت الله - تعالى - لنبيه - صلى الله عليه وسلم - خلق الرحمة ونفى عنه الفظاظة والغلظة ، وأعلمنا أنه استحق بهذا وذاك ، أن يكون قائداً محنكا ، ورئيساً محبوباً يتجمع حوله الناس .

ثم ذكر النتيجة التي تراد من هذا الخلق السلوكي المثالي العالي ، فقال : « فاعف عنهم » ، أى تجاوز عما عسى أن يفرط منهم « واستغفر لهم » أى لا تكلف بعفوك انت ، ولكن اطلب من الله أن يعفو عنهم ويغفر لهم « وشاورهم فى الأمر » ليعلموا أن روحك إنما هى روح الباحث عن المصلحة المستنيرة فى سبيل الوصول إليها بأراء أصحابه .

هَذَا هو البرنامج العملى الخلقى ، جاء تمهيدا وبيانا لحال الرسول ، ثم قيل له بعده « فإذا عزمْتَ فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين »

وهكذا جاء « التوكل » الذى هو مظهر الأمل والرجاء بعد تمهيدات متتابعة من بيان الأخلاق والسلوك والعمل الإيجابى والعزم المصمم .

وقد علم الله رسوله الكريم ألا يفرق زوجاته فى الأمل ، اذ يقول : « يا أيها النبى قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها ، فتعالين ، أمتعن وأسرحن سراحا جميلا ، وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة ، فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما »

الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الأحزاب .

وما أعظم هذا الدرس ، وما أجل المعلم فيه والمعلم . انه بيان واضح لأن حياة الرسول ليست حياة نعيم وزينة وترف ، ولا يمكن أن يلتبس ذلك فى كنفه ، ولا أن يكون بيت من بيوته مصدرا له ، ويجدر بمن كانت من الزوجات مريدة لهذا اللون من الزينة ومتاع الحياة الدنيا ، أن تتقدم الى الرسول برغبتها هذه لكى ينيلها حق المتعة الذى شرعه الله للزوجات حين يطلقن ، ثم يسرحها سراحا جميلا ، فلعلها تجد كنفها آخر تتمتع فيه بما تريد ، وتسعد فى ظله السعادة التى تنشدها ، أما من تريد الله ورسوله والدار الآخرة ، فلا بد أن تعلم أنها إنما تختار الصبر على لأواء الحياة فى ظل هذا الرسول الداعى الى ربه ، المجاهد فى سبيل دعوته ، الذى لم يتخذها ، ولن يتخذها أبدا ، وسيلة الى غرض من أغراض الدنيا ومتاعها الفانى ، وحينئذ لا تفكر فى جزاء دنيوى ولا متاع عاجل ، فانما جزاؤها عند الله ، ان صدقت فى نيتها ، وأحسننت فى عملها « فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما » . .

فهنا نجد تخييرا بين الترف ، والشغف ، يعلنه الرسول - صلى الله عليه وسلم - الى نسائه جميعا على سواء ، فلا مخادعة ، ولا اغراق في الأمل ، ولا حرص حتى على أن يظل الأمر مغطى خفيا لتذهب فيه نفوسهن كل مذهب ، كلا . . . ولذلك قلن جميعا : نختار الله ورسوله والدار الآخرة ، أى نختار الصبر والجهد والتخلى عن متاع الدنيا وزينتها ، وهما أعظم ما تهوى اليه أفئدة النساء .

وفى السيرة النبوية موقف من أعظم المواقف فى هذا الشأن الذى يعتبر من الحنكة السياسية فى الطراز الأول ، والذى ينبغى أن تساس به الشعوب والجماعات .

ذلك هو موقف العباس بن عباد الخزرجى :

فانه لما هم قومه الخزرج فى بيعة « العقبة » الكبرى ، بمبايعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - قام العباس بن عباد قائلا :

« يا معشر الخزرج : تعلمون علام تباعون هذا الرجل ؟ انكم تباعونه على حرب الأحمر والأسود من الناس ، فان كنتم ترون انكم اذا نهكت اموالكم مصيبة ، واشرافكم قتلا ، اسلمتموه فممن الآن فدعوه ، فهو والله - ان فعلتم - خزى الدنيا والآخرة ، وان كنتم ترون انكم وافون له بما دعوتوه اليه على نهكة الأموال ، وقتل الأشراف ، فخلوه فهو والله خير الدنيا والآخرة . . »

فأجاب القوم : انا نأخذه على ما يصيب أموالنا ، ويفنى أشرافنا ، فمالنا يا رسول الله ان نحن وفينا بذلك ؟ قال : الجنة .

ومدوا أيديهم الى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فبسط يده فباعوه وهكذا لم يرد العباس - رضى الله عنه - أن يكون قومه فى غفلة عما هم عليه مقبلون من الجهاد والعمل والتضحية فى سبيل المبدأ الذى آمنوا به ، ولم يتركهم لما عسى أن يكون قد راودهم فى شأن هذه البيعة من أمل فى سلطان أو علو أو غنى ، ولكنه أعلنهم بالصعاب التى سيقدمون عليها ، وبالتضحية التى قد لا تقف عند حد الأموال يصابون فيها ، بل تتعدى ذلك الى نفوس أشرافهم وزعمائهم تحصد حصدا ، فاذا كانوا على ذلك راضين بالعهد والميثاق والبيعة فليقدموا أنفسهم والا فلينسحبوا من الآن .

وقد سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا الحديث بين القوم فأقره ، ولم يزجر العباس عنه ، لأنه وافق خلقه فى الوضوح ، وما علمه ربه من سياسة القاس على أساس من الصراحة والبيان .

وتلك هى السياسة التى جعلت من بيعة العقبة الكبرى أول نصر إيجابى ظفر به المسلمون فى المعنى ، وجعلت من هذه البيعة مفتاحا للدولة الإسلامية التى قامت بعد ذلك بقليل فى المدينة ، بل جعلت لهذه البيعة حقا فى عنق كل مسلم الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين .

واذا كان لنا بعد هذا أن نستعرض بعض أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلماء أمته في هذا الشأن ، فإنا :

✽ نرى النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول :

« الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى » .

فقد وصف العاملين المحاسبين لأنفسهم الذين لا يركنون إلى بريق الآمال ، ولا تخدعهم زخارف المنى ، بأنهم هم أهل الكياسة والعقل والحلق ، أما الذين يتبعون أهواء نفوسهم ويكتفون بما يرادهم من الآمال والأحلام فأولئك هم العجزة الحمقى الذين لا يفلقون .

واذن فالرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يرضى أن ينتشر في المجتمع هذا الخلق الوبيل ، وهو خلق التعلق بأهداب الأمل على غير أساس من الجهد والعمل .

✽ وفي القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » .

« بما أطيال عبد الأمل ، إلا أساء العهل » .

قال القرطبي : صدق الحسن ، فالأمل يكسل عن العمل ، ويورث التراخي والتواني ، ويعقب التشاغل والتعاس ، ويخلد إلى الأرض ، ويميل إلى الهوى وهو أمر قد شوهد بالعيان ، فلا يحتاج إلى بيان ، ولا يطلب صاحبه ببرهان ، كما أن قصر الأمل - أي القصد فيه - يبعث على العمل ، ويحيل إلى المبادرة ، ويحث على المسابقة .

✽ وفي القرآن الكريم « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » .

فالرزق لا يأتي بمجرد الأمل والتوكل ، ولكن لابد من العمل والتحرك .

ويقول عمر بن الخطاب « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقني ، فإن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » .

وسئل بعض العلماء عن قول عمر « لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما يرزق الطير ، تغدو خماصاً وتروح بطاناً » .

أليس هذا القول يدل على أن الرزق غير محتاج إلى السعي ، بل إلى صدق التوكل ؟ ، فأجاب : انظر إلى قوله عن الطير « تغدو » و « تروح » فإنه لم يقل : لرزقكم كما يرزق الطير تنام في أعشاشها ، وتنكمش عن السعي والطلب ، ولكن قال تغدو خماصاً ، وتروح بطاناً ، فرزقها إنما جاء من الغدو والروح باذن الله .

وتلك هي سنة الله في خلقه .

محمد محمد الميرفتي

لقد أنصف الميثاق المرأة

الدكتورة سهيل القماماوى

ليست هناك فقرة من الميثاق أثارت النقاش حولها والحديث عنها مثل هذه الفقرة التى سوت بين المرأة والرجل حيث يقول :

تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة « .

والم تأمل لوضع هذه الفقرة فى الميثاق لا يخالجه الشك فى أن هذه المساواة فى حدود مارسمه الشرع ، بل مارسمته الحياة نفسها للمرأة من دور هام ، لابد لها من أن تؤديه أولا وعلى خير وجه قبل أن تفكر فى أداء أى دور آخر فى الحياة . ان هذه الفقرة تسبقها مباشرة الفقرة الخاصة « بأن الطفولة هى صانعة المستقبل وأن من واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح » .

وتأتى بعدها مباشرة الفقرة الخاصة « بأن الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، محددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النفسال الوطنى » .

واذن فالمساواة بالرجل لا يقصد بها الا أن تفك عن المرأة الأغلال التى كبلتها سنين طويلة فتصبح حرة حرية الرجل فى أن تتحرك لتشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة . واذن فصنع الحياة هو الهدف من حياة الأفراد ، أو استمرار الحياة والرقى بها هو غاية الانسان . وهذه العملية نحتاج الى المشاركة والمشاركة لابد من أن يكون فيها الشريكان كلاهما حرا فى حركته ليكون عمله ايجابيا عميق التأثير .



الله يتصرف بأحسان .. حررت المرأة .. رفعت من شأنها
أحدى السيدات في المؤتمر الوطني تهتف من أعناقها احتفاء بالجميل

ومع كل هذا الوضوح فى الفقرة فلقد كثر النقاش . وارتجت بعض الأوساط الجامعة حبيسة الهواء المخنوق بالمساواة ، وتسألت ماذا يراد بهذا؟ أمساواة فى الميراث ؟ وصل السخف الى القول .. أمساواة فى الزواج والتعدد ؟ الى آخر ما هنالك من هراء .

ولكن المتأمل الواعى لهذا القول فى الميثاق أحس أن الميثاق كله روح واحد وأنه يهدف الى غاية واحدة ، انه يريد لأبناء الأمة جميعا أن يشاركوا ، كل فى حقله ، وفى ميدانه ، فى بناء الأمة بناء قويا متينا . ولكي يكون هذا البنين قويا لابد من حرية الحركة .. حرية الحركة للعامل والفلاح والمرأة الحرة لكل فئة حرمت من هذه الحرية لسبب أو لآخر . ان الميثاق كله يحارب الاستغلال ويحارب كل العوائق التى تعوق دون العدل فى الفرص المتاحة للجميع ليعمل كل بها هياه الله له من مواهب وكفايات .

وعلى ذلك فلقد أشفق النضال الوطنى منذ أول لحظاته أن يضيع جهد المرأة أو الفلاح أو العامل فى الحرب والمطالبة بالحقوق والسعى وراء الانصاف والعدل ، ولذلك .. فلقد منح المرأة كل الحقوق ، والفلاح كل الحقوق ، والعامل كل الحقوق .. ولكل منها بعد ذلك وقد تفتحت له الآفاق أن يعمل ويعمل ليصل الى حقوق أكثر ورخاء أعم وسعادة أكبر .

ان طريق الجهاد وطريق العمل وطريق الحياة لا تقف فيه عقبات فى مقدور المجتمع أن يزيلها بمجرد تغيير النظرة القديمة بنظرة جديدة متحررة وانما العقبات اذا وجدت فانها يجب ألا تكون من صنع البشر ، ويجب أن تتكاتف الجهود المخلصة لتذليلها . وعلى ذلك فطريق الثورة اذن لا يمكن أن تكون فيه عقبات لامعنى لها ، عقبات أوجدتها عقليات رجعية قديمة وأصبح العقل الجديد لا يستسيغ وجودها .

ان المرأة ، الأم ، لا يمكن أن تنشئ أولادها على الحرية وهى مستعبدة ، ولا يمكن أن تربي جيلا متفتحا للحياة وهى تحس ان الحياة مغلقة فى وجهها ، ولا يمكن أن تنشئ جيلا يعرف الجهاد وقيمة النضال وهى مدللة منعمة .

ان المرأة التى لم تمارس المسئولية ولم تعرف ماذا يجرى فى الحياة من حولها لا يمكن أن تخرج للمجتمع جيلا يحمل المسئوليات الثقالة ، ويعرف عن الحياة مالا يد أن يعرف ليشق طريقه الصعب الوعر الى ما يريد لنفسه ولأمتة ..

واذا كانت المرأة العربية لم تعرف العنف فى مطالباتها بحقوقها ، واذا كانت المرأة العربية قد ولجت باب العلم وعن طريقه أخذت تحرر أول ماتحررت فما زك إلا لأن الاسلام ، برغم تعطيل المجتمع لكثير من نصوصه فى شأنها ، عصمها من الأهوال التى قاستها المرأة الغربية قبل أن تنال حقوقها .

ان المرأة الغربية التي كانت تعمل ولا حق لها في ملهمما كسبت لأنه ليس لها ملكية خاصة ولا ذمة مالية منفصلة . والغربية التي نانت تسام العذاب ولا تستطيع أن تطلب لنفسها الطلاق من زوج شرس سكير يضربها ويسىء معاملتها ، بل قد يبيعها كما تباع الاماء ، ان هذه الغربية كان عندها الحق كل الحق أن نخوض ما يسمى في تاريخ المرأة الغربية بحرب التحرير . . تحرير المرأة . .

ولكن المرأة العربية كفل لها الاسلام حق الملكية والميراث والذمة المالية المنفصلة . وأباح لها طلب الطلاق اذا أسبثت معاملتها وكفل لها الشرع الحنيف بعد ذلك لدى زوجها حسن المعاملة والنفقة الخ . . هذه المرأة لم تستثر الى حد أن تقوم بحرب ولكنها بمجرد أن تعلمت ثارت على حجاب سخي لا يقيها ولا يعصمها من الزلل اذا لم يكن لها من خلقها ما يعصم ، ثم ثارت لحقها في أن تعمل ثم ثارت لحقها في أن يكون لها في مستقبل أمتها وحاضرها رأى كما كان اكافة الرجال ، ثم ثارت للمطالبة بان تشترك في ادارة سياسة أمتها اسوة بالرجال .

ان المرأة اليوم لا يمكن أن تعيش حبيسة جدران بيت مهما يكن فيه من سبل الاتصال بالحياة الخارجية ، انها محتاجة الى ان تعمل على تغيير وجه الحياة في بيئتها المحلية أولا ثم في وطنها الصغير ، ثم في وطنها الكبير كله . انه اذا فسدت أمور مدرسة ابنها لا يمكن أن تؤدي مهمة الأمومة في البيت كما يجب وعلى ذلك لابد من أن تشارك في أن تدير المدرسة على خير ما يرام في أداء مهمتها . انه اذا فسدت أمور مستشفى الحي حيث تعالج أسرتهما كلها عانت هي في البيت من ذلك أشد المعاناة ، واذن فلا بد من أن تشارك في كل ما من شأنه أن يجعل المستشفى الذي تعالج فيه زوجها وأبناءها يؤدي للجميع الخدمة الصحية على خير وجه وكذلك الأمر في شأن المساكن وكيف تكون ، وفي شأن التموين وأسعار الحاجيات الاستهلاكية كلها ، بل في شأن المواصلات والشوارع ، وكل ما حولها مما تقوم به الدولة باسم الشعب . ان المرأة هي عماد الاسرة والاسرة هي أولى خلايا الشعب . لقد كانت الحياة فيما مضى تتيح للمرأة أن تبقى في بيتها لأن كل حاجيات البيت وخدماته كانت تؤدي منه وفيه: ملابسها تصنع داخله ، مواده التموينية تأتي في صورها الأولية من الخارج ثم يصنع منها الخبز وكل شيء داخل البيت . . العلاج في البيت بل التعليم أيضا في البيت . . أما اليوم فكل هذا يؤدي على نطاق واسع ولجميع خارج البيت . فكيف اذن يمكن للمرأة أن تحجب عن الحياة وأن تغل حركتها في عصرنا الحديث ثم يطلب لها أن تكون أما مؤدية لوظيفة الأم الحديثة .

أما مسئولية الشعب نساء ورجالا نحو الأجيال القادمة ، مسئوليته في أن يسلم الحياة على صورة أفضل مما استلمها لجيل جديد تكون فرصة في

الحياة الأفضل فرصا أكبر وأوفى ، فانه ما من أحد يتكر أن العبه ثقيل بحيث
اننا نحتاج فعلا الى كل يد لأن تعمل فوق طاقتها ، لنعبر على سنين التخلف
ونلحق الركب ركب الحضارة بأسرع ما يمكن .

ان المرأة تعمل بالفعل وستعمل ويزداد عدد العاملات حتى يصل الى نصف
العاملين ، ذلك ان سنة الحياة تفرض نفسها على كل شيء والام التي تفرغ من
مهام الوعيتها لايمكن ان تقف مشلولة اليدين لأن الحياة الدافقة الجديدة
لايمكن ان تستسيغ شللا في أى عضو من أعضاء جسم الحياة .

لذلك عندما نص الميثاق على ضرورة المساواة وعلى ضرورة ان تسقط
الأنغال لم يقل لأن ذلك هو العدل وانما أكد ان ذلك هو الطريق الوحيد لأن
تشارك المرأة بعمق وبايجابية في صنع الحياة .

ان مساواة المرأة بالرجل في الأجر والعمل من صميم تعاليم الاسلام
« فاستجاب لهم ربهم انى لا اصبغ عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من
بعض » .

ولقد أكد الميثاق هذا المعنى بأن أكد المساواة وهدفها الى صنع الحياة
بعمق وبايجابية .

وبعد فهل معنى هذا أن هذه المساواة ستتم بين يوم وليلة . حقا أن
الثورة قد وعدت وأوفت بالوعد فجعلت منا النائبة والوزيرة والمشاركة في كل
المجالات وفي كل الأعمال تقريبا ، ولكن هل هذا هو كل شيء ؟ كلا انه العنوان
انه البداية ، أما الكتاب كله ، أما النسيج كله فانه جهود وجهود ستصب
أعواما طولا حتى تكتب صفحات الكتاب وتلتحم لحمة النسيج وسداه .

فاذا تاريخ امتنا هو صنع جيل متحرر بأسره ، جيل لايعرف الأنغال ولا
انشلل في الحركة ولا الظلم ولا الاستغلال . جيل حرر الفلاح والعامل كما
حرر المرأة ليقوم الجميع كل بدوره الفعال في النضال العربى الجبار .

سهر القلما وعج

الميثاق وإذابة القوارق بين الطبقات

الدكتور محمد علام

في هذا الشهر يتحرك قادة الرأي فينا في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة ، للتوعية القومية عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو الثمرة الناضجة التي تجنيها أمتنا المكافحة من الشجرة الطيبة التي غرست منذ عشر سنوات ونصف سنة في أرضنا الخصيبة . وقد كان ميلاد الاتحاد الاشتراكي العربي في احضان الميثاق الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢١ مايو ١٩٦٢ وهو الميثاق الذي أعلن فيه الرئيس : « أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » .

وهذا الميثاق الوطني هو أعظم وثيقة إنسانية عرفها التاريخ . وإننا ندرك قيمته عندما نقارنه بما سبقه من الموائيق التي أعلنت حقوق الشعوب فيما سبق . فبالعهد الأعظم الذي حصل عليه الشعب الإنجليزي من الملك جون سنة ١٢١٥ دفع الشعب ثمنه له كفاحا طويلا مع الحكام ، واستخلصه منهم استخلاصا بالارواح والانس ، وهو مع ذلك لم يتجاوز منح حقوق سياسية محدودة ، من غير أن يعرض لحقوق اقتصادية أو اجتماعية .

وأعلان حقوق الانسان في فرنسا سنة ١٧٨٩ لم تحصل عليه فرنسا الا في خضم من الدماء التي فاضت بها شوارعها . وهو مع ذلك لم يمس الحياة الاقتصادية ، ولم يحقق العدالة الاجتماعية ، فضلا عن جحوده وعدم تطبيقه الا في الحدود التي تلائم المصلحة الاستعمارية الظالمة . وأعلان حقوق الانسان في الامم المتحدة منذ نحو عشرة أعوام انما جاء على اثر حرب عالمية حصدت ملايين الانفس ودمرت مئات المدن ، وكلفت العالم اموالا كانت تكفي لمنع كل من على الكرة الأرضية حياة كريمة ، ومع ذلك فما زالت هذه الوثيقة

في معظم البلاد التي تضمها الامم المتحدة مجرد حبر على ورق ، يتحداها
الظلم الفادح ، وتسخر بها التفرقة العنصرية .

أما ميثاقنا الوطني فقد جاء ثمرة لتفكير طويل ، وإيمان عميق ، وتخطيط
عام ، يستهدف خلق مجتمع جديد قائم على الكفاية والعدل . والمتتبع لكتاب
« فلسفة الثورة » الذي كتبه للرئيس جمال عبد الناصر غداة الثورة ،
ولخطبه وتصريحاته منذ قاد سفينة أمتنا ، يجد بدور هذا الميثاق واضحة
المعالم في كل ما كتب أو نطق به الرئيس .

وحسبي في هذه المقالة أن أبين الصلة القوية بين هذا الميثاق والمبادئ
الستة التي أعلنها الرئيس منذ فجر الثورة .

فلقد أعلن الرئيس أن الثورة قامت لتحقيق مبادئ ستة ، هي :

القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار
وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة جيش وطني قوى ، وإقامة حياة
ديمقراطية سليمة .

وفي هذا يقول الميثاق : « أن هذا الشعب المعلم راح أولا : يطور المبادئ
الستة ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي ،
تأثرا به وتأثرا فيه ، نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة الى أهدافها
اللامتناهية . ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا : يلقي طلائعه الثورية اسرار
آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بان يمنحها مع
كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله » .

ومن أهم ما استهدفته هذه المبادئ الستة ، التي هي الدعائم الاولى
للميثاق ، اذابة الفوارق بين الطبقات ، لكي تتحقق بذلك العدالة الاجتماعية
التي هي أساس مجتمعنا الاشتراكي الجديد . بل ان اذابة الفوارق بين
الطبقات هي الاصلاح الجذري في المجتمع ، للقضاء على نظام الطبقات الذي
تخلف في مجتمعنا من رواسب الماضي . فالاستعمار كان يحكم نظام الطبقات
لأنه يعتمد على من كان يسميهم « أصحاب المصالح الحقيقية » في الأمة .
وهؤلاء كانوا في نظره هم أصحاب الضياع والثراء الذين كان يختار منهم من
يعتمد عليهم في تأييد سلطانه وفرض سياسته ، بل ان الاستعمار كان يعتمد
الى خلق هذه الطبقة اذا لم توجد ، بتيسير الثراء لعملائه ، لكي يشعرهم
بامتيازهم على سائر مواطنيهم ، وبأن هذا الامتياز هو هبة الاستعمار لهم ،
ونعمته عليهم ، فيزدادون بعدا عن أبناء وطنهم ، بازدياد قربهم من السلطة
الاستعمارية الحاكمة . فالبدا الأول للثورة حين نادى بالقضاء على الاستعمار
وحين حقق هذا النداء بالجملة ، انما كان يعمل على اصلاح سياسي واجتماعي
واقتصادي يتناول حياة الأمة في صميمها ، وهو القضاء على الفوارق
الطبقية .

والميثاق يعالج هذه النقطة في عدة مواضع ، فهو يقول مثلاً : « ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الفاصب لى تضعها في متاحف التاريخ ، وانما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .. ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية ، والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار ، او توقف تعاونها معه . ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى - بصرف النظر عن المواجهات الخارجية للمزيفة - ان نجد للوزارات في عهد ديمقراطية الرجعية ، وفي ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى ، لا تستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار في مصر ، بل انها في بعض الاحيان لم توجد الا بشوخته وباهمه »

فالقضاء على الاستعمار اذن كان قضاء على طبقة الحكام وتابعيهم من المتنفعين والمتزلفين .

والمبدأ الثانى ، وهو القضاء على الاقطاع . تخطيط واضح لمجتمع جديد لامتزقه الفوارق الطبقة التى تقيم بينه الحواجز ، وتفرق كلمته ، وتيسج للمستعمر والمستغل اخضاعه ، بتسليط بعض طبقاته على بعض . وبذلك ضمن هذا المبدأ حق المساواة الحقيقية بين أبناء الوطن ، المساواة السياسية التى لا تتحقق الا على أساس المساواة الاجتماعية والاقتصادية . وقد تكفل الميثاق الوطنى بشرح هذه النقطة الحيوية حين قال عن البرلمانات السابقة ، التى كان لها صورة الديمقراطية دون حقيقتها :

« ان الرجعية لم يكن يضرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى ، ما دامت تملك جميع صمامات التوجيه ، وما دامت يدها تحت اكل الظروف اقليتها التى تمكن لكتاتوريتها الطبقة ، وتحمل امتيازاتها . ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله بالحق فى لقمة العيش . ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة فيها ، وأصبحت خديعة مفضلة للشعب »

وتحت هذه الظروف « أصبح حق التصويت فى الريف إجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة ، فلم يكن يملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض ، او وافق مشيئته ، او يواجه تبعات العصيان ، واولها ان يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكاد يكفى لسد جوعه »

والمبدأ الثالث الذى ينادى بالقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وجه طعنة قاتلة الى نظام الطبقات . فقد كان الاحتكار قسوة اقتصادية رهبة ، يسيطر على أرزاق الشعب ومقدراته ، فقد جمعت فئة من الناس فى قبضة يدها بعض الموارد الهامة لاقتصاديات البلاد ، واصبحت تملئ ارادتها فى تسعيرها ، وعرضها ، وتوزيعها ، فابتزت ثروة الامة ، وكذست

لنفسها أرصدتها المالية ، وبذلك اتسع نفوذها السياسى ، فسيطرت على الحكم فى مستوياته المختلفة : انها حين تحكمت فى المصالح الاقتصادية استطاعت أن تملأ الشكل السياسى للدولة بما يحقق خدمة مصالحها هى . وفى هذا يقول الميثاق الوطنى :

« وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل . . كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل . انه مما يلفت النظر أن بعض الاحزاب فى تلك الظروف لم يتورع عن أن يرفع من غير موارد شعاع أن الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية ولما كان الاقطاع ورأس المال المستغل هما أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعاع أكثر من اعتساف الديمقراطية . . ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه ، وعلى اشكاله ، وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير بالخدمة او بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم . ان الديمقراطية على هذا الاساس لم تكن الا دكتاتورية الرجعية » .

« ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة ، حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنه وتفضلا ! ان البرلمان الذى أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب ، وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور »

ولذلك كان شراء الاصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه ، أو بمن يضمن ولاءه لمصالحه . وهكذا تألفت البرلمانات ، وهكذا تحققت الاغليات ، وهكذا قامت الحكومات .

والمبدأ الرابع للثورة هو اقامة عدالة اجتماعية ، وهذه العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق فى مجتمع يسوده نظام الطبقات ، فينقسم الى فئات متدرجة يتربع فى قمته الحسب والجاه والمال ، وينزوى فى أسفلها الفلاح والعامل . لذلك كانت القوانين الاشتراكية ترجمة عملية لهذا المبدأ فى اقامة العدالة الاجتماعية التى استهدفت اذابة الفوارق بين الطبقات ، ورفع مستوى المعيشة بين الكادحين من ابناء الشعب ، ومنحهم فرصه حقيقية للاشتراك فى تصريف شئونهم عن طريق القيادة الشعبية . ان العدالة الاجتماعية التى تتمثل فى كل سطر من سطور الميثاق قد ضمنت لكل فرد فى الشعب الرعاية الصحية ، والتعليم ، والعمل ، والضمان الاجتماعى فى الشيخوخة .

اما المبدأ الخامس للثورة ، وهو اقامة جيش وطنى قوى ، فهو السياج لكل اصلاح ، والدرع الواقية للوطن ومقوماته وقيمه من اغارة أى عدو عليه .

وفى المبدأ السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، تلتقى جميع المبادئ الثورية الاشتراكية ، يقول الميثاق .

« فعمق الوعي ، واصالة ارادة الثورة ، وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ، ورسمنا من الواقع ، وبالتجربة ، وتطلعا الى الامل ، معالم ديمقراطية الشعب ، ديمقراطية الشعب العامل كله . . . فالديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . . . ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية ، حتى بمعناها الحرفى ، هى سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته . والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو انكاره ، وانما ينبغى أن يكون حله سليما فى اطار الوحدة الوطنية ، وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات » .

اننا الآن فى مرحلة البناء الاجتماعى لأمتنا ، وكل بناء متين لا يقوم الا بعد ازالة الانقاض ، وتسوية الأرض . وهذا هو مانهض به الآن فى ثقة ودأب وإيمان ، كما يقول السيد الرئيس فى الميثاق :

« ان ازالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة . ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الابواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية » .

وبعد فهذه لمحة خاطفة عن ناحية واحدة من نواحي هذا الميثاق الوطنى الذى امتنقنا مبادئه التى أصبحت نبراسا لنا فى حياتنا الجديدة . لقد انبثق الشعاع الاول لهذا النور فى فجر الثورة التى قادها رئيسنا ، وظل هذا الشعاع يتسع ويضئ ، ويبدد الظلم والظلمات ، حتى تمثل نجما وضاء فى الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس لأمته نبراسا هاديا فى سياستها وتخطيطها واضح المعالم امامها ، وصرحا شامخا قائما على الايمان بالله وقدرته ، وعلى الايمان بالدين وقديسيه ، وعلى الايمان بالوطن وحرمة ، وعلى الايمان بالفرد وشخصيته ، وعلى الايمان بالعمل وكرامته ، وعلى الايمان بالاخاء وانسانيته ، وعلى الايمان بالسلام وصيانه ، وعلى الايمان بالماضى وعظمته ، وعلى الايمان بالمستقبل ومسئوليته .

مهدي علام

المساواة والرجعية

الدكتورة بنت الشاطئ

« فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ، ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير واحسن تأويلا »
اقرآن كريم

« ان جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لمرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية » .

الميثاق

لم تثر كلمة من الميثاق - من الجدل والمناقشة مثل ما أثارت كلمته عن تقرير مساواة المرأة بالرجل ، ووجوب سقوط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة ، حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة .

وقد شاركت في هذه المناقشة ، بكلمتي التي ألقيتها في المؤتمر ، ثم بمقالات وندوات ذات عدد ، وأرى الموضوع مع ذلك لم يستوف حقه من الوضوح والبيان ، بل لا يزال في حاجة الى دراسة متخصصة ، لم تكن تتاح في مقالات مبشرة وندوات متفرقة ، يحكمها مجال محدود ، ووقت محسوب بالدقائق ..

ثم ان هذه المساواة ، لا تزال حتى اليوم موضع ممانعة ، والذين يمارون فيها يدعون انهم يتكلمون باسم الاسلام ، وهذه دعوى خطيرة ، يجب ان يحسم القول فيها بما لا يدع مجالاً للشك أو ارتياب .

أقول هذا تحديدا لوجه تناولي للموضوع ، فانا لا أكتب اليوم ، وما كتبت من قبل ، لأدافع عن المرأة ، أم البشرية ، وانما كتبت وأكتب ، دفاعا عن الدين الاسلامي الذي يتكلم المتكلمون باسمه ..

وباسمه كذلك ، وثدت المرأة المسلمة لمدى قرون وأجيال ، وأدا معنويا
أفدح من الواد الذي كان فى الجاهلية ..

وباسمه حرمت أجيال من أمهاتنا ، حقهن الانسانى فى العلم الذى هو فى
شريعتنا فريضة على كل مسلم ومسلمة ..

ولا يثيرنى شىء ، مثلما يثير فى أن ينسب الى الاسلام ما أعلم أنه
برىء منه ..

لانى أكره أن تسمع الدنيا فى عصر غزو القضاء ، أن معركة السفور
والحجاب – بمفهومه التركي لا الاسلامى عادت تشغل مصر التى شابت لها
ظروفها وتاريخها أن تكون طليعة قيادية للشعوب العربية والاسلامية ..

وأجزع كلما تمثلت وسائل الاعلام ، تذيع فى أرجاء العالم الجديد ، اننا
هنا فى أرض النيل : مهد الحضارة وأم المدنية – عدنا نجادل فى مساواة المرأة
بالرجل ، وفى خروجها للعمل ، وتحريها من « بقايا الأغلال التى تعوق حركتها
حتى تستطيع أن تشارك بعق وإيجابية فى صنع الحياة » .

كان مصر لم تتوج « حتشبسوت وكليوباترة وشجرة الدر » قبل أن تسمع
الدنيا بحقوق النساء !

وكان ريفنا لم يشهد – منذ كان – ملايين النساء هنا سافرات عاملات فى
حقول الوادى الأخضر !

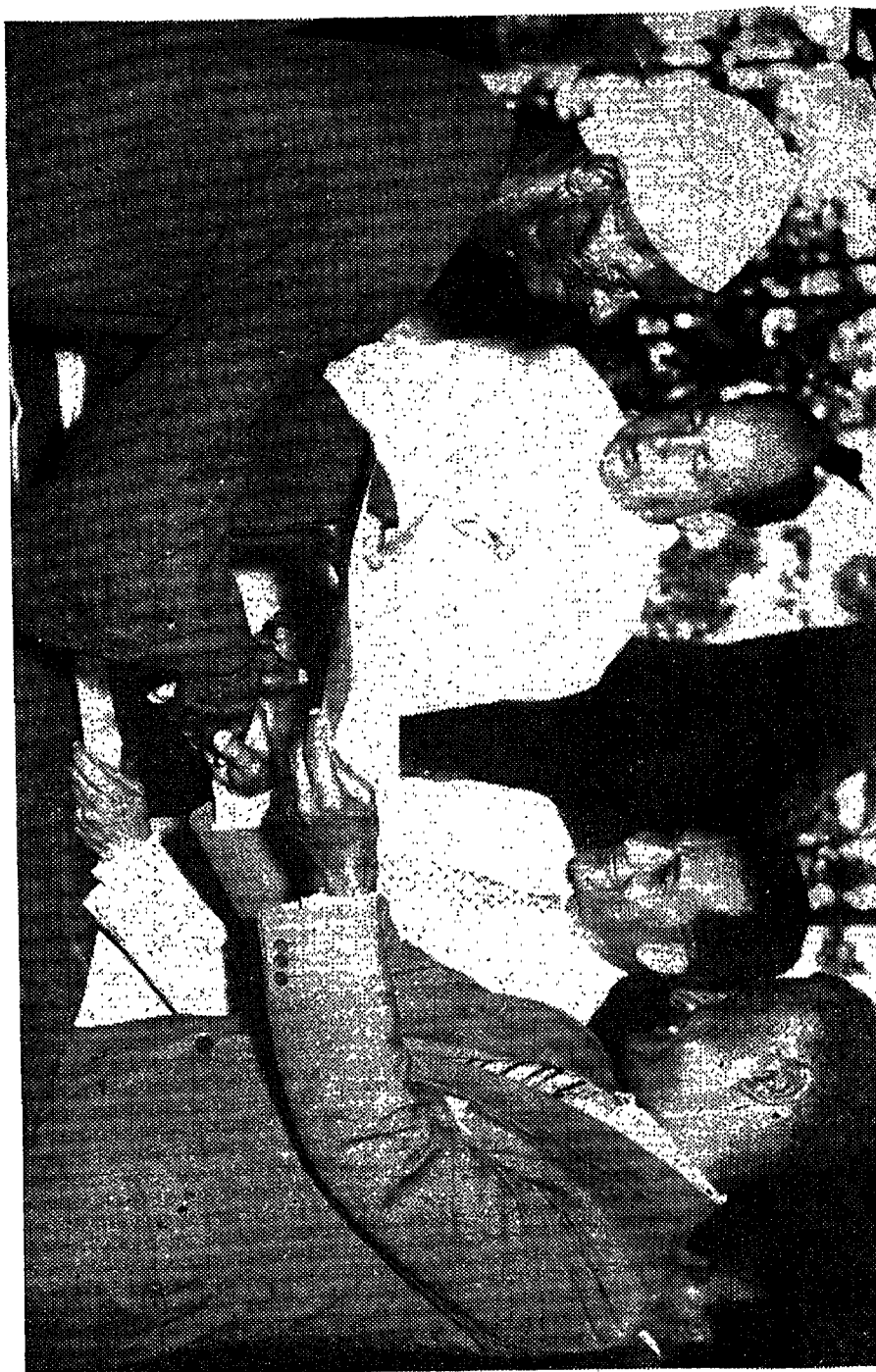
وكان لم تنطلق أفواج الطليعة – من بنات مصر الحديثة – من ظلمات
الحريم الى آفاق النور والوعى ، فيبهون الدنيا بما حققن من معجزة التطور !
ويقولون الاسلام !

وامهات المؤمنين وبنات الأئمة من الصحابة ، كن ملء الحياة وقدسجن
اسماءهن فى أعز مكان من كتاب التاريخ الدينى والسياسى والأدبى للاسلام .

ومصر الاسلامية قد عرفت قبل محنتها بالغزو التركى ، سيدات فقيهاات
يتصدرن المجالس العلمية ، ويعترف لهن بالمشيخة فى علوم العربية والاسلام،
فيجزن رجالا من اعلام المحدثين والفقهاء ..

وقد وعى تاريخ القرن التاسع الهجرى وحده ، أسماء بضع عشرة سيدة
منهن ، ذكرهن « جلال الدين السيوطى » فى كتابه « بغية الوعاة » وفيهسن

الرئيس يصافح أحد المواطنين عند تسليمه سند التملك بدارينا



السيدة الفقيهة المحدثه « أم محمد ، سارة » بنت شيخ الاسلام ، الامام
السبكي ٠٠١

ولقد قال الممارون فى الأمر :

تقييد المساواة المنصوص عليها فى الميثاق ، بحدود الشريعة الاسلامية .
وهو تقييد كان ينبغى أن يعفينا منه ، أن الميثاق نص بصراحة ، على
التزامه بجوهر الدين .

وأقول مع ذلك : تعالوا نحتكم الى كتاب الاسلام ، لنرى ما اذا كان قد
وضع حدودا لمساواة المرأة بالرجل ، فيما هو مفهوم من المساواة بمنطق العقل
وقانون الطبيعة ؟

ولا مفر لنا من هذا الاحتكام ، ما داموا يتكلمون عن حدود للمساواة فى
الشريعة الاسلامية ، والله تعالى يقول :

« فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » .

والآية من سورة النساء !

ومعها ، من سورة النساء كذلك ، قوله تعالى :

« ولو ردوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه
منهم ، ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا » .

ولا أعلم أن فى كتاب الله تفرقة بين المرأة والرجل فيما نتنازع فيه
ليس فى القرآن كله ، لا تستوى المرأة والرجل ، وانما الذى فيه أن
الرجال أنفسهم ليسوا سواء ، كما أن النساء لسن سواء :
« أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا ، لا يستوون » .

السجدة : ١٨

« قل لا يستوى الخبيث والطيب ، ولو أعجبك كثرة الخبيث ، فاتقوا
الله يا أولى الأبواب لعلمكم تغفلون » .

المائدة : ١٠٠

« وما يستوى الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا
الحرور ، وما يستوى الأحياء ولا الأموات ان الله يسمع من يشاء وما أنت
بسميع من فى القبور » .

فاطر : ١٩ : ٢٢

« قل هو يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، انما يتذكر اولو
الاسباب » . .

الزمر : ٩

« وما يستوى الأعمى والبصير ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا
المسيء ، قليلا ما تذكرون »

غافر : ٥٨

« وضرب الله مثلا رجلين : أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على
مولاه أيهما يوجهه لا يأت بخير ، هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على
صراط مستقيم » ؟

النحل : ٧٦

« أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام ، كمن آمن بالله واليوم
الآخر وجاهد في سبيل الله ؟ لا يستوون عند الله ، والله لا يهدي القوم
الضالين » . .

التوبة : ١٩

والآيات كلها صريحة في أن مناط المساواة ، العلم والعمل ، والصلاح
والإيمان ، دون أن يكون للجنس — ذكرا أو انثى — ارتباط بها أو تعلق ، من
قريب أو بعيد .
ولا سبيل هنا الى تأول أو احتمال !

ونؤمن بقوله تعالى :

« الرجال قوامون على النساء » .

لكن لاعلى الاطلاق ، بل بالقييد المنصوص عليه في الآية : « بما فضل الله
بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » .

وليس بما هم رجال وبما هن نساء فحسب !

ونؤمن كذلك بقوله تعالى :

« وللرجال عليهن درجة » .

لكن ليست كذلك مطلقة بغير قيد ، وانما هي مسبوقة بالمساواة الصريحة
في الحقوق والواجبات :

« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، والمرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم » .

درجة يستقيم بها حال الأسرة ويستقر البيت ، دون أن يحق للرجل فيها ، أن يأخذ بها غرور العزة ، فيفوته ادراك الحكمة فيها « والله عزيز حكيم » .

• ودون أن تنفى المساواة بين الرجل والمرأة على الإطلاق .
ولا أحتج هنا بأن تفاوت درجات الرجال أنفسهم ، فى العلم أو الرتبة أو المكانة ، لا يهدر مساواتهم فى الحقوق الانسانية والشرعية والمدنية .
بل أحتكم الى الله ، فاستقرىء كتابه الكريم ، لأرى ما اذا كانت « درجة » امتيازاً خاصاً للرجل على المرأة ، وليست للرجل نفسه على الرجل ؟
الرسول ، عليهم السلام ، تتفاوت درجاتهم بنص الآية :
« تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ، ورفع بعضهم درجات » - البقرة : ٢٥٣

والصحابه ، رضى الله عنهم ، متفاوتو الدرجة ، بصريح قوله تعالى :
« لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى ، والله بما تعملون خبير » - الحديد : ١٠

والمؤمنون ، وأولو العلم ، ترتفع درجاتهم بصدق الايمان وبالعلم :
« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير » - المجادلة : ١١

والبشر بعامة ، ليسوا سواء فى الدرجة ، بل اقتضت حكمة الله أن يتفاوتوا درجات - لا طبقات - لكى يبيلوهم الله فيما آتاهم :
« وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم » - الأنعام : ١٦٥

وضلال ما بعده ضلال ، أن يقال باسم الاسلام : ان للرجل على المرأة درجة ، لمجرد كونه رجلاً !

ولو كان فاسقاً ، وكانت مؤمنة !

ولو كان جاهلاً ، وكانت عالمة !

ولو كان كلا لا يأتى بخير أينما توجهه ، وكانت عاملة خيرة .
ولو كان خبيثا ، وكانت طيبة .

والذى يقول مثل هذا ، يحرف كلمات الله عن مواضعها ، ويلزمه القول بأن السيدات « خديجة بنت خويلد ، وعائشة بنت أبى بكر ، وفاطمة الزهراء » أقل بأنوثتهن درجة من رجال كآبى لهب ، وأبى جهل ، ومسيلمة الكذاب !

وعليه أن يفتينا : أين درجة « امرأة فرعون » عند الله ، من زوجها الطاغية بالاحتكام الى آية التحريم ، التى ضربها الله فيها « مثالا للذين آمنوا » ؟
وأين ياترى موضع « أم المؤمنين : رمة بنت أبى سفيان بن حرب » من درجة زوجها الأول « عبيد الله بن جحش الأسدى » الذى ارتد عن الاسلام بعد هجرتهما الى الحبشة ؟..

ان أحدا ممن ناقشوا مشروع الميثاق ، لم يجادل فى مساواة رجال برجال .. ولانساء بنساء ، وانما كان الجدل العقيم فى مساواة المرأة بالرجل ، يحرفون بها كلمة المساواة ، فيجعلونها من المسخ الذى يجيز لسائل أن يسأل: هل تعدد المرأة الأزواج بمقتضى المساواة التى أوجبها الميثاق ؟ وبقي أن يخشى مطالبة المرأة بأن يقاسمها الرجل ، سواء بسواء ، أعباء الحمل والوضع والإرضاع !!

ويقلبون الأوضاع ، فيتصورون أننا بالميثاق سوف نهدر درجة للرجال علينا ، قضى بها حكم الشريعة ، وسنة الفطرة ، ونظام الاجتماع !

وأقول : انه ليس أحب الى المرأة السوية ، من أن يكون رجلها أهلا لمسئولية درجته عليها : فالرجال هم أبلاؤنا واخوتنا وأزواجنا وأولادنا ، وليس يشقينا شيء ، قدر مايشقينا أن نفتقد فيهم الفصل الذى يستحقون به درجتهم والقنوة على احتمال أعبائها وتبعاتها !

واحجج محتجون بأن الاسلام لم يسو بين المرأة والرجل فى الميراث والشهادة .

ولا نجادل فى أن « للدكر مثل حظ الأنثيين » فى الميراث ، بمقتضى حكم الشريعة .. لكننا نجادل فى أن تكون هذه التصفية امتيازاً للرجل ، فالمرأة تأخذ حظها من الميراث معنى من الالتزام على حين يأخذ الرجل حظه المضاعف ، مثقلا بأعباء وتكاليف ، فهو ملزم شرعا بالإنفاق عليها وهلى أولادها منه ، ولو كانت موسرة وهو معسر .. بل ان لها اذا شاعت ، أن تستدين على زوجها فى حالة اعساره ، وأن تطلب حبسه فى النفقة المفروضة لها عليه ، اذا امتنع عن أدائها طوعا أو كرها .



فلاحة تعلق وجهها الفرحة بعد تسلمها سند التملك الخاص بها عند توزيع الاراضي

واحساب شهادة اثنتين يشهادة رجل واحد ، لا تؤخذ هكذا على الإطلاق
حجة لعدم المساواة في الحقوق والواجبات . فاذا لم نقل ان هذه الشهادة ،
انما نص عليها في آية « الدين » بخاصة :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَلْيَكْتُبَ
بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فليكتب ، وليملأ
الذي عليه الحق ، وليتق الله ربه ولا يبغض منه شيئاً ، فإن كان الذي عليه
الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو ، فليملأ وليه بالعدل ،
واسبشهنوا شهدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن
ترضون من الشهداء ، أن تضل أحدهما فتذكر أحدهما الأخرى » .

وإذا لم نقل ان الشهادة في هذا المجال ، قدر فيها أن المرأة قد تنسى لقلة
حظها من الخبرة بالمعاملات التجارية ، وضالة رصيدها من التجربة المكتسبة
بالممارسة العملية ، مما اضطر بعض الثريات من نساء قريش ، الى التماس من
يقوم عنهن بالمناجزة في أموالهن نظير أجر معلوم ، علي ما نعرف من سيرة
« السيدة خديجة بنت خويلد » قبل أن تتزوج من محمد بن عبد الله ، عليه
الصلاة والسلام .

إذا لم نقل هذا وذاك ، فقد بقي أن يقال ان أمر الشهادة ليس فيه ما يجحد
الحقوق الانسانية للمرأة ، أو يؤيد دعوى الذين يزعمون أن الإسلام يسأى
مشاركتها في الحياة العامة ، بل لعل الآية أجدر بأن تشهد لها بالحق في تلك
الممارسة .

ويستشهدون بحديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ويكفى أن أحيل
هنا على بحث لأستاذنا أمين الخولي ، في نقد هذا الحديث : سنداً
وموضوعاً .

ولست أدري لم لا يذكرون أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — اعترز
بأمهاته فقال : « أنا ابن العواتك من سليم »

ولم لا يذكرون حديث الصحابي الذي استأذن الرسول في الخروج معه
للجهاد ابتغاء الثواب ، فلما عرف الرسول صلى الله عليه وسلم أن أمه حية ،
أمره أن يجاهد فيها وقال : « الزم وجليها فثم الجنة » . أو قال : « الزمها فإن
الجنة تحت قدميها »

وماذا عساهم يقولون في حديث الرسول لصحابته وفيهم الأئمة
الراشدون :

« خلوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » ؟

ها نحن أولاء قد احتكنا الى الله والرسول ، فان لم يحسم هذا الذى ذكرنا ، ما نتنازع فيه من مساواة المرأة بالرجل ، فقد وجبه أن يحسمه أن المرأة مكلفة شرعا كالرجل سواء بسواء ، وأنها مستثولة شرعا عن أعمالها وسميها ، لا يحمل وزرها أب أو زوج ، كما لا يثاب عنها - بالتيابة أو الولاية - رجل من كان :

« ولا ترد وازدة وزد أخرى ، وان تدع مثقلة الى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى »

« فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، بعضهم من بعض »

ولو سرفت « فاطمة بنت محمد » لقطع أبوها - صلى الله عليه وسلم - يدها !

ولو أنت احدى نساء النبى - رضى الله عنهن - بفاحشة مبينة ، لضوعف لها العذاب ضعفين ، كما يضاعف لها الأجر على العمل الصالح ، بحكم كونها قدوة :

« يانساء النبى من يات منكن بفاحشة مبينة ، يضاعف لها المصائب ضعفين . وكان ذلك على الله يسيرا . ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ، نؤتها أجرا مرتين ، واعتدنا لها رزقا كريما » - الأحزاب ٢٠ ، ٢١ .

والمساواة بين الرجل والمرأة ، بل بين البشر جميعا ، فى التكليف والمسئولية ، تقتضى عدلا ، المساواة فى الحقوق والواجبات . وهذا ما عناه الميثاق فى تقريره .

« ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين ، هو فرصة متكافئة لكل انسان .. ان الله جلت حكمته ، وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر ، أساسا للعمل فى الدنيا ، والحساب فى الآخرة » .

دون أن تعنى هذه المساواة قلب الأوضاع ، واختلال الموازين ، ومسخ الفطرة ..

ثم ماذا عن بقايا الأغلال التى أوجب الميثاق سقوطها ، لأنها تعوق الحركة الحرة للمرأة ؟

هنا أيضا تشابه الأمر على كثير منا ، فاشفقوا على الأخلاق من محذور المرأة .. ومضى بعضهم يتحدث عن أزياء النساء ، ويلفت الى ما يصنعها فيها من عبرى وابتذال ..

ونسوا أن هذه ، هى بقايا الأغلال من رواسب عصر الحريم !
 حيث كانت المرأة دمية مخدرة ، وظيفتها امتاع الرجل . .
 وحيث كانت تتفنن فى زينتها استجلابا لرضاء وتأسر حواسه ببريق
 أصفادها ، من عقود وأساور وخلاخيل !
 وحيث لم يكن التخدير يسمح لها أن تعى ما وراء الصور والأشكال من
 لب وجوهر ، أو تحلق الى الآفاق العالية للروح والفكر والوجدان .
 وسقوط بقايا الأغلال ، هو الذى يرد الى هذه الدمى المسوخة انسانياتها
 المهذرة . .

فالمرأة الحرة ، تصون كرامتها عن الابتدال ، وتضن بنفسها على مهانة
 العرض فى الأسواق !
 والمرأة المشاركة بصمق وبايجابية فى صنع الحياة ، لا تجد لحظة فراغ
 لمثل ذلك العبث !

والمرأة الواعية ، تدرك أن حقها فى الحياة ذاتى وأصيل ، وليس منحة
 تستجدى من رجل يفتن بحسن صورتها واغراء زينتها !

والمرأة المستنيرة ، تعى أن جداتنا فى قفص الحريم التركى ، كن يلبسن
 على أحدث طراز لعصرهن ، ويصغين بملء اللهفة الى آخر صيحة فى عالم
 الزينة والدندشة ، وانما عصريتنا وعى للذات ، واعتزاز بالشخصية ، وإدراك
 للوجود ، وانطلاق حر الى آفاق النور والمعرفة ، فى عزة تصون ، لا يفرض
 علينا بالاقفال والأبواب ، وفى إباء وترفع ، يأتينا من ذواتنا ، لا من الخفراء
 والحراس !

ولقد تشابه الأمر على نقر منا ، فخلطوا بين الرجعية والتقاليد ، كما
 خلط آخرون بين المساواة والمسخ ، وبين التحرر والتحلل .
 وسجل محضر رسمى ، لاحدى جلسات مجلس محافظة القاهرة ، كلمة
 عضو شيخ :

« ان الرجعية كلمة حق يراد بها باطل ، ويجب أن تبقى الرجعية لأن لنا
 فيها كوابح تلجم التهور والانحلال » .

وكان الحديث عن المرأة وخروجها للعمل !

ولقد صكت الكلمة مسمعى وأنا التى نشأت فى بيئة دينية محافظة
 أصرت على احتجاز بناتها - وأنا منهن - فى البيت ، يتلون القرآن الكريم ويتلقين
 علوم العربية والاسلام ، ولم يسمح لأية واحدة منا بالخروج الى المدرسة للتعلم .

فلما شاقني أن أفعل ، لم أجد سبيلا إلا أن أتسلل خفية فأزدي امتحان الشهادات العامة من المنزل . وحين تطلعت إلى الميدان الأدبي ، اضطرت إلى أن أدخله متكررة باسم مستعار ، احتراما لأبي الشيخ ، وخوفا من غضبه ، وكانت تجربة خروجي من القسوة بحيث لم تطق أخواتي الخمس معاناتها ، فبقين حيث أراد لهن أبي ، لم يتخطين عتبة البيت إلى مدرسة .

واقول مع كل هذا :

« كلا ، بل الرجعية كلمة باطل يراد بها حق ، وليس صحيحا أنها التي تكبح غلواء الاندفاع وجموح الاستهتار ، وإنما العكس هو الصحيح : فالرجعية هي التي تغري بالجموح والتمرد . وهذه قضية قالت فيها الحياة كلمتها الحاسمة ، بعد كل الذي عانت من «أسى التحلل الخلقي والضياع الروحي والتدهور الاجتماعي ، في ظل الرجعية !

والاسلام يأبى الرجعية ، لأنه دين الفطرة ، والفطرة سننها التطور ، ومحال في قانون الطبيعة أن نسير ووجوهنا إلى وراء . وعيث في منطق الفطرة أن نتحدى التطور ، ونصر في عناد على الالتزام بما وجدنا عليه آباءنا في عصور سلفت .»

وكل رسالات السماء ، تأبى الرجعية ، فما من رسول إلا بشر بجديد ، ودعا قومه إلى غير ما كان عليه آبائهم « وما أضل الذين كفروا ، إلا أنهم أبوا أن يتركوا ما وجدوا عليه آباءهم .

« وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله ، قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا ، أولو كان آبائهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون » - البقرة ١٧٠

« ... ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون . وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ، أولو كان آبائهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون » - المائدة ١٠٤

« قالوا يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا ، آنهنا أن نعبد ما يعبد آبائونا ؟ » - هود ٦٢

« قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آبائونا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء ؟ » - هود ٨٧

« بل قالوا أنا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آئتهم مهتدون . وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها أنا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آئتهم مقتدون . قال أولئك جئكم بأهلى مما وجدتم عليه آباءكم . قالوا أنا بما أرسلتم به كافرون » - الزخرف ٢٢ : ٢٤

وهذه هي الرجعية الضالة .

وفى ضوء الآيات الكريمة ، نفهم عبارة الميثاق :

« إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة . وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية » .

وان ديننا معجزته كتاب ، وآيته الأولى « اقرأ » لا يمكن أن يجمد عقولنا ويشل حركتنا الحرة المنطلقة فى آفاق الكون .

ودعاة الرجعية ، يتجنون على شريعة سمحة خالدة : تعتبر العرف ، وتجعل مصالح العباد أصلاً ، وترى « الضرورات تبيح المحظورات » وتقرر المبادئ والأصول ، تاركة ما عداها لسيير الزمان .

وهذا من أسرار عظمة الاسلام وخلوده .

ان جوهره ثابت لا يتغير .

وانما نحن الذين نتغير ، فيجد كل منا فى الدين ملاذه وخيره وهده ، على اختلاف الزمان والمكان ، وتباين الظروف والأحوال والأجواء ..

ولولا ثبات جوهره مع مرونة حيويته ورحابة أفقه ، لما أظل شعوباً شتى ، على تتابع العصور ومر الأجيال ..

ولو حددنا دلالات الألفاظ ، لما جاز أن نخلط بين المحافظة والرجعية :

المحافظة قانون طبيعى وسنة إلهية ..

فما من طور من أطوار الكائنات ، ينفصل تماماً عن الطور الذى سبقه .
ما من نبات يمكن أن يقوم ، بغير بذرة من زرع سابق .

وما من انسان يعيش اليوم ، وليس فيه عنصر جوهرى من الانسان البدائى الأول ، فى عصور ما قبل التاريخ .

والمحافظة ، لا الرجعية ، هي التى تعصم حقاً من التهور ، وتكبح الجماع ، وهي التى تصون أصالتنا وتحمى بقاءنا بتقاليد وأعراف لنا صالحة ، تصلنا بأعز تراث لماضيينا ، وتمنح وجودنا قوة ومعنى .

والشعب الذى لا يحافظ على كريم تقاليده وموروث عقائده ، يحكم على نفسه بالتبدد والضياع ، ويبنى حاضره على هواء .

وينص الميثاق على تمسكنا بموروث عقائدنا ، واعتزازه بالقيم الروحية لوجودنا ، لا مجال لصوت يرتفع فينا منادياً بوجوب بقاء رجعية تكبح انطلاقنا ،

أو تحاول التشبث ببقايا أغلال يجب أن تسقط ، لكيلا تعوق حركتنا الحرة ،
وتحول دون مشاركتنا بعمق وبإيجابية فى صنع الحياة .

* * *

وبعد فقد يهون على ، أن أعترف لمن شاء ، بالحق فى أن يكره خروج المرأة
الى ميادين العمل ، وأن يرى مشاركتها فى الحياة العامة من أشرط الساعة !

لكن الذى لا يهون أبدا ، أن يتكلم باسم الإسلام !

ذلك لأنه إلا ضير علينا فى أن توجد بيننا فئة رجعية ، تنظر الى المرأة
بعقلية سلاطين الترك ، وتحن الى الدمية المخدرة فى قفص أطلقوا عليه بحقوق
خالد الحريم ، المصفدة بأغلال براءة ، من العقود والأساور والغلاخيل .

فمثل هذا فى حساب الطبيعة ، من الظواهر الاجتماعية التى لا يبرأ منها
شعب مهما يبلغ مستواه الحضارى ، ورقبه الفكرى .

وانما الذى يضيرنا كل الضير ، أن يظن العالم بالإسلام الظنسون ،
ويحسبه دين تخلف لا يستجيب لحتمية التطور ، ولا يصفى الى دعاء التقدم ،
ولا يكثرث لسير الزمان .

واننا لنؤمن أنه دين خالد ، صالح لكل زمان ومكان ، ونشهد أنه يقدس
حرية الانسان وكرامته وسعادته ..

والمرأة ليست انسانا فحسب ، وانما هى أم البشرية ، وصانعة الحياة!

بنى الساطع

الميثاق الوطني

.. ثورة ثالثة

إمسان عبد القادر

كانت الثورة الاولى .. ثورة سياسية على الاحتلال الانجليزي ، وعلى النظام الملكي ، وعلى الاقطاع ، وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، وعلى التبعية الدولية ..

وكانت الثورة الثانية .. ثورة اجتماعية ، اقامت المجتمع الاشتراكي التعاوني ، وقضت على الرجعية ..

والثورة الثالثة .. الثورة التي يعطنها الميثاق .. هي ثورة تخطيط وتنظيم المستقبل ..

والمستقبل هو مستقبل الشعب .. مستقبل يمتد عشرات السنين .. مئات السنين .. فثورة ٢٣ يوليو لم تكن ثورة من أجل اقامة حكم .. ولكنها ثورة من أجل اقامة مجتمع .. والمجتمع الذي تقيمه لاينتهي ولايتعلق قيام هذا المجتمع بأشخاص قادة الثورة ، بل يتعلق قيامه بمبادئ الثورة .. والمبادئ لا تزول ، مادامت تستطيع أن تحمي نفسها ..

ماذا يحتاج المستقبل ؟

انه يحتاج الى قاعدة نظرية للاشتراكية العربية ، تصلح كنقطة ارتكاز لمواجهة التطور .. لمواجهة كل مشاكلنا وكل احتياجاتنا التي يمكن أن تعترض طريقنا خلال عشرات السنين القادمة .. والنظرية ليست خطوطا جامدة .. ليست قيودا على تفكيرنا .. ولكنها نقطة انطلاق التفكير .. وقد يؤدي الانطلاق في التفكير الى تغير كثير من معالم النظرية او من تطبيقاتها .. ولكنها تظل دائما القاعدة التي يركز عليها التفكير .. القاعدة التي تقف عليها كل العقول المفكرة قبل أن تبدأ في الزحف النظري ، او قبل أن تبدأ في تطبيق اشتراكي جديد .. حتى لانحرف في التفكير النظري ، او لنحرف في التطبيق .. وحتى نحمل تفكيرنا وتطورنا من التذليل ، ومن الفلسفات الدخيلة ، ومن الشعارات المزيفة .. وحتى نحفظ دائما بشخصية اشتراكيتنا التي تعبر عن طبيعتنا ، فلا نخلطها بالاشتراكيات الاخرى البعيدة عن طبيعتنا ..

وماذا يحتاج المستقبل أيضا ؟

يحتاج الى تنظيم شعبى قوى يستطيع أن يحمى المجتمع من التضليل ، ويستطيع أن ينشر الدعوة ويمكنها من عقل الامة وروحها ، ويستطيع أن يربى أجيالا جديدة تعيش الحياة الجديدة .. تعيشها كحياة لا كثورة .. ويستطيع أن يخرج قيادات جديدة على جميع المستويات تبرز فى ميدان العمل الوطنى .. قيادات واهية مؤمنة تتميز بالكفاءة ، وليست قيادات انتهازية وصولية تتميز بالفهلوة ..

وهذا التنظيم الشعبى لن يستطيع أن يباشر مسئولياته الا اذا حددت سلطاته .. سلطات الهيئة الشعبية العليا ، التى تنبثق منها كل المجالس الشعبية والنيابية ، وتتولى المسئولية الخطيرة .. مسئولية الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم ..

وماذا يحتاج المستقبل ؟

يحتاج الى تنظيم رسمى .. أو على الاصح تنظيم جهاز الحكم .. وجهاز الحكم حتى الآن جهاز ثورى ، ويباشر سلطات ثورية .. وقد كنا فى حاجة الى هذه الثورية حتى نتخلص من المجتمع القديم ونقيم أسس المجتمع الجديد .. واعتقد اننا لازلنا فى حاجة الى هذه السلطات الثورية حتى يتم البناء الجديد ، وحتى نحمل ماتم بناؤه .. ولكن .. على أن تظل هذه السلطة كضمان امان .. كسلاح مشنر نلجأ اليه فى حالة الحاجة اليه .. ويتحول جهاز الحكم نفسه من جهاز ثورى الى جهاز سياسى .. تحكمه قوانين معلنة ، ويباشر سلطاته عن طريق سلطات قانونية محددة ..

و

وبعد ...

ان الثورة - كثورة - لاتزال مسئولة عن ابنائها .. عن الجيل الذى يعيش فى رعايتها .. وجمال عبد الناصر كآب للثورة .. وأب للاشتراكية العربية .. وصاحب فلسفة سياسية واجتماعية .. سيبقى دائما المسئول الاول عن المجتمع الجديد .. ومهما تطورت النظم الشعبية والسياسية ، ومهما حملت من مسئوليات ، فسيبقى دائما جمال عبد الناصر هو المسئول .. مسئولية الاب الذى يصنع مستقبل اولاده ..

أقول هذا ، لاننا مهما انطلقنا مع تفكيرنا النظرى فى وضع نظم المستقبل ، لانستطيع أن نضع اليوم نظاما يطبق بعد خمسين عاما مثلا .. لاننا اليوم نملك قوة القيادة .. نملك شخصية البطل المتميز .. نملك شخصية الاب .. هذه الشخصية تثير فىنا اطمئنانا قد لايتوفر للأجيال القادمة .. وهذا

الاطمئنان هو الذى يدفعنا الى ممارسة التجارب بجرأة ونحن واثقون
أنه مهما كانت نتائج التجربة ، فإن هناك قوة تحمى مستقبلنا .. قوة
القيادة .. وهذا الاطمئنان أيضا هو الذى يحكم - لا شعوريا - تقديرنا لكل
النظم التى تعرض علينا سواء كانت نظما سياسية أو شعبية .. وهو الذى
يحكم تقديرنا للميثاق الوطنى الذى يعرض علينا اليوم ..

انى اكتب هذه الكلمة ، وأنا فى انتظار سماع الميثاق الوطنى ..

فى انتظار الثورة الثالثة ..

كان مشروع الميثاق مفاجأة ..

مفاجأة ضخمة ..

كانت الاغلبية تخطط بين صورة الميثاق ، وصورة « العهد » أو « القسم »
.. وكانت تتصور ان الميثاق لن يكون فى صورته ، أكثر من صورة المبادئ
الستة التى أعلنتها الثورة فى سنواتها الاولى تعبيرا عن ارادة الشعب ..
مجموعة من المبادئ الاساسية نلتزم بها ، ونتعهد عليها ، ونهتدى بها فى
الطريق الطويل ..

ثم أعلن الميثاق ، فاذا به كتاب من ١٢٤ صفحة ..

كتاب فى التاريخ ، وفى النظرية ، وفى السياسة ، وفى التطبيق ..

وكانت المفاجأة ..

وأفئنا من المفاجأة بسرعة ، لنكتشف أننا كنا فعلا فى حاجة الى هذا
الكتاب .. وان ما كنا نبحث عنه فى اعماقنا ، هو هذا الكتاب .. وأن الميثاق
لم يكن يحتمل أى صورة الا الصورة التى قدمه بها الرئيس ..

ورغم هذا ففى رأى ان الميثاق لم يتعد حدود المبادئ .. مبادئ
النظرية ، ومبادئ التطبيق .. وسيظل هذا دائما هو الفرق بين الميثاق ،
وبين الدستور ومجموعة القوانين التنفيذية ..

كل ما هنالك أن الميثاق لم يكتف بوضع المبادئ العامة ، بل وضع
أيضا المبادئ التى يمكن ان تقوم عليها التفاصيل .. وضع لكل جزئية
مبدأ يمكن أن تحل على أساسه .. وبمعنى آخر لم يكتف بوضع المطالب
الوطنية فى صورة مبادئ .. بل وضع أيضا المبادئ التى تقوم عليها
خطة تحقيق هذه المطالب ، ثم مبادئ تنفيذ هذه الخطة ..

عندما تحدث الميثاق عن الثورة العربية مثلا .. لم يكتف بالمطالبة بها
كضرورة وطنية ، بل وضع المبادئ التى تتحقق بها هذه الثورة .. وقال
أن النضال العربى يحتاج أن يسلح نفسه بثلاث قدرات .. هى :

١ - الوعي القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير .
والنتاج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب ..
٢ - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى
يجابها النضال العربى . على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله
الاخلاقية ..

٣ - الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار ، وتجنب
الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبعد بالنضال الوطنى من
طريقه . وتهدد جزءا كبيرا من طاقته .

هذه البنود الثلاثة لاتحدد المطالبة الوطنية الأساسية فحسب .. بل
تحدد مبادئ الفلسفة الثورية ، والنظرية الثورية .. وتحدد مبادئ الخطة
العامة أى « الاستراتيجية » . ثم تحدد أيضا مبادئ الخطة التفصيلية أى
« التكتيك » الثورى .

ولكنها فى كل ذلك لم تخرج عن المبادئ ، لم تمتد الى التفاصيل
الجزئية فى تطبيقاتها ..

بل ان الميثاق وصل فى تحديد المبادئ الى أبعد من هذا .. وصل
الى جزئيات بعيدة .

مثلا .. عندما تحدث الميثاق عن ادارة الانتاج قال : « .. انه لمن الزم
الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها
للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة ..
وانه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى ان يكتبوا
أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ .. الخ » ..

وهذا مبدأ .. رغم انه مبدأ يخص تفاصيل ادارة العمل .

ومبدأ آخر .. « ان التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط
وعلى لامركزية فى التنفيذ » .. هذا المبدأ يضم تحته تفاصيل تطبيقية
عديدة تشمل تنظيم الجهاز الاشتراكى كله .. بل تشمل أيضا تنظيم
الجهاز السياسى نفسه . وتحديد صلة جديدة بين الجهاز الذى يضع
التخطيط ، والجهاز الذى يتولى تنفيذ التخطيط .. وهكذا .

كل صفحات الميثاق وكل سطوره تعبر عن مبادئ .

ونحن فى حاجة الى أن ننتبه الى هذه الحقيقة ، ونحن نناقش الميثاق
ونوجه الاسئلة والاستفسارات ..

وقد لاحظت ان اغلبيية الاسئلة والاستفسارات اتنى وجهت الآن
تنصب على تفاصيل التطبيق ، ومشاكل التطبيق ، لاعلى المبادئ نفسها . .
كيف نطبق تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان ؟ . .

كيف نطبق تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة ؟ . .

و . . و . . اسئلة كثيرة تبدا كلها بكلمة « كيف » . . وكيف . . هذه
ليس مكانها الميثاق . . ولكن مكانها الدستور ، والقوانين المكملة له . . .
فعند مناقشة الدستور أو القانون نستطيع أن نسأل « كيف » . . كيف
نطبق هذا المبدأ . . وكيف نحقق هذه النظرية . . أما عند مناقشة الميثاق
فيخيل الى أن السؤال يبدأ بكلمة « لماذا » . . لماذا حددنا ملكية الأسرة بمائة
فدان ؟ . . ولماذا خصصنا للعمال والفلاحين ٥٠٪ من مقاعد المجالس
النيابية . . .

كيف . . تنصرف الى التطبيق . .

ولماذا . . تنصرف الى المبدأ ذاته ومحاولة شرحه وتفسيره .

فاذا سألت : « كيف يكون التخطيط مركزيا ، والتنفيذ لامركزيا » . .
فان الاجابة ستخرج بك حتما عن حدود الميثاق ، وتنتقل بك الى التنظيم
السياسى ، والى الدستور ، والى القوانين الوضعية ،

ولكنك لو سألت : « لماذا يكون التخطيط مركزيا ، والتنفيذ لامركزيا »
فان الاجابة على سؤالك لن تخرج بك عن حدود الميثاق ، لأنه سؤال فى نطاق
شرح المبدأ وتفسيره . .

ولاشك أن كل مبدأ من المبادئ الاشتراكية يواجه مشاكل كثيرة عند
التطبيق . .

ولا شك أيضا أننا فى حاجة الى مناقشة هذه المشاكل ومحاولة إيجاد
حل لها . .

ولكن مناقشة هذه المشاكل ليس مكانها مناقشة الميثاق ، الا اذا تصورنا
حالة واحدة ، وهى حالة يستحيل فيها التطبيق الا اذا خرجنا عن المبدأ
الذى يقره الميثاق . .

وقد اشتركت فى عدة لجان لمناقشة الميثاق وكانت الظاهرة فيها
جميعها هى مناقشة التطبيق لا مناقشة المبادئ . . قضيت فى احدى
اللجان أكثر من ساعتين ناقش مشاكل تطبيق مبدأ تحديد ملكية
الأسرة بمائة فدان . . وبدأنا نناقش القروض . . لو فرض وان الزوج

يملك ٧٠ فدانا ، والزوجة تملك ٨٠ فدانا ٠٠ فمن أيهما تؤخذ الزيادة عن الحد الأقصى للملكية الأسرة ٠٠ وماذنب الزوجة اذا أخذنا منها أرضها في حين أن مصيرها معلق بكلمة تخرج من فم الزوج ٠٠ قد يطلقها بعد تطبيق تحديد ملكية الأسرة ٠٠ فهل تسترد أملاكها بعد الطلاق!؟ ٠٠

والغرض هام ٠ ٠ والمشكلة تستحق الاهتمام ٠٠ ولكن بحثها ليس مكانه مناقشة الميثاق ٠٠ فهي مشكلة تطبيقية أو تنفيذية لا تخص المبدأ ٠٠

المبدأ هو تحطيم سيطرة الأسر على الريف ٠٠ فهل يكفي تحديد ملكية الأسرة بمائة فدان للقضاء على سيطرة الأسر وهل تقرر مبدأ القضاء على سيطرة الأسر على الريف كمبدأ من المبادئ الاشتراكية ؟

هذا هو السؤال الذي يخص الميثاق ٠

وكان هناك سؤال آخر في إحدى هذه الندوات ، لماذا نحدد الدخل الفردي بالنسبة لجميع المواطنين بحيث لايزيد عن دخل المائة فدان ؟ ٠٠ وهو سؤال يخص الميثاق أيضا لأنه متعلق بالمبدأ ٠٠

والمبدأ قائم على أن ليس القصد من تحديد الملكية الزراعية هو تحديد الدخل فحسب ، ولكن القصد الأول هو تحديد السيطرة الاجتماعية على الفلاح ٠٠ ولذلك لايتعلق تحديد الملكية الزراعية ، بتحديد أنواع الدخول الأخرى ٠٠

و ٠٠٠

ولا أريد أن أعرض لكل الأسئلة التي سمعتها أو التي نشرت ٠٠ ولكني أكتفى بملاحظة أن أغلب هذه الأسئلة كانت متعلقة بمشاكل التطبيق ٠٠ ومشاكل التطبيق مكانها مناقشة القوانين ، لمناقشة الميثاق ٠٠

وملاحظة أخرى ٠٠

فقد خيل الى ان أغلبية المواطنين تلقوا الميثاق وناقشوه بروح طائفة ٠٠ كل طائفة بحثت فيه عن نصيبها ٠٠ الفلاحون بحثوا فيه عن نصيب الفلاح ٠٠ والعمال بحثوا فيه عن نصيب العمال ٠٠ والمتقنون بحثوا فيه عن مكانهم ٠٠ وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة بحثوا فيه عن مصيرهم ٠٠

وكانت النتيجة أن معظم الاهتمام ، ومعظم الأسئلة انصبحت على بنود الميثاق الخاصة بطوائف الشعب ٠٠ البنود الخاصة بتحديد الملكية الزراعية والمقارئة ٠٠ وتحديد النسب بين القطاع الخاص والقطاع العام ٠٠ وتحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين ٠٠ الخ ٠

وكانت النتيجة أيضا ، أن انصرف الاهتمام الى مناقشة الحقوق الواردة في الميثاق ، دون مناقشة الواجبات التي خصص لها الميثاق صفحات طويلة واتجاهات واضحة ٠٠

ولاشك أن من حق كل مواطن أن يهتم بالبحث عن مكانه على ضوء مبادئ الميثاق .. هذه طبيعة البشر ...

ولكن •

لن يستطيع أى مواطن أن يطمئن الى أنه عرف مكانه وفهم وضعه الا اذا درس وفهم الميثاق كله .. وكل المبادئ التى يشملها •

ولو كان كل القصد من الميثاق هو تحديد حقوق فئات المواطنين ، أو تحديد اجراءات اشتراكية جديدة .. لما صدر فى صورة ميثاق .. ولصدر فى صورة قرارات اشتراكية أخرى ، كقرارات يوليو ١٩٦١ ..

ولكن الميثاق صدر لتحديد صورة المجتمع .. وليشرح جذور المجتمع وتطوره ، واحتياجاته ، وثورته ، وهدفه ، والقوى المحركة فى داخله ، ونظام الحركة فيه ..

ولن يستطيع أحد أن يرى هذه الصورة بوضوح ، الا اذا تحرر أولا من نظرتة الطائفية وأحاساسه الطائفى .. ومد نظره واحساسه ليشمل المجتمع كله بكل قطاعاته وطوائفه ..

ولن نستطيع ان نتعاهد على الميثاق ، اذا بحث كل مواطن عن حقوقه ، ونسى أن يبحث عن واجباته •

وملاحظة ثالثة ..

بعض المثقفين وقفوا أمام بعض التعريفات التى وردت فى الميثاق .. وترددوا :

ان هذه التعريفات أو الالفاظ ، وردت بنصها فى مذاهب أخرى .. وفى نظريات أخرى ..

مثلا ..

تعبير « الاشتراكية العلمية » .. استعمله كارل ماركس بنصه للتعبير عن نظريته ..

فهل معنى هذا أن اشتراكيتنا هى اشتراكية كارل ماركس ؟ ..

لا .. قطعا لا ..

والذى حدث أن صياغة الميثاق قد حررت التعاريف القديمة من معانيها القديمة .. حررتها من الاحتكار المذهبى .. واستعملتها بمعان جديدة ! ..

وقد كانت بعض المذاهب تحتكر لنفسها بعض التعاريف ..

كانت كلمة « السلام » تحتكرها الشيوعية .. وبلغ من قوة احتكادها أن أصبح كل من يستعمل شعار « السلام » أو ينضم لمنظمة تعمل من أجل « السلام » يعتبر شيوعيا .. ثم استطاع جمال عبد الناصر أن يحطم هذا الاحتكار ، وأن يجعل من « السلام » دعوة انسانية ، لدعوة شيوعية .. أصبح كل فرد الآن يستطيع أن يدعو للسلام ، وهو مطمئن إلى أنه لن يتهم بالشيوعية ..

ورغم التحديد القاطع لاشتراكيتنا في أكثر من موضع من الميثاق ، وهو التحديد الذي يبعدها عن اشتراكية كارل ماركس ، وعن الفلسفة المادية المحضة .. رغم ذلك .. فإن جمال عبد الناصر عندما استعمل تعريف « الاشتراكية العلمية » مهد لهذا التعريف قائلا : « إن هناك تجارب أخرى للتقدم ، حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله أما لصالح رأس المال ، أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية ، في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .. »

هذا التقديم يبعد اشتراكيتنا العلمية ، عن كل التطبيقات المذهبية الأخرى .. ثم الشرح الذي جاء بعد استعمال هذا التعريف ، يزيده إيضاحا بحيث لا يمكن أن يلتبس اقتناعنا بالاشتراكية العلمية بأي مذهب آخر .. سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الاقتصادية ! ..

وليس هذا هو التعريف الوحيد الذي ورد في ميثاقنا ، وسبق أن ورد في مواثيق أخرى ..

هناك تعاريف أخرى كثيرة تضمنها الميثاق ..

وكلها وردت بمعان جديدة .. بمعان تتعلق بمجتمعنا وللمجتمعات أخرى ..

وكلها كانت دليلا على أننا حططنا احتكار التعاريف .. احتكار الكلمات .. وبعد ..

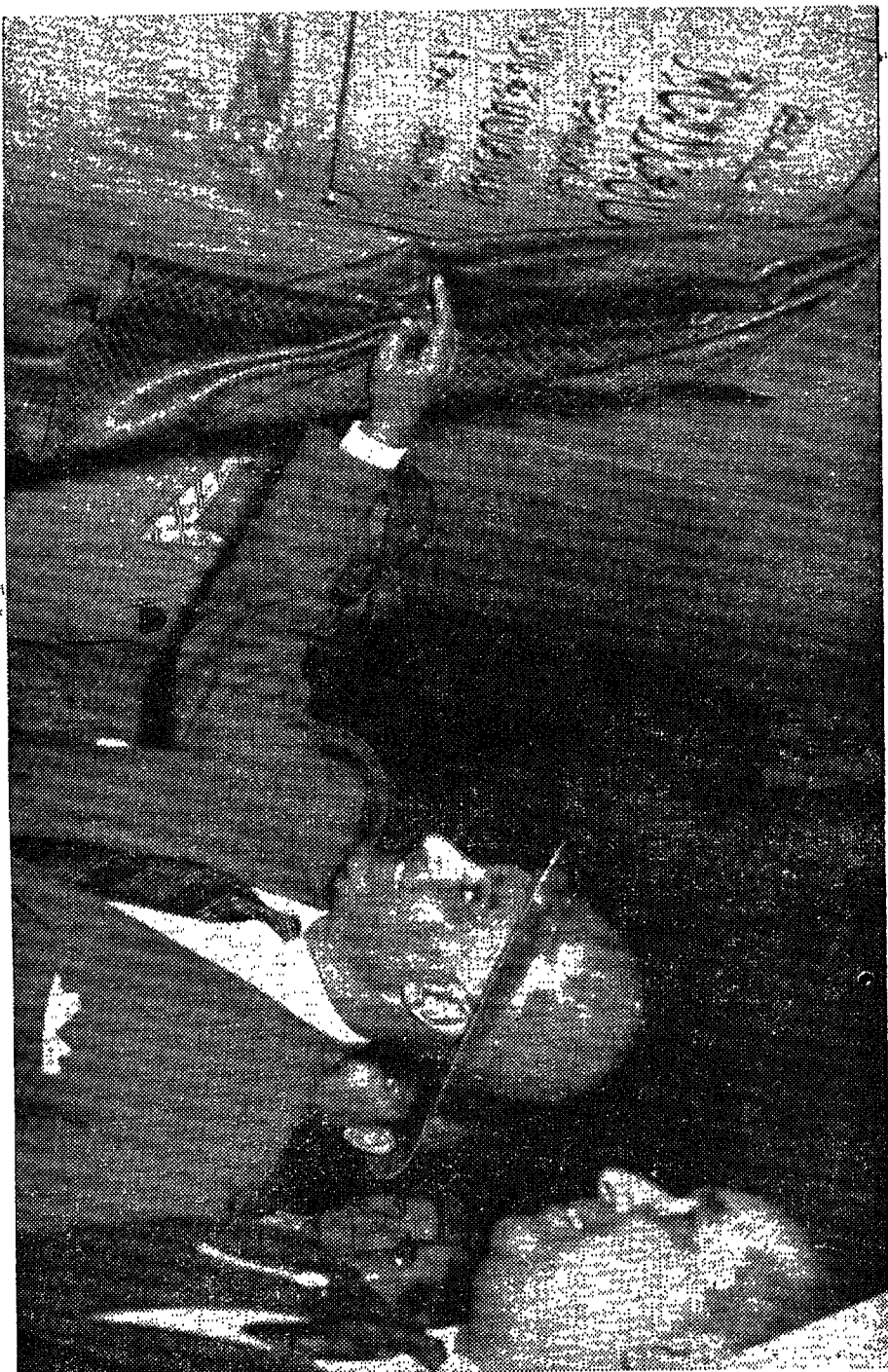
إن الملاحظات حول الميثاق كثيرة ..

والأسئلة التي تتطلب جوابا أكثر ، ولكني أكتب هذه الكلمة قبل أن يبدأ السيد الرئيس في شرح الميثاق ..

واعتقد أن الشرح والتفسير سيستغرق كتابا أضخم بكثير من كتاب الميثاق .. نفسه ..

وأفضل أن أنتظر ..

الرئيس جمال عبد الناصر يفتح الستار عن النوحة التذكارية بمناسبة زيارة سيادته لواقع السلف العالي بأسوار



ميثاق ثورة .. لاصتيان دولة ..

أريد أن أعطي بعض العذر لأعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ..
فمنذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر وضح أن المناقشات عاجزة عن الوصول
إلى صميم المبادئ التي يشملها الميثاق .. والوصول إلى هذه المبادئ وتفسيرها
والتعليق عليها ، كان يحتاج إلى وقت .. وقت طويل .. يقضيه الأعضاء
في البحث والدراسة .. ولكن تنظيم سير العمل في المؤتمر ، لم يترك وقتنا
إمام الأعضاء للدراسة ، فقد بدأت المناقشة عقب إعلان الميثاق بيوم واحد ،
وانشغل القادرون على المناقشة بحضور اجتماعات كل صباح ، وجلسات
كل مساء ..

وهذا هو العذر الوحيد .. إذا كان يجب أن نتلمس عذرا لأعضاء
المؤتمر ..

وربما لو أن الميثاق أعلن ، ثم تركت فترة كافية أمام الأعضاء ، لدراسته
وبحثه ، لظهر في هذه الحالة بعض المناقشات الجادة العميقة التي تستهدف
المبادئ ، لاتفاصيل التطبيق ..

والنتيجة ..

أن المناقشات لم ترتفع إلى مستوى الميثاق .. دارت على مستوى
انقوائين العادية .. والوحيد الذي استطاع أن يزيد الميثاق تفسيراً وشرحاً
وابرازاً لمبادئه ، هو صاحب الميثاق نفسه ..

وكانت النتيجة أيضاً أن أصبح أهم موضوع أثاره الأعضاء ، واستغرق
أكثر وقت المؤتمر ، هو موضوع المساواة بين الرجل والمرأة .. وأصبح نجم
المؤتمر هو الشيخ الغزالي ! لا لأن موضوع المساواة بين الجنسين هو أهم
ما جاء في الميثاق ، ولا لأن الشيخ الغزالي أكثر الأعضاء ذلاقة في اللسان ..
ولكن لأن المناقشة حول مساواة المرأة بالرجل كانت رغم تفرعها إلى تفاصيل
تافهة ، من المناقشات القليلة التي دارت حول مبدأ من مبادئ الميثاق ...
والمناقشة حول المبادئ الكفيلة بأن تثير اهتماماً أكبر مما تثيره المناقشة
حول التفاصيل ..

والمؤتمر بتكوينه الحالي يرسم صورة صادقة لمجتمعنا .

وربما فوجيء البعض بهذه الصورة . . فالى ما قبل انعقاد المؤتمر كانت صورة مجتمعنا لا تبدو الا فى الصحف وأدوات الاعلام . . التلفزيون والراديو . . ولكن الصورة التى بدت فى المؤتمر تختلف كثيرا عن الصورة التى كانت ترسمها الصحف وأدوات الاعلام . . وتختلف ايضا عن الصورة التى أبرزتها المجالس النيابية السابقة . . ان التصادم والتناقض الطبقي . فى مجتمعنا وكما بدا فى المؤتمر أكبر بكثير مما كنا نعتقد وبما كانت تصوره لنا أجهزة الاعلام ، والانتخابات السابقة . .

وفى خلال عشر السنوات الماضية ، استطعنا ان نقضى على الاقطاع وعلى الرأسمالية المستغلة . . واستطعنا أيضا ان نوقف تسلسل النظريات الغربية الينا . . ولكننا ورغم ذلك لم نستطع بعد أن نوحده مجتمعنا فى اتجاه واحد . . ولم نستطع ان نذيب الاحساس الطبقي . . وظل مجتمعنا حتى اليوم يخوض الصراع المحتوم بين الطبقات .

والظاهرة الواضحة فى المؤتمر أن الطبقة التى تعارفنا على تسميتها بطبقة المثقفين أقل نفوذا مما كنا نعتقد . . ومما كنا نقدر لها . . المثقفون فى المؤتمر لا أثر لهم . . وهم يبدوون فيه كمهنيين . . مهندسين ، وأطباء ، وأساتذة ، ومعلمين . . أكثر مما يبدوون كمثقفين مسئولين مسئولية عامة عن المجتمع كله . . وكانت النتيجة ان عجزوا عن صد كثير من الآراء الرجعية التى قيلت فى المؤتمر ، وعجزوا عن توجيه المؤتمر فى حدود مناقشة المبادئ التى وردت. فى الميثاق وفى حدود روح المجتمع الواحد التى عبر عنها الميثاق . . وليس معنى هذا ان المثقفين مسئولون مسئولية رسمية او ان من حقهم ان يفرضوا آرائهم على المؤتمر . . ولكن ، مادعنا قد افترضنا فيهم انهم يمثلون نضوج الوعى ، والقدرة على الدراسة . فاننا نفترض فيهم أيضا المسئولية الكبرى عن مناقشات المؤتمر . . خصوصا وان الامانة العامة قد أعطتهم الفرض الأكبر للمناقشة .

وقد حاول الأعضاء من تلقاء أنفسهم اذابة الفوارق بينهم ظاهريا . . فجلس بعض العمال والفلاحين بين اساتذة الجامعة والمهنيين . . وجلس بعض ممثلى الرأسمالية الوطنية بين العمال والفلاحين . . واتفق ممثلات القطاع النسائى على أن يتفرقن بين الأعضاء حتى لا يبدو المؤتمر وقد انقسم الى رجال . . وحرير . . ورغم ذلك ، كان التكتل واضحا . . كان العمال والفلاحون يكونون تكتلا فى أقصى اليسار . . وكان المهنيون والرأسمالية الوطنية يكونون تكتلا فى أقصى اليمين . . وأصحاب العمائم يكونون تكتلا ثالثا ، فى الوسط . . و . .

وبدت هذه الفوارق أكثر أثناء المناقشات . .

فالعامل يتحدث عن مشاكل العمال الخاصة .. والنقابيون يتحدثون
عن مشاكل النقابات .. حتى المشاكل الداخلية .
وصاحب رأس المال ، يتحدث عن مشاكل رأس المال ..

والمرأة تتحدث كامرأة ..

ولم يكن كل منهم يتحدث عن وضعه في المجتمع الجديد الذي ترسمه
بنود الميثاق .. بل كان يتحدث عن مشاكل طائفته بعيدا عن مشاكل المجتمع
كوحدة .. بعيدا عن الأهداف التي حددها الميثاق .

وكان الوحيد القادر على جمع هذه الخيوط المتناثرة وتنسيقها داخل
مبادئ الميثاق هو الرئيس نفسه .

وكان الرئيس نفسه هو الذي صد اقتراح انتخابه رئيسا للجمهورية
مدى الحياة .. ولاشك ان هذا الاقتراح يناقض كل الأسس التي بنى عليها
الميثاق ، والتي ترمي الى تمكين الشعب من سلطة الرقابة ، وتمكينه من
السيطرة على مصيره .. ولا شك أيضا ان جمال عبد الناصر عندما وضع
هذا الميثاق لم يحسب فيه حساب شخصه ، ولم يحسب فيه حساب عواطف
الشعب نحوه .. ولكنه وضعه ليكون أساسا للمستقبل الممتد بعده .. ورغم
ذلك .. رغم هذا المفهوم الواضح للميثاق .. لم يتعرض احد من أعضاء
المؤتمر لهذا الاقتراح العاطفي .. لماذا ؟ .. ربما انقيادا لعواطفهم .. وربما
عجزا عن فهم الميثاق .. وربما عجزا عن فهم جمال عبد الناصر ... وربما
هروبا بانفسهم من موقف خيل اليهم أنه قد يسبب لهم حرجا .. ولكن ..
التي لاشك فيه ان الرئيس كان يسعه ان يبني المؤتمر اكثرا فهما للميثاق .
وان يرى من بين الأعضاء من يقوم لصد هذا الاقتراح

و ..

والرئيس أيضا هو الوحيد الذي استطاع ان يضع تقاليد المناقشة
داخل المؤتمر .. وقد قام عضو او اثنان يطالبان المؤتمر بالابتعاد عن
المناقشات العاطفية ، وعن الهتاف ، حتى يتفرغ المؤتمر للبحث الموضوعي
.. ولكن احدا لم يستجب لرأي احد العضوين .. الى ان تكلم الرئيس ..
فسكت الهتاف .. واختصرت مقدمات الكلام .. واتجه النقاش الى الموضوع
مباشرة .. وصبر الأعضاء على زملائهم المتحدثين ..

ماذا تعنى هذه الظواهر ؟

انها ظواهر عابرة صغيرة ، ولكنها تحمل معنى كبيرا ..

انها تعنى أننا لازلنا في اول مراحل التربية السياسية للشعب .. واننا

في هذه المرحلة ، لازلنا في حاجة الى القيادة العليا لتتدخل حتى في ادق التفاصيل ..

وليس في هذا ماينقص من قيمة الشعب .. شعبنا الصلب الواعي ، الذي عاش طوال عمره واعيا لمشاكله ، واعيا لتصرفات حكامه .. ولكن الوعي شيء ، وممارسة الحقوق الشعبية شيء آخر .. وقد انقضى تاريخ طويل حرم فيه الشعب من ممارسة حقوقه ، فكان في حاجة عندما يبدأ ان يعتمد على ثقته في قيادته العليا ، وايمانه بها وحاجته اليها حتى في ادق شئونه مباشرة سلطاته ..

وعلى كل حال ..

هذا المؤتمر يمثل حقيقة المجتمع الراهن .. الحقيقة التي كانت ضائعة وراء أجهزة الاعلام ..

ويجب أن نعي هذه الحقيقة وعيا تاما .. وان ندرس كل خط في الصورة التي يبرزها المؤتمر .. فمن هذا المجتمع نبدا المرحلة الجديدة .. والمستقبل كله يعتمد على تطوير هذا المجتمع .. تطوير هذه الصورة ..

والاحساس الذي افتقدناه في المؤتمر ، هو الاحساس بأن المؤتمر لا يناقش بعضه بعضا فحسب ، ولكنه يناقش نظريات ونظما سياسية وغم انها وضعت على أسس من واقعنا ، الا انها تسجل في التاريخ اتجاها جديدا في التفكير ، تشترك في مناقشته كل الهيئات العالمية ..

ان الصحف العالمية تناقش الميثاق ..

والصحف العربية تناقش الميثاق

والمناقشات تدور معظمها حول الأسس النظرية للميثاق ..

وكان المفروض أن تكون جلسات المؤتمر ردا على هذه المناقشات ، أو اشتراكا فيها ..

كان المؤتمر في حاجة الى المناقشة النظرية ..

مناقشة مفهوم الحرية في اشتراكيتنا ، مناقشة الحدود التي تفصل بين اشتراكيتنا والاشتراكيات الأخرى ..

مناقشة سلطات التنظيم الشعبي ..

مناقشة العلاقة بين رأس المال الخاص ورأس المال العام ، والوسيلة التي وصلنا اليها للتوفيق بين هدف رأس المال الخاص في الربح وهدف رأس المال العام في توزيع فائض الانتاج .. مناقشة الفرق بين رأسمالية الدولة وملكية الشعب .. و .. و ..

مناقشات نظرية كثيرة كان يجب أن تبدو في جلسات المؤتمر ، بجانب مناقشة التطبيقات ومدى صلتها بالمصالح الخاصة لكل طائفة .. وكان يمكن

أن تؤدي هذه المناقشات النظرية الى توضيح مبادئنا أكثر أمام العالم الخارجى
أولا ، وتسهل عملية الفهم والهضم للمواطنين ..

وقد حاول عدد قليل من أعضاء المؤتمر مناقشة الميثاق مناقشة
نظرية ولكن العبء الأكبر من التوضيح النظرى تحمله الرئيس وحده .. حتى
انه اضطر أن يجيب بنفسه على خطاب يناقش الفرق بين اشتراكيته ،
واشتراكية ماركس .. وقد جاءنى سؤال :

ما هو الأساس النظرى لتدخل الدولة فى تحديد نسبة العمال والفلاحين
فى المجالس الشعبية .. هل يعنى هذا تدخل الدولة فى نسب التمثيل
عامة .. بحيث اذا زادت نسبة العمال والفلاحين عن ٧٠٪ مثلا ، عسادت
الدولة وخلفتها .. وما هو الضمان الذى يحول دون وصول نسبة العمال
والفلاحين فى المجالس الشعبية الى ١٠٠٪ بعد خمس سنوات أو عشر ، مادام
لهم الحق فى ترشيح أنفسهم فى كل الدوائر الانتخابية حتى فيما يزيد
عن خمسين فى المائة .. واذا حدث هذا الا تكون قد وصلنا الى ديكتاتورية
الطبقة .. طبقة العمال والفلاحين .. دون ان ندرى ؟

هذا هو السؤال ..

والخطأ النظرى فى السؤال ، أنه اعتبر تحديد نسبة تمثيل العمال
والفلاحين دخلا من الدولة .. ولكن الميثاق ليس ميثاق دولة .. انه ميثاق
ثورة .. والتدخل ليس تدخل الدولة .. ولكنه تدخل الثورة .. أى أن
هذا الميثاق لا يعبر عن مرحلة عادية فى حياة الشعب ولكنه يعبر عن مبادئ
ثورة الشعب ، التى ستوضع على أساسها القانونية التى تشكل حياة الناس
العادية ..

وكل ثورة تحدد صورة المجتمع الذى قامت من أجله ، وقامت لتطوره
.. وكل ثورة تتبع طريقا خاصا فى تحديد هذا المجتمع .. أغلب الثورات
اتبعت طريق العنف .. ذبحت .. وشنقت .. أما ثورتنا فتكتفى بإصدار
القوانين الثورية ..

وصورة المجتمع الذى قامت من أجله الثورة لا يمكن ان تكتمل بعد
القضاء على الرجعية ، الا بدفع الطبقة التى حرمت طويلا من كيانها ومن التعبير
عن نفسها ، الى الامام .. لاعلى اعتبار أنها طبقة قيادية ، ولكن على اعتبار
أنها طبقة شعبية .. تتفاعل وتنصهر مع بقية الفئات الشعبية ..

هذه الدفعة .. دفعة ثورية .. تمت بمنطق الثورة ، لا بمنطق القانون
العادى .. ولم يكن هناك سبيل آخر لاستكمال صورة المجتمع الا بالاعتماد
على منطق الثورة !

والثورة عندما نصت على نسبة تمثيل العمال والفلاحين ، وضحت
 هدفين متكاملين :

١ - تمثيل الطبقة التي حرمت طويلا من التعبير عن نفسها ..

٢ - استحالة قيام ديكتاتورية طبقية فى المجتمع الجديد ..

أما كيفية التوفيق بين الهدفين فهذا هو البحث الطويل .. بحث يشمل
 تحديد من هو العامل والفلاح .. ويشمل تحديد شكل النقابات .. ويشمل
 وسائل تنويب الفوارق بين الطبقات .. و... و...

وبجانب هذا السؤال ، جاء فى سؤال مضاد :

ألا يخشى على الفلاحين والعمال رغم تمثيلهم بنسبة ٥٠٪ من اكتساح
 طبقة الرأسمالية الوطنية التى قد تحتكر الـ ٥٠٪ الباقية .. خصوصا
 وإن الرأسمالية الوطنية مسلحة بالتجارب الطويلة ، والوعى والانياب المسمومة
 ضد عدم نضوج وعى الفلاحين والعمال وقلة تجاربهم ؟ ..

وليس هناك جواب على السؤال الا اننا نعتمد على الوعى الشعبى ، وسرعة
 تطوره ، ليحمى نفسه من أى انتكاسة ..

ويجانب الوعى الشعبى تقف القيادة الثورية العليا .. تقف انتباه ..
 حتى تحمى الشعب وتحمى الطريق ..

وكما قلت ، ان دور القيادة الثورية لايزال دورا رئيسيا فى مرحلة
 التربية السياسية ..

والميثاق نقطة بداية .. نقطة انطلاق .. يبدأ بعدها العمل الكبير لتكوين
 شكل المجتمع .. وفى كل خطوة نحتاج الى حذر .. والى حراس ..

والميثاق ليس نهاية للثورة ..

ولكنه خط لها ..

فالثورة باقية .. والقيادة الثورية باقية ، مهما تعددت صورها .. الى
ان يتم بناء المجتمع الجديد ..

و ..

والاسئلة التى جاءتنى لاتكفى للرد عليها هذه السطور ، انها تحتاج الى
 بحث طويل .. وربما لن تكفى جلسات المؤتمر لكل البحوث التى نحتاج اليها
 .. ولكن انتهاء جلسات المؤتمر لايعنى انتهاء البحث .. اننا فى حاجة
 الى تكوين لجان بحث متفرغة داخل نطاق الاتحاد الاشتراكى ، تضع بحوثا ..
 بحوثا كثيرة .. حول الميثاق ، وتنشرها على الناس .. على العالم ..

الميثاق.. ليس مرحلة..

هل الميثاق يمثل مرحلة ؟
هل يمكن تعديله ، أو كتابته من جديد بعد خمس سنوات ، أو عشر
سنوات ؟ والسؤال قائم فعلا ..
ويتردد فعلا ..

والذى أثاره أن الميثاق حدد فترة ثماني سنوات تستطيع خلالها كل
أسرة أن تبيع مايزيد فى ملكيتها عن مائة فدان .. فاعتقد البعض أن هذه
السنوات الثماني التى تمثل نهاية خطة عشر السنوات ، تمثل أيضا المرحلة
التي ينتهى عندها الميثاق !
وسبب آخر ..

أن طبيعة ثورتنا أدت الى تقسيم خطواتنا الى عدة مراحل .. وتعد هذه
المراحل ، ترك عند الناس اعتقادا بأن كل خطوة لاتمثل الا مرحلة .. وأن
الميثاق ، ليس الا مرحلة !!
ورغم هذا ..

الميثاق ليس مرحلة ..

أنه الخط الذى يحدد اتجاه جميع المراحل القادمة ، بحيث لايمكن أن
تخرج إحدى هذه المراحل عن هذا الخط ، وبحيث تستطيع الآن وانت واقف
فى عام ١٩٦٢ أن ترى صورة المرحلة التى يمكن أن تمر بها ، أو تصل اليها
فى عام ١٩٨٢ ..

وجميع المراحل السابقة التى مررنا بها منذ قيام الثورة ، كانت أيضا
— رغم اختلافها ، ورغم التطور السريع — مرتبطة بخط واحد يصل بين أولها
وآخرها .. وكان هذا الخط يتمثل فى المبادئ الستة التى اعلنتها الثورة ..
ولم يحدث أن خرجنا فى مرحلة ما عن هذه المبادئ .. أو تعارضت خطوة
من خطواتنا مع مبدأ من المبادئ الستة ..

والميثاق يتضمن مجموعة من المبادئ الاساسية .. ويتضمن أيضا
تطبيقات لبعض هذه المبادئ ، رؤى ضمها الى الميثاق ، لأنها تحدد صورة
واضحة للمبدأ المنصوص عليه ..

والمبادئ لايمكن أن تتغير أو تُلغى ، أو تخضع لأسلوب المرحلة ..
بالعكس ..

أن حكمة الميثاق الأولى هى تحديد المبادئ التى لاتتغير ، حتى يشعر
كل مواطن بالاستقرار فى مجتمع تحدده مبادئ ثابتة ، وحتى تستقر



الرئيس عبد الناصر في مصنع الحديد والصلب

خطواتنا فى طريق واحد ، ويستقر تفكيرنا الفردى ، وتفكيرنا كمجموع ، وتستقر نظرتنا الى المستقبل ..

ليس من حق أى هيئة سواء كانت المجلس النيابى ، أو مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى ، أن يغير من هذه المبادئ .. ليس من حقهما مثلا ، إلغاء الملكية الفردية وليس من حقهما إلغاء الملكية العامة أو إعادة الاقطاع ، وليس من حقهما تجريد مبادئنا من عنصرها الروحى ... وكل هذه المبادئ هى الدعائم الثابتة للمجتمع الجديد ، ولا يمكن تغييرها أو تعديلها الا بشورة أخرى ..

أما التطبيقات ، فشىء آخر .

إننا نستطيع فى مرحلة قادمة ، ان نزيد نصيب القطاع الخاص فى التصدير عن ٢٥٪ ، أو نقلله عن ٢٥٪ .. مع بقاء المبدأ ثابتا ، وهو مبدأ سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص .

وكما قال الرئيس ، قد يأتى يوم تذوب فيه الفوارق بين الطبقات، ونجد انفسنا فى غنى عن تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس الشعبية .. وهذا لايعنى أننا عدلنا عن المبدأ ، بل يعنى اننا وصلنا الى مرحلة حققنا بها الهدف الذى يرسمه المبدأ ، والنسبة احتجنا فى مبدأ تطبيقه الى تحديد نسبة تمثيل العمال والفلاحين .. والهدف هو اذابة الفوارق بين الطبقات سلميا ..

وهذا هو الفرق الكبير ..

الفرق بين المبدأ ..

وبين التطبيقات ..

المبدأ : هو الاستقرار على مدى المستقبل ..

والتطبيقات تتعرض دائما للتطور والتغير بقدر حاجتنا الى التمسك

بالمبدأ وبقدر حرصنا على تحقيق الهدف ..

و ..

لماذا أبرز هذه النقطة الآن ؟

لماذا أحاول تأكيد أن الميثاق ليس مرحلة ؟

لان المناقشات التى دارت حول الميثاق خارج جلسات المؤتمر واللجان .

أبرزت بقايا من تيار رجعى لايزال يسرى بين صفوفنا ، وأبرزت تيارا

آخر يمثل مذهبا غريبا عن مذهبنا ، يحاول ان يتحرف بنا نحو الفلسفة

المادية الصرفة ..

وصحيح أنها كلها تيارات ضعيفة هزيلة ..

وصحيح أن صوت أصحابها ينطلق خافتا متسللا ..

ولكنها تيارات تعمل .. وتحاول أن تتسلل الى عقول المواطنين ..

والحجة التى يعتمد عليها منطق أصحاب هذه التيارات ، أن الميثاق

لا يمثل الا مرحلة مؤقتة .. ومادام لا يمثل الا مرحلة فان هناك احتمال تغييره
أو تعديله ، والانحراف به ناحية اليمين ، أو ناحية اليسار .
وهذا مستحيل ..

هذا لن يحدث ..
لن يتحقق أمل أصحاب الأصوات الخافتة ..
لان الميثاق ليس مرحلة ..
انه مجتمعنا على مدى المستقبل ..

طبقات .. بلا صراع ...
أريد ان اتكلم بصراحة ..
وقد تؤدي بي الصراحة الى الخطأ ..

بل انى أعلم قبل ان اكتب أن الكثيرين سيعتبرون كلامى خطأ .. ولكنى
أعلم أيضا اننا نحتاج فترة نحتاج فيها الى الصراحة المطلقة .. حتى لو أدت
الى الخطأ ..

والموضوع الذى يثيرنى هو موضوع ((صراع الطبقات فى مجتمعنا)) ..
وهو موضوع يحتمل تفسيرات كثيرة ، وآراء كثيرة .. والخطأ الذى يمكن
أن تعرض له عند بحث هذا الموضوع هو خطأ فى التفسير ، لا خطأ فى التوجيه
.. وهذا مايشجعنى أكثر على أن أتكلم بصراحة .

والسؤال الذى يحيرنى دائما ، هو :

هل تعرض مجتمعنا فى تاريخه الطويل للصراع الطبقي ، بالمعنى المحدد
لصراع الطبقات ؟ ..

أو بمعنى آخر هل كان هناك صراع اجتماعى تقوده طبقة ضد أخرى ؟
الواقع .. لا !

ان مجتمعنا ينقسم من الناحية الاقتصادية ، كأي مجتمع آخر ، الى
طبقات .. طبقة العمال والفلاحين .. والطبقة الوسطى .. وطبقة الاقطاع
والرأسمالية .. ولكن الوعي الطبقي .. والتكتل الطبقي .. لم يحدث
من الناحية السياسية ، بحيث يتيح ظهور قيادات طبقية ، وثورات طبقية
بين الطبقات الثلاث ..

.. وكانت إحدى مهام الذين اشتركوا فى التمهيد لثورة ٢٣ يوليو ،
هى إثارة هذا الوعي الطبقي وتكوين تكتلات طبقية ، تعجل بالثورة .. وكانت
هذه مهمة صعبة .. صعبة جدا .. لأسباب :

السبب الأول ..

عراقة المجتمع الرأسمالى الذى كنا نعيش فيه ، وتاريخه الطويل الذى
عاش بيننا آلاف السنين .. لم تكن الرأسمالية تمثل طبقة ، ولكنها
كانت تمثل مجتمعاً يمد تفكيره وعقليته الى آخر حدود المجتمع المصرى ...

واستطاع بسيطرته على الرزق ، وبسيطرته على التفسير الدينى ، وبسيطرته على القوة ، أن يخنق التفكير الطبقي الواقعى .. فأصبح الفلاح يفكر فى حل مشاكله بالسلوب الاقطاع ، وأصبح العامل يفكر فى حل مشاكله بالسلوب الرأسمالى ..

والسبب الثانى ..

توالى الاحتلال الأجنبى على مصر آلاف السنين .. فكان الصراع يتخذ طابعا وطنيا ضد الأجنبى ، لاطابع الطبقة ضد طبقة أخرى .. وكل ثوراتنا فى التاريخ كانت ثورات ضد الاحتلال الاجنبى .. ولم تكن تقوم بها طبقة من الطبقات ، بل كان يقوم بها الشعب بمختلف طبقاته .. وكانت القيادة غالبا للطبقة الاقطاعية أو الرأسمالية .. أو للزعامات المتطلعة الى الطبقة الاقطاعية والرأسمالية .. كان مصطفى كامل .. باشا .. والثلاثة الذين ذهبوا الى دار المعتمد البريطانى ليطلبوا بالاستقلال ، كانوا ثلاثة باشوات .. وليس معنى ذلك أنى أنهم مثل هذه الزعامات ولكن أريد فقط أن أبرز صورة الصراع .. صراع وطنى ، لصراع طبقى .

وسبب ثالث ..

ان مجتمعنا لم يكن مجتمعاً صناعياً بحيث تتكون فيه طبقة عمالية كبيرة ضخمة تستطيع أن تقود كفاحاً طبقياً واضحاً ضد الرأسمالية ..

و ...

وهذه الأسباب أدت الى ذوبان الاحساس الطبقي داخل المجتمع الرأسمالى .. وأدت الى عدم تمكين الفلاحين والعمال - وهم يملكون الأغلبية - من التكتل فى نطاق طبقي وتحت زعامة طبقية .. والعنصر الذى جد على الوضع الطبقي فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى ، هو اتساع الطبقة الوسطى وامتداد نفوذها .. وقد استطاعت هذه الطبقة بقدرتها الكبيرة على الحركة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، وقدرتها على ربط طرفيها بالطبقتين الأخرين .. طرف يمتد الى الطبقة الرأسمالية ، وطرف يمتد الى طبقة العمال والفلاحين .. استطاعت هذه الطبقة أن تتولى الزعامة الحقيقية .. واستطاعت أن تكون المؤثر الحقيقى فى توازن القوى الطبقي فى المجتمع .. وأصبح مصير العمال والفلاحين معلقاً بزعامة الطبقة الوسطى ، كما أصبحت سيطرة الاقطاع والرأسمالية متعلقة بمدى اجتذابها لهذه الزعامات .. زعامات الطبقة الوسطى ... فإذا انحرفت هذه الزعامات تسببت بانحرافها فى ضياع حقوق العمال والفلاحين .. وإذا استقامت حققت مكاسب للعمال والفلاحين ..

وهذا التطور الذى حدث باتساع الطبقة الوسطى ، لم يترتب عليه ظهور قيادات طبقية بين العمال والفلاحين .. بل لم يؤد الى تكتل طبقي كامل بينهم .. بل ازداد اعتمادهم كأصحاب مصالح على قيادات الطبقة الوسطى .. ظهرت مجموعات ، لا تكتل طبقي .. مجموعات بين العمال .

ولكن هذه المجموعات لم تحتفظ بقوتها لنفسها وللطبقة التي تنتمي إليها .. بل وضعت قوتها بين أيد غريبة عنها فى سبيل تحقيق مصالح عاجلة أو آجلة .. بعض هذه المجموعات وضعت قوتها فى خدمة المذهب الشيوعى .. وهى أضعف المجموعات وأكثرها تفككا .. وبعضها وضع قوته تحت زعامة الرأسمالية .. تحت زعامة أمير من أمراء البيت المالكة ، أو تحت زعامة باشا .. والبعض الآخر أسلم قياده لزعامة الطبقة الوسطى ..

كان هذا هو الوضع ..
وضع لا يبرز فيه تنظيم طبقي ، ولا قيادات طبقية .. وتتغلب فيه
المعاطفة الوطنية على الأحساس الطبقي ..
الى ان قامت ثورة ٢٣ يوليو ..

ولم تقم الثورة باسم طبقة .. لم تقم باسم العمال والفلاحين كطبقة .. ولكنها قامت باسم الشعب كله الذى يمثل العمال والفلاحون اغليبيته .. بل ان الثورة فى سنواتها الأولى حاولت وهى تفتت الاقطاع ، وتخلص الحكم من سيطرة رأس المال .. حاولت ان تشمل الاقطاعيين والرأسماليين برعايتها ، باعتبار انهم قطاع من المواطنين ، الى أن تأكد لها استحالة الاطمئنان اليهم ، فعزلتهم ..

وكان يمكن لهذه الثورة رغم مبادئها التى اعلنتها منذ اليوم الاول ، ان تنحرف بانحراف زعامتها ، كما انحرفت ثورة ١٩١٩ بانحراف زعمائها .. كان يمكن على الأقل أن تكتفى باخراج الانجليز ثم ينحاز زعماءها الى الطبقة الرأسمالية والقطاعية لينعموا فى خيراتها .. ولم تكن هناك قوة أخرى ضاربة منظمة تستطيع ان تفعل شيئا فى هذه الحالة .. وكان علينا أن ننتظر عشرات السنين الأخرى ، الى أن نعد جيلا آخر ، تبرز منه طليعة تقود ثورة أخرى ..

ولكن صلابة قادة الثورة ، وإيمانهم ، وتمكنهم من القوة ، حال دون انحراف الثورة .. وسارت فى طريقها لتحقيق العدل لجميع المواطنين ..
وكان أكثر المواطنين حاجة الى العدل ، هم المواطنون الذين نالوا أكبر نصيب من الظلم ..

وبدأت الثورة تعطى الحقوق لأصحابها ..
وقد قال الرئيس فى آخر جلسة حضرها من جلسات المؤتمر الوطنى أن الحقوق التى اكتسبها العمال عن طريق القوانين الاشتراكية ، لم تكن نتيجة مطالبة العمال بها .. بل انهم فوجئوا بها .. لم يطالب العمال بنصيب فى الارباح .. ولم يطالب العمال بتمثيلهم فى مجالس الادارات .. ولم يطالب العمال والفلاحون بنسبة الخمسين فى المائة من مقاعد المجالس الشعبية .. انما فوجئوا بكل هذه المكاسب .. بكل هذه الحقوق ..
ماذا يعنى هذا ..

يعنى أنه لم يكن هناك تكتل طبقي قائم في مجتمعنا .. ولم تكن هناك
زعامات طبقية حقيقية ، ولو كان هناك تكتل طبقي وزعامات طبقية ، لتحققت
هذه الكاسب .. مكاسب طبقية .. نتيجة مطالبة سابقة .. نتيجة ضغط ..
والذى حدث أن القيادة الثورية .. قيادة كل الشعب .. استطاعت
أن تصل إلى ضمائر العمال والفلاحين لتقدر حقوقهم ، وتردها إليهم .. كما
قدرت حقوق الرأسمالية الوطنية .. وكما قدرت حقوق المهنيين .. وكما
قدرت حقوق الموظفين ..

ولكن ..

السؤال الآن ..

السؤال المهم ..

هو :

هل أدت هذه الحقوق التي اكتسبها العمال والفلاحون ، إلى استكمال
تخطيطهم الطبقي .. وإلى اشتغال حدة الاحساس الطبقي ..
في رأيي :

نعم ..

ولم يكن معقولا أن ينال العمال والفلاحون كل هذه الحقوق ، دون أن
تقرب بينهم هذه الحقوق نفسها ، وتجعل منهم قوة .. قوة هم في حاجة
إليها لحماية حقوقهم المكتسبة ..

هذه القوة تمثل الكيان والاحساس الطبقي ..

ولكن هناك فرقا بين الكيان الطبقي أو الاحساس الطبقي ، وبين الصراع

الطبقي ..

فالثورة عندما منحت هذه الحقوق ، قضت في الوقت نفسه على الطبقة
التي يتعارض كيانها مع وجود هذه الحقوق .. طبقة الرأسماليين والاقطاعيين
.. وبذلك قضت الثورة على ضرورة الصراع .. قضت على حتمية الصراع
الطبقي الحاد .. الذي كان يجب أن يقوم ، وكان لا مفر منه . إذ نال العمال
والفلاحون هذه الحقوق مع وجود الرأسمالية والاقطاع ..

فالطبقة العاملة اليوم ليست في حاجة إلى أن تدخل في صراع مع
الرأسمالية والاقطاع ..

وفي الوقت نفسه هي في حاجة إلى التعاون مع بقية الطبقات . لأنها
طبقات لا تتعارض مصالحها وحقوقها مع مصالح الطبقة العاملة ، في حدود
مبادئ الميثاق .. قد يقوم بينها وبين هذه الطبقات تناقضات ، لامصادمات
.. ثم يستمر التعاون ، إلى أن يعود الاحساس الطبقي ويذوب داخل المجتمع
الجديد ..

والميثاق أكد هذا المعنى .. والتفسيرات التي أدلى بها الرئيس تؤكد
هذا المعنى ..

والواقع أن ما يحدث في مجتمعنا لم يحدث في أي مجتمع متطور آخر. لم يحدث في تاريخ المجتمعات كلها. فان مات فعله الثورة ليس هو إعادة حقوق العمال. ولكنه تكوين طبقة العمال. تكوينها كضرورة حتمية للتصنيع. فحركة التصنيع الكبرى لم تتم على أيدي الرأسماليين كما حدث في المجتمعات الأخرى. ولكنها تتم الآن على يد حكومة الثورة. ولأنها ثورة واعية عادلة، فهي تمنح الحقوق في نفس الوقت الذي تتكون فيه الطبقة. حتى تعفى هذه الطبقة من تاريخ الصراع الحاد الطويل الذي تحمله العمال في المجتمعات الأخرى الأجنبية. ثم هي تفعل كل ذلك بعد أن رسمت صورة واضحة للمجتمع كله. بكل طبقاته وبكل فئاته. وركزت هذه الصورة على مجموعة من المبادئ المستقرة. والمبدأ الكبير بين هذه المبادئ، هو الإيصال بدكتاتورية طبقة من الطبقات.

والواقع أن « دكتاتورية الطبقة » لاتعني عند التطبيق، دكتاتورية كل أفراد الطبقة، ولكنها تعني دكتاتورية زعامة هذه الطبقة. ولن يتحقق ذلك أبدا في مجتمعنا. لأننا لن نسمح لزعامة طبقية بان تتسلل وتسيطر على الحكم. ولأن زعامة نورتنا هي زعامة كل الشعب.

وبعد...
فهذا هو رأيي...
ربما قلته بسرعة، وربما كان في حاجة الى تفسير آخر...
ولكن قلته بصراحة...

الميثاق ليس حلا وسطا... بين الرأسمالية والشيوعية

كان رأيي دائما قبل أن نناقش تفاصيل الميثاق وأبوابه، أن نناقش حكمة الميثاق، والفلسفة التي بنى عليها.
وحكمة الميثاق تثير من المناقشات سواء داخل المؤتمر الوطني، اوفى اجتماعات القاعدة الشعبية قدر ماثيره التفاصيل التي وردت به. بل ان الذين يناقشون التفاصيل يجدون أنفسهم في النهاية يناقشون الاطار العام للميثاق والفلسفة التي اوجت به...
وقد قلت في مقال نشر في ذلك الحين ان الميثاق لا يمثل مرحلة تنتهي بعد استنفاد الغرض منها، ولكنه يمثل حياة... يمثل مبادئ مجتمع يمتد عبر المستقبل الطويل...

ويقيم سؤال آخر يترواح جانبا في بعض العقول ، ويعجز أحسبنا نحن
أن يعين ، عن تفسير اللسان . . . أو ربما لم يكن سؤالا .

أما هو عجزو تخيل . .

فبعض العقول تتخيل أن الرئيس جمال عبد الناصر عندئذ بدأ يكتب
مشروع الميثاق ، ووضع على يمينه صورة للمجتمع الرأسمالي ، ووضع على يساره
صورة للمجتمع الشيوعي ، ثم حاول أن يجد بينهما مجتمعا وسطا . . لا هو
رأسمالي ، ولا هو شيوعي !!

وبهذه الطريقة جمع بين الفلسفة الروحية والفلسفة المادية .

ووفق بين الملكية الفردية ، والملكية العامة . . وقضى على الاحتكار
الرأسمالي ، وقضى أيضا على سيطرة الطبقة العمالية .

و . . و . . و . .

وهذا تخيل خاطيء . . أو . . خيال مراهق ! فدراسة المذاهب
والنظريات الاجتماعية ، ودراسة نظم المجتمعات الأخرى ، هي ثقافة كمال
مفكر اجتماعي . . وجمال عبد الناصر درس فعلا المذهب الشيوعي ، والمذهب
الرأسمالي ، ودرس كل المذاهب الاشتراكية . . بل انى أعلم أنه قرأ كل
دساتير العالم . . ولكن . . ليس معنى هذا أن جمال عبد الناصر عندما
جلس ليكتب مشروع الميثاق ، كان كل همه تقديم محاولة للتوفيق بين
الشيوعية والرأسمالية ، أو إيجاد حل وسط بينهما .

لا . .

إن نقطة البداية في مشروع الميثاق ، هي تخيل صورة المجتمع الجديد
الذي نبنيه . . وهو مجتمع قائم بذاته ، يستمد خطوطه من صميم طبيعتنا
كشعب ، ومن صميم احتياجاتنا كمجتمع . . مجتمع لم يراع عند تخيله أو
عند رسم خطوطه أن يكون وسطا بين الرأسمالية والشيوعية ، ولكن روعى
فيه أن يستمد من أصول قائمة فعلا . . قائمة في طبيعة الشعب ، وفي
امكانياته . .

والاشتراكية عموما ليست موقفا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية ،
أى أن التفكير الاشتراكي لا يمتد في نهايته الى الشيوعية . . كما أن التفكير
الرأسمالي لا يمتد في نهايته الى الاشتراكية . . إنما هو تفكير قائم بذاته . .
الاشتراكية تفكر لنفسها ، ولا تستمد تفكيرها من الرأسمالية أو من الشيوعية
. . ولا تقف في الوسط بينهما . . إنما تقف معها .

واشتراكيثنا التي وردت في الميثاق كما أنها لا تستمد أصولها من محاولة
التوفيق بين الرأسمالية والشيوعية ، فهي أيضا لا تنقل صورة من الاشتراكيث
الأخرى . . لا تنقل صورة الاشتراكية الانجليزية ، ولا صورة من اشتراكية

السويد - اذا افترضنا السويد دولة اشتراكية - ولا صورة من اشتراكية الهند .. و .. و .. انما هي اشتراكية تعكس صورة مستعملة من واقعنا .

وربما الذى اثار الخطأ فى فهم مشروع الميثاق لدى البعض ، فاعتبروه محاولة لايجاد حل وسط بين الشيوعية والراسمالية ، هو أنه ميثاق ينص على اذابة الفوارق بين الطبقات سلميا .. ولكن .. هذا السلام ليس مقصودا به سلام بين الراسمالية والشيوعية ، ولكن المقصود به هو التعايش السلمى داخل المجتمع الاشتراكى بين مختلف الطبقات الى ان يتم اذابة الفوارق بينها .. ومقصود به ان تتم صورة المجتمع الجديد بالتطور المصحوب بالدفع الثورى ، لاعن طريق حمامات الدم ، واقامة المذابح لطبقة من الطبقات ، او لمجموعة من الأفراد ..

وانثار هذا الفهم الخاطيء ايضا ، أن الميثاق احتفظ للأسرة بملكية مائة فدان ، واحتفظ للقطاع الخاص بجانب من النشاط الصناعى والتجارى فى الوقت الذى دفع فيه العمال والفلاحين الى المقدمة وأشركهم فى الادارة والارباح .. فانار هذا الوضع اعتقادا بأنه محاولة لارضاء الراسمالية والعمال معا .. كلام فارغ .. فان الهدف ليس ارضاء أحد .. لا الراسماليين ولا العمال .. ولكن الهدف هو بناء مجتمع جديد ، تتوفر فيه الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع .. ومن أجل هذا وحده ، وضعت مبادئ الملكية ، مبادئ الادارة ، ومبادئ العدالة .

و ...

واسباب التخيل الخاطيء كثيرة ..

والمهم أن نؤكد أن الميثاق ليس حلا وسطا بين الراسمالية والشيوعية ولا محاولة للتوفيق بينهما ، انما هو صورة لمجتمع جديد مستمد من طبيعتنا وواقعنا ..

لماذا ؟

لماذا يجب أن نؤكد هذا المعنى ؟ لان الاحساس بالوقوف فى الوسط ، او الاحساس بمحاولة التوفيق ، يجعلنا عرضة دائما الى الانحراف ..

الانحراف ناحية اليمين ..

او ..

الانحراف ناحية اليسار .. لان الوقوف فى الوسط معناه انك تقف

بين المذهب بلا مذهب ..

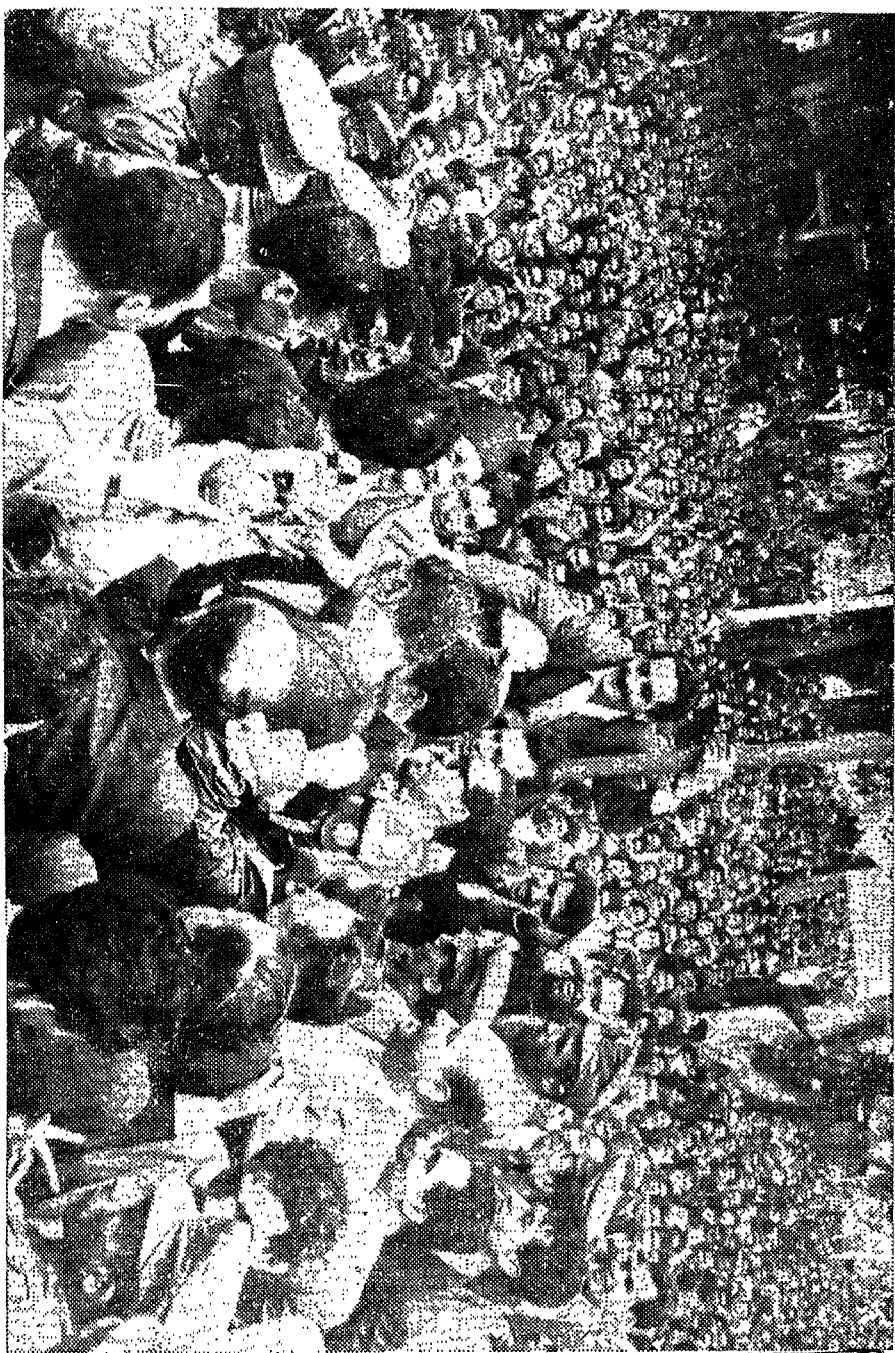
والميثاق مذهب ..

وفلسفة ..

وايمان ..

لاوقوفا فى الوسط ..

شعب الجزائر التامر يستقبل عبد التامر البطل التامر



الوحدة العربية

من خلال الميثاق

ناصر الدين الشاذلي

مارست القاهرة فكرة الوحدة العربية ، وعاشتها ، ونادت بها ، ودعت اليها ، ونفذت أولى خطواتها ، قبل أن يظهر الميثاق في ٢١ مايو ١٩٦٢ ..

وتجاوبت الشعوب العربية ، من المحيط الى الخليج ، مع دعوة القاهرة للوحدة ، ولبت نداءها ، وآمنت بشعاراتها ورات طرقها واهدافها ، وانطوت تحت الراية الواحدة ، قبل الواحد والعشرين من مايو عام ١٩٦٢ ، وقبل ظهور الميثاق ..

فالوحدة التي جمعت بين الأم القاهرة والأم العرب ، وأفراح القاهرة وأفراح العرب ، وانتصارات القاهرة وانتصارات العرب .. منذ ثورة ٢٣ يوليو الى صفقة الأسلحة .. الى تأميم القنال : الى العدوان الثلاثي الى قيام الجمهورية العربية المتحدة ، الى بناء الجيش القوي ، واقامة المصانع الكبيرة ، واحتلال المقعد السامي بين أمم الأرض وقادتها ودولها .. كل ذلك ، كان حقيقة قائمة ، قبل ظهور الميثاق ، وما الايدي التي نسفت آبار البترول وانايبه في سوريا اثر العدوان الثلاثي على بورسعيد ، سوى الايدي التي آمن اصحابها بالوحدة ، قبل ظهور الميثاق .. وما الآلاف التي مشيت في شوارع بغداد تستنكر العدوان المذكور وتهتف بحياة القاهرة ، سوى آلاف مؤمنة بوحدة الهدف ووحدة المصير . وما عاش سكان الضفة الغربية في الأردن على صوت القاهرة ، وعند أيامها ، ومع اعيادها ، وفي انتصاراتها ، يفرحون اذا فرحت ، ويرفعون الاعلام اذا احتفلت ويلبسون السواد يوم الانفصال .. سوى شعب مارس الوحدة تحت لواء القاهرة قبل صدور الميثاق ..

كل ذلك جرى قبل أن يصدر ميثاق ٢١ مايو ١٩٦٢ .

ولكن سر الميثاق الكبير أنه حدد هذه المشاعر ، ونظمها ، وصهر قواها ، وأضاء لها الطريق ، وألقى التفسير المنطقي العلمي الواضح على كلمات الوحدة .. والاتحاد .. والمصير المشترك .. والتقدمية العربية .. والوسائل المضادة للوحدة .. والوسائل المؤدية اليها !

وما كان وجود هذا الباب - باب الوحدة العربية - ضمن أبواب الميثاق ، سوى الدليل ابلغ الدليل ، ان القاهرة - رغم كل شيء - رغم الجراح .. ورغم خيانة الانفصاليين .. رغم دسائس المستعمرين .. ورغم مسئوليات القيادة والتوجيه .. رغم ذلك وذلك ، مازالت وستبقى مؤمنة ، كل الايمان ، بالوحدة العربية ، عاملة لها ، سباقة بين شعوب العرب ، الى تنفيذها !

ففي مقدمة هذا الباب - التاسع من الميثاق - دلل الميثاق على أن الوحدة العربية لم تعد بحاجة الى أن تثبت حقيقة وجودها ، بعد أن امتلكت هذه الأمة وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأمل ! واذا كانت خلافات بين الدول العربية فان الميثاق يستمد من تلك الخلافات برهانا يؤكد فيه وجود الوحدة لا انعدامها على اعتبار أن هذه الخلافات « تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى .. »

أما من الجهة الايجابية ، فان الميثاق يرى فى « التقاء القوى التقدمية على الأمل الواحد فى كل مكان فى الأرض العربية دليلا على الوحدة أكثر ماهو الدليل على التفرقة » .

ويبحث الميثاق عن شعار الوحدة العربية كما يفهمها فبرى أن « وحدة الهدف » هى الشعار الودودى فى تقدم الأمة من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .. مؤكدا أن الأمة العربية فى هذه المرحلة يجب أن تحشد جميع امكانياتها وجميع خبرتها المستمدة من تاريخها الطويل بالاضافة الى ارادة هذه الأمة على التغير المطلوب .

ولكن الميثاق ، يعدد ويؤكد أن الوحدة - على عكس انواع أخرى من الوحدة فى التاريخ الأوروبى والأمريكى - لايمكن ولا ينبغي أن تكون فرضا أو اقتسارا ! بل ان القوة - كما يقول الميثاق - عمل مضاد للوحدة ، ضدها ، لامها ولا لها .

ولا يهم الميثاق أن يصر على شكل دستورى واحد لآية وحدة مطلوبة أو قادمة . فالصورة الدستورية الواحدة تتضاءل أهميتها اذا قلنا ان مفهوم الوحدة عندنا هى كونها الطريق الطويل المتعدد الأشكال والمراحل ..

كيف اذن تكون معالم طريق النظرة الصحيحة الى الوحدة ؟ ..

ويرد الميثاق على هذا السؤال فيقول :

اولا : ان أية حكومة وطنية فى العالم العربى ، تنبع ارادتها من ارادة شعبها ، هى خطوة نحو الوحدة المنشودة !

ثانيا : ان أية وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر هى خطوة نحو الوحدة المنشودة !

حتى المرأة المريضة في الجزائر شاركت في استقبال الرئيس عبد الناصر



وإذا سأل أحدهم :

– وكيف تكون طبيعة العمل من أجل تنفيذ هذين الهدفين السابقين ،
أجاب الميثاق :

أولا : ان الدعوة السلمية هي المقدمة .

ثانيا : ان التطبيق « العلمى » للمفاهيم التقدمية هي الأساس ، مع عدم استعمال مراحل التطور تجنباً للثغرات والفجوات .

ثالثا : ان جهودا واعية يجب أن تفتح الطريق أمام التيارات الفكرية القادمة

رابعا : ان الجمهورية العربية المتحدة ، اذ تحرص على عدم الخوض فى السياسات والمنازعات المحلية فى الوطن العربى ، الا أنها – على ضوء إيمانها بأنها جزء من الأمة العربية ، لن تتردد فى أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تعتنقها الى كل مواطن عربى !

خامسا : الجمهورية العربية المتحدة ، على ضوء ذلك تساند – بشعورها بالواجب – كل حركة شعبية ترى فيها انتصارا للمبادئ الأساسية التى تؤمن هذه الجمهورية بها .

سادسا : تفتح الجمهورية العربية المتحدة مجالات التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى الوطن الكبير .

سابعا : تؤيد القاهرة ، عاصمة الجمهورية ، وجود الجامعة العربية على أساس أنها « خطوة فى الطريق المطلوب ، وجزء يساهم فى تقريب يوم الكل » وبعد ..

لقد كانت « الوحدة » بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، حياة ، ومعركة ، وثورة ، ومصيرا ، قبل أن تكون ميثاقا ! وإذا كان للميثاق مهمة تنظيم هذه المعانى ، وصهرها ، وتقويم مفهومها ، وتوضيحها ، وبلورتها .. فان مهمة هذه السطور أن تنفذ الى هذه المهمة ، وتشرحها ..

ومن هنا ، كان الايجاز الواضح فى هذا المقال ..

فالفرق بين الوحدة كما عاشتها القاهرة منذ عشر سنوات ، والوحدة كما نص عليها الميثاق ، هو الفرق بين أن نسرد المجلدات فى دور القاهرة فى نفخ

روح الوحدة والقومية فى الدنيا العربية ، وبين أن نتقيد بتفسير وسرد نصوص
الباب التاسع من الميثاق العظيم ..

وسواء كان الحديث عن الوحدة حياة ، أو الوحدة ميثاقا ، فان ثورة ٢٣
يوليو ، قد أحالت حلم الأجيال العربية منذ مطلع هذا القرن فى الوحدة وجمع
الشم ، حقيقة قائمة .. قادمة !

.. بفضل الزعيم العظيم •

ناصر الدين الشاذلى

حفاوة الميثاق بالعلم

للكتور أحمد الحرفى

- ١ -

لقد كان من الطبيعى ان يحتفى الميثاق بالعلم ، وكان من الطبيعى ان تتكرر
حفاوته بالعلم ، واشادته بأثره فى مواضع شتى •
وذلك ان الامة التى تطور حاضرها ، وتبنى مستقبلها العظيم ، لامنوحة
لها من الاعتماد على العلم فى التطوير وفى البناء •
والحق ان الثورة ليست مهمتها هلم الماضى الفاسد فحسب ، بل ان
مهمتها الكبرى ترقية الحاضر ، وتشييد المستقبل •
واذا تظلت الثورة عن هذا الاهتمام بالعلم صارت صرخات تنفس بها الامة
عن كبتهما الذى طال ، ثم تهدا ، ولا تغير من واقعها المغفل شيئا •
لهذا كان الميثاق صادقا فى قوله « ان العلم هو السلاح الذى يحقق النصر
الثورى ، وهو وحده الذى يجعل التجربة والخطا فى العمل الوطنى تقدما مأمون
العواقب • وبدون العلم تصير التجربة والخطا نزعات اعتباطية ، قد تصيب
مرة ، ولكنها تخطئ عشرات المرات

- ٢ -

واذ كانت الأمم الناهضة تراجع باضيتها لتستنيط منه دروسا تهديها
فى حاضرها ومستقبلها ، فان مضر اذا ما قلبت صفحات تاريخها القريب تبين
ان يقظتها السياسية والاجتماعية كانت دائما مع اشراق العلم •
فعلماء مصر كانوا ملاذ الشعب من لجوء الممالك والعثمانيين ، وعلماء
مصر كانوا قادة الشعب فى مقاومة الحملة الفرنسية ، وفى الثورات المتوالية على
نابليون وكليبر •

- ١٠٧ -

وعلماء مصر الذين درسوا في أوروبا عادوا الى وطنهم وقلوبهم عامرة بالعزم على انهاءه ، وهم الذين بذروا بذور التطور التي مالبثت أن تنوعت ثمارها بعد زمن قصير ، فانطلقت مصر في خطاها بعد أن كبالتها قيود الجهل أحقابا ، واستهوى تقدمها أنظار المتطلعين إلى التقدم من جيرانها ، فوفدوا اليها ، وانضموا الى أحرارها حتى صارت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر مصدر إشعاع للأفكار الحرة ، ومنبرا للأحرار من ثوار العرب .

وعلماء مصر هم الذين عبأوا الشعب في مناصرة عرابي على الاستبداد والاستعمار ، فلما منيت الثورة بالانكسار خفت صوت العلماء حيناً ، لكن لم يلبث أن انطلق مدويا ضد توفيق وضد الاستعمار ، حيث لاسلح للعلماء والمتعلمين الا الكلمة منطوقة ومكتوبة ، لكنها كانت أقوى من سلاح الخصوم ، وأشد فتكا ، منذ جلجل صوت مصطفى كامل الى أن دوى صوت سعد زغلول .

وعلماء مصر هم الذين تزعموا الإصلاح الديني والاجتماعي والفكري والاقتصادي كمحمد عبده وقاسم أمين ولطفى السيد وطلعت حرب ، وعشرات من أمثالهم ، وضع كل منهم في صرح النهضة لبنة أو لبنات .

- ٣ -

فماذا تبغى مصر من العلم ؟

وماذا تريد من العلماء ؟

ولماذا علق الميثاق عليه الأمل ؟

الحق أن الأمل المنوطة بالعلم والعلماء أمل جسام ، لكنها مسبوورة التحقيق إذا ما صنعت النوايا وضدقت العزمات .

١ - فمصر تريد من العلم أن يطور حاضرها ، ويصنع مستقبلها . على أحسن ما ترتجى وتريد أمة ذات عراقة وطموح ، في جد دائب وسرعة متقنة ، ليعوضها عن التخلف الذي كبّلها به الجهل ، فجري العالم المتحضر المتحرر وهي تحبو ، وطار في السماء وهي تسحف .

ومن الخطأ البالغ الخطورة أن تظل الغاية من التعليم تخريج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة ، بل لابد من أن تكون غايته تمكين الفرد من القدرة على تشكيل حياته ، وتمكينه من المساهمة في تطوير حياته وحياة الأمة .

وهذه الأمنية ، بل هذه الإرادة تقتضى من كل عالم أن يجاهد في مجال علمه ، مدفوعا بالغيرة المتحمسة ، لتحقيق مصر في زمن قصير ماحققه غيرها في زمن طويل .

- ١٠٨ -



الرئيس عبد الناصر يسلم أحد المتفوقين جائزته في عيد العلم

وتقتضى من رجال الجامعات والبحوث العلمية أن يكونوا طلائع تتقدم الشعب لتكشف له طرق الحياة الراقية .

وليس شك في أن النضال الوطنى المعتمد على العلم الكاشف الهادى يستطيع أن يبدأ من حيث انتهى سابقوه أو من حيث كادوا ينتهون ، ولهذا يضمن لنفسه قوة انطلاق في أن يدرك ركبهم أو يسبقهم .

وفى هذا يقول الميثاق : « لقد تخلفنا عن عصر البخار وعصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف كثيرا ، ومازال يكلفنا كثيرا ، مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعى هي التي فرضته علينا ، لكننا مطالبون الآن - وعصر الالة يشرق فجره على الدنيا - نبدا الفجر مع الذين بدأوه .

إن الطاقة النووية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة النووية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

٢ - تريد مصر من العلم أن ينال كل مواطن قسطا من الثقافة ، ترتفع بأفكاره عن مهاوى الجهل ، وتشعره بكرامته الانسانية ، وبقيمة النعمة الكبرى التى منحه الله اياها ، وهى العقل ، لأنها ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة فى احساسها بالانسان ، صادقة فى تعبيرها عنه ، تضىء جوانب فكره وقلبه ، وتحرك عزائمه الى نصره الحق والحرص على الحق .

واذا ماكانت ثقافة ، وكان تعقل ، وكان تفكير صائب ، سلمت عقائد الشعب من الأباطيل ، وبرتت أعماله من التقليد الأعمى ، وصفت الأديان من غشوات الأوهام التى خالطتها ، واستطاع الشعب أن يصوغ قيما اخلاقية جديدة مغايرة للقيم التى خلفها الماضى المستبد الجاهل .

ولاشك أن الشعوب تستمد طاقات روحية من مثلها العالية التى نصبته الأديان السماوية ، أو نصبها ماضيها الحضارى العظيم ، فهى تستمسك بها وتمتصم فى نهضاتها وتقنمها ، وفى صبرها على الشدائد ، وفى شجاعته التى تتغلب بها على ما يعترض طرقها من عوائق وعراقيل .

ومن هنا كان العلم طالبا بأن يعيد الى الدين صفاءه ، وأن يفضى القلوب والعقول بالمثل العالية التى يدعو اليها .

واذا ماصدر الشعب فى ارادته عن استنارة استطاع أن يحقق لنفسه ديمقراطية سياسية سليمة ، بعيدة عن تأثير الرجعية المستغلة وتسخير المال ..

٣ - وتريد مصر من العلم تبصير الشعب بتاريخه ، ليتبين معالم مجده التى حاول الاستعمار أن يطمسها فى ركام أكاذيبه ، وليتبين جنایات الاستعمار على مرافقه وعلى أحراره .

ولقد عاشت مصر دهرًا كان الاستعمار وأبواقه يسيطرون فيه على مناهج التعليم ، ويصبغونه بالصبغة التي تروقهم وتخدم أطماعهم ، فشوّهوا مجدها العربي والإسلامي. وتنقصوا من أقدار عظمائنا وأبطالنا ، ولقنوا الطلاب تاريخ أعداء الوطن في إطار مزخرف ، وتاريخ المستعمرين في هالة من التمجيد ، ورددوا على مسامعهم وعلى أنظارهم أكذوبة هي أن مصر لا تصلح إلا للزراعة ، حتي كاد هذا الزعم يستقر في القلوب من كثرة ترديده .

٤٢٠ - وتبتغي مصر من العلم أن تبتكر الوسائل لانهاض الصناعة ، لأنها التعمامة القوية في صرح الاقتصاد الوطني ، والوسيلة التي تنتج للوطن ما يحتاج إليه من آلات ، وتيسر عليه تصنيع كثير من محصولاتة ، على أنها تستوعب مئات الألوف ممن ضاقت بهم الرقعة الخصبة ، وهي إلى جانب ذلك كله تمد الوطن بالسلاح الذي يتقى به العدوان ، ويحيى مكاسب الثورة .

وان العلم ليستطيع أن يشكل من الصناعة قوة بناءة تتجاوب مع الخطط المرسومة المدروسة ، وتحقق الأغراض المقصودة ، لأن الصناعة لا تخضع لعوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها كما تخضع الزراعة والتجارة .

ويستطيع العلم أن يمد الوطن بالآلات الجديدة التي تكفل له تعويض تخلفه الماضي ، وان يكسب للصناعة المصرية مكانة ممتازة تستطيع بها أن تتقدم المنافسة في الأسواق الأفريقية والآسيوية .

ويستطيع العلم أن ينهض بالصناعات البحرية في وطن يمتد مسافات طويلة على بحرين ينوسطان العالم .

ويستطيع أن يبتكر الوسائل في استغلال المناجم والخبرات التي تهبها التجربة في الصحراء الشرقية والغربية .

٥ - وتريد مصر من العلم تطوير شامل للزراعة .

واذا كانت مصر هبة النيل ، فإن الثمرات هبة العمل . وقد تطورت وسائل الزراعة في العالم المتحضر تطوراً كفل وفرة الإنتاج ، وإدراج المنتج سكانها في المساحة المزروعة في مصر مازالت كما كانت منذ مئات السنين . مع أن سكانها تضاعفوا .

فلما قامت الثورة أرادت أن تعالج هذه المشكلة ، فسنت قانون الإصلاح الزراعي ، وشرعت في بناء السد العالي ، وشجعت التعاون الزراعي وأصلحت مبيجات من الصحراء .

لكن العلم مطالب بأنواع أخرى من الحلول .



في الطاقة الذرية يتفقد سير العمل بها

مطالب بأن يقهر الصحراء ، ويغزو البوار ، ليمسد الخضرة على جانبي الوادى ، حتى تتحول كل قطرة من ماء النيل الى خضرة تنبض بالحياة والنفع .

ومطالب بأن يساعد على كثرة الانتاج الزراعى ووفرة الثمرات ، بالارشاد الى الطرق الصحيحة فى اعداد الأرض وتغذية الزرع بالكيميائيات ، واستنباط أنواع جديدة من البنود ، ومحاربة الآفات الزراعية بالمبيدات .

ومطالب بأن ينمى الثروة الحيوانية ، ومنتجات الحيوان .
ومطالب بالمساهمة فى نشر الصناعات الزراعية بالريف ، لشغل الأيدى العاطلة ، ولاستغلال كثير من الموارد والمحصولات التى يصيبها العطب والاهمال .

ولا شك أن تصنيع الريف يرفع مستوى الفلاحين ، ويربطهم بالقرى ، فلا يهجرونها الى المدن المكتظة بالنازحين .

٦ - وتتطلب مصر من العلم أن يساهم نظريا وعمليا فى ارساء قواعد الاشتراكية والديمقراطية السليمة ، بتنوير الشعب كله ، لأن الثورة فى حقيقتها عمل شعبى وتقدمى ، لتحقيق الاشتراكية والديمقراطية ولا معنى للاشتراكية الا بتحقيق الكفاية والعدالة فى المجتمع .

ولا قيام للديمقراطية بغير سيادة الشعب ، ووضع السلطات فى يده ، لتحقيق أهدافه .

وليس من المستطاع ولا من المعقول أن يكون الحكم اشتراكيا ديمقراطيا فى شعب جاهل .

٧ - وتريد مصر من العلم القضاء على الفرة المصطنعة التى افتعلها الاستعمار بين الشعوب العربية ، بما قسم من أقاليم وبما بث من فتنة ، وبما أقام من حواجز .

وان العلم ليستطيع أن يساعد على تحقيق القومية العربية ، بإيقاظ الوعى المستنير المقتنع بالأدلة العلمية ، وبالكشف عن أهدافها السامية ، لتسترجع الأمة العربية وحدتها وقوتها وعزتها .

وتريد مصر من العلم لقاء أضواء على المشكلات العالمية ، وتسليط الأضواء على مشكلات آسيا وأفريقية ، وبث الأفكار الداعية الى السلام وعدم الانحياز .

٨ - ثم تريد مصر من العلم أنارة الطريق للنقد النزيه البناء ، المنبعث عن رغبة صادقة فى الإصلاح ، لأنه يرشد العالمين الى تصحيح أوضاع ينبغى أن تصحح ، ولأن اخفاق الحقائق أو تجاهلها تعود أضراره على الشعب المناهض للظلم .

الميثاق والأسرة

الأستاذة مفيدة عبد الرحمن

الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق » .

انه من الأحداث الهامة - لا أقول في شهر مايو سنة ١٩٦٢ ولا في عام ١٩٦٢ ، بل في القرن العشرين جميعه : صدور الميثاق الوطنى وإذاعته فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ .

ومنذ صدور الميثاق ، دأب الكتاب والمفكرون فى تبيان مزاياه وما أشتمل عليه من توجيه وإرثاء استس العدالة والكفاية بما يجعل أمتنا العربية الكريمة فى مقدمة أمم العالم أجمع .

وقد عنى الميثاق فى مقدمة ما عنى به : نظام الأسرة وأسباب حمايتها ، لأن فى حماية الأسرة ، حماية للمجتمع كله ، وتأسيس للرفعة المنشودة ، بل وباعث على النهوض بالوطن جميعه اذ وطننا ما هو ألا مجموع الأسر التى تعيش فيه .

يقول الميثاق : « ان الأسرة هى الخلية الاولى للمجتمع ولا بد ان تتوافر لها كل اسباب الحماية التى تمكنها من ان تكون حافظة للتقليد الوطنى ، فمحددة لتسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى » .

والميثاق حين ذكر ذلك ، فانه لم يذكره الا بعد ان عالج كل المقدمات المؤدية الى حفظ ذلك النظام وتقويمه والنتائج المترتبة عليه .

فقد تكلم فى « حرية رغيف الخبز » وهى كلمة لها معناها ومرماها ، فمن حرية رغيف الخبز تنبثق حرية الرأى وحرية الفكر ، بل لا أكون مغالية اذا قلنا ان منها تنبثق سائر الحريات .

كما تكلم الميثاق كذلك عن « حل مشاكل الشعب » وانها يجب أن تستمد من تجاربه الشخصية ، نابعة من جذوره الأصيلة لا من تجارب الشعوب الأخرى وأن مصير الشعب العربي ، بل الأمة العربية يتقرر هنا في عاصمة الأمة العربية لا في العواصم الأجنبية ولا على موائد المؤتمرات الدولية أو في قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار البغيض فلا بد لذلك كله أن تحل مشاكل الشعب على أسس بيئته ونشأته وحضارته واحتياجاته . .

فالميثاق قد عنى أول ما عنى بالأسرة وكيانها فوفر لها كل أسباب الهدوء والاستقرار والرفاهية حتى تعمل وحتى تنتج العمل والانتاج الوفور الذي يركز دعائم الاقتصاد الوطني والذي يوفر العمل للجميع فلا يحس المواطن أنه إنما يعيش عالة على وطنه الحبيب ولكنه يعطى لياخذ ، يعطى جهده وعرقه وحبه وإخلاصه ، بل ودمه لوطنه ، لياخذ الصحة والمعرفة والثقافة والعلم والعمل والكرامة ، بل والفخر .

وقد تكلم الميثاق كذلك عن « خلق نوع من التكاتف الاقتصادي بين المواطنين » مع زيادة كثافة القطاع العام الذي يملكه الشعب لتستطيع بذلك الأمة أفراداً وجماعات أن تصوغ قيما أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من تلك العمل التي عانى منها مجتمعنا زماناً طويلاً .

وانه مما لا شك فيه أن الأسرة إذا ما توفرت لها أسباب الحماية تمكنت من أن تكون مجتمعاً صالحاً متحرراً .

واذا ما قال الميثاق الوطني « أسباب الحماية » فأنما يعنى بذلك أسباب الحماية من الجوع والمرض والجهل والخوف إذ أن هذه الأسباب إن امتصبت للأسرة ببعضها فأنما يلب فيها الخوز والانحلال والضياع ، وهذا ما جاء الميثاق للقضاء عليه ، للقضاء على عوامل الهدم وتجييت أركان البناء وتشيينه على أسس من الخلق والعلم والوعي .

ويمكن أن يقال بحق أن الميثاق ما جاء إلا من أجل الأسرة ، جاء ليرفع من شأنها ويأخذ بيدها لتقوم هي بدورها البناء الفعّال فترفع من شأن وطنها وتقيم صرخ البناء المشامخ الذي نامله جميعاً ، فلزم لذلك أن تتوفر أسباب الحماية للأسرة فيكفل لها :

أولاً - حق الأسرة في الرعاية الصحية .

ثانياً - حق الأسرة في العلم بقدر ماتحتمله مواهب أفرادها واستعدادهم

ثالثاً - حق الأسرة في العمل الذي يتناسب مع أفرادها وكفاءاتهم وقدراتهم بل وخبرتهم .

رابعاً - تأمين افراد الأسرة ضد الشيفوخة وضد المرض •

والميثاق بتأمينه الأسرة وتدعيمها بكل هذه الضمانات والكفالات ضمن قيام شعب وأمة واحدة ساعية الى الامام في البناء والرقى •

وقد استوحى الميثاق كل هذا من صلب الدين ومن التشريعات الإلهية المحكمة التي سنّها الله - سبحانه وتعالى - لعباده والزم بها من استخلفهم على أرضه •

فمن بدء الخليقة خلق الله تعالى آدم ووفر له سبل الهدوء والعيش وكفاه مؤونة المأكل والمشرب والملبس ، فقال جلّت قدرته :

« ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لاتظما فيها ولا تضحي »

ونخلص من ذلك أن الميثاق قد جاء مهتدياً بما أمر به الله عز وجل وسنه لعباده •• فإن للأسرة التي عانت شظف العيش والذلة والمهانة والمرض والهوان أن تسعد وتنعم بالصحة والعافية وتنهل من مناهل العلم ما شاء لها أن تنهل وأن تقف مرفوعة الرأس موفورة الكرامة بين شعوب العالم أجمع اذ قد سمع صوتنا عالياً بعد أن أزحنا عنا كاهل الاستعمار وقضيينا على أعوانه من الانتهازيين والرجعيين وأصبحنا نسامي الدول العظمى بل - والله - نفوقها في التمسك بقوميتنا وعروبتنا ومثلنا العليا •

وقد شمل الميثاق وأكد حق الأسرة التي هي عماد المجتمع في الحياة الكريمة وجعل الصدارة فيها للعامل والفلاح بعد أن أحس انهما قد حرما على مر الأجيال وهما الكادخين العاملين ، حرم العامل والفلاح من حق الحياة ، من حق التعلم ، من حق العلاج ، بل ومن حق العمل •• أما الآن فهو السيد الذي يشارك رب العمل في الإنتاج حتى يحس أنه هو شريك حقا في العمل حتى يحرص على الشركة ويعمل على ازدهارها ونموها فأصبح كأننا حيا بعد ان كان كمية مهمة لا يقام له وزن أو حساب ، وكذلك الشأن في الفلاح •

فالأسرة في المجتمع هي قوامه وعدته ••

وأكد الميثاق أنه لا بد من تعديل القوانين وتطورها حتى تسير جنباً الى جنب مع تطورنا وتقدمنا وها نحن نجد لجان تعديل القوانين ومنها لجنة قوانين الأحوال الشخصية التي تعمل جاهدة لتوفر للأسرة الحياة السعيدة الهادئة الهانئة المتماسكة التي يحنو أفرادها بعضهم على بعض وبذلك نخلص الى مجتمع متماسك متفان في الحرس على مصالحه وصالح أفرادهِ •• فالأسرة السعيدة هي عماد الوطن السعيد •

كما أكد الميثاق، كذلك كفالة الرعاية الصحية لكل مواطن وبالتالى للأسرة وقد قامت الدولة بوضع الأسس المدروسة لخطط التنمية والخدمات على ضوء

الاحصاءات الرسمية السليمة مما يكفل للأسرة الحق في العلاج فيجد فيه المريض مكانه بالمستشفى وعلاجه يسرا سهلا فتضمن بذلك استقرار الأسرة صحيا ليتفرغ أفرادها للعمل المثمر المنتج الذي تتطلبه البلاد ما دام قد سعد وتعم بصحة كاملة بعيدا عن العلل والأمراض التي فتكت بالأسرة زمنا طويلا .
وكذلك أكد الميثاق حق المواطن في العلم فأصبح شاعرا للجميع وبلون
مقابل حتى لا يحرم منه مواطن .

وبعد ان كفل الميثاق حق الفرد في الحياة الكريمة وحقه في العلاج والعلم وفر لكل مواطن حق العمل بل أوجب عليه العمل اذ لا حياة الا لمن يعمل فأصبح للفرد حق العمل الذي يتناسب مع كفايته واستعداده .

وما دام قد أصبح للأسرة كل هذه الضمانات وتكفلت الدولة في الميثاق لسائر المواطنين العيش الرغد الكريم والرعاية الصحية الكاملة والتعليم بسائر درجاته وجب على كل مواطن ان يقابل هذا بالحرص على صالح الوطن الذي تستغلنا سماؤه الصافية .. وتكفلنا ارضه الغنية فلا نلوا جهدا الا وبللناه ساعين الى الخير عاملين في اخلاص وحب وصفاء لرفعة وطننا العالي متقربين بذلك الى الله سبحانه وتعالى الذي قال في كتابه الكريم :

« انى لأضيع عمل عامل منكم من ذكر او أنثى بعضهم من بعض » .

مضيه عبدالرحمن

الطريق الثوري

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

١ - الميثاق تعبير جماعي عن أرادة الشعب العربي في حياته الجديدة ،
يصور ما يأمل أن تكون عليه الأمة العربية في جميع النواحي ، سياسية
كانت أم اجتماعية ، أم اقتصادية ، أم ثقافية ، أم فنية .

إنه قصة كفاح ، وطريق عمل ، وأسلوب حياة ، ومذهب فكر .

قصة كفاح الشعب العربي في نضاله مع قوى الاستعمار والرجعية ،
كتب فصولها بدماء الشهداء وعرق المكافحين جيلا بعد جيل ، حتى بلغ الأوج
في ثورة يولية ١٩٥٢ ، ليرفع الستار عن فصل جديد يتميز بطريق للثورة
جديد .

لقد اتخذ الشعب العربي منذ ذلك التاريخ لنفسه فلسفة جديدة في
الحياة شعارها التقدمية ، ودخل في سباق مع الزمن ، وصمم ان يصنع
بيديه تاريخه ، ينسج خيوطه من العرق والدماء ، ويسطر حروفه بمصارة
الفكر الوضاء .

وعندئذ وقف وقفة قصيرة بعد عشر سنوات يستعرض الخطوات التي
خطاها في طريق الثورة ، ويحاسب نفسه ماذا صنع ، وإلى أي مدى بلغ في
مراحل الشوط ، ويتحفظ إلى وثبة أخرى تدفعه إلى الامام ؟ .

وأهم من ذلك كله في قائمة الحساب ، وتتبع الخطأ والصواب ، أسائر
هو في الطريق الصحيح الموصل إلى الأهداف ، أم انحرف إلى مسارب
جانبية ، قد تدفعه إلى التكوص والرجعية ، فتصرفه عن الغرض ، وتبسدد
ما انطلق من طاقات العمل ، وتطفىء ما اشتعل في نفسه من نور الأمل .

ولقد رأى الشعب العربي بعد ان سدد قوائم الحساب ان الطريق
الثوري الذي فتح ابوابه هو طريق الأمل وسبيل الحياة ومطية التقدم فكتب
على نفسه العهد في الميثاق ان :

« الثورة هي الطريق الوحيد للتخلص العربي »

الطريق الثوري هو الباب المفتوح نحو كل تقدم الى الامام .

ان الطريق الثوري هو منهج الفكر واسلوب الحياة في فلسفة العروبة
التقدمية .

فلا غرابة ان ينقطع الباب الاول من « الميثاق » الى تفصيل القول في
هذا الطريق . ووصف خطوات التي يجب على المرء ان يسلكها للسير فيه ،
وبيان الفرق بين هذا الطريق وبين اساليب الفكر والحياة والمنطق
التقليدية .

واذا كان الميثاق فلسفة تعبر عن العروبة في مرحلتها التاريخية
الحاضرة ، وكانت الفلسفة اما منهجا واما مذهباً ، أو قل انها منهج يوصل
الى مذهب ، ففلسفة « الميثاق » هي الثورة منهجاً ، والتقدمية مذهباً

٢ - ولقد حتمت الظروف ان يتخذ العرب هذا الاسلوب الثوري ،
وهي التي فرضته فرضاً عليهم ، لانه منطق الحياة اولا والمنطق المستمد
من تاريخهم ثانياً .

انه منطق يعتمد على تراث العرب المستمد من طبيعة الاسلام ، بحكم
امتزاج اللغة بالدين منذ نزول القرآن . وقد نهضت الحضارة العربية وامتدت
شرقا وغربا ، واتسعت كشتى العلوم والفنون ، منذ ان نفخ في روحها الدين
الجديد وما يتطوّر عليه من حرية فكر ، واعتماد على العقل ، وجمع بين زينة
الحياة الدنيا وسعى الى الآخرة ، مع نبذ التقاليد البالية والعقائد الفاسدة ،
مع النظر الى الناس كافة دون اى اثار اعجمى على عربى الا بالتقوى ، أو تفضيل
شخص على آخر طبقته أو رتبته وعلى الجملة . . التسوية بين الناس على اساس
واحد . . هو الايمان والتقوى .

وهذه كلها مبادئ جديدة تمتد ثورة كبرى في تاريخ الانسانية ، وحدا
فاصلا بين عهود الاستعباد في الماضي ، ومرحلة التحرير والتقدم في المستقبل .

كانت الانسانية منقسمة فريقين ، السادة والعبيد ، واصبحت بعد ذلك
فريقا واحدا ذابت فيه الفوارق بين الطبقات . ومن ثم ، بعد ان كان
هناك نوعان من الفكر الاول يتلاعب مع طبقة السادة ويمتاز بالنظر المجرد ،
والثاني يتفق مع الجمهور والعامة ويتسم بالعمل والخضوع لما يشرعه ارباب
النظر ، كان لابد من ابتداء منطق جديد لا ينفصل فيه النظر عن العمل .
ولا يعمل لمصلحة طبقة دون طبقة .

ومن مصلحة الطبقة صاحبة النفوذ والسلطان ، وهي عادة فئة قليلة ،
ان تستقر الامور ، وتثبت الأوضاع ، ولا يتحرك الجمهور للمطالبة بحقوقه
المقصوبة وعلى رأسها الحق في الحياة الكريمة . ولذلك كان منطق السادة

منذ ان ابتدع المنطق وظهر علما مستقلا على يد ارسطوطاليس منطق «ثبات» لا منطق حركة . انه منطق مستقر ، لا منطق ثوري ، انه منهج للتفكير يتلاءم مع الترييعين على عرش السلطان ينظرون الى جماهير الشعب نظرههم الى عبيد يسخرونهم لمصالحهم ، لامنهج حياة يتفق مع مطالب الملايين الفقيرة من الناس ، ويحقق للانسانية ما تبغى من تقدم ورفاهية .

ومن هنا كان منطق الاسلام في طبيعته مغايرا لمنطق اليونان .

وهذا الطريق الثوري الذي جاء مع ظهور الاسلام هو الذي أحدث الهزة الكبرى في تاريخ العالم ، وحفظ تراثها من الضياع ، وتقدم بالبشرية كلها ما يقرب من عشرة قرون من الزمان .

ان الجمود وقوف عن السير الى الامام ، فلا تلبث الجماعات بعد جمودها وتوقفها عن الحركة أن تتأخر عن الركب وتتخلف عن النمو والتطور .

ولا بد للمسير من قوة دافعة ، وللحركة من محرك .

اما النظار ، فانهم يجلسون على عرش الفكر ، لا يتحركون ، بل يتفرجون على الذين يتحركون ، فلا يحسون باحاساسهم ، ولا يشعرون بآلامهم وآلامهم . فلا عجب أن يكون منهجهم في الفكر والحياة هو منهج « المتفرج » .

وأما الجمهور ، وبالأصطلاح الحديث « الشعب » ، فانه يعمل ، ويتحرك ، ويسير ، ويجرب ، ويحس ، ويتالم ، ويضحك ويبكي عن خبرة في الحياة . ومن هنا كان منهجه منهجا حيا ، متصلا بالحياة نفسها ، التي تمتاز بالحركة والتحرك ، والتغير . ولا بد أن يكون هذا المنهج « متحركا » حتى يتلاءم مع الحركة التي يجرون في دولاها ، ولا بد أن يكون هناك « دوافع » ، و « محركات » تدفعهم الى الحركة والسير والنمو والتطور والتقدم .

وكل محرك فهو قوة دافعة .

وكل قوة دافعة فهي دينامية .

والدينامية في الحركة الانسانية ، والتقدم الاجتماعي ، ليست كالدينامية المحركة للأجرام السماوية ، أو الآلات البخارية المتحركة ، ولكنها دينامية حية تشبه تلك التي تدفع النبات والحيوان من باطن الى النمو .

وهذه الدينامية الحية تمتاز بوثبات تسمى في النشاط الانساني ثورات ، بل انها ثورات مستمرة متصلة ، ولولا ذلك لبطل الكائن الحي عن النمو .

كذلك الحراك الاجتماعي فانه الى هذه الثورات أحوج .

السيد الرئيس يرفع علم الجمهورية العربية المتحدة على المنارة



وكلما واجه المجتمع حقيقة تأخره عن المجتمعات الأخرى ، وأحس بتخلفه ، وشعر بأنه مستغل مستعبد ، سواء أكان هذا الاستغلال من شعب آخر فى صورة من صور الاستعمار ، أم كان من طبقة تستعبده لمصلحتها الخاصة ، نهض يثور على هذا الوضع ، ويتحرك لتغييره ، ويسير نحو حياة كريمة أفضل .

ومن هنا كان لابد له ان يسلك الطريق الثورى .

ولا سبيل له الا ان يمضى فى هذا الطريق .

انه طريق الحركة الايجابية ، لا طريق الوقوف والثبات والسلبية .

ولهذا الطريق بداية ووسط ونهاية ، كالحال فى كل طريق .

وبداية الطريق ان يتخلى الشعب فى تفكيره عن التقاليد البالية ، والرواسب المعطلة لحركته ، والسلبية التى تحد من نشاطه ، حتى يبدأ بداية جديدة نظيفة من كل شائبة ، بريئة من كل باطل فاسد .

وهذا ما فعله الشعب المصرى فى قصة ثورته التى حكاه « الميثاق » فى بابه الأول حيث يقول :

« الشعب المصرى ادار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبعد قواه الايجابية .

وداس باقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم .

واسقط جميع السلبيات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد »

ان رسوخ التقاليد جيلا بعد جيل يكسبها منزلة من القداسة والثبات تجعل الناس تتمسك بها ولا تبغى عنها حولا أو بها بديلا . ولذلك نعى الله فى قرآنه على القائلين بأنهم وجدوا آباءهم على هذه الأحوال ، وأمرهم بالنظر الحريص العقل لتبين الصالح من الفاسد ، حيث يختلط الحابل بالنابل ، ويعز التمييز الصحيح . والبناء على أساس سليم .

وعندما أراد الفيلسوف « ديكارت » ان يضع للناس منهجا جديدا للفكر ، ضرب لهم مثلا بسلة مملوءة بالتفاح فيها السليم وفيها الفاسد ، فكيف السبيل الى تمييز السليم اللهم الا بأن نفرغ السلة كلها ثم نمتحن التفاح واحدة واحدة فلا تقبل الا ما كان صحيحا . كذلك العقل مملوء بالأفكار التى تختلط فيها الصحيحة بالفاصلة ، ولا سبيل الى تمييز الصحيح الا لتفريغ العقل مما فيه من أفكار ، ثم امتحانها بعد ذلك فكرة فكرة .

ونحن فى مرحلتنا الحاضرة فى حاجة - بالنسبة الى مخلفات الماضى البالية
وتقاليد العتيقة - الى شىء شبيه بذلك ، أن نلقيها كلها جانبا ثم نأخذ فى
امتحانها . فلا نسمح الا بقبول ما كان موافقا لصريح العقل ، ملائما للحياة فى
العصر الحاضر ، عصر العلم والتقدم الذى بلغ حد استخدام الذرة فى اغراض
السلم والحرب ، عصر غزو الفضاء .

٣ - تغيير الطريق اذن ضرورة لا مناص منها حتى يلحق الشعب العربى
بالتقدم الهائل فى اساليب الحياة .

ولا مناص من اتخاذ هذا الطريق الثورى لانه السبيل الوحيد الى
بلوغ الهدف .

ولكن السير فى هذا الطريق يحتاج الى قوة دافعة كبيرة ، تكافى الرغبة
فى اللحاق بالأمم المتقدمة ، والتى لا تزال تتقدم ، وتتفق مع المسافة الطويلة
بين ما بلغته الشعوب الأوروبية فى القرون الثلاثة الأخيرة ، وما عليه الشعب
العربى فى حالته الراهنة ، وهى مسافة لانزاع أنها كبيرة .

ان القوى الدافعة للأفراد والشعوب ليست من قبيل الطاقات المادية ،
كالبخار او الكهرباء او الطاقة الذرية ، ولكنها قوى روحية معنوية ، تسمى فى
الانسان بالارادة والعزم والتصميم .

وهذا أول ما يفصل بين المنطق التقليدى وبين المنطق الثورى .

فالمنطق التقليدى عبارة عن مقدمات اذا وضع بعضها الى جانب بعض
لزم عنها نتائج بالضرورة . وهذا ضرب من التفكير الثابت . أما منطق الثورة
فهو منطق متحرك ، يحتاج الى قوة دافعة تنقل الأفكار من مقدماتها لتصل
بها الى نتائجها . ومن أجل ذلك لا بد لهذا المنطق من تدخل العزم
والارادة ، أى الأخذ بالاعتبارات النفسية والاجتماعية الى جانب النظر الفكرى
المجرد .

وكلما كانت الارادة قوية ، وكان العزم صادقا ، استمر الشعب فى طريقه
الثورى ومضى الى آخر الشوط ، حتى اذا بردت نار الارادة ، وخمدت
شعلة العزيمة ، أخذ السير يبطئ شيئا فشيئا حتى يتوقف . ولذلك كانت
ارادة الشعوب فى حاجة دائمة الى وقود يشعلها ويدفعها الى الاستمرار فى
الاشتعال .

ان الزيت الذى توقد به نار الارادة مزيج مركب من عناصر مختلفة
لا يكفى عنصر منها وحده لتحريكها .

فالارادة الشعبية فى حاجة الى ايمان وعقيدة ، وثقة بالنفس ، والتقاء
ارادات الأفراد وتوافقها ، وقيادات مخلصه مستترة ، ومناقشات
حرة لتبادل الآراء تنتهى بالاقتناع عن دليل ، ونفضى الى رسوخ العقيدة .

ان السر فى تمسك الشعوب بالتقاليد القديمة على الرغم من فسادها وعدم مسايرتها للظروف الجديدة هو تغفلها فى النفوس حتى تبلغ جذورها الأعماق فيصعب بعد ذلك اقتلاعها لشدة تأصلها ، وعمق الايمان بها .

فالايان بالافكار ضرورة لا بد منها للعمل بها ، كل ما فى الامر اننا نطالب بالايان البصير المؤيد بنور العقل لا ذلك الايمان الأعمى الذى يقوم على التعصب والهوى .

والايان ضرورى من جهة أخرى لأن الطريق الثورى مجهول ، ومستقبله غيب ، وهو الى ذلك محفوف بالمخاطر غير مأمون العواقب .

فمن ذا الذى يفهم النجاح ، ويشق حجب الغيب للاطلاع على المستقبل ، سوى الله تعالى ، الذى أمر الناس بالاعتماد عليه ، والتمسك بالعون منه ، والايان به ، بشرط أن يعمل المرء بما يتفق مع الخير ، وأن يسير فى طريق الصلاح .

ان الطريق الثورى كما قد يحطم كل شئ ، ويخرب ويهدم ، ويهلك الحرث والزرع ، ويسفك الدماء البريئة ، ويشيع الشر والفساد ، كذلك قد يبنى كل شئ ، ويخلق ويبدع ، ويقوم العمران ، ويشيع العدل ، وينشر الخير ، ويمضى فى سبيل البناء والاصلاح .

وطريق العروبة الذى آثرت أن تسلكه وعقدت عليه العهد والميثاق هو الثورة البناءة التى تشيد الحضارة والعمران فى مستقبل محفوف بالخطر ، ضارب فى صميم الغيب .

ان ايمان الشعب العربى بالله ايمان بالغيب ، لأن الذين يؤمنون بالغيب ثم يقيمون الصلاة وينفقون مما رزقهم الله ، على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون ، كما جاء فى محكم التنزيل .

وقد فطن « الميثاق » الى أهمية الطاقة الروحية كقوة دافعة محركة ، فجاء فى آخر الباب الثامن « ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الاحتمالات وتقهز بهما مختلف الصعاب والعقبات » .

وليس هذا المبدأ جديدا على فلسفة العروبة ، كل ما فى الامر أنه صيغ بأسلوب حديث يستخدم المصطلحات العلمية الحديثة كالطاقة وغيرها . ذلك أن الله هو القائل فى كتابه :

« يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

فالإرادة الصادقة التي تحتاج إليها الشعوب في بناء حضاراتها لا بد فيها من هذه الأمور الأربعة وهي الصبر ، والمصابرة ، والبراعة ، والتقوى . وهذه عوامل نفسانية واجتماعية وأخلاقية ودينية كلها تحتاج للصالح الإنسان .

ويحتاج صديق الإرادة ، وصيحة المزيمة ، إلى الثقة بالنفس

ان الثقة بالنفس أساس كل نجاح ، وشرط كل عمل انساني خلاق . وهي أساس الصبر ، وعفاد المصابرة والوقوف أمام التجديلات من كل نوع سواء كانت صادرة عن بشر يحاولون استغناء غيرهم واستغلالهم ، أم كانت تحديا طبيعيا . والطبيعة التي يعيش الإنسان في وسطها ليست كلها خيرا ، لأن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ، ولكن الإنسان ينتزع خيرات الطبيعة انتزاعا بتسخيرها والسيطرة عليها وفهم أسرارها وتوجيه هذه الأسرار لمصلحته ، بشق الترع ، وبناء السدود ، والقوص في باطن الأرض بحثا عن المعادن وغير ذلك من الفنون والصناعات التي تحتاج الى الصبر والمصابرة والجهد ، فالثقة بالنفس وراء كل عالم كبير ، أو قائد عظيم ، أو شعب راق .

ولا مرأى في أن إرادة الشعوب أقوى من إرادة الأفراد . كما جاء في الأثر ان « المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » ولذلك كان العمل الجماعي أعظم من العمل الفردي . ونحن الآن نعيش في عصر لا تنفع فيه الفردية . حتى البحوث العلمية أصبحت ثمرة التقاء جهود العلماء ، بحيث يصعب القول من هو العالم الفرد الذي أطلق الصاروخ ، انما الصواب انه ثمرة هيئة من العلماء . وهكذا الحال في كل شأن من شئون الحياة الحاضرة . وهذا هو السر أو بعض السر في اتخاذ « الميثاق » شعار الوحدة وكنا من أركانه الى جانب الحرية والاشتراكية .

وإذا كانت المشاركة الجماعية تقوى الإرادة ، فان الاقتناع بالفكرة الزم لتقويتها . والاقتناع يقوم على الوعي وعلى الفهم والاستنارة العقلية بمعرفة الظروف والأسباب والغايات والأهداف .

ان الشعب العربي في مرحلته الراهنة التي يحاول فيها القفز من حالة موغلة في التأخر والتخلف الى حالة أخرى مشرقة بالأمل والتقدم ، لا بد له من توعية كل فرد من أفراد بكل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها ، والتي يحاول تغييرها ، حتى ينسجع التغيير عن إيمان واقتناع وبصيرة ، وذلك لا يكون الا بتبادل الرأي ، واحتكاك الفكر بالفكر ، والمناقشة الحرة في الندوات ، وقرع الحجة بالحجة ، تحت إشراف قيادات حكيمة مستنيرة .

ان استمرار هذه المناقشات والندوات كفيلا بأن يقدم للإرادة الفداء العقل المتصل ، والذي بدوره تخبو نار الإرادة ، فلا تستطيع المضي في الطريق الثورى .

لقد اندفع الشعب العربى فى الطريق الثورى بفضل الإرادة التى تسليح بها وحملته على اجنتحتها فى بداية الطريق ، ودفعته الى الامام شوطا طويلا .

فما هى الضمانات التى لا بد من اتخاذها حتى لا يضعف ويتخاذل وتشتت جهوده ، كما قضي على ثورات كثيرة من قبل فانحرفت عن طريقها ؟ وما الحلول التى يجب اجرائها لتناسب مع طبيعة العمل الثورى ؟

ولقد فطن « الميثاق » الى ضرورة هذه الضمانات ، ولم يفرضها على الشعب فرضا ، ولكنه استخلصها من تجارب الثورة العربية الكبرى فى تاريخها الحديث الى ان بلغت مرحلتها الحاضرة ، ولخصها فى امور خمسة هى كما جاءت فى آخر الباب الأول :

اولا - ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد الا حقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا - وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر من ناحية ومن ناحية أخرى لقدرة هذا الانسان بتوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية يأخذ منها ويعطيها ، لا يصددها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

خامسا - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان .

وينبغى أن نضيف فى هذا المقام التجربة الكبرى فى تاريخنا القومى ، وهى تجربة الثورة الاسلامية فى بدء ظهورها . انها تجربة انسانية تضج فى كل زمان ومكان ، ذلك أن الاسلام وجد نفسه بازاء ثلاثة أصناف من الناس هم المؤمنون والكفار والمنافقون ، والآخرين أشدهم خطرا وأبعدهم أثرا على كيانه . فاذا طبقنا هذه القاعدة على الثورة العربية الحاضرة رأينا الأصناف الثلاثة واضحة كل الوضوح ، فهناك المؤمنون بالثورة المخلصون لها ، وهم الذين جاء ذكرهم فى « أولا » و « ثانيا » و « خامسا » من الميثاق . ولست أدري لم سكت الميثاق عن المنافقين ووضع الضمانات الكفيلة بالحد من شرهم وطعناتهم المسمومة ، لأن طعنات الأصدقاء أعمق فى القتل والفتك من طعنات

الأعداء • فالأعداء ظاهرون ، يتحدثون أصحاب الثورة ، ويصارعونهم ، وهذا الصراع يعود بالخير على الثورة لأنه يحفزها إلى الحركة مع التحدي ، ويحملها على الحذر ، وينبئها إلى موطن الخطر ، ويجعلها دائما متساهرة للعمل .

لا بد في الثورة من صعاب وعقبات ليكون للثورة معنى ، بل ليصبح لها كيان .

ان الطريق المفروش بالورود والرياحين ليس بحال من الأحوال طريق الثوار .

ان الذين يزينون للثورة طريقا ممهدا سهلا هم المنافقون ، الذين لا يصدقون القول ، ويخونون العهد ، ولا يبذلون نفسا ولا مالا ، ويثبطون الهم ، ولا بأس عندهم أن يبيعوا الثوار الأحرار بثمن بخس للخصوم والأعداء .

ان مجرد تخاذل المنافقين ، ووقوفهم من الحركة الثورية السريعة موقفا سلبيا ، يضعف الارادة الشعبية ، ويجعلهم عبئا ثقيلا في الطريق الثورى .

ان التوعية النظرية بضرورة سلوك الطريق الثورى ليست كافية في ضمان اجتذاب جمهور المنافقين ، بل لا بد من اشراكهم مشاركة عملية في اعمال ثورية يتعلمون فيها بالخبرة والممارسة منزلة الكفاح ولذة الصراع وممتعة العمل في سبيل التقدم .

٥ - نحن الآن في منتصف الطريق الثورى .

ولابد من اجراءات ثورية تتناسب مع السير في هذا الطريق الثورى .

لقد كانت الثورة هي الطريق الوحيد للنضال العربى للتخلص من الأغلال ، ومغالبة التخلف ، ومقابلة التحدى الأجنبى . وقد صور الميثاق في بداية الباب الثانى ان الثورة العربية وهى أداة النضال العربى وصورته المعاصرة تحتاج الى أن تسليح نفسها بقدرات ثلاث :

((أولا - الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير ، والناشئ من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا - الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة باهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

ثالثا - الوضوح فى رؤية الأهداف ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته))

هذه الأسلحة الثلاثة تجتمع تحت عنوان واحد هو « الحل الثوري » أو « الاجراءات الثورية » فى مقابل الحلول العادية التى تعتمد على المنطق التقليدى ، منطق الثبات .

ونحن نميل الى تغيير ترتيب هذه القدرات ، فنبدأ بالاهداف ، ثم بالحركة نحو بلوغها ، ثم الاستعداد العلمى لها .

واذا كان الاتفاق بين جميع الناس فى الوقت الحاضر على العلم وطرائقه والعمل على تطبيقه ، تاما مجعما عليه ، فان الخلاف الذى قد يتسع بينهم الى حد التناقض يقوم على الاهداف .

حرب أم سلام ، الاهتمام بالزراعة أولا أم بالصناعة ، اطلاق النسل أم تحديده ، وغير ذلك من المشكلات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أمثلة على تبديل الفكر من جهة الاهداف . ونحن لانجد هذا الخلاف فى العالم العربى وحده ، وانما هو خلاف عالمى يدور فى كل مكان . وكان موجودا فى كل زمان .

ذلك أن الاهداف وتحديدها لا يخضع لاعتبارات موضوعية تقوم على العلم وحده ، ولكنه يقوم على اعتبارات انسانية يحددها الذوق والمزاج ، وهى التى تعرف باسم « القيمة » .

الذين يؤثرون مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة يفضلون الرأسمالية ، والذين يؤثرون المجتمع على أنفسهم ولو كانت بهم خصاصة يفضلون النظام الاشتراكى . والفرديون فى جميع صورهم يجعلون من أهدافهم التمسك بالعمل الفردى ، والعزلة ، والمعيشة فى مسكن مستقل ناء ، وكنز المال ، والتفرد فى الزى والملك ، والاستئثار بالسلطة ، والاعتقاد فى الامتياز الطبقي الى آخر ذلك . أما الاشتراكيون بصفة عامة فان أهدافهم على العكس من ذلك ، بذوبون فى المجتمع ، ويتوافقون وإياه ، ويضحون بأنفسهم فى سبيله ، ويتنازلون عن مصالحهم الخاصة الفردية فى سبيل مصلحة المجموع .

وانت تجد داخل المعسكر الفردى اختلافات ، كما تجد داخل المعسكر اختلافات كذلك حول الاهداف . وهذا شئ طبيعى لا ينبغي أن نخشاه ، لأن الطبيعة البشرية تمسك بالطرفين جميعا ، ما دامت فطرة الانسان تجمع بين النزعتين الجماعية والفردية .

والدلك كان « الميثاق » متفقا مع الطبيعة البشرية فى هذه الناحية ، اذ نادى بالحرية والديمقراطية ، كما قرر الاشتراكية والوحدة .

ليس المهم اذن ان تختلف الاهداف ، وانما الذى يهمنا فى المجل الاول ، أمران :

الأول - وضوح الهدف مما يترتب عليه وضوح الطريق الموصل إليه .

الثاني - الاتفاق على الأهداف حتى لا تنشبت جهود الشعب العربي في نضاله ، وبخاصة إذا اتخذ فريق منهم أهدافا معاكسة لأهداف الفريق الآخر .

لقد أمكن في السنوات الأخيرة التقدم بمباحث القيمة ، والاتفاق على تحديدها بطريقة أقرب إلى العلم والدقة ، وذلك حين ترك الفلاسفة النظر في القيم ذاتها وبحثوا في الشروط التي تحققها ، والوظائف التي تؤديها . وهكذا يمكن اتفاق التسع العربي إلى حد كبير على أهدافه الكبرى إذا نظر إليها من هاتين الجهتين ، من جهة شروطها اللازمة لها ، ووظيفتها التي تؤديها الأمة العربية . وبذلك تخضع الأهداف للتفكير الموجه القائم على العلم ، لا على مجرد الأمل الذي يطوف بالخيال .

فإذا كان العرب في ثورتهم الحاضرة قد اتفق معظمهم على الاشتراكية هدفاً ، كما حدث بعد ثورتى اليمن والعراق الأخيرتين ، وكما حدث من قبل في ثورة الجزائر وقبلها في ثورة الجمهورية العربية المتحدة ، فليس أمر هذا الاتفاق نتيجة مصادفة أو تعصب ، لأن الظروف العالمية كلها تحتم الأخذ بهذا الاتجاه ، وهي سائرة في هذا الطريق بأشكال مختلفة .

ولنضرب مثالا آخر بتحديد النسل وإباحته من حيث الهدف . ان البحث العلمي يوضح ان الآخذين بمبدأ الإباحة هم العامة والجمهور ، فإذا بلغ الجمهور من الثقافة الاجتماعية والعلمية الحد الذي يعرف فيه مدى تضاعف عدد سكان العالم بوجه عام . وتضاعف السكان في البلاد العربية ، مع بقاء المساحة المنزرعة والتي تقبل الزراعة على ما هي عليه ، ومبلغ ما يحتاج إليه الفرد في الوقت الحاضر من جهد في تربيته وتعليمه ، كل هذه الشروط تجعل الأفراد يؤمنون بوجوب تحديد النسل ، والاتفاق على هذا الهدف .

ان الأسلوب العلمي في التفكير كفيلا بأن يوحد أهداف الناس ، ويوضحها فيكون سبيلا إلى وحدة الجماعة . حقا لقد خطا العلم الحديث بالإنسانية كلها خطوة كبيرة نحو الوحدة العالمية الشاملة .

٦ - فإذا وضع الهدف ، وأصبح موحدا متفقا عليه ، تفتح الطريق الثوري إليه ، ولكن هناك فرقا بين الإجراءات العادية ، والإجراءات الثورية .

الإجراء الثوري عنيف ، قاطع ، سريع ، لابد ان يصل إلى الهدف محطما في طريقه جميع العقبات ، متخطيا جميع الصعاب . وفي ذلك يقول الميثاق في استهلال بابيه الثاني :

« ان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على ان تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم . ولا بد والامر كذلك من مواجهة جذرية للأمور .. الخ »

وكثيرا ما يلجأ العلم الى مثل هذه الحلول الجذرية ، والاجراءات الثورية الحاسمة باسم العلم نفسه ، فالطبيب حين يرى ساق المريض قد تعفنت ولم يعد يصلح فيها علاج ، يأمر ببتريها ، والا تعرضت حياة المريض نفسه للخطر المحقق .

ان المستوى العلمى العام للشعب العربى لا يزال منخفضا ، فنحن لا نزال نكافح الأمية ، وننشر التعليم ، ونحاول أن نرفع مستواه ، وحين يبلغ الشعب العربى المستوى الذى ننشده سيكون من اليسير اتباع أساليب أقل عنفا من الاجراءات الثورية المطلوبة . بل ان هذه الاجراءات النورية مطلوبة ولازمة لحل مشكلة التخلف الثقافى ، ورفع مستوى التعليم .

لا نود الخوض فى التفصيلات وذكر المشكلات واحدة بعد واحدة ، فهى معروفة .. معروضة للحل ، كثر حولها البحث ودار الكلام . ولكننا نود ان نشير الى علة ينفرد بها الشعب العربى ، نعتقد انها السبب فى احجائه عن المبادرة الى تغيير الأحوال القائمة . تلك هى ايمانه الفاسد بنظرية القضاء والقدر وما تفضى اليه من تواكل . فقد ساد منذ القرن السادس الهجرى فى العالم العربى نظرية تنسب كل ما يقع للانسان الى الله ، وتنزع عن الانسان كل قدرة ، وتلقى فيه الحرية والمسئولية ، مع ان الاسلام الصحيح لا يقول بذلك والا لم يصح ثواب ولا عقاب . ومن هنا ترك الناس الحبل على الغارب فى انتظار الحل الربانى ، ولم يسمعوا قول الله تعالى : « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » .

واذا كان من ترائنا الرحمة ، فان الرحمة التى تتجاوز الحد المعقول تؤدى الى الضعف والتواكل والانحلال . الرحمة بالطفل اذا زادت عن حدها افسدته ودلته ، وعودته على الاعتماد على غيره ، وعلى عدم المبادرة والحركة السريعة لبلوغ الهدف .

ان مانص عليه الميثاق من وجوب الحركة السريعة الطليقة لن يتيسر الاخذ به الا بتربية الجيل الصاعد منذ ان يولد تربية علمية صحيحة تخلو من التدليل والتواكل ، وتنحو به نحو الاعتماد على النفس ، والثقة به ، والمبادرة الى العمل والكفاح لتنفيذ الأغراض ، والقاء الشباب فى مجالات العمل الحر ليتعلم بالممارسة والخبرة كيف يتحرك ويعمل ويثمر .

ان اعداد الشباب اعدادا علميا سليما هو السبيل الى مضي الشعب
العربي في الطريق الثوري الى نهاية مداه .

ان بناء الشباب اصعب من بناء المصانع والسدود ، لان عقول الشباب
وسواعدهم هي التي تبني الأمم بالعزم ، وترفع من شأنها بالعقل ، وتحفظها
من الضياع بالخير .

أحمد فراد الأهرافى

أرواح من معالم الميثاق

الأستاذ البري الخولي

أولا - طبيعة الميثاق

١ - ليس الميثاق تقويما سياسيا أو اجتماعيا ، أو اقتصاديا لأعمال الثورة ، ولا تقويما للمنهاج الذى تعتزم تنفيذه فى المستقبل ، بل هو تقويم ((للروح القومى)) صانع الثورة ، وتقويم للأطار العام الذى تتخلق فيه ملامح مستقبلنا ..

نعم فالميثاق من أوله الى آخره تقويم صالح لروح الشعب ، يتابع مساره فى حقب التاريخ من أقدم العصور الى اليوم .. ثم يقف على ربوة من الحاضر مستشرفا راصدا ما يكون من أمر ذلك الروح الضخم فى المستقبل ، وما عساه يحدث من تغييرات ثورية يعبر بها عن مشيئته ، ويطرح بها عن كاهله ما يريد ..

٢ - والميثاق باعتباره تقويما للروح المصرى لا يسرد لنا تاريخ الحقب ، بل يمجّد لنا روح ذلك التاريخ ، وإيجابيته التى تفاعل بها مع كل ما حوّلوه ، وما أفاض الإسلام عليه وبث فيه من بصائر النور وطاقت الحياة والقوة .. وانظر قوله : « وهى - أى مصر - لم تعيش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها . بل كانت دائما بالوعى - وباللاوعى فى بعض الأخبار - تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية الانسانية الأولى ... وكان الفتح الإسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة ، وأثار معالمها ، وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى » .

٣ - وهذا تقويم واضح حكيم للروح القومى فى فرعونيته واستسلامه ، وتنويه دقيق موجز بفضل الإسلام فى تركيته وأعلائه .. ولايسعنا الا الثناء المطلق حين يمشى الميثاق فى تقويم الدور الرائع الذى أداه ذلك الروح فى اطار منهاج الإسلام فيجعله أعظم الادوار على الإطلاق ، وذلك قوله « وفى اطار التاريخ الإسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - قام

الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية ، وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها ، كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منطقة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها »

٤- فاذا جثم الظلام بالغزو العثمانى على البلاد ، توقفت ارادة الشعب عن مواصلة ابداعه ومسئوليته ، واضطر الروح الضخم أن ينطوى على نفسه فيما يشبه القوقعة : يجمع طاقاته ويسعر قواه فى انتظار الفرصة التى يستأنف بها عمله الايجابى ، تاركا للمخدوعين يظنون به الاستسلام ، أو أن أمره قد انتهى الى غير مرجع . . . وذلك يصدق أيضا على أيام محنتنا بأسرة محمد على والاحتلال الانكليزى ، وفى هذا يقول الميثاق : « ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس ، وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد . . لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى . . الخ » . .

٥ - وهكذا يمضى الميثاق متابعاروحنا الضخم خلال انطلاقه الى ابداع المجد، وخلال انطوائه فى ظروف المحنة لتجميع الطاقات وتسعير القوى . . حتى يبلغ بنا مرحلة الانطلاق الى العمل الثورى عام ١٩٥٢ فيقرر أن روح الشعب هو صانع الثورة وأن الجيش لم يكن سوى أداة لتنفيذها وذلك قوله : « ان أعظم مافى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها » . .

ثانيا : تقويم الضمير الثورى

١ - ايمان الثورة بالروح العام للشعب :

ذلك مدى تقويم الميثاق لجوهر الروح المصرى فى القديم الى بدء مرحلة العمل الثورى . . أما تقديره له عند بدء ذلك العمل ، فهو هو لم يتغير ، اذ يعلن ايمانه بالعقريات الكامنة فى ضميره ، ويقول عنه فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه ، وأن يفتح بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه » . . واذ قد بلغ الايمان بروح الشعب القديم والحديث هذا المدى ، فلا جرم أن يتخذ الثوار رائد ثورتهم ، وملهم أهدافهم ومبادئهم . . هذا هو الذى يقرره الميثاق اذ يقول : « لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى راح يلقي ثلاثه الثورية أسرار آماله الكبرى » . .

وذلك هو مفتاح ضمير الثورة الذى يفضى بنا الى حقيقتها فهى مؤمنة بروح الشعب الى أبعد مدى . . فروح الشعب عندها مستودع بصائره ومبادئه ومثله

وطاقاته الدافعة الايجابية .. وبهذه الدخائر الباطنة صنع التاريخ الماسخى ،
ويصنع التاريخ الحاضر ، ويعلم الثوار ويلهمهم أسرار آماله .. وذلك فارق ما بين
الضمير الثورى المؤمن .. والضمير غير المؤمن .

٢ - الثورة ضد المبادئ الصماء :

فانا نعرف من الثوار فى بلاد أخرى من لا يؤمن بروح ولا ضمير ، فالفرد
عندهم - أى فى نظرهم واعتقادهم - كيان مفرغ من كل روح خلاق مبدع ..
فاذا تفاعل مع الواقع فى أفق الاقتصاد والمادة ، تولى الواقع خلق روح له بما
ينشئ فى ضميره ويحدث بينه وبين سواه من صداقات وعواطف وقواعد
للمعاملات والآداب ... أى أن الفرد لا يصنع الواقع ، بل الواقع هو الذى
يصنعه .. والشعب لا يصنع التاريخ ، ولا يلهم القادة ، بل التاريخ هو الذى
يصنعه ، ويسوق جموعه فى تياره قطيعا لا ارادة له ولا اعتبار ..

ومن عجب أن يكون الميثاق بنخوبه بالروح على هذا النحو تحديا صريحا
- بل ضربات قاصمة - لمنازع المادة والألحاد ، ثم نرى من دعاة تلك المنازع من
يكتب عن الميثاق ويطلب أن يوضح للشعب أهدافه وغاياته ، وتلك من الكتابات
المسمومة التى يستدرجون بها الأذهان الى ما يريدون ... فان الغايات انما
يضعها الشعب لنفسه ، ولا يضعها له أحد ... ان غايات الشعب انما يقررها
له ما فى ضميره من عقائد ومبادئ ومثل .. اما الشعب الذى توضع له
الغايات ، فهو الذى يعرفه هؤلاء مفرغا من كل مواهب الابداع الروحى ، كانه
قوالب من طين ينفخ فيها اله الواقع أو اله المادة ما يريد .

٣ - ايمان الثورة بالروح الخاص فى الفرد :

وكما يؤمن ضمير الثورة بالروح العام فى الشعب ، يؤمن بالروح الخاص
فى الفرد ... الفرد المسلح بكل خصائص الارادة والاختيار ... الذى يحمل
فى ضميره عقائده ومثله ، فتوجهه بكل حرية الى « صنع مستقبله » وتحديد
مكانه من المجتمع ، والتعبير عن رأيه ، والاسهام الايجابى فى قيادة
التطور وتوجيهه » .

وذلك مقابل الفرد الذى لا ارادة له فى أن يختار مكانه فى المجتمع ،
بل يختار له ذلك المكان ، ولا يسمح له فى تطوير أو قيادة ، أو مثقال ذرة من
ارادة ، الا بالقدر الذى يسمح به للترس المغمور فى ثنايا الآلة الضخمة ..

٤ - ايمان الثورة بالدين :

وضمير الثورة - بعد هذا ، وقبل هذا - يؤمن بالدين كله ، ويأبى لها أن
تكون حركة مدنية أو علمانية لاترتبط بدين ، ولا تعمل على عقيدة ..

وهنا نرى الميثاق - على عادته فى النظر الى الروح من كل شىء - ينظر الى
الاديان النظرة التى تستصفى الروح ، وتستخلص الجوهر ، لا النظرة التى
تحصى وتفصل ، وتجعل الدين علما محفوظ القواعد والفروع فى بطون الكتب
وادمغة الرجال ... فهو روح ، وقيم ، وثورات ، وجوهر ايجابى لا يتصادم مع
حقائق الحياة ..

وما أبعد الفرق بين ثورة مطموسة تهدد الدين كله فى غرور وجهل، ونلغى
أطفالها فى المدارس أنه مخدر للشعوب ، وانه خرافة لا تستند الى واقع ..
وبين ضمير مؤمن « يوجب للعقيدة الدينية قداستها فى حياتنا الجديدة
الحرية » ويهيب فى - قوة ان يكون « واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو
الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته »

أننا فى عصر الثورات والانقلابات ، ومد تقدمى جارف سيغمر آفاق الدنيا
قاطبة . ان عاجلا ، وان آجلا ... والشارة الخطيرة ، او النزعة الخطرة التى
يستبينها المراقبون فى هذا التيار ، أن قاداته وموجهيه يتطرفون أو يعلنون عن
تقدميتهم بنبد الدين والاستخفاف بقيمه ، بل أن منهم من يعلن عليه النورة
سافرة لانه سبب التخلف والجمود ، فاذا رأينا ثورتنا بين الثورات تعلن : « ان
قيم الدين قادرة على منح الانسان طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة
والاديان السماوية كلها فى جوهرها ثورات انسانية استهدفت الانسان
وسعادته »

وتقرر : « ان جميع الأديان ذات رسالة تقديمية » فان ضمير المؤمن فى
أى مكان لايسعه الا ان يقر هذا الاتجاه، وان يزكيه بكل طاقة ممكنة ، وان يعتبره
نعمة من الله يتجدد حقها من الشكر بتجدد اثرها فى المجتمع ..

وحسبنا بعد ذلك أن نرى فى الفقرة التالية أثر الدين فى تحويل الانسان
الى طاقه ايجابية تبدع أو تنتج للانسانية أفضل مثلها وقيمتها : « ان القيم الروحية
الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور
الآيمان ، وعلى منحه طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » ...
وليس تلك القيم - اذن - مخدرا أو أفيونا ينيم الشعوب ، ويسلبها طاقات
الإيجابية والابداع .

وبعد أن يشير الميثاق الى خصوصية « الثورية ، والتقدمية » فى رسالات
السما ، وأنها لاتتصادم مع حقائق الحياة ، يقرر أنها دستور لحقوق الانسان
فى : الحياة ، والحرية والفرص المتكافئة ، وذلك اذ يقول : « ان جوهر الأديان
يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى
الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم
بصفحة بيضاء يخط فيها اعماله باختياره الحر ، ولايرضى الدين بطبقة تورث
عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس ، وتحترك ثواب الخير لقلّة منهم »

ثالثا : تقويم العمل الثورى

١ - عبقرية الإنسان ورسالته :

والايمان بالدين وطاقاته سر عميق يمد بصر الانسان الى ما وراء الحدود،
ويكسب ضميره بصائر تدرك المعنويات كما يدرك المرء الامور المحسنة بالبصر
العادى .

والبصائر النافذة على هذا الاعتبار حس عميق للمعنى ، يدرك به ان الروح
وحده هو منجم عبقریات الانسان ، لا عبقرياته فى العلم الطبيعى ، بل عبقرياته
المبدعة لمنل الخير والحق والعزة والحب .. وتدرك الى جانب ذلك أن ابداع المرء
لهذه المثل هو أشرف عمل له فى الحياة .. بل أنها لتدرك ان الانسان لم يهب
هذه الارض الا لتكون مهمته اقرار تلك الطاقات فيها ..
اقرارها سلوكا فاضلا ، واوضاعا للحق والخير والسلام ..

٢ - انتاج الانسان وانتاج الطبيعة :

فليس رسالته أن ياكل ويترب .. أو ينمى الموارد والثروات ، فذلك
تضييق لمعنى الحياة ، وبخس لقيمتها ، وتضييق لآفاق الانسان يحنى عليه بأن
يعيش على غير طبيعته محدود المواهب ، محدود الأمل فى الخير والحق .

ان كل شئ فى الطبيعة الحية والجامدة ينتج ، فاذا لم يكن للانسان من ثمرة
سوى أن يستهلك ما تنتجه الطبيعة ، فهو مخلوق عقيم تعس لاشرف له ... ان
الطبيعة تنتج له ، لينتج هو شيئا آخر لا قدرة لها عليه ، ومن أجله جاء هذه
الحياة ... فاذا قلنا المواهب الخلاقة .. أو الطاقات المبدعة ، فلسنا نعنى ابداع
قدرته على تسمير الارض ، ومضاعفة الانتاج ، فذلك ما تقوم به الآلة بأكثر مما
يؤديه هو .. انما نعنى قدرته على ابداع الخير حين يحيا فى حقيقة نفسه ،
لا فى مطالب بدنه وأغراء حسه . فيكون سلما لنفسه ، سلما لغيره ، مبدعا
فى كل حال أكرم مثل الحق والخير ، حارسا - على كل آن - لما لنفسه
ولغيره من قيم الحرية والكرامة .

٣ - اصول التقويم فى منطق الثورة :

فاذا استقام المرء فى عمله على هذه الجادة ، فقد سلمت له الحياة على نمطها
الأمثل ، واذا أدركت أمة ما تلك الحقيقة ، وعملت لها ، وجعلتها دستور
مبادئها ، فهى خير أمة أخرجت للناس ، وليس وراء ذلك من خير لأمة أو فرد ،
وليس فيما يبذل من جهد لغير تلك القيم والمثل ، الا امتداد النسوة والهوان
على الأصل الذى نبعت منه .

وقد ادرك الميثاق أصول ذلك التقويم ، فجمع البعثة له ، وثبت الاقدام على منهجه ونبذ لعنة العاكفين على عبادة الحسن في آفاقه الضيقة ، فأعلن فى وضوح وقوة : « ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ السامية .. ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية ، والحق .. بالكفاية والعدل .. بالمحبة والسلام » .

واذا فهم غيرنا ضرورة الاقتصاد على غير وجهها ، فجعله غاية جهده ، ومدار سعيه ، فغايتنا الانسانية تجعل لنا فى فهمه وجهها آخر يقرره الميثاق بقوله : « وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها ، ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف العيش الذى نريده » .

وعلى قدر ماأساد الميثاق بالأدوار الثورية التى اعتمدت الوسائل الحسية لتنظيم مجتمعنا عاد يقرر : « واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا ، واشرف الغايات والمقاصد »

٤ - عداة الثورة لخطر التقويم الحسى :

وقد القى هذا الفهم العميق لفلسفة الحياة وحقيقة الإنسان واجباً على الثورة تلقاء النزعات السطحية التى يفذيها الغرور بأخلاط مشوشة من الثقافات الاجنبية ، وماتلقت من قنصور المذاهب عن ماركس وغيره ، فجردت عزمها لصيانة ضمير الأمة مما عسى أن يلقي فيه أرباب تلك النزعات .

ويخطر هؤلاء ليس فيما يبدو من خلافهم لأنظمة حكمنا ، واوضاع اقتصادنا فحسب ، بل يبدو أكثر من ذلك فيما يتسلل بهم الى النفس البشرية من شر ماحق .

فأرباب تلك النزعات يعمدون الى غموض الأهداف فى أذهان بعض الجماهير الساذجة ، وبدلاً من أن يبندوا هذا الغموض ، ويأخذوا بأيدي تلك الجماهير الى آفاق حقائقها ، واكتشاف أنفسها ، يتخذونه وسيلة لتزييف الأهداف وتقريب مداها فى لقمة العيش التى يتعجلون ، وبذلك ينضمروا أو يتقوض الوجود الروحى الواسع فى ضمائر أولئك المساكين .. وهى جناية على الضمير الانسانى ، وعلى الانطلاق القومى الذى لايجديه الا أن ينبعث عن طاقات حافلة . لآعن طاقات قد تقلصت حتى آلت الى فراغ لاغناء فيه .. وفى هذا يقول الميثاق : « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل ، لايجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل » ان التفسير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال .. وليس من حق فى هذه المرحلة ان نخدع الجماهير

بالمنى « .. ويصف الميثاق تلك النزعات الطائشة بأنها « مراهقة فكرية »
ويعلن انها (خطر ينبغى التصدى له ، والقضاء عليه .. فان الذين يجمعون
الكفاح الوطنى بتفسيرات تعد قدرته على الانطلاق انما يقللون من قدرة المجتمع
بقدر ضعفهم ... ان التقدم الوطنى لاتحققه كلمات محفوظة عالية الرنين ..
ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ
ذاته » .

وذلك كله يضع بين ايدينا اصول التقويم الصادق للعمل الثورى : فمن ذهب
يقيس عملا من تلك الاعمال بحصيلته من الانتاج ، أو بمظهره الحسى وحده ، ففد
قاس بمقياس سطحي .. ولاسبيل الى صدق التقويم الا ان ترد الاعمال كلها
الى القياس الذى لا يختلف أولو البصائر على اعتماده ، وهو الغاية .. وبشرف
الغاية ، يكون شرف العمل .. وبتفاهة الغاية تكون تفاهته .. وبين طرفى
السرف والتفاهة تتعدد المنازل صعودا أو هبوطا الى مااحصر له ..

رابعا تقويم الاطار العام للعمل الثورى :

والكلام فى الاصول التى يقوم بها العمل الثورى يفضى بنا الى التساؤل عن
الاطار العام الذى يتم فى نطاقه ذلك العمل حسا ، ومعنى ، ليؤدى مهمته ..
وينتهى الى غايته ..

فالانسان فى الحقيقة لايصنع عمله ، انما تصنعه له عقيدته حين بتفاعل
معها فى ايمان ، ورغبة ، وصدق .. فاذا تحقق هذا التفاعل ونسجت للمرء ،
غايته من الحياة ، ونشأت فى ضميره بواعث العمل لهذه الغاية .. وعلى قدر
اصالة العقيدة فى ذاتها ، تكون اصالة الغاية ، وجمال البواعث .. ويكون للاعمال
حظها من الحيوية والقيمة ...

فالعقيدة على هذا هى الاطار الذى تتخلق فيه « حقيقة العمل » فى ضمير
صاحبه .. تتخلق أهدافه ، وبواعثه ، ويقدر له حظه من القوة والرفعة ...
وذلك هو الاطار الروحى للاعمال .. فما حقيقة الاطار الذى اتخذته الثورة
لتنخلق فيه مقومات أعمالها ؟ ..

والعمل حين يتكون فى نطاق العقيدة وتنخلق له بواعثه ، وقيمه : واهدافه
ليس الا روحا اوتية ، يجب أن يخرج من حيز الغيب المخبوء فى الصدر الى
عالم الحس والشهادة ، فيتخذ لنفسه مظهرا من الواقع ، وصورة تمثل
مبادئه ، ويعلن بها عن حقيقته ... وذلك هو الاطار الحسى للاعمال ..
فما حقيقة الاطار الذى اتخذته الثورة ليكون شعارا لعقيدتها ومبادئها ؟ ...

١ - الاطار الروحي :

اما الاطار الروحي فقد قومه الميثاق على ادق مآقر الاسلام من ذلك ، فهو :
 ايمان بالله والدار الآخرة . . وذلك اذ يقول في وضوح : « ان الله جلت حكمته
 وضع الفرصة المتكافئة امام البئر اساسا للعمل في الدنيا ، والحساب في
 الآخرة » . « ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء
 يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب
 الفقر والجهل ، والمرض لغالبية الناس ، وتحثك ثواب الخير لقلة منهم » فالإيمان
 بالخالق الأعظم جلت قدرته واضح في هذا الكلام ، وكذلك الإيمان بالدار الآخرة
 ولكن شاهدنا فيه ان الميثاق يحفل بتلك العقيدة باعتبارها الاطار الذي يجد به
 المرء مسئوليات الآخرة ماثلة بين عينيه ، تلهمه الواجب وتخطط له أصول
 عمله على صفحة ضميره النقية .

١ - فمادامت أعمالنا في الدنيا انما تتم لحساب الآخرة ، فلن يرقب
 ضمير المؤمن في شأنها الا مرضاة رقيب الدنيا الذي ستعرض
 عليه كل ذرة من تلك الأعمال في الآخرة . . وذلك باب خطير
 في اعداد الضمير وتسديد العمل وتربية الشعوب والأفراد على
 فضائل النزاهة والجد والصدق . . لانعرض له في هذا المقام .

ب - ومادامت موازين الآخرة لاتحفل الا بالقيم الروحية العليا ، حيث
 لا اعتبار هنالك لمال ولا بنين ، فيخلق ذلك في نفس المرء نهمة الى
 تحقيق القيم ، وزهدا فيما عداها من لهو أو شهوة . . وذلك باب
 في علو الهمة واعداد أذواق الجمال لانعرض له في هذا المقام . .

فالميثاق بذلك كله لا يريد لنا أن نبدأ من فراغ ، بل أن نبني على تراث
 موصول بأصدق عقائد الحق . . ولكننا نلاحظ مع الأسف ان عوامل التجديد
 والنشاط قد شملت كل مرافقنا ، الا تنشيط منابع العقيدة التي طمرت تحت
 مخلفات الفساد ، وانقاض قرون الجهل والركود ، ومع أن الميثاق أهـاب
 بأجهزة الدولة أن ينشط كل منها في نطاق مهمته وتحقيق ما اسند اليه
 نانا لم نر لأجهزة الدعوة الدينية - على تعددها في بيئات مختلفة - أترابيل
 على أنها أعادت النظر في مخططاتها القديمة وأخذت بوسائل العرض الحديثة
 تحيي في الانسان عقائده التي ترد اليه اعتباره ، وتهب للحياة جمال المعنى ،
 وتقسـم المجتمعات على سمت مسئولياتها الأصيلة .

ان عقيدة الجزاء الأخرى لاتعتبر من قبيل الغيب الا بالنسبة لعلمنا
 البشري المحدود ، أما بالنسبة لواقع الكون فهي تقرير لحقيقة موصولة ،
 بحياتنا القائمة كل انصلة . . وهذا يقتضيـنا أن لا يكون حظنا منها هو مجرد
 التسليم بمفهومها الغيبي ، بل أن نقيم عمود حياتنا على أساسها - كما

يطلب الاسلام والميثاق - فاننا اذ نفعل ذلك انما نصصح الأوضاع ، ونقيم اعمالنا على قوانين صلاحها التي تأتلف بها مع نوااميس الكون العام ... ونحن فى بدء نهضة .. وطور ثورة ، ومالم تبلغ اعمالنا عمق النوااميس الأصلية ، وتعتمد على وضعها السوى فلن نجنى منها سوى وضع لاروح له ، لايسعد فردا ولا يحقق رسالة .. والتبعة أولا وأخيرا على أولئك الذين وسد اليهم الأمر ، فلم يؤدوا أمانته .

٢ - الإطار الحسى :

أما الإطار الحسى فهو النطاق العام الواقعى الذى تفرضه الوجدانات والعقائد على الواقع ، وتقيم به أوضاع المجتمع ، وتحقق به ذاتها ..

١ - فان ضمير المؤمن اذ يتحرى مرضاة الله فى تخطيط عمله الدنيوى لحساب الآخرة ، انما يحقق ذلك فى محيطه الواقعى ، فيتحرى فى الناس مواطن الضعف والحاجة ، يواسيهم بنفسه ، وجهده ، وماله ، ويبذل فى تحقيق رفاهتهم وتخفيف آلامهم مايسطيع ..

ب - واذا نكون نهمة المرء فى تحقيق قيم الآخرة ومثلها العليا ، فسيكون للمال بين يديه توجيه آخر غير توجيه ذوى الترف والشهوة والحرص .. سيكون المال وظيفة روحية واجتماعية ، لاوسيلة للآرب الاستعلاء ومتعة الحس .

واذا يبلغ المرء من رهافة الحس بالآلام الناس وحاجتهم ماذكرنا سابقا .. واذا يدور المال فى المجتمع على توجيهه وظيفته الروحية والاجتماعية ، يكون ذلك ذروة ماينشد المخلصون من أوضاع اشتراكية سديدة ، أذ هذان الاصلان هما روح الاشتراكية وحقيقتها ، وليس فى غيرهما أى معنى يمت اليها بصلة ..

ومعنى هذا أن عقيدة الجزء الأخرى - وما اليها من عقائد آخر - اذا تفاعلت فى قلوب ابنائها وحى وجدانها فى ضمائرهم حق الحياة ، لم تجد لنفسها اطارا حسيا تحيى به فى واقعهم سوى اطار الاشتراكية التى بينا .. ولا نستطيع أن نتصورها قد آثرت اطارا رأسماليا ، أو شيوعيا يقوم على شقاء الشعب بالسخرة أو سوء الاستغلال أو نحوهما مما يجلب سخط الله لامرضاته .

وقد يقول بعض الناس ان ذلك دين وإيس اشتراكية .. وذلك حق اذا جعلنا الاشتراكيات الغربية هى النموذج لفهوم الاشتراكية ، ولكن هؤلاء ضلوا حقيقة الاشتراكية ، ولم يدركوا من مفاهيمها سوى الاسم ، فراحوا تحت صيحات الألام وآثار الظلم يقيمون لها فى بلادهم نظما بلا روح ، وأوضاعا

بلاحقائى ، لم يكتب لها الاستقرار ، وإن يكتب لها يوما من الأيام ، وكل ما عرف لاحسنها من آثار - أن كان فيها حسن - أن شعبا من شعوبها لم يذق فى ظلها أى طعم للسعادة .

أما نموذجنا الذى بيناه فهو اسم وحقيقه . . ومظهر وروح . . ووضع تمتد أصوله الى منابع الدين الحق وقد طبقناه فأتى ثمرته حين اعتقدنا عقيدته الصالحة . . وإذا رجعنا الى دعوة أبى ذر رضى الله عنه وجدناه المثال الأوفى للاشتراكية القائمة على خطوط الحساب الأخرى ، اذ كانت الآخرة هى الوجدان الحاضر فى ذهنه ، وعصبه ، ودمه يوجه عليه كل قول له وعمل فى حياته الخاصة والعامة . . وإذا نظرنا الى سيرة عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، وهو يمثل طرف الغنى فى الاسلام الفينا وجدان الآخرة يزوى قلبه عن زينة اللباس حتى يرى بين عبيده كأحدهم ، ويعزف بنفسه عن شهوة الأطعمة ، ويخشى أن تكون شارة التقصير عن منازل اخوانه . . ويضع ماله الضخم بعد ذلك لوظائفه الروحية والاجتماعية ، حتى كان المجتمع كله عيالا عليه : ثلث يقرضهم ماله ، وثلث يقضى عنهم ديونهم ، وثلث يصله ويقضى حوائجه . . الى آخر ما نرى من مثل كانت الآخرة هى همهم الحاضر فى كل أمر ، فتمت بهم شعائر الاشتراكية الاسلامية على أوفى ، وأتم مثال .

فنحن الذين سبقنا هؤلاء الغربيين الى تحقيق الوضع الأمثل على مارسم لنا الله سبحانه . . أما هم فدخلوا عليها ، شأنهم فيها شأن كل دخيل على أمر يجهل حقيقته ، أو يتعمد كفرها ونبذها . .

ذلك ما يجب أن نعلمه فى محيطنا الشعبى عن مفهوم الاشتراكية ، وقد بدأ اسمها يدور على الأسماع والأقدام . . واللسنة ، ولم يكن لنا به عهد منذ قرون لأن الملوك والطفة كانوا يكرهونه ، وأول من نادى به فى عصورنا الحديثة السيد جمال الدين الأفغانى ، والاستاذ الامام محمد عبده رحمهما الله .

واذ كان الايمان بالدار الآخرة لا يثمر فى الضمائر وواقع المجتمع سوى حقيقة الاشتراكية ، فأنا نرى الميثاق يدرك ذلك ادراكه الحق ، ويبشر باشتراكية دينية تقوم اطارا فى واقعنا لما توحى به عقيدة الآخرة من بواعث ووجدانات . . وقد وردنا مذكره عن الآخرة ، ولا سيما قوله : « ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية ثورت عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس ، وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم »

فاذا كان اتخاذ الدين أساسا لتقرير حقوق الانسان وتحريره من الطبقة الظالمة يميز اشتراكيتهما من اشتراكيات الغرب ، فهو يجعل تلك الاشتراكية مؤمنة تقوم أوضاعها اطارا يمكن عقائدنا أن تحقق نفسها وتؤدى رسالتها فى واقع الحياة .

خامسا : الاشتراكية وتحقيق الذات

١ - واذن - فالاشتراكية هي المرحلة الأخيرة أو الإطار النهائي الذي تستوى فيه عقائدنا قوة عاملة ، في الحياة .. عاملة بأيدينا . ناطقة بالسنتنا .. مفكرة بعقولنا .. منفعة بوجداننا .. وبعبارة أخرى هي الإطار الذي تتحقق لكل منا « ذاته العليا » المؤلفة من عقائد سليمة ، وصفات كريمة وخصائص انسانية ، ووجدانات صادقة في حب الخير ، وقوى قادرة على ابداع المثل العليا

ولقد يبدو للفهم السطحي الذي ينتهي برغيف العيش الى تفسيرات ضيقة ، أن في هذا القول غلوا في تقدير الاشتراكية .. فالاشتراكية عند كثيرين « غاية » لا (وسيلة) غاية ينتهي اليها الأمر بتأمين المرء على رغيف عيشه وليس وراء ذلك من معنى للحياة ولامدى لهمة الانسان .. أى أن العدالة .. والكرامة .. والحرية وما إليها من قيم انسانية انما تطلب ، وتراقى من اجطها الدماء ويغلد في سبيلها الشهداء ، وتتفاوت فيها أقدار المجاهدين من أجل هذا الرغيف !!

والمعلوم أن الانسان انما يبذل الرخيص ليحصل على ماهو أنفس ، وقد تكون الدماء والحياة - على نفاستهما - أرخص من الحرية والعدالة وسائر قيم الانسان ، فهو يبذلها طلبا لها في الدنيا ، أو ظفرا بها في الحياة الأخرى . فاذا ذهبنا نقول : ان رغيف العيش هو التاج الذي يتوج قيم الانسان ، وفي سبيل هذا التاج يرتخص كل مادونه ، فقد أهدرنا كل منطق ، وجردنا انفسنا بل الوجود كله من كل قيمة .

فهؤلاء الذين يروعههم أو يهولهم أن يكون للاشتراكية ذلك التقدير ، ما يهولهم ذلك الا لأنهم يرون الحياة أمرا عفويا أو عشوائيا جاءت به المصادفة المحضة لغير معنى فهم يحيونها لغير غاية وحسبهم من الحياة على هذا اشتراكية تدور عليهم بالرغيف جريان الجارية على مجلوبى السخرة أو دواب الحظائر .. أما الاشتراكية التي قلنا انها الإطار الحسى للضمير الذي يرقب مرضاة الله، ويوجه المال لوظائفه الروحية ، ويهتم لأمر الناس بما يهتم لأمر نفسه ، فهي نوع من « الحضانة » تكتمل فيها نوازع الروح ، ومقومات المثل حتى تدرج من صدور ذويها كائنات حية مزدهرة تؤدي مهمتها للمجتمع فاذا ابتلى الضمير الانساني بحضانة تحكمها سياط السخرة أو مطامع الاستغلال كانت وكسرا باردا يصوح براعم القيم في الصدور ، فلا يدرج منها الا مثل الحقد واليأس والجريمة « والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج الا تكدا »

٢ - فالاشتراكية - اذن - وسيلة وليست غاية .. قد تكون غاية - لوقت ما - حين كفاح المظالم ومجاهدة الطغاة ، ولكنها لا تلبث أن تنقلب بين

أيدي الثوار المبصرين وسيلة لتخريج الأبطال الذين ينفحون ضمير الحياة من ضمائرهم يعطر الحب وأنفاس الثقة والاخلاص لله .. ويوشون طرازها بما في الواقع من جميل المثل بأشرف الحل .

واذ كان ذلك هو تقويم الاشتراكية ، فمن حقنا أن نلتبس في صراحة ماذا أراد الميثاق لحضانة ضمائرنا وحياطة مثلنا ؟ .

لقد قرر الميثاق من معالم الاشتراكية حقوقا أساسية لكل مواطن . كحق الرعاية الصحية .. وحقه في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه .. وحقه في العمل الذي يتناسب مع كفايته واستعداداه .. وحقه في التأمين ضد الشيخوخة والمرض .. ولكن هذه حقوق أشبه بقواعد .. والقواعد قوالب لا تكاد تنم لك عما يستكن فيها من روح .. ونحن انما ننشد الروح في الميثاق . وقد جعلنا كلمتنا بعنوان : « الروح في معالم الميثاق » .. والاشتراكية كما قلنا إطار يحضن خصائصنا الروحية وتكون فيه لكل منا مقومات « ذاته العليا » أي مقومات إنسانيته الصحيحة .. فما حقيقة ذلك الأطار ؟

قد يكون فيما قدمنا من « تقويم الأطار العام » غناء ، ولكن طلبتنا في هذا المقام تمام الوضوح ، وقد أعطانا الميثاق في ذلك مالا حاجة بعده الى مزيد فقد أعلن أن العمل الثوري انما تم بعدة ضمانات أساسها جميعا : « ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية ، التي بعثها بالحق والهدى للإنسانية في كل زمان ومكان » .. وأعلن الى ذلك الاعتماد على انفسنا في استخلاص التجارب من واقع ظروفنا ، ونبد التقليد الأعمى لغيرنا : « ان الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيرها »

وحسبنا صراحة وطمأنينة أن نسلم من آفة التقليد وتفاعلة النقل عن الغير ، وأن تكون عصمتنا ايماننا « لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية »

٣ - على أنه قد يكون من المفيد أن ننقل عن الميثاق ما يشير الى بعض عناصر الدخء التي ستحضن خصائصنا ، ويستكمل فيها كل فرد من مقومات وجود الحق ..

● « ان التقدم عن طريق النهب ، أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا في ظل القيم الإنسانية الحديثة » ، فيجب أن يرفع استغلال الانسان للانسان ، وان تكون القرص متكافئة للجميع ، وأن يكون لكل انسان سعيه . وان لا يكون لأي فرد الا ماسعى .

● « ان عمائد العمل - أي الدخل الناتج منه - بالطريق الرأسمالي يعود كله الى قلة من الناس ، يفيض المال لديها للدرجة أن تبده في ألوان من الترف الاستهلاكي يتحدى حرمان المجموع »

وتلك آفة يختل بها توازن المجتمع : فان اقتصاد أى أمة اذا تضخم فى بعض الأجزاء ، وضمّر فى الآخر ، كان نذير العلة القاتلة . . ذلك الى ان الاستجابة لدواعى الترف من الوجهة الاقتصادية مهلكة للمال فى لاشئ ، والمال شريان القوة الحسية فى الأمة فاذا تدفق فى لاشئ آلت الى الضعف أو الهلاك . . ومن الوجهة الروحية تضعف الوجدان ، وتقتل خصائص القوة فى النفس ، وتطغى فيها عوامل الاستغلال والغرور . . وقد حرمه الاسلام على مانعرف ، اذ جعل المبذرين أخوان الشياطين .

ذلك الى أن بقاء المجموع بلا نصيب يملكه الا الحرمان . يشعر العرود بضبيعة ، كان وجوده لاشئ ، أو كأنه دخيل على المجتمع ، فما برحت الحياة الاقتصادية دعامة الوجود الروحى للفرد : ترفع معنويته ، وتبرز كيانه ، وتقوم له عصباً اجتماعياً يوصله بالمجتمع ، ويصل المجتمع به ، فلا يشعر بضبيعة أو عربة . . فاذا قام الترف — مع ذلك — يتحدى الجوع والحرمان بتبديد المال فى مناسد الاهواء واشباع الغرائز كان بطراً يعقب الغيظ ، والذل ، والنفاق والنعمة ، وهى عوامل تدمير لايقوم عليها بناء أمة . . وقد برىء الاسلام من ذلك البطر . ونفى الايمان عن ذويه ، فانه « ليس بالمؤمن من بات شعبان ، وجاره جائع الى جنبه » .

● واذا كان ذلك هو سؤم الرأسمالية فان الطريق الاشتراكى — بما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات — يوزع عائد العمل على كل الشعب — لاعلى قلة منه — طبقاً لمبدأ تكافؤ القرص . . وبذلك نتلافى آفات الطريق الرأسمالى بتوزيع العائد كله على كل الشعب ، فيكون لكل فرد نصيبه فى الثروة القومية الذى يدعم كيانه ، ويبرز شخصيته ، ويلم وجوده المشتت فى وضع اجتماعى محدد .

٤ — تلك طبيعة الاشتراكية التى يعتمدها الميثاق وسيلة لتحقيق الذات لقوميتنا ، ولكل فرد منا .

وقد ذكرنا أن الذات هى المزاج المؤلف من مجموع العقائد والصمات والخصائص الفاضلة . فاذا تحقق لذلك المزاج هذا الوضع الاشتراكى كان من أول بحاره — ولابد — الشعور بوحدة المصير وترايط مصالح الأفراد بعضها ببعض وضرورة تبادل الراى فيما يمس تلك المصالح أو يتعلق بها . . بل قد يجرى ذلك التبادل والتساور فطرياً طبيعياً بدون قانون أو محاكاة للغير لتنظيم التعاون على مايكفل الصيانة والنمو للمصالح المشترك .

وذلك فى بساطة هو «الديمقراطية» . . ولانستطيع أن نتصور اشتراكية نقوم على المثال الذى قدمنا دون أن ينشأ معها ذلك الوضع الحتمى الشورى . . كما لانستطيع أن نتصور شورى أو ديمقراطية فى إطار يذهب فيه قلة نروة البلد ، وتبقى الكثرة بدون ملك ما . . فان حيازة الملك من شأنها ان

تبعث الغيره عليه فى نفس صاحبه .. ومن ثم تبعته على صيانته والجد فى تميز والتماس التعاون والمشاركة فى كل ما يحقق ذلك .. وليس من طبيعة الاشياء أن تتبعث الغيره فى وجدان المحروم للمشاركة فى تنظيم مصالح لانصيب له فيها .. وفى هذا يقول الميثاق : « ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من النروة الوطنية »

فإذا تحقق الوضع الاشتراكى ولزمه أثره الديمقراطي الحتمى ، فقد تمت للفرد حريته التى هى نقطة الانطلاق الى تحقيق مايريد من قيم ومثل ، وفى هذا يقول الميثاق : « ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا نستطيع ان نحلق فى الآفاق العالية »

هـ - ويجب أن نفرق بين الحرية ، وتحقيق الذات . على نحو مانفرق بين صحة البدن وواجباته التى لا تؤدى الا بتلك الصحة .. فقد يفقد البدن صحته فتتركز الجهود فى استعادتها دون تفكير فيما عدا ذلك ، فإذا استعادها شرع فوراً فى الحركة والسعى والجهود التى يؤدى بها واجبه .

وكذلك الحرية ، ليست هى « الذات العليا » للانسان . بل هى الصحة التى تؤدى بها تلك الذات مبادئها وتحقق بها نفسها .. فإذا فقدت تلك الحرية ، فقد فقدت الصحة التى لا يؤدى الواجب الا بها .. وحينذاك تنحصر الجهود فى استرداد تلك الصحة بمدافعة أسباب المظالم التى تعانى منها الذات مايعانى الروض النضير اذا أصابته ريح فيها صر .. فإذا استوت للذات حريتها فقد تهيأ لها الدفء والصحة ايدانا بالثمر وأداء الرسالة للحياة .

فصحة البدن ليست هى الجهود التى يؤدى بها الواجب ، فقد نرى الرجل الصحيح متبطلاً لاعمل له مؤثراً أن يكون كلا على المجتمع - انما هى « حالة الاعتدال » التى يتسنى بها للبدن أن يتحرك وأن يعمل .

وكذلك الحرية ، ليست هى الذات ، فكثيراً مانرى من لاخلق لهم ينحرفون بها الى مثل سيئة فى الفساد والرذيلة - انما هى « حالة السلامة » من أعاصير البغى ونكباء القتن .

وذلك المعنى الدقيق هو الذى نتيبينه اذا أعدنا قراءة مجازات الميثاق ونسببهاته التى ضمنها قوله : « ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية .. وبهما معا نستطيع ان نحلق الى الآفاق العالية » فذلك التحليق هو تحقيق المثل الرفيعة ، وما برح العلو رمزا لشرف الهمم وسمو آفاق النفس ..

سادسا : تقويم المستقبل

١ - وبعد فقد قلنا أول هذه الكلمة : « ان الميثاق من أوله الى آخره تقويم صادق لروح الشعب يتابع مساره فى حقب التاريخ من أقدم العصور الى اليوم ٠٠ ثم يقف على ربوة من الحاضر يستشرف راصدا مايكون من أمر ذلك الروح فى المستقبل » ٠٠

ومن هذه الربوة بعد انتهاء قراءة الميثاق يجد كل قارئ نفسه راصدا مستشرفا ، سائلا : الى اين المصير ؟ ٠

ولسنا بحاجة الى أن نفترض غير ما بين ايدينا للإجابة عن هذا السؤال فالحاضر امتداد الماضى ، وكلاهما ابداع الروح القومى ، فإذا تركنا ذلك الروح يتمطر فى رحلة الأزلية يشق عباب الزمن الى المجهول ، على هدى من بصائره ، ودفع من طاقاته المباركة ، كان المستقبل امتدادا للحاضر وتمة له ٠

٢ - ومما لاشك فيه أن مرحلة العمل الثورى لم تنته بعد ، فمايزال العمل قائما بها على أشده : هدم يعقبه بناء ٠٠ وبناء يعقبه تغيير ٠٠ وتغيير يتم بأحياء موات ، أو تهذيب مشعث ، أو تقويم معوج ، أو تكميل ناقص ، أو نقض مبرم أو ابرام منقوض ٠٠ أى أن صعيدنا الثورى لم يستقر على حال بعد ، وهذا يصدق على كل مقوماتنا الاجتماعية فى الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والسياسة ، والتشريع ، والآداب ، والمثل والعقائد ٠٠ ومايزال الجهد النورى دائبا على ابراز معالم المجتمع الجديد وتخليق سائر ملامحه ٠٠ وقبل أن ننخلق تلك الملامح ، ويستكمل الكيان معالنه يكون الحكم له أو عليه ضربا من الجهل والسذاجة ، وسوف ننتظر وقتا يطول أو يقصر حتى يكتمل ذلك الكيان ، وفى هذا يقول الميثاق : « ان ازالة التصادم الطبقي ٠٠ لايمكن ان يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولايمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية ، والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة »

٣ - ونجن لانعنى بلامح المجتمع الجديد أو معالنه مايقام الآن من سلود ومصانع ومؤسسات ونحوها ، بل نعنى مايبذله الروح انقوى الذى استكشف نفسه وعرف ماينطوى عليه من طاقات ومثل ومبادئ وعقائد - من تغييرات يطرح بها الملامح الدخيلة التى طبعها عليه المستعمر وأعوانه ، ويبرز مكانها ملامحه الأصلية التى تستقر بها عقائده ومثله ٠

ولا يخالجننا شك - والطلائع الثورية تستهدى ضميرها القومى - أننا سائرون الى مجتمع أصيل يرسى بناءه على قواعد من الايمان بمثله والايمان بالله عز وجل ، وهذا مانطالعه فى الميثاق اذ يقول : « ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه مايمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه ٠

ومما يؤكد تلك النقطة أن الإيمان بالدين وما يمنح الشعوب من طاقات ليس هو في تقدير الثورة رأيا ينبغي ، أو تقليدا يحتذى ، بل هو عروة النجاة التي نرى الميثاق يمكن قبضته منها حتى لتراه في المناسبات التقديمية البحتة لاثذابها . معولا كل التعويل عليها ، فعندما اشداد بدور العلم في نهضتنا - مثلا - بدأ يؤكد ضرورته لنا بقوله : « ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .. » واذا تخلفت الثورة عن العلم ، فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبنها الطويل ، دون أن تغير من واقعها شيئا » ويمضى فى بيان مكان العلم فى حاجتنا ذاكرنا فى أسف ماكان من تفريط فى الماضى حتى ينتهى بصيحة حرة مصممة : « اننا لانستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة » .. حتى اذا اشرأبت أعناق المراهقة الفكرية لهذا الإيمان بالعلم المادى ، وطن أهلها الا مكان للروح الى جانبه ، والا معول على شيء سواه فى الثورة . فاجاهم الميثاق بأخذة مذهلة اذ ينتقل فجأة من هذا التصميم العلمى البحت الى ملاذ الروح الخالص فيقول : « على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .. » ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات »

فهذا الإيمان بالدين والروح هو ضماننا فى المستقبل الذى نؤمله ، والرائد الذى يعدو عزائمنا الى مآلدينا من مبادئ وأهداف ، وقطب النجم الذى يحدد لنا الاتجاه ، وننتبين به خطانا على سواء السبيل .

البرى الخولى

حتمية الحل الاشتراكي وتأميم المصارف وشركات التأمين

دكتور جمال الدين محمد سعيد

١ - مجتمع ما قبل الثورة :

ورثت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مجتمعا يقوم على تحالف السيطرة الأجنبية مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة • مجتمع يقوم على الفساد والرشوة والمحسوبية • فالمستعمر كان يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية ويوجهها الوجهة التي تخدم مصالحه الخاصة ومصالح أعوانه من الاقطاعيين والرأسماليين ويجد العون في تحقيق أهدافه ومآربه في الملكية الفاسدة الطاغية وفي الأحزاب والشيع المتطاحنة والتي كانت مجرد دمي يحركها الاستعمار كيف يشاء •

كان مجتمع ما قبل الثورة مجتمعا يسوده التفاوت الطبقي العميق مما أدى الى فقدان الشعب لحقوقه وكرامته ، كان الظلم والاستغلال الاجتماعي الذي شهده المواطنون الشرفاء عنيقا الى حد لم تشهد دولة في العصر الحديث . لذلك أدى الى احتكار انقلا للميزات في النظام الاقتصادي وإلى سيطرة ٥% من عدد السكان على كافة القوى الاقتصادية وتحكمها • كان التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رهيبا وانعدمت الديمقراطية والفرص التكافئة •

كان على الطلائع الثورية أن تهدم هذه الأوضاع الفاسدة لتبني مجتمعا جديدا يحقق آمال ومصالح الشعب الأصيل ، فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر منذ اللحظة الأولى وفي أول أيام الثورة المبادئ الستة المشهورة وهي :

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه •
- ٢ - القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم •
- ٣ - القضاء على الاحتكارات •
- ٤ - اقامة عدالة اجتماعية سليمة •
- ٥ - اقامة جيش وطني سليم •
- ٦ - اقامة حياة ديمقراطية سليمة •

أما المبادئ الثلاث الأولى فكان المقصود بها تصفية الاعتبارات القديمة الى بددت قوى الشعب واسقاط الرواسب المتخلفة من قرون الاستبداد والظلم الغزاة الأجانب بجيوشهم الرابضة في منطقة قناة السويس ، والاقطاع الذي كان يستبد بالأرض ، وسيطرة رأس المال ، والاحتكار الذي سخر موارد النورة لخدمة مصالح شريحة من الرأسماليين .

أما المبادئ الثلاث التالية فكانت تمثل تصميم الشعب القاطع وزحفه المقدس ممثلا في طليعته الثورية نحو إعادة تشكيل الحياة على أرض الوطن من جديد .

٢ - تجربة الرأسمالية في التقدم أسقطتها القيم الانسانية

كان على الطلائع الثورية أن تختار طريقا للتقدم وكان أمامها طريق الرأسمالية والذي تلازم تلازما كاملا مع الاستعمار . لقد حققت بلدان العالم الرأسمالي انطلاقتها وتقدمها في ظل أوضاع تاريخية أحاطت بنشأة تلك البلاد ، وهي بلاد شهدت سبق الثورة الصناعية وكان لها مستعمرات غنية فأقامت تقدمها على أساس من نزح ثروات الشعوب والمستعمرات وبالقرصنة التي مارسها المغامرون الأوروبيون دون ضمير أو وازع من القانون أو الأخلاق كان تقدم الدولة الرأسمالية . وبعضها الآخر كانت له أسواق متسعة داخلية إذ كانت تمثل قارة بأكملها . ان قصص نمو الرأسمالية انما هي قصص تطفح بالألم وتفيض باستنزاف دماء شعوب آسيا وأفريقيا .

وقد كان معنى قبولنا للتجربة الرأسمالية كطريق للتقدم أن تترك الأمور لرأس المال الخاص وحده في ميدان التنمية ، رغم ما ثبت من عدم قدرته على تحقيقها إذ أن الاستثمارات في مجتمع ما قبل الثورة ضئيلة ، فلم تكن الاستثمارات في الصناعة لتتعدى ٢ مليون جنيه ، بينما زادت الآن بأكثر من مائة ضعف . ومعنى هذا أيضا هو ترك الجهود لعقوية رأس المال الخاص الذي تبت نزاعته الأكيدة نحو الاستغلال الطفيلي وإقامة التصنيع من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية وما يفرضه من أثمان مرتفعة تضرب الغالبية الكبرى للجماهير أو تربط مصير التقدم بحركة الاحتكارات العالمية وبئس المصير .

ان اتباع النجارب الرأسمالية . . كان معناه قبول أوضاع الطبقة وما قد تؤدي اليه من انفجار دموي مروع واستمرار لسوء عدالة التوزيع وكبير الدخول غير المكتسبة لطبقة العاطلين بالوراثة ، وقبول للتخلف الاقتصادي العميق لفترة لا يمكن تحديد مداها ، ونمو للاحتكارات والدخول الريعية وقرار لأوضاع الجمود وعدم القدرة على التحول وعدم الاستقرار التي تسببها البطالة والأزمات الى غير ذلك من مساوئ النظم الرأسمالية . ان المأساة المريعة مع الاستعمار

وتجاربنا مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة الى جانب الاعتبارات الانسانية جعلت من المستحيل قبول النظام الرأسمالي والتجربة الرأسمالية طريقا للتقدم .

٣ - تجربة الشيوعية تنافى قيمها الدينية والخلقية

وكان أمام الطلائع الثورية تجربة الشيوعية كوسيلة وأسلوب للتقدم . وقد حققت الشيوعية أغراضها على أساس من السخرة ومزيد من الشقاء للشعب العامل تحت ضغط « تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية من تطرق بعد أبواب الحياة . لقد سلبت الأجيال الحاضرة كل ثمار عملها من أجل غد لم تستطع أن تراه وفي ظل الكبت النفسى والارهاب والبطغيان . ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشئ من ذلك . فاذا كنا لا نؤمن ببطغيان الفرد على الجماعة فنحن لا نؤمن أيضا ببطغيان الجماعة على الفرد بحيث تمحو شخصيته وتجعل منه آلة تعمل دون وعى أو هدف . ان سعادة المجموع ليست مستقلة عن سعادة الفرد كما أن سعادة الفرد لا يجب أن تتم بعيدة عن سعادة المجموع .

ان القيم الانسانية التى أسقطت الاستعمار وأسلوبه : أسقطت السخرة أيضا كمنهاج لتحقيق النمو ومعالجة التخلف .

هذا فضلا عن أن أسلوب الشيوعية الماركسية يعارض كل المعارضة فى الملكية الخاصة ويرفض الارث الشرعى ويستوجب الغاء الملكية كليا ويلغى الحافز الانسانى ويقيم نظرية للتوزيع تعطى كل شخص حسب حاجته بصرف النظر عن انتاجه ، وترى اقامة مجتمع من طبقة واحدة ولا تعترف بفكرة الدولة سياسيا فضلا عن اصرارها على الصراع الدموى المسلح فى حل المشاكل للوصول الى الشيوعية الكاملة ، وهى تقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد ، ديكتاتورية على طبقة البروليتاريا ، ولها نظرية فاسدة فى الاستغلال ، وصرح نظرى غير سليم ، كنظرية القيمة الفائضة ، ونظرية التراكم ، ونظريته فى الأزمات .

ان الشيوعية الماركسية فضلا عن أنه يعوزها التقدير القياسى فهى أيضا تنكر الجانب الروحانى المستمد من القيم الخالدة. النابعة من الأديان ورسالات السماء ، بل هى تذهب لأبعد من هذا فتصف الأديان بالرجعية . . اننا نرى على العكس من هذا تماما أن الايمان الدينى لا يتعارض مع حرية الفكر الانسانى ، بل هو الصمام ضد الجمود والتعصب . ان رسالات السماء جميعا استهدفت شرف الانسان وسعادته ، والحوافز الروحية وحدها هى القادرة على منح التقدم أنبل المثل العليا لمواجهة احتمالات التقدم وقهر ما يعترضها من صعاب . .

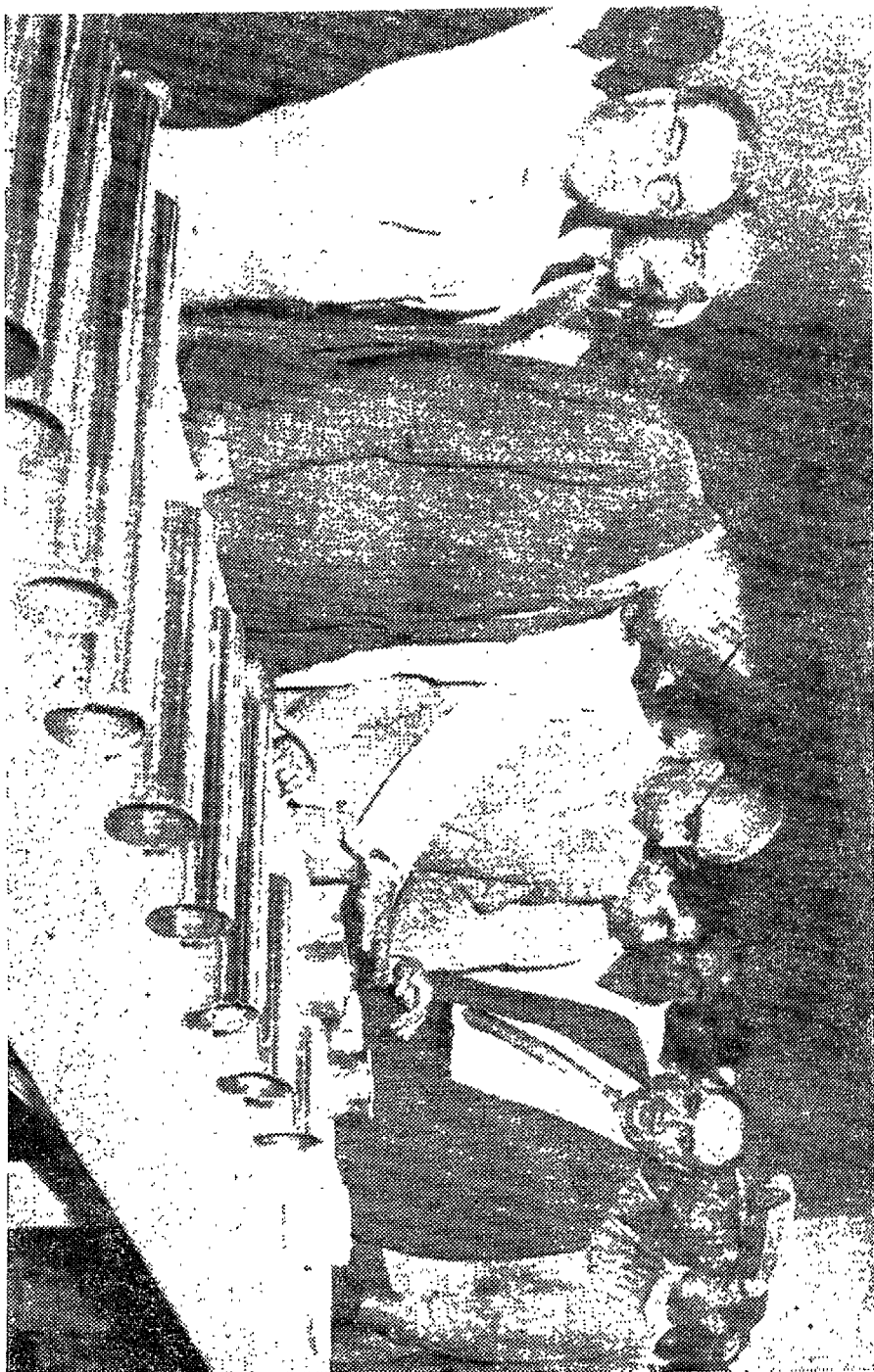
ان الطاقات الروحية هي وحدها القادرة على صنع المعجزات • ان القيم الانسانية التي أسقطت الاستعمار وأسقطت أسلوبه للتقدم رفضت أن تأخذ بالسخرة منهاجا للتقدم •

٤ - الحرية الاجتماعية افترضت حتمية الحل الاشتراكي

لقد فضلت الطليعة الثورية أن تسير في الزحف الثوري وتطوير الحياء وبناء المجتمع الجديد في ضوء المبادئ الستة المشهورة التي أسلمها لها النضال الشعبي والتي كتبها الشعب بدماء شهدائه • لقد مضت الطليعة بقيادة البطل بطور هذه المبادئ وتحركها بالتجربة والممارسة والتفاعل الحي مع التاريخ القومي نحو برامج تفصيلية لتحرير الشعب من كافة عوامل القهر والاستغلال والتي تحكمته فيه طويلا ولتحقق حرية الوطن والمواطن ، وتؤكد سيادة الشعب وحرية حتى تبلور الطريق أمامنا • وقد كان طريق الحرية الاجتماعية يفرض الاشتراكية العربية أسلوبا للتقدم • اشتراكية عربية وليسست مجرد تطبيق عربي للاشتراكية • نظام جديد وتجربة رائدة تضيف زادا جديدا الى التجارب العالمية الناجحة • نظام جديد صاغه هذا الشعب من إيمانه بنفسه ومن كفاحه في ماضيه ، من مثله العليا وخصاله العربية الأصيلة • وتبلورت الاشتراكية العربية ذات الخصائص المميزة منذ صدرت قوانين يوليو الاشتراكية لعام ١٩٦١ محققة ارادة الشعب في صياغة الحياة من جديد لتحقيق أمانيه في بناء المجتمع الاشتراكي •

وأقولها عالية مدوية ، اشتراكية عربية ، نظام مبتكر وأسلوب جديد فرضته حتمية تاريخية وواقع ملموس وآمال عريضة للجماهير • نظام مستمد من كفاحنا وقيمنا الروحية والدينية ومبادئنا العربية الأصيلة وبيئتنا وظروفنا الاجتماعية • اشتراكية عربية ، تهدف « لاقامة مجتمع الكفاية والعدل، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص • مجتمع الانتاج والخدمات » ، اشتراكية عربية أي نظام اقتصادي واجتماعي كامل له كل مقوماته • ان الحرية السياسية لا معنى لها ما لم تساند بها الحرية الاجتماعية •

ان الاشتراكية العربية وان كانت تشترك مع بعض الاشتراكيات الحديثة في بعض الخصائص أو المقومات وان كانت لم تهمل التجارب المثمرة الحية والتطبيقات الناجحة الا أنها ميزت نفسها كنظام له فلسفته المستقلة وخصائصه المستمدة من الواقع الذي كنا نعيش فيه ، من صور الاستغلال والاستبداد وعدم تكافؤ الفرص والمظالم الاجتماعية وأثقال الفقر والمرض والجهل التي وراثناها من عهود الاستعمار والإقطاع والرأسمالية المستغلة • وهي لا ترتبط نظريا ولا في وسائل تطبيقها بغيرها من النظريات أو الفلسفات أو العقائد المذهبية • انها تتميز لا كحركة اقتصادية فحسب ولكنها تتميز كنظام ومذهب انساني



في المصانع الحربية الرئيس عبد الناصر يتفقد سير العمل بها

وأسلوب للحياة يهدف لاقامة مجتمع جديد . انها نظام يقوم على أهداف وبرامج ودليل عمل هو الميثاق ، انها تحول الاشتراكية من مجرد الفكرة الى الواقع الحى الملموس . انها ليست مجرد عملية نقل للملكية أدوات الانتاج من الافراد الى الدولة أو المجتمع ، وليست مجرد سيطرة من جانب الدولة لتوجيه إالاقتصاد القومى ولكنها تركيز للملكية ولقرارات توجيهها وعوائلها فى يد الشعب فى مجموعه لخدمة الصالح المشترك للشعب العامل . فهى تتعدى حركات الاصلاح الى نطاق الحلول النظرية والعملية لمشاكل الفرد .

انها عملية بناء لمجتمع تؤمن فيه كل الضمانات . ولعلنا نجعل فى هذا المجال خصائص هذه الاشتراكية العربية المميزة لها عن سائر الاشتراكيات القديمة والحديثة :

- ١ - الايمان بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والروحية .
- ٢ - اشتراكية تقييم توازنا بين المجتمع والفرد فلا يطفى الفرد على المجتمع أو يطفى المجتمع على الفرد .
- ٣ - الاعتراف بالملكية الخاصة فى حدود وبحق الارث والهبة والوصية .
- ٤ - الايمان بحل المتناقضات الطبقيية سلميا وذلك بتدوير الفوارق بين الطبقات واسقاط الميزات التى أدت الى الأوضاع الطبقيية .
- ٥ - تقديس العمل باعتباره شرف وحق وواجب وأسلوب حياة .
- ٦ - اشتراكية ديمقراطية تبرز الارادة الشعبية وتجعل من الشعب القائد والمعلم .
- ٧ - اشتراكية تقوم على التعاون ولا سيما فى المجالات الضعيفة التى يحقق فيها التعاون رسالة سامية .
- ٨ - اشتراكية فى الخدمات وتحقيق تكافؤ الفرص والرخاء والثراء والرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية . الخ .
- ٩ - اشتراكية علمية تأخذ بأسلوب التخطيط العلمى لتحقيق الكفاية والعدل وضمان تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادى ، ومستويات مرتفعة من الدخل القومى وذلك باعتبار التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام الموارد لتحقيق الخير والرفاهية لجموع الشعب بطريقة علمية وانسانية .
- ١٠ - اشتراكية تقوم على توسيع قاعدة الملكية الخاصة وتوسيع اطار منفعتها .
- ١١ - اشتراكية تقوم على خلق قطاع عام قوى قادر على قيادة التنمية الاقتصادية .

٥ - فلسفتنا من التأمين :

ان الحديث فى مجال خصائص الاشتراكية العربية حديث طويل يحتاج الى مؤلفات ضخمة ، ولما كان موضوع هذا المقال يهدف بصفة خاصة الى توضيح حتمية الحل الاشتراكي وتأمين المصارف وشركات التأمين فإنه يتعين علينا وقد عالجنا حتمية هذا الحل الاشتراكي وأوجزنا خصائص الاشتراكية العربية فان الامر يتطلب بحث فلسفة تأمين المصارف وشركات التأمين .

لقد أوجزنا فى الحديث عن خصائص الاشتراكية العربية بان الاشتراكية العربية تؤمن بالملكية الفردية وبحق الارث الشرعى وتوسيع قاعدتها وزيادة اطار منفعتها . وهى بعكس النظم التى تعتبر الملكية الخاصة أساس الاستغلال ومن ثم تصادها وتلغىها الغاء تاما ، تقوم على الملكية وترعاها فى الحدود التى تمنع الاقطاع والاستغلال من أن يطل بمقاسده مرة أخرى على اقتصادنا القومى . ان الملكية فى نظرنا وظيفة اجتماعية يجب أن تقوم على خدمة مصالح الجماعة وهى أمانة لابد لصاحبها من أن يصونها عن الاستغلال بقدر ما يطلب من الدوا أن تظنها برعاية القانون .

واذا كان القطاع العام لم يحم كله على التأمين وانما اتبع فى تكوينه عدة أساليب منها المشاركة فى رأس المال ، ومنها الحد من ملكية الفرد فى رأس المال ومنها الاشراف على الادارة . الخ . الا أنه فى مجال المصارف وفى مجال التأمين بالذات روى أن يكون التأمين كاملا لعدة أسباب سنجملها فيما بعد . . على أن نظرتنا الى التأمين ليست كما يعتقد البعض عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف وليست نظرتنا تقوم على المصادرة وانما على تعويض الملكية الخاصة تعويضا مجزيا عادلا . ان نقل الملكية من المجال الخاص الى ملكية الشعب أكبر من أن يستهدف معنى العقوبة . ان نظرتنا الى التأمين خالصة من كل الشوائب التى حاولت المصالح المغرضة أن تلصقها به . ان نظرتنا الى التأمين بصفة عامة تقوم على الآتى :

١ - التأمين نقل من الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب لقاء تعويض مجزى وعادل وليس مجرد عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف .

٢ - ان التأمين ليس ضربة للمبادرة الفردية كما ينادى اعداء الشعب واعلاء الاشتراكية وانما هو توسيع لاطار المنفعة وهى مسألة تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي ، وذلك باشتراك الشعب فى عائدات الملكية العامة وتوجيه هذه العائدات لرفع مستوى الخدمات التى تقدم له وزيادة الانتاج بما يعود عليه بالخير والرفاهية .

٣ - أن التأمين ضرورة تفرضها إجراءات الأمن الاقتصادي ، فالمصارف مثلاً تؤدي وظيفة وطنية لا يمكن تركها للمضاربة أو المغامرة ، كما أن شركات التأمين تكون وعاء هاماً من أوعية تجميع المدخرات الوطنية التي ينبغي صيانتها وضمان حسن توجيهها والحفاظ عليها .

٤ - أن التأمين يقوم على أساس هام يتبلور في قدرة القطاع العام على الوفاء بالمسؤوليات بقدر أكبر وأعظم من ناحية الكفاية سواء في تحقيق أهداف الإنتاج أو في رفع مستواه النوعي من القطاع الخاص والا فإن الحاجة إلى التأمين قد تقل .

٥ - التأمين في نظرنا يدعو إلى ضمان استمرار قوة الدفع الشورى في المجالات الاقتصادية ويؤدي إلى نجاحها مؤكداً سيادة الشعب على مقدرات الثروة في بلاده ويقطع الطريق على كل محاولات التسلب والوراث من حول أهداف الشعب لحساب المصالح الانتهازية أو الاستغلال الطفيلي أو تحكم المراكز الطبقية الممتازة . فهو إجراء يمكن من الاندفاع في خطة التنمية دون معوقات .

٦ - لماذا أممنا المصارف وشركات التأمين :

أما لماذا نؤم المصارف وشركات التأمين بصفة خاصة وجعلناها كلها في إطار الملكية العامة ، فانه بالإضافة إلى كل ما سبق من مبررات التأمين فإن المصارف وشركات التأمين تلعب دوراً خطيراً في الحياة الاقتصادية لا يمكن تركه لعفوية جهود القطاع الخاص . أن المصارف وشركات التأمين مرفق رئيسي في الحياة الاقتصادية تتجمع لديها ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات والمنظمات وتتدفق منها هذه الأموال وتسير في الشرايين في شكل استثمارات وقروض واعتمادات للزراعة والصناعة والتجارة . فهي مجمع رئيسي تنساب منه الأموال المدخرة إلى حيث تقوم بخدمة مجالات الاستثمار المختلفة التي تحددها خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولعل أشير في هذا الصدد إلى نقطة هامة خطيرة يتطلبها حسن التخطيط وإلى إجراء حيوي يقتضيه نجاح التمويل لخطة التنمية ويتلخص هذا الاقتراح في « ضرورة رسم الخطة الائتمانية » التي تلتزم بها المؤسسة المصرفية العامة للبنوك وجميع البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .

أن الخطة الائتمانية لابد وأن تسيّر مع خطة التنمية الاقتصادية تساندها وتمزج نجاحها وترتبط البنوك بتنفيذها ، أن رسم جدول ائتماني يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية ويعتبر من أولى ضرورات نجاح سياسة التمويل .

ان تخطيط السياسة النقدية والائتمانية مسألة حيوية لنجاح التخطيط الاشتراكي الشامل الذي اعتبرناه أسلوبنا العلمي فى بناء المجتمع الجديد ، ان على هذا القطاع بالذات عبئا كبيرا . ان العوامل النقدية تلعب دورا هاما متزايدا فى نجاح خطة التنمية ولا سيما فى المرحلة الحالية التى تتطلب انطلاق فاعليات كل الأجهزة . ان تخطيط النظام المالى الديناميكي ومتغيراته المختلفة وعلاقاتها وطبيعة مكونات العرض النقدى ودورها وحدود السلطات النقدية ومدى رقابتها على المؤسسات المالية مسائل ايجابية تقتضى طبيعة المرحلة الحاسمة من الانطلاقة التى نخوضها أن تكون فى يد القطاع العام .

والى جانب هذا السبب الهام الخطير فانه توجد أسباب فرعية أخرى نؤيد ضرورة تأميم هذه الأجهزة نجعلها فى الآتى :

أولا - فيما يختص بتأميم البنوك المركزية :

١ - تمهيدا مع المجتمع الاشتراكي الجديد .

فلم يعد للنظام الحر البحث الذى ساد اقتصاديات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تلك السيادة ، وقد زالت معه حرية التصرف التى كانت تترك للبنوك المركزية وتجعل من شركة مساهمة رقبيا على الحكومة . وحتى فى ظل الاقتصاد الحر الذى لازمه نظام الذهب وما يتصف به من ذاتية تجعل النظم النقدية مسألة أوتوماتيكية بحتة وتخضع الاقتصاد القومى للدولة الى الاعتبار الدولية وتحل المشاكل فى ضوء تحركات الذهب بحرية تامة من وإلى الدولة لتحل أثرها على الجهاز الائتماني ومستويات الاسعار والدخول لم يعد مبدء سلطة الدولة باعتبار أنها صاحبة الكلمة العليا فى شئون النقد والائتمان من أنصار . فيذكر (مونتاغ نورمان) محافظ بنك إنجلترا فى عام ١٩٢٦ : أن العلاقة بين البنك والحكومة تقوم على اسداء البنك النصح للحكومة فهو ضمن استشاريها ولكن يجب أن يخضع دائما السلطة الدولة العليا .

فنمو النظم الاشتراكية والنظم الموجهة يجعل هناك من المشروعات ما يجب أن تملكه لدولة ، وهناك ما تشرف عليه وهناك ما تتركه فى يد الملكية الخاصة وشئون النقد والائتمان من المسائل المعترف فيها بسلطة الدولة المطلقة . والرقابة لا شك تكون أجدى لو تحققت الملكية للدولة عن طريق التأميم . ولا يمكن أن يعتبر تأميما مجرد ادارة الدولة للمشروعات وانما لابد من الملكية . فالتأميم يحقق هنا صفة القومية ويغلبها . وقد أخذت الكثير من الدول بمبدأ تأميم بنوكها المركزية مثل إنجلترا وفرنسا والدانيمرك والباكستان ودول أمريكا اللاتينية . ولسنا فى الجمهورية العربية المتحدة مقلدين أو محاكين وانما عاهدنا أنفسنا على اقامة اشتراكية عربية سليمة - نظام يهدف الى زيادة الانتاج والدخل وتحقيق الرفاهة لعامة أفراد الشعب ويهدف لحسن توزيع

٢ - ضرورة تنسيق السياسة النقدية ضمن إطار السياسة المالية للدولة

من المعروف ان السياسة المالية معقود لواؤها للدولة - ولابد للسياسة النقدية من أن تنسق مع السياسة المالية . فلم يعد طابع العصر الحاضر الارتجال وعدم وجود سياسة اقتصادية مرسومة أو قيام سياسة هادفة لخدمة الأقلية وافقار الشعب . ان طابع النظام الحاضر التخطيط والتوجيه واتساع السياسات الاقتصادية المدروسة التي تهدف لتحقيق خير الشعب العامل ورفع مستواه . كما زاد المشكلة تعقدا مشاكل التوازن والنمو وسد العجز في موازين المدفوعات وقيام أحكام للرقابة على النقد ونظم التحديد الكمي للاستيراد ونظم توجيه الصادرات . الخ . وقد وضع في تقرير لجنة (رادكليف) حديثا جدا في إنجلترا والخاص بتنظيم الادارة النقدية والمصرفية وضرورة اجراء التنسيق بين السياسة المالية وبين السياسة النقدية . واللجنة في هذا انما تأخذ بالمبادئ الاقتصادية الحديثة التي ترى أن السياسة النقدية لم يعد لها كيان أكثر أهمية كالدخول الممكن التصرف فيها أى بعد خصم الضرائب وحجم ميزانية الدولة أى حجم الانفاق العام وحجم الطلب وامكان الجمهور تغيير نسبته - اذ البنك المركزي فهو أحد أجهزتها ومستشاريها ومن ثم لزم التأميم لتحقيق هذا الهدف وضمان التشخيص والحكم السريع والبت في المشاكل وتحقبق يؤكد ذلك « جامبينو » في ايطاليا « وشيندر » في ألمانيا والمذخرات وحجم القروض كجزء متم لها ، والحكومة دون شك صاحبة اليد الطولى في هذا المضمار - أما مستقل . فلجنة « رادكليف » تؤكد أنه لافائدة من التحكم في عرض النقود مالم تنظر الى سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه والذي يعتبر عرض النقود أحد مكوناته . فالسيولة ليست قاصرة على عرض النقود ولكن هناك عوامل قد تكون التي تمنحها البنوك التجارية وسياسة الحكومة في سداد أو عدم سداد القروض . الخ . والسياسة النقدية ينبغي أن تنسق مع السياسة المالية الثروة والدخل بين الأفراد ويقضى على الاحتكارات وسيطرة رأس المال - وكان من الطبيعي - اذن - أن تؤمم الدولة البنك المركزي - والا لكان هناك تعارض دائم بين الصالح الخاص للبنك وبين ما تبغى الدولة تحقيقه من أهداف .

المرونة وليست التقاليد .

٣ - التأميم يؤدي الى جنى الشعب أرباح الاصدار كاملة

في بعض الدول تذهب أرباح الاصدار الى الدولة بأكملها وفي البعض الآخر كالجمهورية العربية المتحدة كان يذهب جزء منها ١٥٪ للمساهمين - وقد كانت هذه النسبة توازي ربحا يقدر بعايون جنية يذهب للمساهمين مع أنه ليس للمساهمين من ناقة أو جمل في تحقيق هذه الأرباح - بل هو يرجع

الى احتكار الاعداد وهو حق تمنحه الدولة للبنك المركزى ومن ثم فان التأميم قد أعاد الى الشعب حقوقه كاملة .

٤ - التأميم واجب لتغليب النزعة المركزية العامة على النزعة الخاصة :

ففى البنوك المختلطة التى تزاو الى جانب أعمال البنوك المركزية القيام بالعمليات التجارية العادية ، كما كان الحال فى البنك الأهلى قبل التأميم وقبل قسمته الى مصرفين البنك المركزى والبنك الأهلى ، كانت تضحى بخدمة الجمهور . فعادة ما كان ينشأ تعارض بين ما تتطلبه المصلحة العامة كما فى حالة الرواج من ضرورة الحد من كمية الائتمان وبين المصلحة الخاصة للشركة المساهمة (البنك المركزى) من الرغبة فى تحقيق الربح لارضاء المساهمين . أى عادة ما تغلب مصلحة المساهمين على الصالح العام للشعب . فليس من أهداف البنوك المركزية تحقيق الأرباح . فالبنوك المركزية المختلطة غير المؤممة منشآت رأسمالية لا تحقق الخدمات العامة التى يتطلبها المواطنون - وتأميم هذه البنوك فضلا عن انهائه لحالات التعارض التى قد تقوم بين الصالح العام والصالح الخاص تجعل أرباح العمليات المصرفية الكبيرة من حق الشعب العامل كله .

٥ - الاستفادة من الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات فى خدمة الأغراض العامة

ففى هذه الحالة تصبح الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات من حق الشعب - فقد آل الى الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة الأرباح غير الموزعة عندما صدر قانون التأميم - وهذا خلاف الاحتياطيات .

٦ - ضرورة تحقيق النمو الاقتصادى :

فطبيعة النظام الائتماني فى الدولة النامية تدفع الى التأميم لضرورة التوجيه والرقابة واستخدام السياسة النقدية كعامل مساعد فى تحقيق التوظيف الكامل فى تحقيق التنمية الاقتصادية . فالهدف هو تحقيق أقصى انتاج ممكن وتحقيق التوظيف الكامل وزيادة الدخل - وليس مجرد تحقيق أغراض مستقلة تدور فى العقل الباطن لمحافظة البنوك المركزية . فالتنمية تتطلب أن يكون البنك المركزى من الأجهزة العامة .

٧ - تأميم البنوك المركزية يساعد فى أحداث تعديلات جوهرية فى السياسة النقدية والمصرفية :

اذ يعالج بعض المواقف الشاذة مثل تهريب النقد أو الهبوط المصطنع فى قيمته .

ثانيا - تأمين البنوك :

يمكن تلخيص أهم الدوافع لتأمين البنوك فى الآتى :

١ - مسابرة الاتجاهات والنزعات الاشتراكية أيضا

ففى اعتقادى لا يوجد منطق يؤيد تأمين البنوك المركزية دون البنوك التجارية - فالمنطق واحد اذ أن البنوك التجارية خالقة لتلك القوة الهائلة وهى الائتمان - ولا يخفى أن حجم الائتمان فى المجتمعات المتقدمة والنامية أكبر من كمية النقد المصدر . ولا يخفى أن تغيير كمية الائتمان وطريقة توجيهه تؤثر كل الأثر على المجتمع كله - ولا سيما اذا كان هناك شبه احتكار تتمتع به بنوك الودائع كما أنها قد تؤدي الى محاباتها لبعض الطبقات أو الى كبار العملاء دون صغارهم - وقد تفرق فى ارضائهم على حساب الصالح العام . وأحيانا قد توجه السلف توجيهها خاطئا قد لا يتماشى مع السياسة العامة للدولة . وقد تخرج عن حدود وظيفتها فيكون اقراضها لآجال طويلة أو فى سلف صناعية متوسطة أو طويلة الأجل مما يتنافى مع طبيعة بنوك الودائع كما حدث لبنك مصر فى سنة ١٩٣٩ - وباختصار فخلق النقود المصرفية لا يصحح أن يترك شأنه للشركات المساهمة .

وقد يرد على هذه الحجة بأن البنك المركزى له حق الاشراف - وردى على ذلك أنه فى الدول النامية تختلف الأوضاع عنها فى الدول المتقدمة من حيث العادات والتقاليد المصرفية ومن حيث وجود سوق للنقد قصير الأجل غير مكتملة ويتضح لنا هذا من عرض سريع لمدى كفاية أدوات الرقابة النقدية .

(أ) السعر المركزى

وهذا السعر مهما ارتفع فلم يقو على التحكم والحد من حيث الائتمان ويثبت ذلك الأستاذ لورانس من واقع مثال فرضى حيث يفترض أن نسبية الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية لدى البنك المركزى ١٠٪ ويصل الى رفع السعر المركزى من ٢٪ الى ٤٪ الى ٩٪ يعوضها البنك التجارى برفع سعره من ٦٪ الى ٩٪ لأنه خالق للائتمان بأضعاف كمية النقد الاضافية الناتجة عن اعادة الخصم . وأن رفع سعر البنك المركزى الى ٩٠٪ يجعل البنوك التجارية تصل بسعر الخصم الى ١٠٪ فقط . هذا فضلا عن العقوبات الأخرى امام السعر المركزى كمشكلة التوقيت ، كما أنه يكون جزءا ضئيلا من نفقة الانتاج ، كما أن الاستثمارات قد لا تكون من المرونة الكافية لمواجهة التقلبات .

(ب) السوق المفتوحة :

وهى قيام البنك المركزى ببيع وشراء السندات ، ونجاحها يتطلب وجود سوق مالية متسعة بحيث لا تؤثر على عمليات البيع أو الشراء على أسعار السندات

الا فى حدود المعقول - وهذا ما لا ينوافر للدول النامية لضيق نطاق السوق
المالى مما يجعل تقلبات أسعار السندات ومعظمها حكومى عنيفة للغاية •

(ج) سياسة نسبة الاحتياطى

وهى قوية الأثر فى فترات الرواج وقد تقتله مبكرا كما لا أثر لها فى
معالجة الكساد اذ بالرغم من خفض النسبة فالمسألة مازالت متوقفة على الطلب
الذى تحدده الكفاية الحدية لرأس المال وهذه تتوقف على توقعات أرباب
الأعمال • ولا شك أن موجة التشاؤم تجعل تقديرات أرباب الأعمال للموقف
سيئة للغاية •

(د) سياسة النصيح والارشاد :

وهى أضعف الايمان وتستند الى أن البنك المركزى هو المقرض الأخير
لبنوك الودائع •

وباختصار فالتأميم واجب لكى تصبح البنوك التجارية من أجهزة الدولة
وتسير فى خطة واحدة منسقة تكتمل فيها السياسة المالية والنقدية •

٢ - تعدد الفروع

إذا كان النظام المصرفى يقوم على فكرة تعدد الفروع وما يتبعها من تضخم
فى عدد الموظفين وبالتالى تبديل الموارد الاقتصادية بحيث تزداد الى زيادة
التكاليف فتصبح كلها فروعاً تعمل دون حد الكفاية مما يحول دون مزايا
الانتاج الكبير وقد يرد البعض على هذا بالمطالبة بتحقيق الاندماج ولكن الاندماج
يزيد من القوة الاحتكارية لهذه المصاريف وهو وضع غير مرغوب •

٣ - الاستفادة من الأرباح والاحتياطيات :

ضخامة الأرباح والاحتياطيات ليست ناتجة عن رعوس أموال المساهمين
بعد يكون رأس المال مليونى جنيه تبلغ الودائع ١٠٠ مليون ، فالأرباح
نحقق نتيجة استخدام توظيف الودائع ومن ثم فالأرباح والاحتياطيات ليست
كلها من حق هذه الطبقة التى قد تحتكر الجزء الأكبر من رأس المال الذى غالباً
ما يكون مستثمراً فى المباني والأساس فكاننا نأخذ من جماهير الشعب المودعة
لنعطى طبقة من الرأسماليين ، فالتأميم يعيد الأرباح الى أصحابها الحقيقيين •

٤ - ضمان توجيه الثروة الى مشروعات التنمية

قد لا توجه القروض الوجهة التى تبغيها الخطة من توظيف الموارد كاملة
والتنمية الاقتصادية وتعبئة الجهود بالطريقة التى تضمن حسن تنفيذ الخطة
على نحو ما أوضحنا •

٥ - التأميم يجب أن يقوم في حالة البنوك التجارية القابضة :

فالملاحظ أن البنوك التجارية القابضة تؤدي سيطرتها الهرمية على عدد كبير من الشركات الصناعية الى وجود قوة محنكة توجيهية كبيرة . ولا سيما أنه يمكن لعدد قليل من الشركات احتكار الميدان الانتاجي بخلاف طبيعة الانتاج الزراعي . ويخشى سوء التوجيه من بنك في شكل شركة مساهمة . وقد يتدخل هذا البنك في الحياة السياسية ويقوم بحكومات ويسقط أخرى وقد حدث هذا في الماضي من جانب جماعة بنك مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو - المشاركة .

فالتأميم اذن هو الوسيلة لنقل أجهزة جديدة من أجهزة التوجيه والتنفيذ الى ملكية الشعب لخدمة أغراضه وأهدافه وبناء مجتمع العزة والكرامة .

ثالثا - تأميم شركات التأمين :

تعتبر شركات التأمين - ولا سيما التأمين على الحياة - وعاء هاما نكون فيه المدخرات الوطنية ، ويقتضى حسن توجيهها والحفاظ عليها ضرورة تأميمها لمواجهة معركة التخلف . وان اتساع مسافة التخلف بين الدول التي سبقتنا وبيننا لا تسمح اطلاقا بترك الأمور لمنهاج التقدم الفردي الذي لا يحركه غير دافع الربح الأناني . ان مواجهة التحدي لا تتم الا بشروط أهمها :

١ - تجميع المدخرات الوطنية مهما كانت صغيرة سواء في القطاع المنظم او في شكل مدخرات اجبارية او في القطاع العائلي .

٢ - ان تأميم هذا القطاع يضمن وضع خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات بما يتسنى للقطاع العام من خبرات فنية ممتازة ومن أجهزة قادرة ، ومن توجيه سليم وتخطيط شامل وتعبئة لهذه المدخرات .

كلمة ختامية :

ان تأميم البنوك وشركات التأمين باعتبارها أجهزة هامة من أجهزة المجتمع سوف يمكننا من مواجهة المعادلة الصعبة التي وردت في ميثاق العمل الثوري والتي يكمن في حلها نجاح العمل الوطني ماديا وإنسانيا . كيف يمكن أن نزيد الانتاج ، وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة . هذه المعادلة الصعبة تتطلب فيما تتطلب ايجاد تنظيمات ذات كفاية عالية وقدرة ممتازة في تجميع المدخرات وتنمية الوعي الادخاري لا في مجال القطاع العام فحسب والذي يقع على عاتقه عبء تكوين الجزء الأكبر من المدخرات وانما أيضا يقع على

الشعب • فالمشاركة الشعبية ضرورة كبرى • فالقطاع الخاص له أيضا دوره الفعال في خطة التنمية ولا سيما أن الكثير من القطاعات ما زالت في يد القطاع الخاص • فالقطاع الزراعي بأكمله في يد القطاع الخاص ، وقطاع المبانى بأكمله في يد القطاع الخاص ، وقطاع الرأسمالية الوطنية في تجارة التجزئة ثلاثة أرباعه في يد القطاع الخاص ، وقطاع الصادرات متروك ربعه للقطاع الخاص ، وفي قطاع الصناعة ما زال للقطاع الخاص مجالات متسعة للعمل سواء في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية وأصحاب الحرف •

ان اسهام كل الشعب بما يتحقق له من مدخرات ولا سيما بعد اعادة التوزيع الكبرى في الدخل القومي نتيجة لقوانين يوليو الاشتراكية المجيدة التي ردت للعامل والفلاح كرامته وضمنت له حدا أدنى من الدخل ونصيبا من الربح ورفعت مستويات الدخل .. الخ • ضرورة كبرى لنجاح خطة التنمية التي وضعت من أجل الشعب العامل •

ما سبق فنرك الأهمية الكبرى لتأميم هذه الأجهزة ونذكر الفلسفة العميقة الخيرة التي قام عليها الحل الاشتراكي كما فنرك مغزى التأميم باعتباره أسلوبا من أساليب بناء المجتمع الجديد الذي يقوم على الكفاية والعدل ، ودفع الانتاج والخدمات في سرعة كبيرة ووفقا لأسلوب علمي وتخطيطي يضمن انتصار النضال الشعبي في معركة الانتاج وتحقيق الحرية الاجتماعية واقامة مجتمع أفضل واسمى •

والله ولي التوفيق ..

محمد الدين محمد سعيد

أين تقف القوات المسلحة من الميثاق الوطني

عقيد - ح. ١٠
مصطفى عبد المجيد

لعل لا أكون مغالياً إن قلت : أن أبواب الميثاق الوطني العشرة ، تشكل مرآة تعكس صورة واضحة الأبعاد للقوات المسلحة العربية المصرية .. صورة أصبحت ثابتة .. مستقرة قاعدتها الوعي والإصرار ، وبنائها يحركه الهدف ، وجماعية القيادة .

ولا أكون مغالياً .. إن قلت أن الميثاق الوطني ، بعث فينا نحن رجال القوات المسلحة .. ولأول مرة الإحساس بالوجود ، بعد أن هبت أرادة الثورة ، ونحتت مطالب النضال الشعبي واحتياجاته في ستة مبادئ ، حملت القوات المسلحة ، على عاتقها ، مبدأ منها حدد لها كيانها وبعث من خلال هذا الكيان إحساساً طاعياً بالمسئولية والواجب ، وهو ما كان ينقصنا بحق ، فلم تكن القوات المسلحة في يوم من الأيام بقدر ما هي عليه الآن ، من وضوح الفكرة وتجسد الهدف ولم يبق علينا ، نحن أعضاء الخلية وقد حدد لنا الميثاق دورنا الطبيعي في كل زحف مقدس إلا أن ننظر لداخلنا ، لنقيم ونطور ونحسن ونعطي مسئولية الرسالة حقها بعد أن حملناها ... واذ كان الميثاق الوطني ، قد رسم لنا الطريق .. وبلور الغد .. فلا علينا من أن نناقش بصراحة وقوة .. أين نحن من الميثاق ، وهذه محاولتي ، في مفهومي وإحساسي وانطباعي ..

في أمسنا . .

كنا لاهئين ، لم تكن تعوزنا الوطنية ، ولم تكن نفتقد مقومات الشعور بالرجولة .. وكنا أصحاب رأى ، بالوعي واللاوعي نؤثر فيمن حولنا ونتأثر به .. وماضينا حمل قبساً مشجعاً عزيزاً على كل من قرأ ووعى ، ولكن لم نكن نحمل عبء الهدف ، وثقل مسئوليته أو بمعنى أوضح كنا على غير هدى ، مفتقدين للضوابط ، متناثرين على قاعدة التفكك .. كأفراد كنت تلمس فينا

انروح وانرغبه .. ولكن علامة الاستفهام الكبرى .. علامة الحيرة لا بليت أن نظل أيامنا .. هل فينا القائد ، ترى هل هو موجود ، ومن خلال تعقد الفكرة ، وكثافة الاجابة ، والشك فى القيم ، من خلال كل هذا ، تحدد وتجسد الفراغ الهائل فى الزعامة والقيادة ، فى صورة رهيبه لكل ثورى فى القوات المسلحة .

أنا شخصا ، أرفض - باحساس وعن يقين - كل من يقول أن الجيش المصرى كان ضعيفا هزيلا قبل الثورة ، بقدر ما كان مفتقدا الى الزعامة والقيادة والهدف ، والا لما لحت القوى المسيطرة والمعادية لمصالح الشعب فى أن يحرفه عن كل تأييد للنضال الوطنى بل كادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه .

فالقوات المسلحة باعتبارها أداة شعبية - فى مفهومنا الجديد - تحملت المسئوليات المادية والعسكرية على مدى تيارات التاريخ كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ ذات دلالة أصيلة على عمق الدور الذى نبط بها خلال هذه الحقبات .. وخاصة فى صد أولى موجات الاستعمار الأوروبى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح ، وأعقبها رد غزوات التتار الذين اجتاحتوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار .. ولم يكن دور القوات المسلحة فى الاقتتال ضد الحملة الفرنسية بخاف عن مؤرخ او قارئ كما لم تكن القوى المسلحة التى ظهرت فى عهد محمد على الا تعبيرا تاريخيا عن مدى أصالة هذا الشعب وعمق تفهمه للاستجابة للدور الطليعى الذى رسموه لأنفسهم .. وإذا كان الاستعمار قد فرض نفسه فرضا من خلال أسره حاكمة منحلة ، الا أن القوات المسلحة ردت بتصميم محاولات غزو جديدة منها حملة فريزر فى رشيد .. كما استطاعت بأحمد عرابى أن تهز عرش الحاكم على مدى وعبر هذا الزمن القصير ظهرت ارادة القوات المسلحة كطليعة ثورية يوم ٢٣ يوليو .. حينما انضم الجيش الى مكانه الطليعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه وأصبح درعا لأمانى الشعب الضائعة فى بحار من الاستغلال والفساد ..

وفى حاضرنا ..

يشدنا ويبهزنا الميثاق الوطنى .. ويجبرنا نحن العسكريين أن نحدد نقط الوجود لكياننا الجديد من هذا العمل المعجز الذى قلما قرأناه بامعان وهنا ما زلت أيضا أصر أن الكثيرين منا لم يقرءوا الميثاق ، لم يستوعبوه ، وأنا لاسمى هذا عيبا ، وانما فى مفهومى هو تخلف وإصرار على أن يعيش الفرد فى قوقعة .. وسط موج هائل يقلب كيان المجتمع الذى نحن أعضاؤه ، ولست هنا بسبيل ترديد محاسن الميثاق ، أو الدعوة له .. فيكفيه اجماع أولى الفكر

والعمل والرأى فى أن مسرور الميناق • فرض نفسه فرصا بما خلق من مفاهيم جديدة كانت أمامنا • وعشناها ونحن أبعد ما تكون منها ، مفاهيم أدركت حاجات الجماهير ، ورسمت لها ، فى طريق أصبح من يحيد عنه أو يتخلف • •
انما يدفعنا لأن ندمغه بخاتم « المواطن العقيم » •

وحيثما أدعو للمبدأ الخامس وهو إقامة جيش وطنى قوى فانما يعنى أن هناك تسليما برجولة الجندى العربى ونباته • • وفهمه لرسالته ووعيه الذى ينبع من تاريخه ، ومن واقع كفاح أمته ، وهذا الهدف الذى بلوره الرئيس جمال عبد الناصر انما التقطه من خلال حتمية التطور وحركة التجربة والممارسة • •
بنفعلها الحى مع التاريخ القوى نحو برامج تفصيلية تفتح طريق النور الى الأهداف الكبرى التى كانت حلما ، وأصبحت حقيقة ، وبقدر ما كانت القوات المسلحة ، بحاجة الى زعيم وقائد ، تضع فيه وتسلمه كل ثقتها ، وآمالها ، فهى اليوم كللت وركزت كل ما تحمله وتحس به من أمانى فى شخص الزعيم القائد الذى قدم الكثير لهذه الأمة فى سنوات هى قدر عدد الأصابع •

وقد فتح الميثاق فى باب الرابع - صفحة رائعة - أن انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين فى تلك الليلة • • لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى أداها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب كذلك فانه سلاح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر على أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر - والمسألة تبدأ من هنا ، ونقطة الارتكاز للقوات المسلحة تنطلق من هذه القاعدة بالذات حيث رسم لها الميثاق أطارها • • ودقق صورتها ، ونصب منها درعا للأمانى ، درعا خالصا مخلصا راعيا للحفاظ على المكاسب ، وأصبحت القوات المسلحة - عملا وفعلا - هى باب المجتمع الحصين •

ولا بد أن نناقش بعمق ، وتفهم مسئولياتنا وواجباتنا الشاملة التى تتضاعف وتتزايد من أجل الشعب وبنظرة عابرة واقعية من خلال سطور الميثاق يمكننا أن نقف على ما يجب أن نفعل عليه من أعباء هى شرف وفخار قبل أن تحمل طابع المسئولية •

مسئولياتنا - لأول مرة - فخار لنا

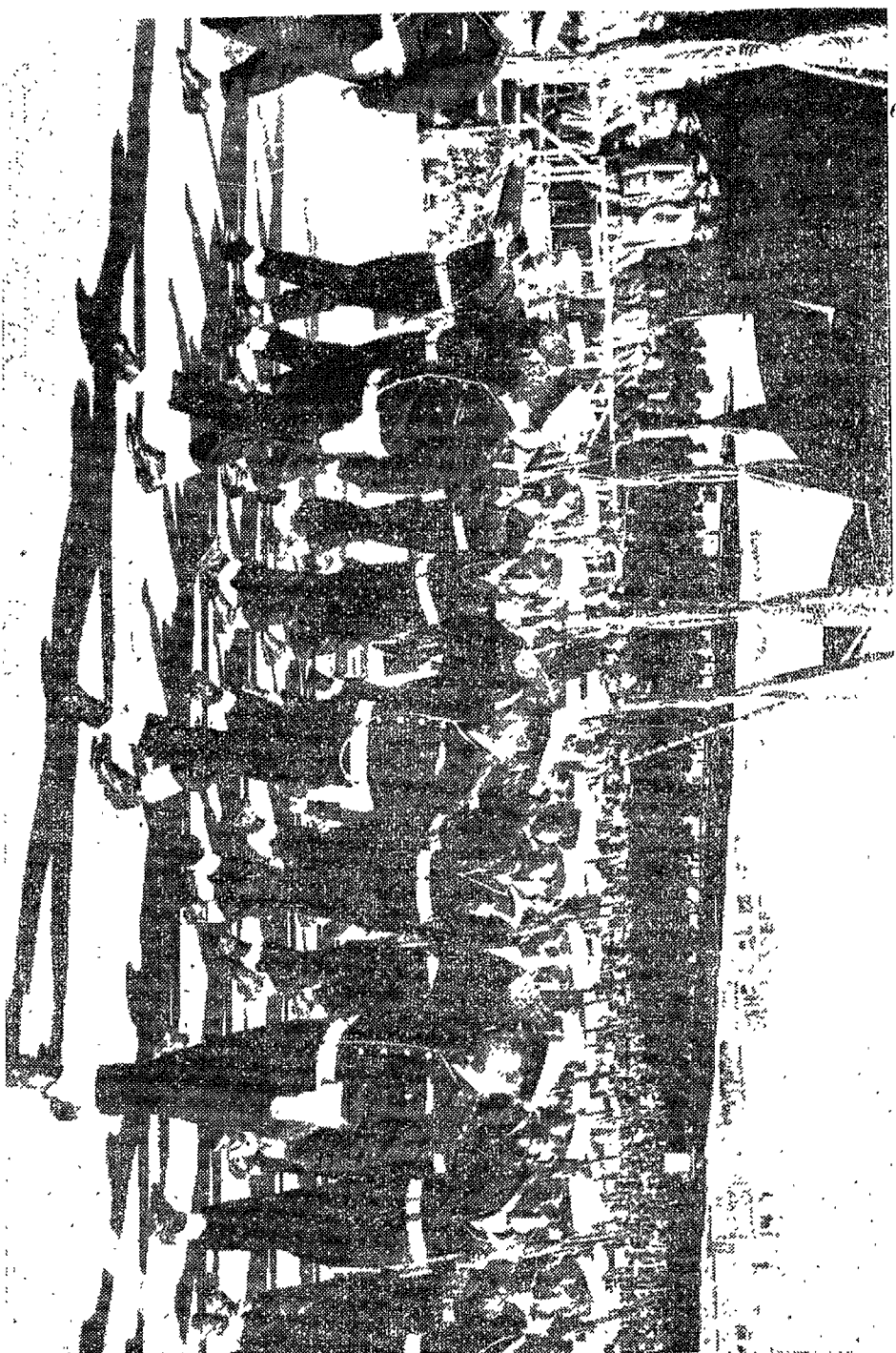
ان مجتمعنا الجديد الذى نعيشه ، عشنا قبله مجتمعا آخر • • أليس كذلك ؟ حاول الكثيرون منا البحث والتنقيب عن القوائم الثلاث ، والتى تشكل الكيان والوجود لقواتنا المسلحة ، ولكن لا أخال أحدا عثر عليها ، قوائمنا الثلاث لم تكن سوى الهدف والثقة والقوة • • والقوة الدافعة • • كنا مجتمعا عسكريا خليطا ، به الصالح الحاكم تملؤه السلبية خوفا أو ضياعا . وبه الصالح المنتفع ، وبه حفنة ضخمة من المساييرين الأذلاء ، وهدف ضائع وراء سحب

كثيفة من الشك وانعدام الثقة ، وعمل يومي روتيني وراءه الكسب ولقمة العيش الهادئة المستكنة ، هذا حالنا في سطور ، وتصويري هذا فيه حرص كبير ومحاولة للدقة متناهية . . وأرجو ألا يكون وصف مجتمعي السابق الذي عشته . . بعيدا عن هذه الصورة الباهتة ، اللاذعة ، وليس عيبا أن نقول كنا . . وليس عيبا أن نسجل ماضيينا ليضىء حاضرننا فنرسم مستقبلا ، ولكن العار كل العار أن ننسى - الآن - من نحن . . وأين نقف . .

فنحن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، طليعة النضال العربى التقدمى ، وقاعدته وقلعته المحاربة . . والأرض التى نقف عليها . أصبحت ملكا لنا قبل أن تصبح صلبة صلبة ، جنبا الى جنب جوار النضال الشعبى المقدس فتجد الهدف واضحا جليا . . وأصبحنا خداما لأهداف قومية بناءة تحمى البناء الاشتراكي ضد الأنواء الخارجية ، وسحق أى محاولة استعمارية رجعية تحاول أو تفكر أن تتطاول على الكيان والبناء الذى شرع فى خلق مجتمع قوائمه هى العدل والكفاية . . ولقد ركز الميثاق تركيزا باهرا يضىء كافة أبعاد الهدف حينما يعبر أن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة وفى الموضع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى (الباب السابع من الميثاق) ولم يفت الميثاق أن يحدد الشكل العام الذى يجب أن تكون عليه القوات المسلحة . . ودرجة الكفاية المطلوبة التى يجب أن تتصف بها . مع تخطيط واع سليم لمنطقة العمل التى يجب أن ترتفع اليها القوات المسلحة عن فهم ووعى وثقة . مع رسم الصورة المتطورة الوثابة جنبا الى جنب مع التقدم العلمى فتملك من أسباب القوة والمنعة ما يخلق لها قوتها الدافعة - ان القوات المسلحة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو قادرا على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة وبقدرة على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

والميثاق يتوغل بعنف ودراية انبثقت من التجربة المريرة حينما يحدد الأخطار الداخلية والخارجية والتى تحول دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم ، وبذا نظل دائما تحت رحمة الضغط والتهديد ، ولم يفت الميثاق أن يصور الصراع العالمى حول المنطقة العربية من المحيط الى الخليج . والميثاق هنا يجيء لمحا عندما يوضح الهدف ويبرز الوسائل ثم يرسم طريقة العمل محددا دور قواتنا المسلحة بجلاء وثقة .

ان الجمهورية العربية المتحدة طليعة النضال العربى التقدمى وقاعدته وقلعته المحاربة وهى الهدف الطبيعى لجميع أعداء الأمة العربية ، وأعداء



قوات البحرية في العرض العسكري

تقدمها ، ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها . ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قلب الوطن العربى واغتصابها دون ما سند من حق أو قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكرى الذى يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل اداة للاستعمار . والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ والواقع هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

والميثاق حصر لنا . . الوسائل الفعالة لخلقنا خلقا فعلا . . وركز هذه الفاعلية فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها المستودع العظيم الذى يخلق ويمد ويحافظ على أداء القتال لمواصلة التقدم والتحدى لهذه الأخطار . ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود . ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد اداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

هذا هو دستورنا . . الذى من خلاله نرى أنفسنا فى صورة متكاملة . . كلها عز وواجب وعمل بناء وان كان الميثاق قد نجح أيما نجاح فى ايجاد هدف موحد للقوات المسلحة فانما قد ربطها بالشعب برباط مقدس وأصبح الشعب هو خالقها وصانعها . . وأصبحت هى أدواته القوية . . فالشعب يمنحها ثقته وإيمانه وما يملك من امكانيات ، وهى تهب الدم والجهد عن ايمان ورضاء وثقة . .

وفى خدمة القوات المسلحة وتطورها . التطور النابع من الايمان برسالتها ذهب الميثاق الوطنى الى توضيح الأسلوب العملى الحديث . وأوضح آثاره البعيدة التى تغلف القوات المسلحة وتدفعها دفعا الى رحاب العلم الفسيح . ذلك الرحاب المتميز بالأسس الثلاثة . الملاحظة والتجربة والاستنباط والعلم الحديث يرجع دائما الى التجربة ولا شئ غير التجربة ولاعبرة برأى زعيم قديم ولا تأثر بعقيدة قديمة . بل العبرة بما يستنبط من التجربة بكل طريقة . فمن التجربة أثبت العلماء الكثير مما كان مجهولا وبالملاحظة والتفهم والوعى النابعين من الايمان بالرسالة . يبدأ الاستنباط حيث تدور عجلة العلم . وتلف معها حياتنا من حسن الى أحسن وقواننا المسلحة وهى ازاء الحروب الحديثة اكتشفت فى وقت قصير أن الحرب لم تعد حرب بطولات نظرية بل أصبحت الحروب علوما ومخترعات ومصانع وآلات يخدمها جيل من العلماء العاملين . وأصبحت الطاقات

الاقتصادية فى الدولة هى عمود النصر . لذا اختصت الأمة واتبعت ذلك الأسلوب العلمى فى اتخاذ الأهبة والمنعة وهنا كانت حتمية الانتصار فى معاركنا ..

بالتجربة خلق الجيش ، وجاءت التجربة من واقع الأهداف والمبادئ ، فقواتنا المسلحة كانت أول من وقف بجانبه الجزائر الحرة .. وكانت أول من لى نداء هيئة الأمم ليطيح رجال المظلات الى الكونغو حيث وقفنا جوار الحرية والكرامة والانسانية . وها هى ذى قواتنا المسلحة . تقف كالنمر على حدود شقيقتنا اليمن لا لتدافع عن اليمن .. بل عن فكرة الحريات فى الجمهورية اليمنية ولتكشف العملاء . وحكومات الملكية الفاسدة ذلك المحور العفن محور سعود - حسين . ومن خلال هذه التجارب العريضة ، تنصهر الملاحظات ، ويبدأ الاستنباط لتخرج قواتنا المسلحة دائماً أعجم عودا . وأصلب درعا لحماية مكاسب الشعب العربى فى اطار الأمة العربية الكبرى بمشيئة الله .

ومسئولية القوات المسلحة لاتقف عند تفهمها للشعارات والمبادئ والايمان بها ، ولكن لابد وأن تعى رسالتها تماما فى تعبئة وخلق جيل اشتراكى فى داخلها .. والأفكار الاشتراكية والمبادئ التى أضحها الميثاق أصبحت أوضح من أن تفسر .. وما علينا الا أن نكتب ونحاضر ، ونلقن ، مؤمنين بأن حياتنا أصبحت فى طابعها الجديد فى احتياج الى قيادة اشتراكية ، ولم لا ونحن مدرسة لطبقات الشعب المختلفة . فهذه المسئولية الكبرى الملقاة علينا كقيادة وقادة أصاغر لا يعدو الاهمال أو التراخي فيها خيانة كبرى لرسالة حياة مجتمعنا الجديد الذى أصبح لكل مواطن فيه حق الحرية الاجتماعية والسياسية والصحية .. وأصبح حقه فى العلم محتما وأصبح حقه فى الحياة الكريمة بلا معاراض أو منازع . وهنا يبرز دورنا فى صياغة الجسو الاشتراكى العسكرى ليعزز سلطان القيادة فى الحرب . فالجندى الآن لا يدافع عن نفسه بقدر ما يدافع عن مكاسبه وأولاده وحرياته . وأرض الجندى أصبحت خالصة لأهله وذويه .. بعد أن زال التناقض المصطنع وأصبحت التنمية الاقتصادية هى دستور المجتمع ويات التخطيط أساسا لكل تصرف أو حركة .. ولا شك فى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى يغذى اليد الضاربة للامة ويمدها بأسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدومهما طالت المعركة وان مواصلة الزحف الشعبى ، وايمان كل جندى فى الشعب بأن هذا الزحف نحو التقدم المضطرد يجعل اقامة وبناء القوات المسلحة درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

والقوات المسلحة بشكلها الحالى .. وهدفها قد تجسد ومقومات وجودها قد وجدت السبيل القويم لتظفر وتساند القومية العربية بمفهومها الواسع .. وقد أصبحت جديرة بما هو موكل اليها من مسئوليات وآمال - وبمنظرة

فاحصة مدققة فى مجتمعنا الحالى نلمح بكل بساطة ويسر أننا نعبر حلقة من عمرنا هى حلقة القيادات .. فالتنظيم الشعبى بعد أن مر فى حقول التجارب العريضة .. تبلور ليصبح اتحادا اشتراكيا عربيا .. به مدلوله ودوره القيادى .. فأصبحت القيادة الشعبية مهينة بعد أن تحدد دورها فى هذا المجتمع لتصبح فى بساطة طبيعة الرأى الحر المعبر عن حاجات واحتياجات الشعب ..

والقيادة العلمية ، بعد أن دفعها الرئيس جمال عبدالناصر دفعا بدأت تستعد لتأخذ دورها العلمى القيادى .. فتقول كلمتها العلمية .. الدارسة الواعية بكل ما يعود على الشعب بالنفع والتنمية وبالنسبة للتنمية والتصنيع والتخطيط الاقتصادى ليخدم فكرة العدل والكفاية .. انما هى الاخرى تكوين حتمى لقيادات فنية صناعية .. ستصبح قاعدة الصناعة والانتاج .. وأمامنا فى قطاعنا العسكرى قد تهيأت الفرصة وأصبح الجو مليئا بكافة الطاقات المادية والمعنوية لخلق **القيادات العسكرية .**

فلأول مرة ترى القوات المسلحة وقد نودى عليها لتتشارك اشتراكا فعليا قياديا فى التنظيم الشعبى ولتكون عضوا أصيلا فى نادى الحرية والشرف الا وهو مجلس الأمة ..

ومن هنا نبدا .. نبدا حيث تكسرت القشرة التى حصرت القوات المسلحة فى أطار عسكرى جامد وأن لنا أن نخرج الى رحاب جديدة نتصدرونا قياداتنا العسكرية الاشتراكية .

وأنا الآن لست بسبيل مناقشة الآثار العميقة الضخمة التى ستتربط على اشراك القيادات العسكرية فى التنظيم الشعبى أو فى مجلس الأمة ولكننى لم أجد مناصا من أن أسأل نفسى - ونحن بسبيل مناقشة دورنا القيادى - ما هى الحكمة فى أن نصبح خلية فى التنظيم الشعبى .. وأعضاء فى مجلس الأمة ؟

ان التنظيم الشعبى ، كاتحاد عربى اشتراكى - فى مفهومى - هو محصلة لخلاصة القيادات الطبيعية فى مجتمعنا الديناميكى المتحرر .

فكان لا بد لهذه الحصيلة الشاملة أن تتضمن بين ثناياها الطاقات المتنوعة فتصهرها صهرا وتنشئ سدا اشتراكيا .. يحمل على كتفيه أمام الله وأمام التاريخ رسالة البعث لشعب قرر أن يعيش وأن يحيا بأسلوب ينبع من فطرة الانسانية ، الخبرة ، البناء .. واذا كانت القيادات العسكرية بوجودها فى اطار هذا التنظيم .. ستعكس فكرة الميثاق الوطنى انعكاسا صادقا .. باعتبار القوات المسلحة أصلا تنظيميا هادفا فى خدمة المجموع .. فانما ستصبح

القوات المسنحة بصورة آلية جزءا من كل .. وترسا من تروس الآلة الضخمة التى بها وعليها يتوقف سير العجلة .

والاحساس الذاتى بهذا الوجود .. هو فى حد ذاته خالق للتنظيم العسكرى وأولى مقوماته .. فلم نعد هناك انفصالية بين تنظيم وتنظيم ، وقد أصبحت التنظيمات كلها صفوفها تظمها مدرسة كبرى هى الاتحاد الاشتراكى العربى .. وهذا الحدث - وأنا أسميه حدثا ضخما - دافع قوى للقوات المسلحة فى حتمية اسهامها بطلانها القيادية جنبا الى جنب مع القيادات والطلائع التى تصدرت الشعب بحكم رجاحة الفكر المستنير .. والفرصة المتكافئة ، والايمان العميق .

التربط العضوى بين الانتاج والقوات المسلحة فى الميثاق

ان القوات المسلحة تعيش فى عصر جديد .. وتعتبر فاصلا تاريخيا هو حنى أصلا ولكنه مسجل عليها ولها . فقد حملها الميثاق الوطنى كل مسئولياتها وحدد لها أهدافها .. وأوجدها عضوا قياديا فى الاتحاد العربى الاشتراكى . ولم يفت الميثاق الوطنى - فى وعى - فى اصرار - أن يبرز التربط العضوى بين فعالية القوات المسلحة .. وبين .. القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ..

ومن واقع الدراسات العسكرية التقليدية .. والتى عركتها الحروب على ممر الأزمنة والعصور الحديثة .. لا يكاد الباحث العسكرى يلمح نشاطا عسكريا .. مهما كان حجمه الا ورافق نجاحه دعما اقتصاديا واجتماعيا .. ونحن وقد عشنا وعاصرنا فترة خمول كثيبة .. انتهت بعام ١٩٥٢ لا يمكن أن يخفى علينا أن مجرد النظام الاقطاعى الرأسمالى وتخمته هذا النظام الفاسد انما كان لصالح فئة معينة .. تحكمت وسادت بحكم الوراثة ، والاستغلال ، ولم يكن يعنى ذلك الا أن هناك فروقا شاسعة .. بين هؤلاء السادة الاحتكاريين وهم قلة أو ندرة وبين قوى الشعب الكادحة العاملة .. ولم يكن هناك بد من قيام الصراع الحاد الذى اتجه وسلك سبيلا حزيبا هدم كل مقوماتنا ومبادئنا . وأخذت حدة الفقر والتخلف والجهل تزداد اتساعا وخطورة .. وخرجنا جميعا عن ايمان بأن الدولة قد عجزت عجزا تاما عن تطوير وتنمية قواها الانتاجية .. ومن خلال هذه الصورة الكريهة لشعب مغلوب على امره بسهل علينا تماما أن ندرك عجز الدولة عن تكوين قوات مسلحة ذات اعداد وأهلية وكفاءة .. ولم تكن عمليات محاولة ضرب العصابات الصهيونية فى فلسطين عام ١٩٤٨ الا عنوانا شاذا لما كنا نحن بصدده .. عندما اندفعنا كقوات مسلحة مؤمنة فى سبيل الهدف والواجب .. فى الوقت الذى هبت فيه الاحتكارية الرجعية الفاسدة لتحقيق أكبر قسط من الربح .. ضاربة بكل المقدسات عرض الحائط ..

وكانت النتيجة أن اهتز الشرف الاوسط بعد هذه الكارثة التي عكست كل شئ من هذا العهد المقيت الضال .. وقامت دولة الصهاينة على شريحة من لحم عربي حتى .. هذا هو أمسنا المفيت .. والذي سجله التاريخ ولاسبيل لتزويره أو الخجل منه .. طالما أخذنا منه العظمة والعبرة وأصبح حالنا اليوم .. مفاهيم اشتراكية ، شعارات حية ، ايجابية ، مبادئ تنبع من حاجتنا ، ارادة هي ارادة كل مواطن حر ، ومن خلال كل هذا .. نرى القوات المسلحة وقد دعمتها طاقات الدولة الاقتصادية والاجتماعية ونحن اذا ماسرنا - نحن العسكريين - جنباً الى جنب لتحليل مفهوم الكفاية والعدل .. فلن نجد أمامنا سوى دربا واضحا هو العلاج الحاسم لمشكلة التخلف .. والتخلف هنا انما يشمل القاعدة العسكرية البشرية والتي تصدر الفرد للقوات المسلحة .. وهي حصيلة الشعب بأجمعه .. كما يسير التخطيط الاقتصادي في نطاق اشتراكي وضاء يضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية . لتمتد القوات المسلحة بشريان رئيسي ، يصلب عودها ، ويسد حاجتها ، والشعب اليوم يملك الشئ الكثير .. ان لم يكن الكل وهو عندما يملك نفسه . ويملك موارده وانما يعني ذلك أن الهياكل الرئيسية للانتاج الصناعي .. وطاقت القوى الهائلة للتصنيع ووسائل النقل البحري والبري والجوي والمواني والمطارات والطرق . انما أصبحت كلها آلات طيعة لخدمة المجهود الحربي .. وأهدافه أو بمعنى من معاني الميثاق انها لخدمة النضال الوطني في سعيه الى الحرية الاجتماعية وفي اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي .. ويبرز لنا واضحا جليا دور القوات المسلحة .. من خلال الميثاق الوطني .. وهو أن تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .. وأن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو قادرة على الحركة السريعة في اطار المنطقة العربية التي تقع سلامتها في الدرجة الأولى على القوات المسلحة كذلك فان هذه القوات لابد لها في تسليحها من أن تسير آتقدم العلم الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكفي جماح القوى الطامعة وتقدر على هزيمتها اذا ما تحركت للدوان .

النتائج العسكرية التي انبثقت عن الميثاق

حملنا الميثاق الوطني رسالة مقدسة .. وحدد لنا الهدف .. وأوضح الوسيلة وبلور لنا مسؤولياتنا وشرفنا بمبدأ كامل من المبادئ الستة التي نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته .. واذا كان الميثاق قد أناط بنا حماية عملية بناء المجتمع الاشتراكي ولم يفته أيضا أن يبرز لنا ماينتظرنا من تبعات للدور القيادي للجمهورية العربية المتحدة كطليعة للنضال العربي في المنطقة ..

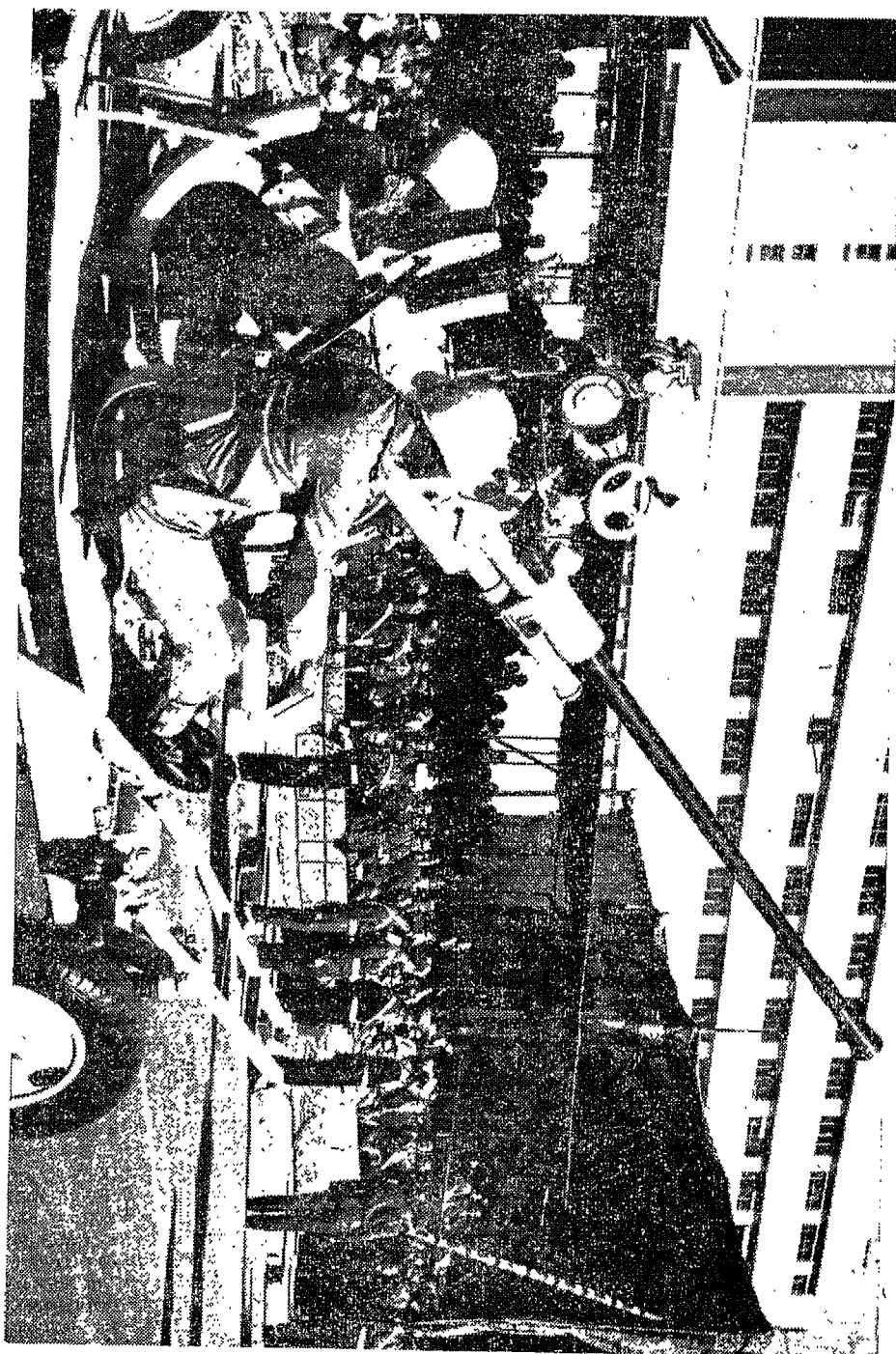
والقوات المسلحة بحمايتها للبناء الاشتراكي انما هي تحمي نفسها أصلا وتعجم وتصلب عود كياناتها •

فهي قبل أن تكون تنظيما عسكريا •• فهي خلية بشرية من مجتمع كبير
•• عاش الثورة وآمن بها •• وقرر أن الثورة هي الطريق الأمثل •• ولم يبق
أمام القوات المسلحة إلا أن تعيد النظر في مفاهيمها هي الأخرى •• كمحاولة
باسلة لتجاري التيار القومي الخلاق الذي خلقه الرئيس جمال عبد الناصر
خلقا في عشر سنوات قصار •• وإذا كان الميثاق الوطني اعلانا مكتوبا • لكافة
الشعوب العربية التي عاشت وقامت وناضلت •• فانما جاء الميثاق متضمنا
خلاصة تجاربنا وآمالنا وأحلامنا •• ووضع الدروس والعبر أمام كل مواطن
عربي •• مسلطا الأضواء على الاستعمار وألعيه خلال قرن من الزمان أو يزيد
•• ومن خلال كل هذا الوضوح الفكري ومن خلال التطبيقات العريضة التي
مارستها الثورة في مصر •• ومن خلال انشطارات الاستعمار التي تعرض لها في
حقبته الأخيرة •• وبدأ يشعر بأفوله •• من خلال هذا فقد آن لنا أن نسلم
بأن القوات المسلحة قد جاءها الموعد أخيرا •• بعد ان تفتت كافة المقاومات
العظمى والسدود المصطنعة التي حالت دون بزوغ فجر القوات المسلحة
بزوغا يحمل المفاهيم الصحيحة لتكون جذيرة بحماية بناء المجتمع الاشتراكي
العربي ضد العدوان •• بمعنى أنه يمكننا أن نقول ان القوات المسلحة
أصبحت في مستوى المسؤولية القائمة بها بالتفوق في البر والبحر والجو ••

والتفوق المادي والعلمي والقدرة على العمل السريع بعد أن ارتبط مصير
شعبنا بوحدة ومصير الأمة العربية وبعد أن بات واضحا أن الجمهورية العربية
المتحدة هي الدولة الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع أن تتحمل بناء
قوات مسلحة رادعة ولأنها - بعد هزيمة الاستعمار في معركة السويس الدولة
العربية الوحيدة التي تستطيع أن تعمل بحرية كاملة ضد قوى العدوان نتيجة
لسياسة الحياد الايجابي وعدم الارتباط بأي منظمات أو أحلاف عسكرية •

وجاء الميثاق الوطني في أوضح وأبهى صورة •• عندما نص على أن
الجمهورية العربية المتحدة عليها واجب حتمي هو حماية الشعوب العربية
بصرف النظر عن حكوماتها وأشكالها لأن العربي سيدفع الثمن - أخيرا - من
مصيره ومستقبله • ولأن الذي سيتحمل العبء ضد العدوان وقهره هي
الشعوب العربية وليست الحكومات الرجعية وسجلنا التاريخي حافل بمهزلة
عظمى وهي شعب فلسطين •• فعندما تعاونت حكومات العرب الرجعية مع
الاستعمار واسرائيل •• ذهبت الحكومات • وبقيت فلسطين مشطوبة • تدمى
من خيانات بعض العرب المجرمين •

وفي النهاية دفع الشعب العربي في فلسطين أغلى الثمن • وفي صورة
التشرد والفقر والذل •• ونحن من خلال هذه التجربة المريرة ومن خلال



מלחמה ופירוק

احساسنا بالارتباط الحتمى بين مصيرنا ومصير الشعوب العربية يتحد على الفور دور القوات المسلحة فى حماية الشعوب العربية ضد العدوان الاستعمارى والاسرائيلى ، وهننا تؤدى القوات المسلحة تلك المسئوليات فى صورها المختلفة .

– بالمعاونة بالخبرة العسكرية والخبرة الفنية

– بالامداد بالأسلحة والمعدات والذخائر .

– بالمعاونة العسكرية المباشرة وغير المباشرة .

ونحن وقد عشنا الحوادث . . وعاصرنا تطوراتها . . نلمح بأعين فاحصة واعية ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة من دعم بناء خلاق لقضية الجزائر العربية أو الطيران العاجل المذهل الى الكونغرس للوقوف بجوار قضية الحرية فى اجلى وابهى صورها ومعانيها . واخيرا عندما قامت ثورة الشعب العربى فى اليمن وانتقال المارد العربى من مصر الى اليمن ليساند حق الشعب اليمنى فى توريته العربية المقدسة .

مكاسب القوات المسلحة من الاشتراكية

١ – لم تكن القدرة المالية للدولة بقدر ما هى عليه الآن . . رغم أنها فى مرحلة الاعداد والتكوين ، وبمنظرة فاحصة عاجلة نلمح رقم ميزانيتنا الحالية عن العام ٦٢-٦٣ وبمقارنته بمثيله عام ٥٢ نجد أنه قد تضاعف خمس مرات فى عشر سنوات .

وهنا تبرز على الفور القدرة للدولة لأن تنشئ القوات المسلحة المتفوقة برا وجوا وبحرا .

٢ – يعتمد نظامنا الاشتراكى اعتمادا جذريا على التخطيط والتنظيم والتنسيق واذا سرت كل هذه المقومات وفق احتياجات مجتمعنا فى أهداف محددة مفصلة مدروسة ذات برامج تفصيلية – كما هو الحاصل الآن ، فلا شك أننا باذن الله واصلون الى الذروة الانشائية المؤسسة على العلم والعمل .

وهذا التنظيم الكامل المتكامل لقوانا التنظيمية والبشرية ينعكس انعكاسا مباشرا على القوات المسلحة . . فى دفعها للامام فى خطوات علمية فنية . . كلها تفوق واحساس به علاوة على توفير القاعدة الوطيدة للقوات المسلحة لامدادها

بما يلزمها فى العمليات الحربية لتقاتل بكفاءة متجددة مستمرة بما ينسحب على أجهزتها من قدرة على التخطيط والتنسيق فى إطار التخطيط العام فى الدولة الاشتراكية مما ييسر عليها الوفرة فى احتياجاتها ومطالبها بشأن التوزيع الاستراتيجى للمنشآت والمؤسسات والمواصلات ذات الأهمية الحيوية للمجهود الحربى . ونحن اذا تعمقنا قليلا فى آثار هذا التخطيط المتكامل على القوات المسلحة لخرجنا بأبهر النتائج بالنسبة لاستطاعتنا فى الاشتراك فى توجيه سياسة التعليم فى الجامعات والمعاهد والمدارس بما يمكن هذه القوات من الحصول على الأفراد الفنيين والاختصاصيين كما يمكن للقوات المسلحة ان تدلى بدلوها فى توجيه سياسة البحث العلمى فى الدولة - كما هو معمول به حاليا فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما يتنافس الجيش والبحرية فى انتاج الصواريخ - وذلك بأن تضمن هذه القوات مشاكلها الفنية والعلمية فى قطاعات البحث العلمى . حيث يتم من خلال التعاون بين أجهزة البحث العلمى والقوات المسلحة التوصل الى أبهر النتائج والأبحاث . ولا يفوتنا ذلك الدور الهام الحيوى الذى تقوم به القوات المسلحة فى انشاء وتعميم جميع أنواع المواصلات الحديدية والموانى والطرق ووسائل النقل البرى والبحرى بما يخدم أهداف القوات المسلحة فى السلم والحرب . وتحقق لها القدرة التامة على اجراء التحركات الاستراتيجية وغيرها . . . واخيرا وان لم يكن آخرا فان الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية وهى التى أدخلتها السياسة الاشتراكية من ملكية الشعب . أى سيطرة الشعب عليها سيطرة اساسها التخطيط والتنسيق والبحث والدراسة وهذا كله لايمنى الا أن القوات المسلحة سيكون لها حظ لاسهام البناء فى توفير احتياجاتها من الأسلحة والمعدات وتطورها بما يتفق وتخطيطها ومسئولياتها التى أوكلت اليها ضمن مفاهيم الميثاق .

ومن خلال كل هذا نلمح بفخر وفخار أن الاشتراكية العربية التى عددها الميثاق بما توفره من سيطرة وتوجيه لجميع امكانيات الدولة البشرية والمادية والصناعية الى أهداف معينة فانما توفر للقوات المسلحة دعامة قوية تزيد من طاقاتهم وتدعم عودها وقدرتها على القتال بما يتناسب مع مسئولياتها الصحيحة .

أين الاشتراكية من الروح المعنوية

لم يكن مفهوم الاشتراكية فى يوم من الأيام قاصرا على ما يتردد من تعبيرات أو معان خلاصة . أو مزايا دأب أهل الرأى والفكر على ابرازها وترديدها فى

صور شتى • ذهبت الى مستوى المقارنات بين اشتراكيتنا العربية النابعة من حاجتنا اليها • وتلك التي طبقتها شعوب سبقتنا اليها •

ولم تكن الاشتراكية فى حد ذاتها عندما حملها الرئيس جمال عبد الناصر وطرحها أمام مجتمعنا فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ • لم تكن مفاجئة للعلاقات التى تحكم مجتمعنا العربى المصرى •

فان النداءات الصارخة وحاجات الطبقات المشعة • وعواء الظلم المكبوت الذى صمت اذناه الآذان والعقول • كل ذلك كان دافعا لاقرار ميزان جديد يحكم العلاقات ويغير النفوس بطريق جديد هو طريق العدل والكفاية •

ونحن رجال القوات المسلحة كخليفة حية نابضة كان لنا وعلينا أن نتلقى اشاعات هذا التفجير الجديد الذى سرى بين طيات المجتمع • وهزه هزا • • كان علينا أن نسمع ونهضم ونتأمل ثم نسأل أنفسنا نحن رجال القوات المسلحة هذا السؤال الضخم •

أين تقف الاشتراكية من الروح المعنوية ؟

القوات المسلحة تتسلح بالاشتراكية :

لم تعتمد القوات المسلحة فى يوم من الأيام على تسليحها أو عتادها فحسب بل ولم تكن القوات المسلحة آلة صماء عند تخطيط مناهجها وبرامجها أو تنفيذ سياسة التدريب والاعداد والأهلية • وانما كان يصاحب هذه الجهود تفكيراً مضنيا فيما يمس الفرد واعداده نفسيا والارتقاء به ليعيش كمواطن حى يعى ما يتعرض له المجتمع من طفرات وقفزات • ولم تكن الدراسات المستفيضة عن الروح المعنوية الا محاولات نابذة من الايمان بالفرد وتنمية الوصول به الى حد الوعى الذى يستجيب معه الى ما فيه عزة الوطن وكرامته •

كتب الكثيرون عن الروح المعنوية • وقام علماء النفس كمحاولة منهم بالتوغل فى النفس البشرية وعرجوا منها على الجندى المقاتل • وعاش العلماء فى مشاكله محللين لها • مبرزين لابعادها • مشيرين وموصين بكل ماقد يدفع الفرد المقاتل لأن يثبت أمام أعدائه وقد رضى بتقديم نفسه قربانا لوطنه • غير هيب للموت إلا بالقدر الذى تفرضه النوازع البشرية • ولم تكن أبعاد المشكلة للجندى وزواياها الا فى اطار وحدود معينة • طرقتها البحوث والكتب وعاش فيها المفكرون المتخصصون • فمن ذهب الى تأمين المستقبل للفرد المقاتل • ومن أصر على تأمين عائلته ولكن لم يطرق أحد منا ذلك الباب الفسح الذى لو استجاب للطرق لانفتحت آفاق جديدة عميقة الجذور متصلة بالفرد المقاتل اتصالا حادا مباشرا • هذا الباب الذىبقى موصدا دهورا طويلة والباحثون هدهم الجهد والعرق • للبحث عن جذور المشكلة لم يكن الا باب الاشتراكية •

الاشتراكية سلاح الروح المعنوية :

آن للعسكريين أمثالنا أن يبحنوا وينفوا في معرض الكشف عن أسرار الروح المعنوية الضخمة . ونحن فى خضم الشعارات الاشتراكية الحية والنى بدأت تملأ علينا حياتنا . لابد لنا من أن نتلمس فرجة نخرج منها فى أمل ويقين الى رحاب الكشف عن مكنون الجندى المقاتل فى صورة مشرفة مضيئة من صور الاشتراكية المصرية العربية .

وذا تان الميثاق الوطنى قد عالج فى صورة حاسمة وضاعة فعالية القوات المسلحة . ورددها الى كل ما هو كامن فى القوى الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . (الباب السابع من الميثاق الوطنى) فانما نعتبر هذا من جانبنا نداء حرا صريحا فى مناقشة هذه الفعالية محاولين قدر الجهد أن نطلق قوى فعاليتنا من عقائرها لننير أمامنا طريقا وعرا نسلك دروبه فى يسر وفهم ووعى .

ورب سائل ينادينا .. اين تقف الاشتراكية من الروح المعنوية ؟

ونحن فى محاولة بحثنا نحاول جهد طاقتنا أن نعيد الأمور الى اصولها والمنطق الى قواعده لا نردد الا ما نفهم ولا نقول الا ما نعيه . ولا ننادى الا بكل ما يقبل التطبيق والأخذ به . ولسنا فى هذا السبيل الا محللين وملتصقين بما جاء فى الميثاق . هذه واحدة ثم منطلقين فى أعقاب مشكلة الروح المعنوية للجندى المقاتل . متوغلين فى رفق لنرسى قواعد الارتباط المباشر الحتمى الذى لا يقبل جدلا أو نقاشا بين اشتراكيتنا وبين آثار الاشتراكية على فاعلية قواتنا المسلحة .

ونحن فى مجال الحديث عن الاشتراكية لن نطرقا جوانبها المتعددة الا بالقدر الذى يلائم بحثنا فى أبعاد محددة واضحة أدخل فى صميم البحث .

ما هى الاشتراكية فى مفهوم بحثنا :

ان هى الا عودة للقوانين الاساسية المعبرة عن حقوق الانسان .. ومن تطبيقها والعمل بها لا نجد مبررا للتفرقة الاجتماعية بين أبناء الوطن الواحد . فالاشتراكية لا ترضى مطلقا عن امتيازات طبقة صنعها المجتمع وأقام وأرسى قواعدها لا عن رغبة منه . بل عن مصلحة قلة ورثت القدرة كما ورثت مقومات الحياة بأجل مافيه من حلاوة وكمال .. وأخلاقنا المعاصرة هى التى تسببت فى تفشى آفات اجتماعية ثبتت واستقرت حتى باتت جزما لا يتجزأ من مجتمع عاش حياته مئات السنين فى اطار جامد من العقائد التى تخدم طبقة واحدة هى صاحبة المصلحة . فالإيثار . والاحساس بالانانية . وحب الذات وعشق الطبقة والدود عنها . وتنمية المصلحة . كلها باتت تسرى مسرى الدم فى شريان الحياة الاقتصادية للطبقة البورجوازية .

وعنا تثار عدة أسئلة .. آن لنا أن نناقشها في صراحة ومنطق .
 هل رفاهيتنا مستقلة عن رفاهية غيرنا من المواطنين ؟
 هل الظلم الذى يصيب الأفراد ينعكس على غيرهم من المواطنين ؟
 اين نجد العدل .. اين الكفاية ؟

ان الرد البسيط الحاسم هو **التفصحية** ، توضحية كل منا من أجل مصلحة الجميع .. هذا هو أساس مجتمعنا الاشتراكي الجديد الذى يشعر كل فرد منا أنه مالك له ولا فرق بين عامل وصاحب عمل ، بين فلاح ومالك ، بين ضابط وجندى .. الكل يعمل فى اطار احساسه وإيمانه والعائد ملك للجميع بقدر تشع فيه روابط العدل والكفاية . وربما قد آن الأوان لأن نسأل أنفسنا مرة أخرى .

أين الجندى المقاتل من الأرض التى تقف عليها ؟

أين هو من خضم المشاكل والآراء والشعارات والعقائد الجديدة التى انارت طريقه فجأة .. أين عائلته التى عاش فى ظلها وقاسمها الفقر والعوز حتى يناديه المجتمع بصوت مقدس تعال لتدفع ضريبة الدم ، فالوطن عندما يدعوا المواطن ليسهم بدمه وروحه فى سبيله فانما يفترض وجود المقدسات الكبرى وهى روح البذل والايمان بحق الوطن فى ذلك .. ونحن اذ نبحث دائبين عن هذه المقدسات انما نحاول أن نستشف من خلالها حقوقا ضاعت معالمها وأصبحت أحلاما غطاها المجتمع بطبقات كثيفة من المصالح الخاصة ناسيا متناسيا لبنة هامة لا بد من تعهدها لاقامة صرح الأمة على قواعد من الثقة .
 والاحساس بالذات .

فروح البذل ان هى الا قوة ديناميكية لا تورث فى نفس الجندى ولا يكتسبها بالخبرة أو المران .. ولا مجال للتدريب والتعليم فى خلقها . وانما أساسها الفهم العميق بقضية المقدرات والاحساس الفطرى لكل جندى بأن أرضه وعشيرته ووطنه لها حق فى دمه وكيانه ازاء شرف عضويته بها . وشرف العضوية للجندى مرده الى احساس يغمر الجندى منذ بداية النشأة . فى أنه وعشيرته الأقربين يملكون حياتهم .. وكلمتهم هى وقود حياتهم . وكيانهم ووجودهم له أكثر من معنى وأكثر من رمز . فلا استغلال ولا تحكم ولا ذل ولا عبودية . مساواة فى الحق يعقبها روح البذل عند نداء الواجب .

والايمان : الايمان والعقل والقلب معادلة كيميائية معقدة عمودها الفقرى شعار بسيط عميق الجذور . انى اكتشفت ذاتى .. أنا ترس من تروس المجتمع . وجدت لأعمل وأسهم وأجد ومجتمعى ملك لى . وأنا أداة من أدواته . ورأى أملكه ليكون دعامة من دعائم الحرية فى وطنى . ايماني بنفسى ينبع من

إيماني بالسيطرة على نفسي .. وإيماني بوطني أساسه احساسى بذاتى فى ان وطنى فى حاجة الى حاجتى اليه . والجندى المقاتل ما ان يحس هذا التندر الفطرى الذى يستجبل علينا أن نتصبره ما لم تشع الاشتراكية بنورها ومساواتها فى حياة المواطن الجندى . فلا تلبث نفسه أن تأخذ مكانها وتصبح فاعليته أكثر نضوجا . وأكثر تلبية لكل شعار حر عندما يصبح جنديا موطنا .

وهنا وجب علينا أن نفرق بين تعبيرين مترادفين أولهما المواطن الجندى .. وهو فى حسابنا المواطن الذى نعى وترعرع دون أن يسهم فى شرف الجندية بعد وان كان جنديا فى مجتمعه وبيئته .. وثانيهما الجندى المواطن وهو فى بحثنا العضو الحى والخلية النابضة فى قواتنا المسلحة حيث وضع نفسه رهنا لمشينة هذا الوطن للعمل المقدس الكبير .

الجندى المقاتل موطن للبل القتال

هذا تعبير ساذج . ولكنه على سذاجته يحمل بين طياته آفاقا لو درسناها بخذر ودقة لخرجنا بالزاد الكثير منها . وما قول الرئيس عبد الناصر فى الميثاق الوطنى :

« ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية » .

الا اطارا شاملا يهيب بنا أن نصحو من غفوتنا وأن نسلك الدرب الصحيح عند دراسة وبحث فعالية جيشنا الوطنى فالامس القريب كتب الكتاب عن الروح المعنوية للجندى المقاتل وقتلوا العوامل المؤثرة على كفاءة الجندى المقاتل . بحثا وعرضا وتحليلا . يؤسفنى أن المس من واقع وجهة نظرى على الأقل أن كافة هذه البحوث كانت تعالج وجها واحدا من المشكلة دون أن تطرق الوجه الآخر من هذا القمر الوضاء حتى انطلق صاروخ الاشتراكية حاملا معه العدسات التى تصور لنا الوجه الآخر .

شملت كافة الأبحاث الأعداد الصحيح للجندى وتدريبه تدريبا حديثا يتكامل وصورة المعركة وتفنتت الآراء فى خلق الجو النفسى والروحى للجندى

للوصول به الى المستوى اللائق اعدادا وتأهيلا وخلقا وتعمت الأبحاث أبعادا وآفاقا جديدة لانكر اصالتها ولكنها جاءت ناقصة مبتورة . وجاء الطرق باهتا محدودا يحس الفرد فيه أنه غريب عنه . فعلا له ليس ملكا له ولم يبق امامه الا أن ينساق للواجب . من حيث أكونه واجبا فلا تناله القوانين الموضوعية .. ويقع تحت طائلة العقاب . وبات نداء الواجب والوطن المقدس مشروطا بعقاب يحل بكل من يتخلف . ونسى المجتمع أنه انما يدور فى حلقة مفرغة لاحود لمالها ولا نهاية لطاف فيها .. والمجتمع الذى يخدم فئة قليلة وينمى

امكانياتها على مدى السنين لم يلمح بعد آثار هذا التحكم وكيف يستشري بعوق
ومكنة مهددًا أقدم ما يملك المواطن من بذل .. وهو روح الفداء .

والمجتمع وهو غارق لأذنيه في صور الاستغلال الشتى نسي أن جنوده
المقاتلين دفاعا عنه اذا آن الآوان وناداهم المجتمع فسيلبون النداء كرها
وخوفاً ،

وهنا .. وهنا تماما آن لنا أن نعود الى الطريق الطبيعي للمشكلة ..
مشكلة الخلق والأعداد .. وهنا آن لنا ونحن بسبيل مناقشة فعالية جيشنا
الوطني .. أن نرده الى أصله . أصل قوته الاقتصادية والاجتماعية لتدفع به
وترتفع به على أصول من العلم والمعرفة .

مضطرين بعد أن سلت أمامنا كافة السبل والطرق ، مضطرين العودة
بايمان الى طريق واحد مرسوم ذلك الطريق الذي يبعث في الجندي روح الحياة
منذ احساسه بنفسه ونشأته .. الا وهو طريق الاشتراكية الذي يرد فاعلية
قواتنا المسلحة الى الايمان المطلق في القوة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا الذي
بات ينتظر التنظيم طويلا .

عقيد ا.ح
حسنى عبد المجيد

القوات المسلحة في الحياة

العقيد محمد فرج

ان الحياة في أية دولة لا تستقيم ولا تدوم الا اذا ارتكزت على دعائم
التي . فانما في ناربخ البسرية أن القوة وحدها هي التي تصون الدولة -
أية دولة - تصونها من أي اعتداء قد يفكر عدو غاشم في ان يقوم به أو
بسنه ضدها . والقوة وحدها هي التي تحمي الحدود وتؤكد الاستقلال وتحفظ
الحرية ، ومن أجل هذا تهتم الدول بأن تكون لها قوات مسلحة تحمي
حماها ، وتصد عنها ، وتصونها ، وتقوم بالذود عنها تمشياً مع المبادئ
التي تبادلتها الدول خلال القرون الماضية ، والتي تدعو دائماً الى اعداد
القوة للدفاع عن النفس ولحماية الأوطان ، ومن هذه المبادئ مثلا القول
القائل « اذا أردت السلم فاستعد للحرب » ومنها قوله تعالى
« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن يباط الخيل ترهبون به عدو الله
وعدوكم »

وليس القصد من اعداد القوة هو التعدي ، وهتك الحريات والقضاء
على استقلال الدول ، وتنفيذ المطامع ، وتحقيق الرغبات الشخصية ، فالقوة
لا تعد لهذه الأغراض ، ولا تجهز للاعتداء ، وإنما تقوم أساساً للدفاع عن
الحرية والاستقلال ، وكم من دول كثيرة على طول التاريخ استبدت بها
عوتها . فغزت وفتحت وشتت الحروب ، واحتلت البلاد وانتهى أمرها
الى الزوال ، لأنها خالفت الأسباب الجوهرية التي تستدعي وجود هذه
القوة ، ولقد كان القرآن الكريم داعياً الى عدم استخدام القوة في غير موضعها
فهو كتاب سماوى رسم للبشر الحدود التي تستخدم فيها القوة فدعا الى
السلم والى التمسك به والبعد عن الحرب بشروطها وآثارها ، ودعا أيضاً
الى ان تعيش الأمم متحاببة متضامنة ساعية الى خير البشر والى تقديمه
الى رفعة الإنسانية وتطورها ، والى البعد عن الحرب ، قدر الاستطاعة ،
وهو في دعوته هذه ، وقف في وجه المعتدين ، ودعا الى استخدام القوة
صدمهم ، صيانة للحرية وللأستقلال ، وحماية للمبادئ والمنزل ، ولاعجب
من ذلك فقد جاء فيه قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم » . « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » « وان جنحوا للسلم
فاجنح لها » .

ومن هذه المبادئ العظيمة التى أقرها القرآن ورسم حدودها ، استمد الرئيس جمال عبد الناصر مبادئه وسياسته ، التى فامت أصلا على قوله « نسالم من يسالمنا ونعادي من يعاديننا » ، « اننا نحب السلام ولكن لن يفرض علينا الاستسلام »

والمتعمق فى دراسة تاريخ بلادنا يجد انها كانت فى تاريخها الطويل ، ذات جيش قوى مناضل ، سجل لنفسه فى تاريخ الجيوش امجادا طويلة ، وظلت بلادنا ذات تقدم عسكري ملموس ، فوقفت فى وجه المستعمرين الذين جاءوها طامعين فى احتلالها ، وبرز مواقفها فى التاريخ ضد المحتلين موقفها تجاه الحملة الفرنسية التى جاءت ومعها آمال عريضة فى انشاء امبراطورية فرنسية فى الشرق تكون مصر مركزها ثم موقفها فى وجه حملة « فريزر » التى جاءت الى مصر تريد ان ترث اطماع الحملة الفرنسية فى المنطقة ، لقد استطاعت القوات المسلحة ، ومن ورائها القوى الشعبية ان تصمد على طول التاريخ فى وجه المعتدين ، وأن ترمى بهم بعيدا عن ارضها ، حتى سميت فى التاريخ بانها مقبرة للغزاة .

وظلت قواتنا المسلحة متاهبة للدفاع عن بلادها ، صامدة فى وجه اعدائها ، مؤمنة بواجبها فى الدفاع عن ارضها حتى جاءت القوات البريطانية فى عام ١٨٨٢ . فخاضت قواتنا المسلحة ضدها غمار معارك عنيفة فى نمر الدوار ، وفى التل الكبير ، ولم تستطع جحافل المعتدين ، أن تنال من جيشنا نصرا ولو قليلا فلجأت الى اساليب كانت حديثة بالنسبة للمقلية المصرية وللقاتلين على أمر الجيش وقتها ، واستطاع الاستعمار البريطاني عن طريق الخديعة والدس والغش والرشوة ، أن يقهر جيوشنا ، وان يدخل عاصمة بلادنا ، وأن يرفع فوقها علمه ، معلنا بذلك الاحتلال العسكري لها ثم الحماية عليها حينما اشتعلت نار الحرب العالمية الأولى .

وظل الاستعمار يحتل بلادنا بجيوشه الجاراة ذات الأعداد الكبيرة والأسلحة الوفيرة ، وكان يمثل بجيوشه هذه القوة السائدة فى البلاد نستطيع أن تفعل ماتريد دون أن تجد مقاومة أو معارضة ، وأحس بعض الأفراد الذين كانوا يجيدون العيش على موائد الغير ، والذين افتقدوا الكرامة الوطنية ، وعنصر الاخلاص لبلادهم وشعور الارتباط بالأرض التى عاشوا فوقها ونشأوا بين نناياها . . . أحس هؤلاء بالقوة التى يتميز بها المستعمرون فدفعهم هذا الاحساس الى ادراك حقيقة هى فى واقع الحال مؤلمة ، وهى ان وجودهم واحتفاظهم بما يملكون من أرض أو مال يرتبط ارتباطا وثيقا بالرضا الذى يمنحه اياهم الاستعمار ، فلما تبينت لهم هذه الحقيقة اندفعوا الى مثليه ، يحنون الرؤوس ويدلون الأعناق ويمرغون خدودهم على العتبات ، ويقبلون الياى والاقدام ويبيعون وطنهم لقاء مراكز زائلة ، أو

دراهم تافهة ، ووجد الاستعمار فيهم الفرصة ، فترك لهم الجبل على الغارب ، يديرون شئون الحياة في مصر كيفما يريدون وحسبما يشاءون ، طالما انهم يعملون ويتصرفون في داخل الاطار الذى رسمه لهم .

وكاذا من الطبيعى وقد تحالف هؤلاء مع الاستعمار أن يعملوا على اضعاف الشعب ، وسبيلهم الى ذلك بجانب نشر الجهل والفقر والمرض ، عدم السماح بقيام قوات مسلحة قوية تحمى مصالحه وتقف معه في جهاده وتسندة في كفاحه ، وآمن هؤلاء بأن الشعب دون جيش قوى لا يستطيع أن يفعل شيئا ، ومن هنا وضع تخطيطا يقضى بالآ تقوم في البلاد قوة مسلحة تصل الى الحد الذى يمكنها من أن تشهر سلاحها في وجهه ، وتجبره تحت ضغط القوة على أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل .

ولاعجب في ان يتقرر هذا التخطيط ، فالاستعمار يحتفظ في ذهنه بصورة بطولية من حياة هذا الشعب ، حين سار أحمد عرابى بجيشه يزلزل أركان الحاكم ، ويحاول ان يهد بنيانه ليستخلص منه تحت تأثير البندقية والمدفع حقوق الشعب . . . لقد ظلت هذه الصورة مرتسمة في أذهان المستعمر لاتقيب عن ناظره وظل المستعمر يستغل هذه الصورة لتخويف الحاكمين من الجيش ، وهكذا بقى الجيش بعيدا عن كل تطور . . . بعيدا عن كل تقدم . . . بعيدا عن كل رقى .

ولم يكن الجيش المصرى سوى أفراد من أبناء الشعب ، وظل هؤلاء الأفراد الذين يكونون في مجموعهم جيش البلاد ، يشاهدون الأوحال التى تنمرغ فيها بلادهم ، ويرقبون مظاهر الانحلال التى يسوقها المستعمر الى داخل مجتمعهم ، ويضعون أيديهم على موطن الداء فى انتظار اللحظة الحاسمة التى يستطيعون فيها أن يتدخلوا ، ولكن متى تجيء هذه اللحظة والجيش لايزيد عدده ولا ينظم تدريبه ، ولا يستحدث تسليحه ، وانما اكتفى المسئولون بأن يكون جيشا للاحتفالات والزينة ، يجرى حيث الملك ينتظم فى صفوف ليستقبله ، حتى بعدت مهمته الأساسية عن مهمة الجيوش فى باقى دول العالم .

وحتى حينما أراد الجيش أن يؤكد وجوده بمواجهة العصابات الاسرائيلية فى فلسطين ، تأمر عليه الاستعمار والخونة فسلبوه أعز مايرتكس عليه جيش مقاتل ، أى سلبيه السلاح وسلموه سلاحا فاسدا . . . يتفجر فى افراده ، ويحصد ارواحهم بدلا من أن يحصد ارواح العدو ، واستغلوا وجوده فى فلسطين أسوأ مايكون الاستغلال ، فمن وراء وجوده هناك أثروا ثراء فاحشا وكنزوا المال والذهب ، واقاموا صروحا جديدة تؤكد بقاىهم وتدعم سلطانهم .



رجال المقاومة

وكان لابد للجيش من أن يتحرك ..

لمس الصادقون من ابنائه ماتعانيه البلاد من استعمار بغيض وملكية فاسدة ، وأحزاب متداعية ، وأصحاب اقطاع ، وأصحاب رؤوس أموال ، يدفعون بوطنهم الى الهاوية دون احساس بفداحة مايفعلون وتجمعت آمال الصادقين من رجال الجيش ، وتألفت قلوبهم استعدادا للمعركة الفاصلة ، وجاء موعد المعركة وخاضها الجيش وهو ينشد احدى الحسينيين فاما نجاح الثورة ، واما فناء له ، ولسان حاله يردد قول الشاعر .

سأحمل روجي على كتفي وأمضي بها في سبيل الردى
فاما حياة تسر الصديق واما ممات يسوء العدى

وانتصر الجيش فى المعركة ..

ففى جولته الأولى اكتسب الشعب الى جانبه ، وأصبحت البلاد لأول مرة منذ احتلها الانجليز قوة واحدة منماسة متضامنة جيشا وشعبا ... وفى الجولة الثانية طرد الملك ، وانتصر الجيش . . وجاءت الجولة الثالثة وكانت أعنف الجولات ، لأنها كانت ضد الاستعمار وخاضها الجيش بقوة وصدق وعزم ، وإيمان ، وانتهت هذه الجولة بانتصار تاريخى لم تمر به البلاد فى حياتها السياسية ، فقد انتهت الجولة بجلاء المستعمر عن البلاد ، فخرج مهزوما مدحورا مقهورا ، ثم خاض الجيش بعد ذلك جولات أخرى كان يقف خلالها على أرض صلبة ، لأنها أرضه التى حماها واستعذب فى سبيلها كل شئ وأقامها بعرقه وجهاده ، وتداعت أمام ضرب الجيش عناصر الفساد فى البلاد ، فحلت الاحزاب ، وفقد رجال الحكم المنافقون سطوتهم وتخاذلت قوة أصحاب الأرض ، وأصحاب رؤوس الأموال ، وأعاد الجيش للشعب حريته وهيبته وسيادته ، فلما استكمل أداء رسالته فى مرحلة التطهير عاد الى ثكناته ، ينظر فى أمر تطوير نفسه ، والاعداد والاستعداد للبذل والفداء اذا دعى لخوض غمار معارك أخرى .

وكان لابد للجيش من أن ينال رعاية الدولة واهتمامها فبدأت فى اعداده بالتدريب الجيد ، وامداده بالسلاح الذى يلائم تطور العصر الذى تعيش فيه ، واستكمال جميع عناصر القوة التى هو فى حاجة اليها ، ومن أجل هذا حدد الميثاق واجب الشعب حيال قواته المسلحة ، فذكر فى الباب السابع (الانتاج والمجتمع) « ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى ، ومن أجل ذلك فإن الشعب يمنح

قواته المسلحة ، مايجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة ، وفى الموضع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى »

ان الميثاق - اذن - قد حدد الدور الكبير الذى القى على عاتق القوات المسلحة ، وجعل الشعب يمنح هذه القوات مايجعلها فى وضع يمكنها من تحقيق هذا الدور ، ولقد أبرز الميثاق دور القوات المسلحة فى صورة لاتدع مجالا للشك ، فى أن الشعب يسند الجيش ويمنحه القدرة ليكون قويا يحمى بلده ، ويحمى مثله ويحمى مبادئه ، ويحمى الديار العربية من المحيط الى الخليج ويحمى عملية البناء التى تمهد للشعب الطريق لياخذ مكانه اللاتق به بين شعوب الأرض ، فكان الميثاق قد جعل القوات المسلحة وسيلة للدفاع وللصيانة ، ولرد المعتدين ، ول سحق المحاولات الاستعمارية وليست وسيلة للاعتداء ، واهدار الحريات والعبث باستقلال الشعوب .

ولقد قفزت قواتنا المسلحة فى خلال السنوات التى تلت قيام الثورة - قفزات واسعة نحو التطور والتقدم فى التدريب والتسليح حتى أصبحت فى موقف يمكنها من أن تخدم أمانى الشعب العربى - كما جاء فى الميثاق - بالولاء المطلق والاخلاص المتفانى ، ولعل أبرز دليل على ذلك أنها استطاعت أن تقف وقفتها البطولية ضد عدوان عام ١٩٥٦ ، وأن تصمد فى وجه المعتدين ، وأن تعيد الى الأذهان وقفاتنا التاريخية الجيدة على طول التاريخ .

جاء فى الميثاق « أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب ان تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرة على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الاولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة » وجاء فيه أيضا « ان الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربى التقدمى ، وقاعدته وقلعته المحاربة » .

وهذا الذى جاء به الميثاق قد يثير سؤالين هامين :

لماذا القى على عاتق القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة عبء الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية ؟

ولماذا تكون الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربى وقلعته المحاربة ؟

والاجابة على السؤال الاول واضحة مستمدة من تاريخنا فى ماضيه وحاضره . . فلقد ألفت المقادير على قواتنا المسلحة فى الماضى البعيد عبء الدفاع عن الأراضى العربية حين تقدم تخمس الثالث الى بلاد الشام ، يدفع

عنها ظلم ملك قادش ، وحين تقدم رمسيس الثانى لينقذ الولايات السورية من عنت الحيثيين وظلمهم ، كما ألت المقادير على قواتنا المسلحة عبء المساهمة الإيجابية الفعالة فى الدفاع عن بر الشام - ضد الصليبيين - بقيادة صلاح الدين الأيوبي الذى خرج من مصر يواجه قوات فليب ملك فرنسا وريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا ، وينتصر عليها ، وينقذ الديار السامية والأراضى المقدسة من أن تقع فى أيدي المسيحيين ، وحين تقدمت القوات المصرية بقيادة السلطان الغورى لتدفع عن الأراضى السورية جحافل القوات العثمانية التى تقدمت تبغى احتلال البلاد العربية وإقامة إمبراطورية عثمانيّة فوقها ، ثم حين تقدمت قوات على بك الكبير لتساند ظاهر العمر فى كفاحه للتخلص من الحكم العثماني ثم حين تقدمت القوات المصرية فى عهد محمد على تساند الأمير بشير الشهابى ضد سيطرة العثمانيين .

كما أن المقادير ألت على عاتق قواتنا المسلحة فى عصرنا الحديث عبء المشاركة الفعالة لشعوب المنطقة العربية لتنال استقلالها وحريتها ، ولتحافظ على هذا الاستقلال وتلك الحرية ، فقد ساندت القوات المصرية المسلحة ، سوريا حين تعرضت لأطماع المستعمر الغربى فحشد حشودا تركية على حدودها الشمالية وفوجئ العالم بالقوات المصرية تواجه تلك الحشود بجانب القوات السورية وقد وقف العربى من مصر بجانب العربى فى سوريا يدفع معه أطماع الطامعين على حدود سوريا ، كما ساندت القوات المصرية الثوار فى العراق حين هبوا ينقذون بلدهم من شرور الحكام وآثم الاستعمار وفوجئ العالم بقوات مصرية مسلحة فى أرض العراق تسند وتؤازر وتعاون الثوار فى ثورتهم المجيدة ، كما ساندت القوات المصرية ثورة الجزائر فأمدها بالسلاح والعون الحربى لتستطيع أن تقف على أقدامها وأن تواجه الاستعمار الفرنسى الذى اتسم بالوحشية ، كما كانت على استعداد لمؤازرة شعب تونس عسكريا حين اعتدت القوات الفرنسية على « بنزرت » ، وكما وقفت أخيرا فى صورة إيجابية فعالة بجانب ثورة اليمن تشد من أزرها وتمدها بالقوة لتواجه محاولات الرجعية والاستعمار ولتؤكد سيادة الرغبة الشعبية فى اليمن .

وكما ألت المقادير هذه الواجبات كلها على عاتق القوات المسلحة المصرية ، فقد كان لتقدم هذه القوات وتطورها الذى سبق تطور القوات المسلحة فى المنطقة العربية كلها ، ما يدعو إلى أن يبقى عبء الدفاع عن المنطقة العربية مستمرا على عاتق القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، ونحن حين ندرس حالة القوات المسلحة فى داخل الأطار العربى ، نجد أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة تمثل جانب القوة فيها ، وفى المغرب العربى نجد أن دولة مازالت فى بدء حياتها ، ولم تسمح لها ظروفها بأن تعد قوات مسلحة تستطيع أن تقوم بدور هام فى إطار المنطقة العربية ،

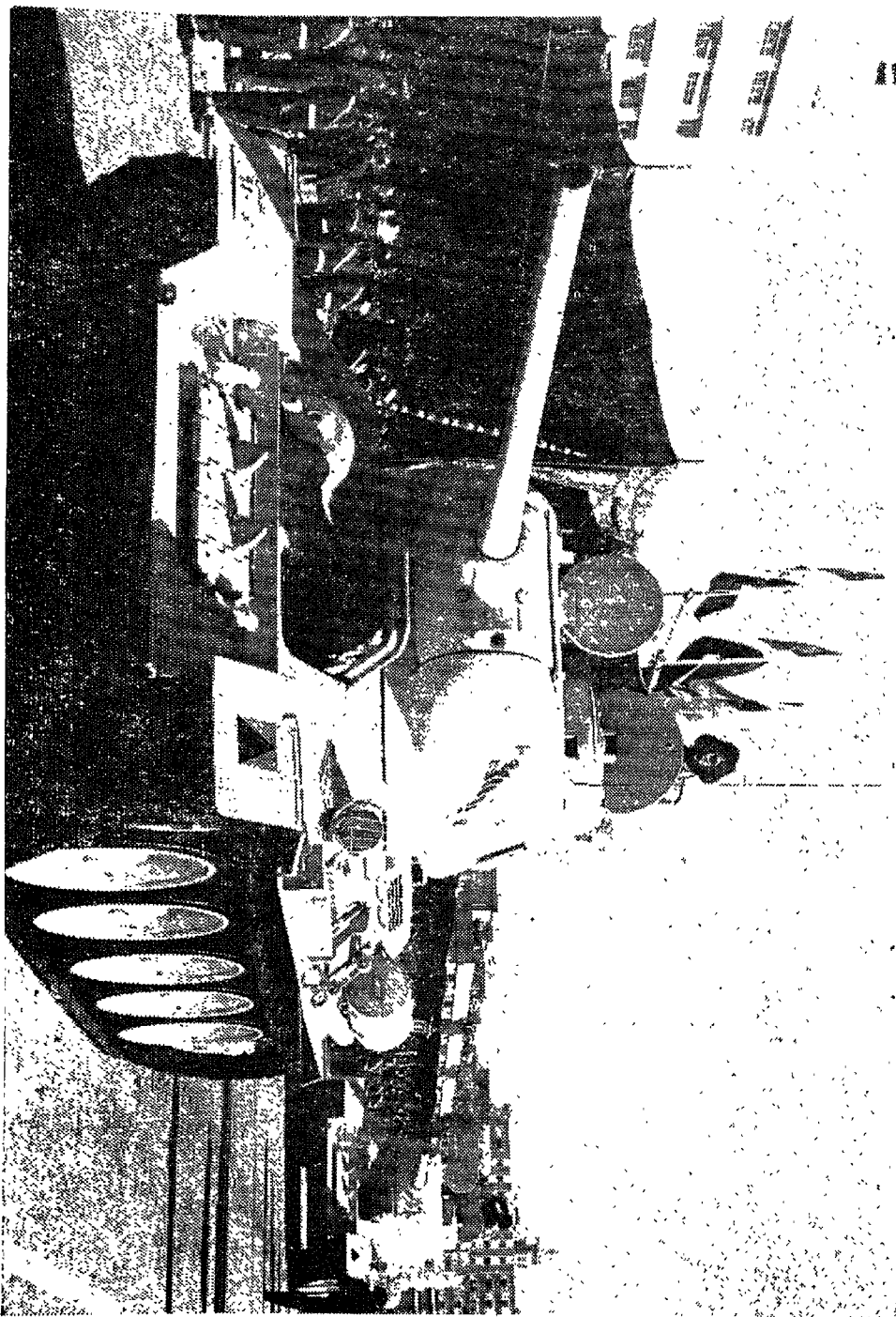
لأن هذه الدول عاشت الى وقت قريب تعاني من الاستعمار الذي كان يهدف أول ما يهدف الى عدم توفير القوات المسلحة خوفا من أن تطيح به ، وفي المشرق العربي نرى أن الوضع يشبه الى حد كبير الوضع في المغرب العربي . . فالعراق تخلصت من الاستعمار في عام ١٩٥٨ ، والسعودية مازالت تميل الى الاعتماد على الغرب في الدفاع عن كيانها ، واليمن مازالت تخطو في سبيل إعادة بناء نفسها من جديد ، بعد أن تخلصت من حكم الأئمة ، والأردن تعيش في حالة اضطراب سياسي لا يؤهلها لأن تعدد قوات مسلحة يكون لها دور في داخل الإطار العربي ، وسوريا مازالت في حالة اضطراب داخلي تعاني منه الكثير مما يشكل عقبة أمام قواتها المسلحة فلا تستطيع أن تكون صاحبة دور فعال في المنطقة العربية ، ولعل امكانيات القوات المسلحة في لبنان والسودان لا يسمح بأن يكون لها ما يمكنها من أن تنفرد بعمل حاسم في داخل المنطقة العربية .

يبدو من هذه الدراسة السريعة صدق ما جاء في الميثاق من أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة هي التي تستطيع أن تعمل في داخل الإطار العربي ، حيث مسئولية الدفاع عن المنطقة العربية قد أصبحت في الدرجة الأولى من واجبات هذه القوات .

وإذا عدنا الى السؤال الآخر (لماذا تكون الجمهورية العربية المتحدة بالذات طليعة النضال العربي وقلعته المحاربة ؟) ، نجد أن الإجابة على هذا السؤال تستمد أيضا من تاريخ النضال العربي في داخل الجمهورية العربية ، فالمعروف من واقع التاريخ أن البلاد العربية كلها وقعت في قبضة المستعمرين ، وظلت تتمرغ في أوحال الاستعمار فترة طويلة ، ولما بدأت تستيقظ وتسعى الى تحقيق حريتها واستقلالها ، اتجهت الشعوب العربية كلها الى مصر على أنها قلعة النضال العربي ، ورغم أن كثيرا من الدول العربية قد نالت استقلالها في بداية هذا القرن ، إلا أنها ظلت تستمد قوتها من المستعمر الذي كان يضع لها مخططات حياتها من خلف ستار ، فقد اتخذ مكانه خلف شخصيات عربية من أهل المنطقة واخذ يوجه هذه الشخصيات في حدود السياسة التي رسمها ، فظلت الشعوب العربية ، رغم تخلصها من مظهر الاستعمار المكشوف تعيش في ظله وفي حدود توجيهاته .

فلما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ كان الرئيس عبد الناصر ، يلهم هذه الصورة فعمل على ازالتها ، وأعلن المبدأ الخالد ، مبدأ التمسك بالقومية العربية ، فاستجابت له الشعوب العربية وازداد ايمانها بهذا المبدأ العظيم حتى أصبحت تبذل في سبيله الدم والأرواح ، وانطلق مارد القومية العربية في إطار المنطقة العربية عملاقا قويا جبارا ، وبدأ هذا المارد يخوض معارك الشعوب ضد المستعمرين ، واستطاع أن يثبت وجوده

תחנת הרכבת



وحمل جمال عبد الناصر لواء الدعوة الجديدة ، ومد يده الى جميع الشعوب التي استجابت في صدق له واخلاص ، والتقت قلوب ومشاعر العرب من المحيط الى الخليج حوله تؤيده وتناصره ، وبدأ زحف القومية العربية يحتاح المنطقة العربية كلها ، وتغلب تيارها على كل التيارات التي كانت تعيش في داخل المنطقة واصبحت القومية في عراك مستمر مع الاستعمار والمستعمرين الذين احسوا بخطر الدعوة الجديدة فناصبوا العداء ووقفوا في وجه تيارها يحاولون ايقافه أو تعطيله ، ولعل من أهم أسباب قيام انجلترا وفرنسا بالعدوان على مصر في عام ١٩٥٦ ، رغبة الدولتين في القضاء على الرئيس عبد الناصر كرائد للقومية العربية ، وفي القضاء على الدعوة الجديدة التي هزت مشاعر الملايين في المنطقة العربية ، ولعل أيضا من أهم عوامل النصر في هذه المعركة انطلاق المارد العربي ليأخذ بنصيبه الكبير في المعركة ، وأحداث المعركة تؤكد قوة القومية العربية وأثرها الفعال فيها .

ونقطة هامة جعلت من مصر طليعة النضال العربي ، الا وهى صدق مصر في معاوناتها المتعددة المستمرة للشعوب العربية ، لتمهد لنفسها طريق التطور ، فلا يختلف اثنان في ان مصر قد اسهمت بصورة ايجابية في تطوير نواحي الحياة المختلفة في داخل الأطار العربي ، ومدت يدها الى كل الشعوب لتعاونها معاونة صادقة حتى تستطيع أن تواجه أصحاب المصالح الشخصية والمصالح الاستعمارية ، ولقد آمنت الشعوب العربية بصدق القيادة الشعبية في مصر وبإيمانها ، لان هذه الشعوب تعيش حياتها تحت قيادات مضللة لاستتمد وجودها من الكيان العربي ، كما يفعل جمال عبد الناصر ، وانما تستمد من قوى خارجة عن النطاق العربي لا يمكن تجاهلها ، وأحست الشعوب أن هذه القيادات لاتعمل أبدا من أجل تطويرها وتقدمها وأزدهارها ، وانما تعمل من أجل نفسها كل ماتنشد هو أن تبقى على كراسيها الحاكمة ، وأن تظل مهيمنة على شعوبها ، ولقد كانت هذه السيطرة برماح اجنبية مستمدة من خارج المنطقة ، ورغم الشعور العربي الجارف الذي يسود المنطقة فقد استطاع هؤلاء الحكام أن يحتفظوا ببقائهم حتى الآن ، ولو ان الشواهد تؤكد انهم لن يستطيعوا ذلك في مستقبل أيامهم وأنهم يسرون الى نهايتهم ويحفرون بأيديهم مقابرهم ، والدليل على ذلك ماحدث لنورى السعيد حين أراد ان يقف في وجه التيار العربي وان يقاوم قاداته ، فقد جرفه التيار وانتهت حياته نهاية مؤلمة ، تؤكد أن التيار العربي تيار جارف ليس من السهل مقاومته أو الوقوف في وجهه ، ولايفوتنا أن نشير الى أهمية وضعنا الجغرافي بالنسبة للوطن العربي ، هذه الأهمية التي ألقت على عاتقنا عبء الدفاع عن المنطقة كلها ... فنحن نعيش على أبواب أفريقيا ونمثل نقطة اتصال بين قارتي آسيا وأفريقيا كما يقول

الرئيس عبد الناصر في كتاب .. فلسفة الثورة .. ونحن أيضا بحكم هذا الموقع نشرف على بحرين كبيرين (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر) وكلاهما يتصل بالمنطقة العربية اتصالا وثيقا .. ويشكل طريق اقتراب يهدد البلاد العربية .. ان هذا الموقع الجغرافي يمنحنا امتيازاً استراتيجياً يحتم علينا أن نكون أقوياء لدرجة تسمح لنا بالمساهمة الايجابية في الدفاع عن المنطقة العربية من الخليج الى المحيط .

وكذلك ماحدث في الأردن حين أراد هزاع المجالي أن يضم بلاده الى الاحلاف الغربية ، وأن يربطها بعجلة الغرب ، فقد ثار الشعور العربي في بلاده وخلعه من الوزارة بعد يوم واحد من توليه لها ، ثم انتهت حياته كما هو معروف ، وسجل له في التاريخ أنه كان واحداً من الخارجين عن الاجماع العربي فدفع حياته ثمناً لهذا الخروج والانحراف ، وشبيه بذلك ماحدث للأسرة الحاكمة في اليمن حين وقفت تقاوم الشعور العربي القوي فدفعت حياتها ثمناً لهذه المقاومة .

نخرج من هذا كله الى أن مصر كانت ومازالت طليعة النضال العربي التقدمي وقاعدته .

ولايفوتنا ان نشير الى فلسطين فقد جاء في الميثاق ((لقد وصل التآمر الاستعماري الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية في فلسطين قلب الوطن العربي واغتصابها دون ماسند من حق او قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لاتعيش الا بالتهديد العسكري الذي يستمد اخطاره الحقيقية من كون اسرائيل أداة للاستعمار)) ، وما جاء في الميثاق بهذا الخصوص حقيقة واقعة ، فالاستعمار قد عاون وساعد في قيام دولة اسرائيل فوق أرض فلسطين وسياسته في ذلك معروفة وواضحة ، ليست في حاجة الى ابراز وتوضيح ، فهو قد اقامها ليفرق بها شمل العرب ، وليجعل منها نقطة ارتكاز له يوجه منها محاولاته الدنيئة ضد الوطن العربي ، ومن هنا أصبحت اسرائيل تشكل خطراً على المنطقة العربية ، التي يقع - كما اوضحنا - عبء الدفاع عنها على القوات العربية المسلحة .

اذن فوجود اسرائيل يشكل خطراً على المنطقة العربية ، واذا ماوجد الخطر وجب أن تتوافر الوقاية ، وتوفير هذه الوقاية يستلزم امرين: اتحاد العرب وتضامنهم وتضافرهم من أجل القضاء على اسرائيل ، ثم توفير القوات المسلحة المدربة المزودة بالسلاح والمعدة نفسياً ومعنوياً لخوض المعركة فوق أرض فلسطين وتطهيرها واعادة اللاجئين ، واذا مامنعت الظروف بعض الحكام العرب من أن يجتمعوا لاستخلاص فلسطين ، فقد أصبح عبء استخلاصها واقعا على عاتق الجمهورية العربية المتحدة التي وصفها الميثاق بأنها قلعة النضال العربي المحاربة .

ومن هنا كان لابد للجمهورية العربية المتحدة من أن تعد نفسها للمعركة القادمة فهي كما وصفها الميثاق « الدولة العربية الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع تحمل المسؤولية في بناء جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية » .

ولقد أدرك الرئيس جمال عبد الناصر أهمية وجود قوات عسكرية على مستوى كبير من الاعداد والاستعداد لتستطيع الدفاع عن المنطقة العربية كلها ، ولهذا جعل قيام جيش وطني قوى من أهم مبادئ ثورته الكبرى التي قامت في عام ١٩٥٢ ، كما جعله إحدى الركائز الهامة التي قام عليها مشروع الميثاق الذي قدمه للشعب في عام ١٩٦٢

وليس من شك في أن قيام جيش وطني قوى يستلزم تقدما اقتصاديا واجتماعيا شاملا ، حتى يكون الجيش درعا حقيقيا للنضال ، ومن أجل هذا فقد اتجه التخطيط العام للدولة الى تطوير اقتصادياتها تطورا يؤدي الى الارتقاء بجميع نواحي الحياة الاقتصادية في البلاد ، لأن هذا الارتقاء مأمور الا مستودع عظيم وصفه الميثاق بأنه يعد « أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التي تتمكن من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه » .

فالتنمية الاقتصادية تؤثر تأثيرا كبيرا على مدى تقدم القوات المسلحة ، لأنها تغذيها بأسباب القوة والثبات ، وفي هذا يقول الميثاق « ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي القلب الذي يمكن اليد الضاربة من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة »

وكم من دول كثيرة خاضت غمار معارك ، ثم خسرت هذه المعارك لأن اقتصادياتها كانت منحلة متفككة ضعيفة لا تستطيع أن تمد الجيش المحارب بالامكانيات التي يواصل بها القتال حتى نهايته والتاريخ الحربي يؤكد هذه الحقيقة ، فالدولة التي تنهار اقتصادياتها تنهار بالتالي معنويات جيوشها ، فلا تصلح لحمل سلاح أو لمواجهة عدو أو لكسب معركة .

والتطور الاجتماعي لا يقل أهمية عن التطور الاقتصادي فكلاهما يؤثر تأثيرا مباشرا على المعركة ، والشعب الذي لا يعد نفسيا ومعنويا لخوض غمار المعارك لا يستطيع أن يسند جيشه وهو يواجه عدوه في الميدان ، وسقوط فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية يؤكد هذه الحقيقة ، فلقد انهضت معنويات الشعب الفرنسي انهيارا كان له تأثير سريع على قواتها المسلحة ، فانهضت هي الأخرى وألقت سلاحها دون أن تستطيع المقاومة ، وهذا يخالف ما حدث في معارك ١٩٥٦ حين وقف الشعب المصري تمثله القوى الشعبية بجانب الجيش ، فاخذت بنصيبها في المعركة وشاركت القوات المسلحة في شرف الجهاد وشرف الاستشهاد ، وكان لموقف الشعب اثره الكبير في انتصارنا الحاسم في ١٩٥٦ .

وثمة حقيقة هامة يجب أن نسلط عليها الضوء في ختام حديثنا ،
وهي أن الجمهورية العربية تحمل عبء رسالة هامة تتصل بمستقبل
العرب جميعا ، وتسعى بكل امكانياتها وطاقاتها الى تحقيق هذه الرسالة ،
وهي تحس أن هناك قوى كثيرة تقف في طريقها وتقيم أمامها العقبات
والصعوبات ، وتستعد لاستخدام القوى المسلحة اذا لزم الامر لتثنيها عن
تحقيق أهدافها والوصول الى أغراضها ، وتعمل هذه القوى الكثيرة بكل
طاقاتها على تعطيل الركب العربي المنطلق من داخل الجمهورية العربية
المتحدة ، ورغم كل ما يبذل من الخارج فإن الجمهورية العربية المتحدة
تؤمن ايمانا راسخا بأن واجبها يحتم عليها أن تؤدي رسالتها تحت أية ظروف
وان تصمد مع طول الطريق ، وان تستمر في السير نحو أهدافها ، ومن اجل
هذا فان الجمهورية يجب أن تكون على أتم الاستعداد لخوض أية معركة ،
وللانتصار فيها ، حتى تستقر مبادئنا العظيمة ، وحتى تسود رسالتنا في
المنطقة العربية التي نعيش فيها ، ولهذا يجب أن تدعم الجمهورية بالقوة
المسلحة التي تستطيع بها تدعيم السلام من اجل حرية الوطن العربي
والمواطنين العرب ، وفي هذا المعنى يقول الميثاق « ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية
للوطن وللمواطنين تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل ، ولكن
مجتمعنا مطالب الى الوقت الذي تستقر فيه مبادئه العظيمة ، وتسود على
العالم الذي يعيش فيه أن يكون مستعدا باستمرار من اجل حرية الوطن
والمواطن أن يدعم السلام بالقوة »

الميثاق والعروبة في آسيا وأفريقية

الأستاذ عبد بدوي

إذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها يؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تقبل في إطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ، ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه إلى أهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .
(الميثاق الباب التاسع)

لما كان الميثاق قد قام بهندسة بناءة للمجتمع المعاصر من الداخل ، بحيث يمكن القول أنه كان ترجيعاً لآمال الوطنيين ، وثمره حتمية لا بد أن تتدلى من شجرة الحياة في بلادنا . . فإن من الحق أن يذكر لهذا الميثاق كذلك أنه قام بعملية تنظيم للحياة الخارجية ، ولعلاقاتنا بها في عمق وفهم شاملين .

فالميثاق قد وضع الملامح العربية ، وأعطى للشخصية العربية (وجوداً) حقيقياً ، متميزاً عن بقية الشخصيات الأخرى ، لأنه قدمها في ضوء ماضيها ، وعظمة حاضرها ، وطموح مستقبلها .

وبهذا لم تصبح هناك فرصة ((للشعوبيين)) وللذين ظهرت وجوههم فجأة وبشكل جاد بعد انفصال سوريا ، وبكل الذين يحاولون جر البلاد - عن عمد أو عن جهل - بعيداً عن تاريخها ، وتجاربها ، وأعماقها .

ذلك أن الميثاق أكد الاتجاه العربى ، وعمقه ، ووضح أن الخروج عنه سير فى الظلام ، وسوء فهم لطبيعة التطور العضوى فى العالم العربى .

فالقاهرة حين استحدثت للوجود العربى « نظرية » جديدة على وعى بتاريخه ، وطموحه ، وظروف منطقته ، وعلاقاته بالعالم ، وعلى اتصال مباشر بالنبض الثورى للمعارك التى خاضها . . القاهرة حين فدمت هذا

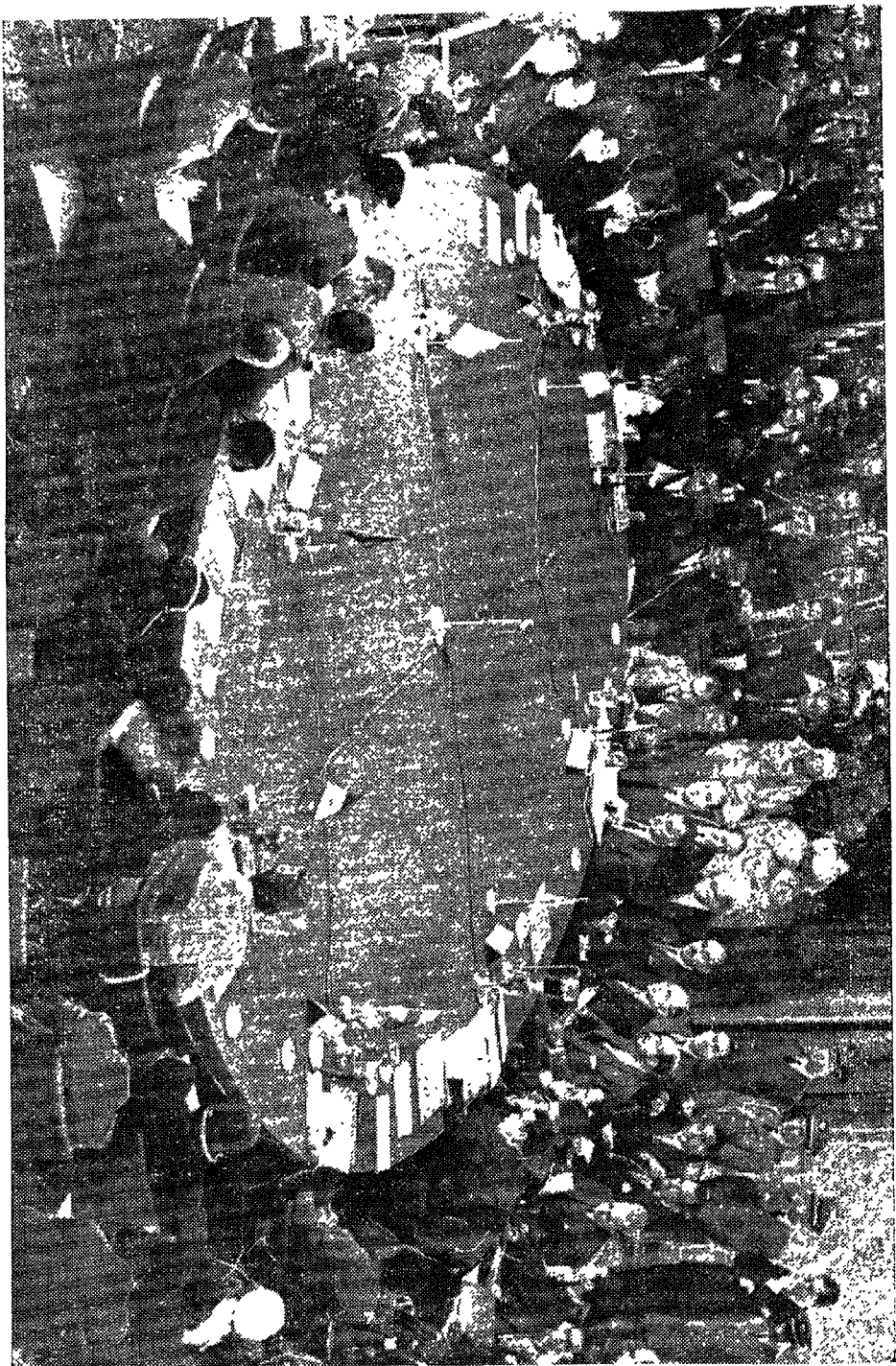
فى « نظرية » لم تكن تقصد ان تكون (نظريتها) للاستهلاك المحلى ، او للرغبة فى الحصول على مكاسب سريعة وحاسمة فى المنطقة التى نعيش فيها ذلك لأنها أرادت أن تقول شيئاً جديداً ، وأن تنظم فى الوقت نفسه أشياء نعيش فى ضميرها ، أشياء تقول ان الثورة أساس للتحرر الحقيقى ، وان قضية الحرية لاتتجزء فى المنطقة ، وانه لم يعد لآى انسان أن يفرض على المنطقة انصاف الحلول ، وان المتناقضات الموجودة يمكن حلها حلاً سلمياً فى ضوء اندفاع الشعب للخروج من دائرة التخلف ، والعمل على اثراء الحياة الانسانية .

وانه اذا كانت هناك « ظواهر منعزلة - ترى فى الأسر المالكية فى المنطقة - واذا كانت هناك (جزر صغيرة) تحيط بها المياه الاستعمارية من كل جانب .. فانه مما لاشك فيه أن الشعوب العربية هى « النقل الحقيقى » ، وهى التى تؤكد حتمية الوحدة ، وبقاء المد العربى ، والسيطرة دائماً على عمليات « الجزر » فى المنطقة العربية .

وقد كان جميلاً أن يلقى أكثر من ضوء فى « الباب العاشر » - الخاص بالسياسة الخارجية - على افريقية ، ومستقبلها ، وعمق اتصالنا بها ، فمن هذه الأضواء القول بأن شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى ، ولعل هذا هو الذى يحملنى على القول بأن مستقبل العروبة فى افريقية سيكون أكثر عمقا منه فى آسيا ، وذلك لرحابة المساحة التى يمكن أن تتأثر بالنظرة العربية سواء أكانت هذه المساحة فى الشمال أو الجنوب ، ولوجود الاسلام كعامل من عوامل الدفع الى أعماق القارة ، ثم أخيراً لعدم وجود متناقضات كتلك المتناقضات التى تعيش فيها المنطقة العربية من آسيا .. فافريقية اليوم تتفجر بالوعى ، وتميل عن الأخذ بالنظريتين المحددتين للشرق والغرب ، وتفتح قلبها لكل ماياؤها عن العالم الجديد الذى يمكن تسميته « العالم الثالث » ، ثم ان افريقية اليوم تعتمد على القيادات الواعية التى تركز على الشعوب أكثر مما تركز على « الأسر » والعصبيات .

ومن هنا اعتقد أن مستقبل العروبة فى افريقية مستقبل باهر اذا أخذنا فى وعينا أن العروبة ليست عصبية وفخاراً ، وانما هى فهم جديد للواقع المعاصر ، وأيديولوجية لا تمت الى الشرق ولا الى الغرب .. لاعنادا فى كل منهما ، ولارغبة فى الانعزال ، أو مجرد استحداث شئ ، وانما لأنها « نظرية جديدة تقوم على احتياجات الحياة المعاصرة ، والرغبة فى القضاء على التخلف ، وفى أن يعم السلام العالم ، فيضئ كل وجه ، ويخصب كل ضمير ، ثم أخيراً فى اعطائنا « الإنسان العربى الجديد » الذى يعطى الحياة وجوداً حقيقياً .

الرئيس عبد الناصر مع الوفود المشاركة في اجتماع مؤتمر الدار البيضاء



فنحن لسنا فى حاجة الى الانماط المتشابهة ، بالقدر الذى نحن فى
أشد الحاجة فيه الى اتاحة الفرصة لكل انسان فى أن يضيف شيئاً جديداً
الى « الجاهز » من الخبرات السالفة ، وبهذا يعيش كل انسان حياته
الحقيقية ، وهذا ما اكده الميثاق ، فالنظرية العربية الجديدة لن تتأكد فى
عالمها الا فرقيقى والآسيوى الا بهذا الانسان الجديد ! واعتقد اننا نسير فى
هذا الطريق بفهم ، وذكاء .

عبدوى

الميثاق في ضوء الإسلام

الدكتور محمد عبد المجيد

كانت الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية آمالا تراود أحلامنا قبل ثورة ٢٣ يوليو ، فأصبحت اليوم حقائق نعيشها % ونلمس آثارها في ظل الاشتراكية العربية .

ومن البديهي أن تحقيق مجتمع الرفاهية لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة لأن ذلك يستلزم كثيرا من الجهد والمثابرة ، والعمل الواعي المتواصل ، والايمان العميق ، والخطة الهادفة للقضاء على آثار ماض طويل من العذاب والقلق والحرمان . . على أننا نستطيع أن نقول - من نقه - أننا وضعنا أقدامنا على الطريق المؤدى الى الرفاهية، وهو طريق الاشتراكية العربية الذى مهده الوعي بمشكلات شعبنا ، فظهرت معالمه فى أعقاب الثورة العربية المصرية عام ١٩٥٢ وتحددت ملامحه بالقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ وبميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢

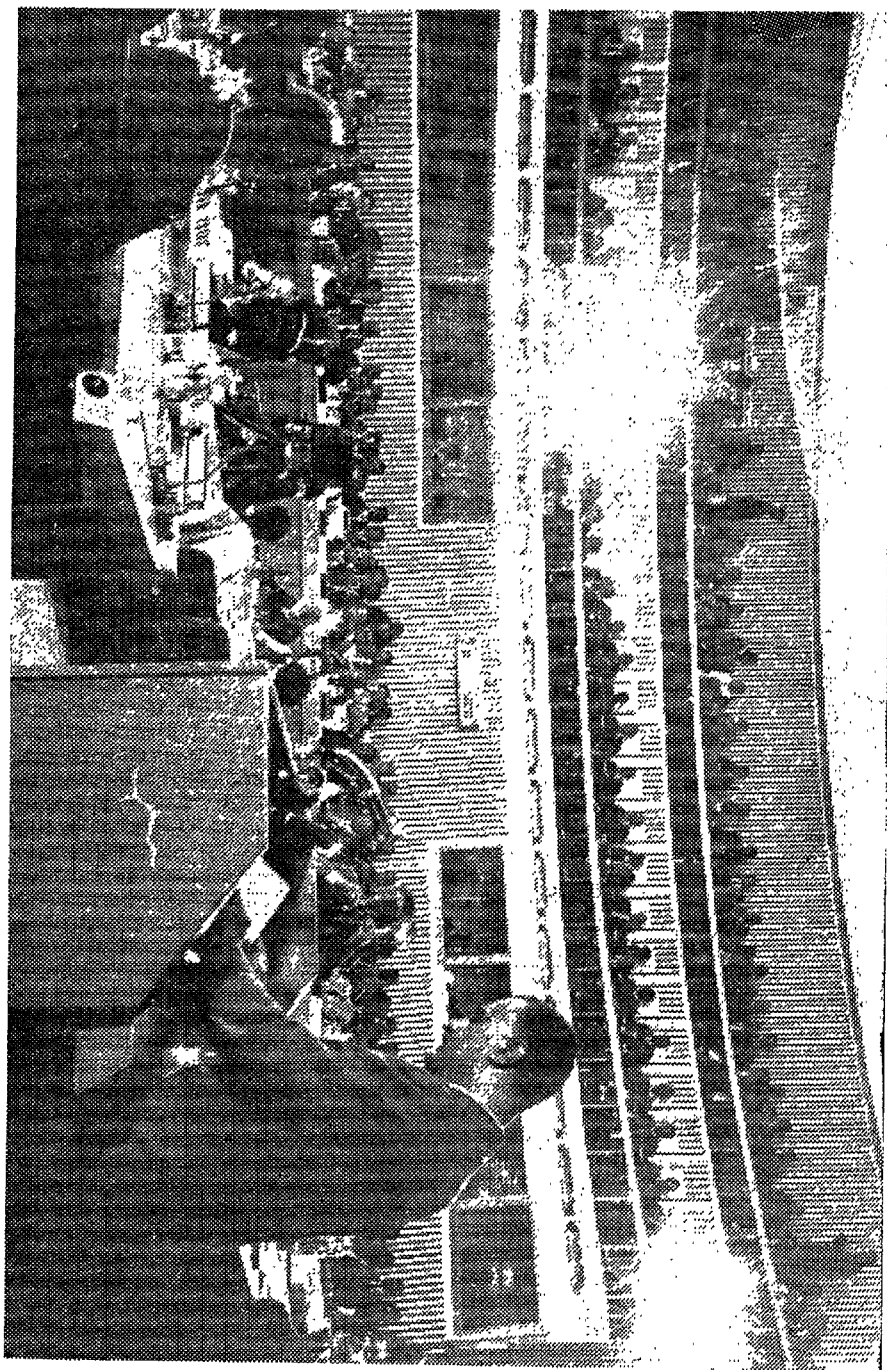
ويتضمن هذا الميثاق تحليلا لظروف المجتمع المصرى وطبيعة فضاله ، وعرضا نقديا لتاريخه وبيانا لضرورة ثورته الوطنية وحتمية الاشتراكية كحل للمشكلات التى واجهته .

كما يتضمن أيضا الأسس الروحية التى يقوم على هديها كفاح هذا الشعب وتم على ضوءها الانطلاقة نحو المستقبل وذلك الى جانب الأسس المادية لتنظيم شؤون المجتمع فى النواحي الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية .

ثمره الشورى

وأول ما نلاحظه أن الميثاق ثمره من ثمرات العملية الديمقراطية التى مارسها الشعب بالأعداد والمناقشة والاقرار وأن ذلك كان تحقيقا رائعا لمبدأ الشورى فى الاسلام . وكانت تجربة الحرية التى خاضها الشعب المصرى تجربة خصبة

الرئيس جمال عبد الناصر يلقي خطابه التاريخي الهام ٠٠ في مؤتمر القمة الإفريقي



وسعت من آفاق الشورى بالرجوع الى القواعد الشعبية وبإقرار جماعية القيادة وبوضع الضمانات الكفيلة بتحقيق الديمقراطية .

فقد بدأ الاعداد لاصدار الميثاق باجتماعات اللجنة التحضيرية التى عمدت أول اجتماع لها « منذ عامين تقريبا » فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ وأصدرت توصياتها بشأن تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بعد أن حددت ماهية تلك القوى وطريقة تمثيلها . وبعد انتخاب حر اختارت « فيه جماهير الشعب مندوبيها فى المؤتمر تقدم الرئيس جمال عبد الناصر بمشروع الميثاق لأعضاء المؤتمر الوطنى وللأمة فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ثم تلا ذلك مناقشات واسعة النطاق وعلى مختلف المستويات داخل المؤتمر وخارجه وانتهى ذلك كله بإقرار ميثاق العمل الوطنى ، إيمانا بالله وبما انزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة وفى الكفاية والعدل . وتعاقبت القوى الشعبية على أن يكون الميثاق اطارا لحياتها ، وطريقا لثورتها ، ودليلا لعملها من أجل المستقبل .

عبرة من الماضى

ويجدر بنا أن نشير - قبل أن ندخل فى تفصيلات الأسس التى جاء بها الميثاق - الى أن كل تحليل لظروف المجتمع وطبيعة نضاله انما يرتد الى تاريخ هذا المجتمع وواقعه ، يستقى منه العبرة ، ويستخرج الدلالة ، وفى هذا تذكرة وموعظة ، والذكرى تنفع المؤمنين حتى لا يقع فى الحاضر ماسبق فى الماضى من أخطاء ، ولهذا فقد بصر الميثاق شعبنا بحقيقة أوضاعه السابقة التى حتمت الثورة ، فشبهت مسلحة بالارادة ، وبالتعاون ، بالوعى والفكر المفتوح ، وكان الايمان بالله ورسله ورسالاته ضمانا لها ، وعاصما من الزلل ، ودافعا لقواها خلاصا من الاغلال ، وتحريرنا من الاستعمار والاستغلال ، وقضاء على الرجعية ، وانطلاقا نحو الرفاهية .

ولقد حث القرآن الكريم على محو القلم وإشاد بالمنافحين عن الحق وقبح السليبين المستضعفين فى الأرض فقال : « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ، فاولئك ملواهم جهنم وساءت مصيرا »

الروح والمادة .

والى جانب الفقرات التى افردتها الميثاق للأسس الروحية ومثيلاتها التى افردت للأسس المادية نجد الميثاق من أوله الى آخره يمزج الفكر بالعمل وبزواج بين الجوانب الروحية والمادية فى وحدة منسقة الأجزاء ، وليس أدل على ذلك من قوله فى نهاية الباب الثامن :

« وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة ، فإن الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل وأشرف الغايات والمقاصد » .

وفى هذا يتجاوب الميثاق مع طبيعة الانسان المزدوجة ، ويتمشى مع المبدأ الإسلامى الأساسى الذى يجمع بين الآخرة والدنيا « وأبتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » . وفى الحديث الشريف : « **اعمسل الدنيا كأنك تعيش أبدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا** » لأن الموازنة بين قوى الروح وقوى المادة ضرورية لبناء المجتمع واستمرار تقدمه على أسس قوية

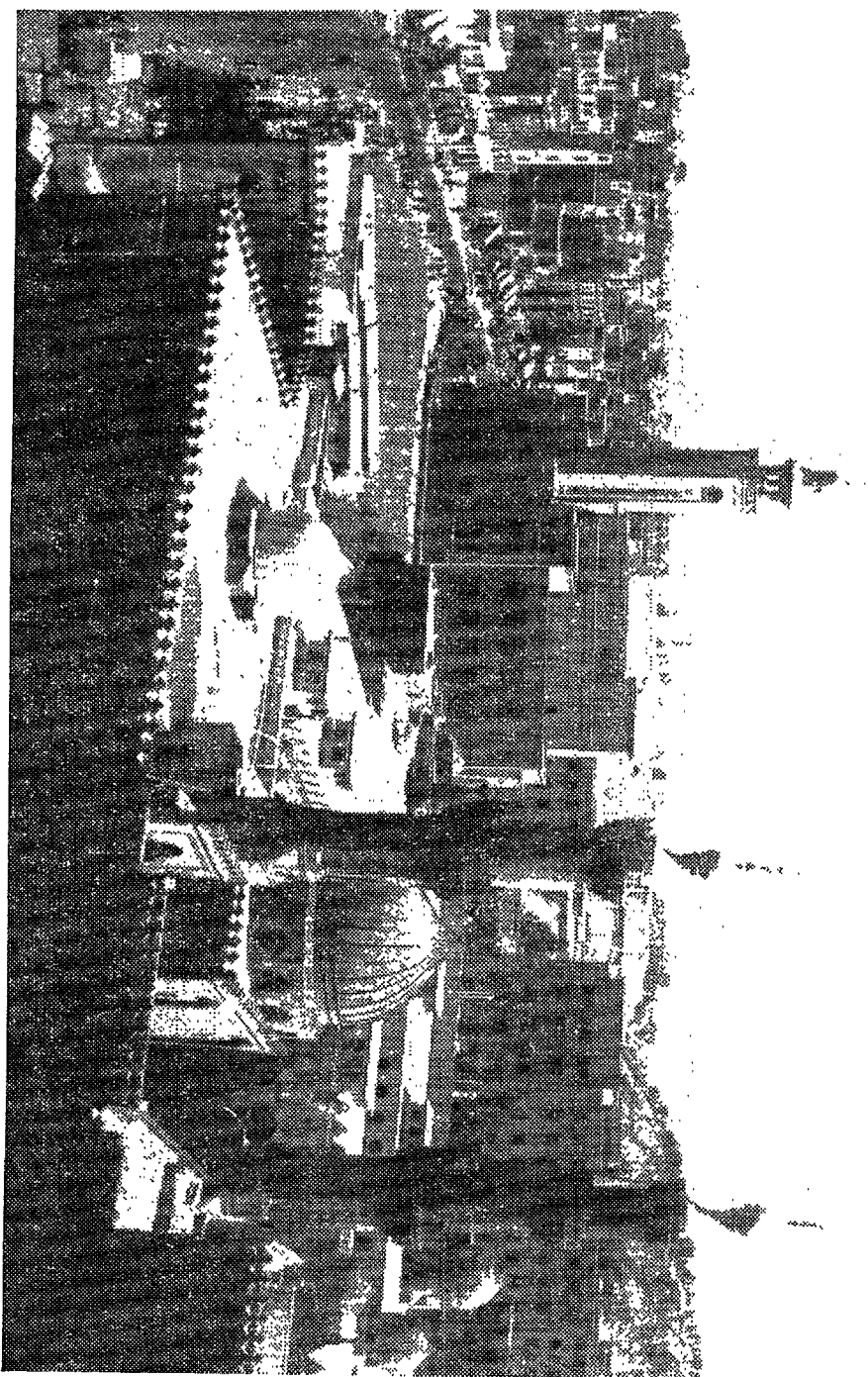
حقيقة الميثاق

وإذا كان الميثاق يرسى دعائم الاشتراكية العربية التى تتناقض مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة والاستعمار والصهيونية ، وتختلف عن الاتجاهات الاشتراكية الأخرى لأنها ليست خيالية أو شيوعية ، فليس هناك من تفسير لهذا التناقض وذلك الاختلاف الا فى ضوء المصادر الأولى التى استمدت منها هذه الاشتراكية أصولها ومقوماتها فجاءت على هذه الصورة الفريدة التى تجمع بين العناصر الروحية والعناصر المادية وتوازن بين حاجة الجماعة الى السيطرة على مواردها وبين الرغبة فى التملك الفردى ، وأنا لواجدون فى التراث العربى بما يحتويه من دين وتاريخ وفلسفة وفى الواقع العربى بجوانبه المتعددة وفى الوعى العربى والروح العربية مايمكن ان نرد اليه الأصول الأولى لهذه الاشتراكية دون تعسف أو تحيز لعواطفنا القومية أو الدينية .

والاشتراكية العربية كما حددها الميثاق ليست فى حاجة الى أن تستعير مبادئ أو وسائل من الخارج لأنها تهضم كل زاد لكى تمارس التجربة على أرضها انها ثمرة لشجرة باسقة نبتت فى أرض عربية وتغلت بفداء عربى اسلامى وأطلت على العالم الفسيح فتنفست هواءه وترعرعت فى رحاب انتصاراته مستمدة جذورها من الاسلام بوصفه الصيغة النهائية التى افرغت فيها الديانات ، والعامل الفعال الذى اصطبغت بصيغته الحضارة العربية ، ولقد قام الشعب المصرى الذى وضع هذا الميثاق بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية « فى إطار التاريخ الإسلامى وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - »

الأسس الروحية .

وتتلخص الأسس الروحية فى الميثاق فى الإيمان بالله ورسله ورسالاته القدسية والإيمان بالقيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان ، وبأن جوهر الرسالات الدينية لايتصادم مع حقائق الحياة وبأن جميع الأديان ذاترسالات



جامع الأزهر الشريف

تقدمة ، والايمان بحق الارث وبحقيقة الانسان وبالضمير الاجتماعى المستمد من روح الجماعة المتضامنة وبالضمير العالى المستمد من المعنى العام لفكرة الانسانية .

وهذه الاسس جميعها مستمدة من الاسلام بوصفها قيما رئيسية فيه ، ومبادئ اساسية له . فالايان بالغيب حجر الزاوية فى الدين الحنيف الذى يأمر بالتدين والاعتقاد فى الله الواحد القهار الذى أنزل القرآن على رسوله - صلى الله عليه وسلم « . . هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون » . والايمان بحق الارث فارق أساسى بين الاشتراكية العربية وغيرها من النزعات المادية ، اما الايمان بالانسانية فهو مستمد من تكريم الله للانسان أكمل مخلوقاته . وقد تمثل ذلك عندما سواه بشرا وأمر الملائكة ان يعقوا له ساجدين ، واستخلفه فى الأرض ، وعلمه الاسماء كلها وكرم ابنائه . وحملهم فى البر والبحر ، وجعلهم شعوبا وقبائل وحثهم على التعارف والتضامن ، ورفع عنهم الذلة والأحزان بقوله « ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين » وقال : « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » ، فالعلو والاکرام متعلقان بالايمان والتقوى وهما قيمتان اساسيتان فى الاسلام وفى الميثاق على السواء .

• الاسس المادية

اما الاسس المادية لتنظيم المجتمع الاشتراكى فهي تنص على :

اقامة قطاع عام قوى يسيطر على الهياكل الاقتصادية ويعمل على زيادة الانتاج وعدالة التوزيع .

احترام الملكية الفردية غير المستغلة وتمليك الفلاحين الأرض مع نشر التعاون على اوسع نطاق .

تطبيق قوانين التكافل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية .

الكفاح ضد الاستعمار والعمل من أجل السلام وعدم الانحياز والتعاضد السلمى والتعاون الدولى .

واذا تأملنا هذه الاسس المادية نجدها بدورها مرتكزة على أفكار اسلامية ، ولقد سبق ان اشار الدكتور عبد القادر حاتم فى المذكرة التفسيرية للقرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١ الى « أنه من المحتم أن تحدث هذه الانطلاقة الكبرى نحو الكفاية والعدل (وهما جوهر الاشتراكية) على هدى من عقائدنا الوطنية التى تؤمن بالله والتى تضع الفرد موضع العزة وتعتبر ان ملكاته الخلاقة هى قبس من فيض الخالق الأعظم »

ولما كان الاسلام أسمى عقائدنا فإن هذه المبادئ تستمد جذورها منه ، بوصفه ديناً شاملاً ، ونظماً كاملاً ، يحدد علاقة العبد بربه ، ويفصل علاقات الأفراد في معاملاتهم ويدعو الى التحرر من الاستغلال ، ومن عبودية المسال ، وتقوم فيه الملكية على الاضرار ولا ضرار ، وعلى أساس اشتراك الناس في المقومات الرئيسية للحياة وهى كما حددها الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى زمانه « الماء والكلا والنار »

وهؤلاء الناس فى نظر الاسلام مستخلفون فى الأرض لعمارها ، ولا يحق لفئة منهم استغلال عرق الأجراء ، أو احتكار الارزاق ، أو تكديس الثروات « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » ، كما يهدف الاسلام الى اقامة الحياة بين الناس بالعدل ولتحقيق هذه الغاية يقول القرآن : « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط »

والعدالة الاجتماعية تقوم على فكرة الاخاء « انما المؤمنون اخوة » ، وعلى فكرة البر والتضامن والاتحاد : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » ويقول الرسول الكريم : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً »

واذا كان الميثاق يحتفى بالعمل ويعنى بشئون الكادحين ورفع مستواهم فان الاسلام يمجّد العمل بنوعيه اليدوى والفكرى ويجعله أساساً للملكية ومجوراً للشواب والعقاب « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره . كما يميز الاسلام بين العمل الخبيث والعمل الطيب منعاً للاستغلال والغش وينهى عن اكل اموال الناس بالباطل « يا ايها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم »

• خصائص الاشتراكية

وأما عن خصائص الاشتراكية كما حددها الميثاق فى النزعة العلمية والديمقراطية والتعاونية ، فما أكثر الشواهد على حفاوة الاسلام بها ، ودعوتها اليها .

فالعلم قيمة عظيمة فى الاسلام ، والعلماء يتمتعون بأرفع المنازل ، وللمنهج العلمى القائم على المشاهدة والتبصير بحقائق الكون أهمية بالغة باعتباره أداة للمعرفة . ولقد نادى الاسلام بالشورى على أساس الاخوة والمساواة الانسانية والقرآن يقول : « وأمرهم شورى بينهم » ، « وشاورهم فى الأمر » .

كما حث الاسلام على التعاون والمحبة والتضامن وأكد أهمية هذه المبادئ فى تسيير دفة الحياة والتغلب على صعابها « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » .

على أن الحقيقة الأساسية التي جاء بها الميثاق هي أن الاشتراكية العربية ليست مجرد قوانين للتأمين أو قرارات لتحديد الملكية ، بل هي في جوهرها فلسفة وحياة ونظام ، ولقد كان البعض - قبل الميثاق - يقصرون اللقاء بينهما وبين الاسلام على جانب واحد منه هو الجانب الخاص بأحكام المعاملات ، أما اليوم بعد أن حدد الميثاق معالم هذه الاشتراكية وظهر خصائصها وبين أهدافها فقد اتضحت الرؤيا ، واتسعت دائرة اللقاء في ضوء ما أثبتته الميثاق من ترابط بين القيم الروحية والقيم المادية .

ويمكننا بعد هذا أن نقول ان المبادئ الأساسية في الميثاق لها أصول أولى في الاسلام منبثة في قيمه ، مبنية في طرائقه ، ومازاد الميثاق الامسا يتناسب وطبيعة العصر الذي بعث فيه الاشتراكية العربية التي تستهدف شرف الانسان وسعادته ، وإضاءة حياته بنور الايمان ، بتحريره من الاستغلال وبتلويب الفوارق المصطنعة بينه وبين أخيه الانسان .

محمود عبد المجيد

وسائل الإنتاج بين خطة الميثاق ومنهج التشريعية

(١) الدكتور محمد عمار هلال

المرونة والاستيعاب في قواعد التشريعية

« ان سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها » .

« الميثاق »

١ - من بينات الحق التي تميز بها الدين الاسلامى فى بناء قواعده وأحكامه - أنه وضع نظاما شاملا ، قابلا للتطور من أجل تحقيق مطالب الحياة الانسانية الكاملة الشاملة ، فى كل عصورى كل بيئة ، وبلغ من مرونة اتجاهاته واتساع قواعده الكلية التشريعية أنه لم يشأ أن يتحكم فى ظروف المستقبل المتغير بوضع أحكام تفصيلية للاحداث والتغيرات المختبئة فى ضمير المستقبل . بل وضع لمعالجة الأحداث المخترعة ، والتغيرات الجديدة ، قواعد كلية وأحكاما عامة ، وخط طريقا للفلسفات الانسانية التي لا يحتمل زوالها .

وبهذا البناء الحكيم فى قيادة النفس والمجتمع ، فتح أمام ذاته - كحقيقته كونية كبرى - طريق الخلود ، وأنفذ سلطانه التشريعى على حركة الحياة وتفاعلاتها ، وقد بين القرآن كما بينت السنة أن الاسلام دين الفطرة : قال تعالى « فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها » وقال - صلى الله عليه وسلم - « كل مولود يولد على الفطرة » أى ملاءمة الاسلام والاستعداد لقبوله اذا خلى عن أسباب الفتن .

٢ - ومقصود القرآن الكريم والسنة من اعلان هذا المعنى والجهر به :
أمران : -

أولهما : أن شريعة الاسلام ميسرة للتعامل ، لأن عقائدها وتقنينها .
وآدابها على اتساق تام مع طبيعة الانسان ، وعلاقاته بظروف وجوده ومجتمعه ،

ليس فيها ما ينبو عن ذلك .. فهذا الأصل هو من محكم الشريعة التي تعتبر حاكما وقاضيا على ما يحتمل أن يكون قد ورد فيها من نصوص الكتاب أو السنة، مصادما لفطرة الإنسان مناقضا للوفاء بحاجاته الطبيعية ، فان مثل ذلك ان ورد يعتبر من قبيل المتشابه الذي يرد بيان الفرض منه الى الأصل المحكم الذي أنبتناه ، فاذا عرض لنا حادثة ، واختلف عليها نصان متعارضان - أو فهما مختلفان في نص واحد : فالنص ، أو الفهم الذي يردّها الى اقتضاء الفطرة أولى بأن يكون هو مناط حكم الحادثة .

٣ - وقد تنبه الى هذا المعنى شيخ الاسلام ابن القيم : فقرر القاعدة الفقهية العظيمة : وهي « ان شرع الله لا ينافي قدر الله » .

والمراد بقدر الله في كلام الامام - رضى الله عنه - الفطرة الانسانية : أعنى مجموعة القوانين الطبيعية المتعلقة بحياة الانسان «البيولوجية» والنفسية ، والمتعلقه بطوروه الحاكمة على وجوده ، مادية كانت أو معنوية ، فاحكام هذه القوانين ومقتضياتها لاتعارض حكم الشريعة وقد جاءت أحكام الشريعة على وفق هذه القوانين الطبيعية ، لاتعارضها ولا تختلف معها : لأن خالق الطبيعة هو واضع الشريعة ، ومنزل الأحكام : فلا يجوز في حكم العقل أن يقع اختلاف أو تناقض بين طبيعة أوجدّها . وشرعية أنزلها .

والامر الثاني : هو دعوة المجتهدين الى الاستهداء بحكم الفطرة في وضع الأحكام الشرعية ، وأن استلهم الفطرة في وضع الأحكام الملائمة لحاجات الناس وعلاقاتهم المتطورة ملحظ مقصود للشرع : حتى قال ابن مسعود : ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، فهذا النص من كلام ابن مسعود الذي قيل انه حديث - يقرر أن الحسن في دينه وشرعه ومرضاته وحكمه ، ما كان كذلك عند الناس ، نعم ، وليس المراد بالرأى هنا - ما كان عن هوى ، أو عن جهل بل المراد به ما كان رأيا ناشئا عن طلب المصلحة ، ومستندا بوجه من وجوه الاستناد الى أصل شرعى : ونقرر هنا أن كل رأى صحيح ينشد المصلحة الحقيقية الموضوعية المنزهة عن ميل النفس ، والجهل بنواميس الاجتماع لابد أن يجد له سنداً قويا ، وواضحا في عناصر الشريعة الاسلامية .

٤ - ومن ثم نشأت فكرة « الإجماع » واعتباره مصدرا أساسيا من مصادر الشريعة لاثبات « الأحكام » وقد اختلف فقهاء الأمة الاسلامية ، منذ ولادة علم اصول الفقه ، حول « الإجماع » في ثبوت الحجّة به ، وفي صفة انعقاده وفي إمكان انعقاده - اختلافا كبيرا جدا ، - وكان أولئك الفقهاء العظام كانوا يتجادلون حول امر تهدى اليه فطرهم وأحاسيسهم ، والهامهم : ثم قصرت في البيان عنه عباراتهم والحق أن سر «الإجماع» وسر الحجّة به - هو أنه تعبير عن الإرادة العامة للأمة

يفصح عنها المختصون بصياغة هذه الإرادة في صيغة شرعية عامة : وهم الفقهاء المختصون ببيان الذكر ، وإظهار حكم الشريعة ، فهذا الاجماع بهذا الوجه الذى بيناه ، هو معقد الصلة بين الشريعة ومقتضى الفطرة وهو بذلك أمثل الطرق لتطوير الشريعة . وملاءمة المنازع الصالحة من مذاهب المدنية المعاصرة - فى الفكر والسلوك .

٥ - ومن هذه الملامح السريعة فى تصوير طبيعة التشريع ووضع الأحكام فى الاسلام ، يتجلى لنا أن الاسلام دين « انساني » وهو بهذه الخاصة الانسانية الأصلية فى تكوينه لا يتأبى عن استيعاب المصالح التى ينشئ عنها سير الزمان فى حياة الأمم حتى قال بعض الفقهاء « أينما تكون المصلحة فثم دين الله » .

٦ - ثم كان من شأن الاسلام بعد ذلك فى متابعة هذه الخطة التشريعية - أن يذكر جوهر الفكرة ، ومعناها ويدع الشكل والصورة لأن جوهر الفكرة ومعناها ، هو العنصر الذى لا يقبل الزوال ، لأنه صدى لجوهر الانسان : ومهما تعاقبت المذنيات ، وتغيرت البيئات ، وتعمقت التطورات فى حياة الانسان فانها لا تغير جوهره ، وكذلك لا تغير من الحقائق ما كان مرآة لجوهره ، وتعبيراً عن انسانيته ، أما شكل الفكرة وصورة تحقيقها فى واقع سعى الانسان وتصرفاته فانها خاضعة لتطور العصور مهياة لأن يتشكل على مقتضيات البيئات ، فعلى الاسلام ذلك بالنسبة لقضية « الحكم » فى الاسلام فقرر مبدأ « الشورى » وأوجبه على المسلمين : أما أسلوب هذه الشورى فقد ترك رسمه وتعيينه ، للزمن ، وللمسلمين يحققونه بما يلائم أحوالهم ، وكذلك فعل فى الاقتصاد ، فقرر العدل الاجتماعى فى مواضع جمة من الكتاب ، والسنة قولاً وعملاً ، ولم يتوسع فى وضع نظام شامل ، واكتفى بإقامة توضيح عملى لمثل هذا النظام حين يكون وذلك بتشريع « الزكاة » وهو تمثيل يهدى الى طريق التوازن الاقتصادى .

وكان من أدوع ما أشار اليه القرآن الكريم فى تدعيم العدل الاجتماعى - ولم يلحج المفسرون القدماء - هو الربط والتساند بين الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاجتماعية التى جعل أساس بنائها عدالة التوزيع فى الثروة - وذلك فى قوله تعالى : « ومما رزقناهم ينفقون » فلا يفهم من الجمع بين الشورى والاتقان فى معرض واحد - فى المستوى الأمثل من الفهم - الا التنبيه على الرابطة الأكيدة ، بين العدل السياسى ، والعدل الاقتصادى وإن ذلك من قصد الاسلام فى إقامة المجتمعات السعيدة المتقدمة من قبل أن يتهيأ ادراك هذا المعنى للمفكرين من قادة المجتمع البشرى وأذاعته فى الناس بزمان طويل .

وفى ذلك كله ما يسوقنا الى القول - ونحن متأكدون مما نقول - بأن اشتراكيتنا الراهنة ، انما هى - على الحقيقة - مضمون النص الاسلامى - وأن

هذا النص الاسلامى بأصله يقتضى معنى هذه الاشتراكية ، ويلزم بها فى مواطن الأمر والالزام .

٧ - والناظر فى تاريخ الظواهر الاشتراكية فى الاسلام يقف على ملاحظة تعتبر غاية فى الأهمية ، وهى أن الاسلام جاء فقرر من أول الأمر مبادئ اشتراكية أصيلة مثل الزكاة الواجبة ومثل الصدقة على السائل والمحروم ، ولبس النبى - صلى الله عليه وسلم - وخلصاؤه ، من كبار الصحابة فى حياتهم الخاصة ثوبا اشتراكيا محضا - فدعا بذلك للاشتراكية - والتخلى عن رأس المال المستغل ، دعوة غير ملزمة وإن كانت فى تقدير الناظر الأريب تعتبر ترجيحاً للالزام ووجوب العمل ، ثم ترك أمر العمل الاشتراكي مترواحا بين الترغيب والالزام لقد فتح الاسلام باب الاشتراكية على مصراعيه ليلحظ المسلمون طريقهم وسبب ذلك عندنا أمران :

أحدهما أن يعطى المرونة التشريعية فى التطبيق كما هو شأنه فى كثير من الأمور .

وثانيهما : أن « الرأسمالية » لعهد الاسلام الأول كانت ذات سلطان عظيم وتمكن من النفوس - فكان هجوم الاسلام على انتزاعها من النفوس - قبل أن يتهدى لها أسبابها الزمنية عملا ينافى طبائع الأشياء ، ويصادم سنن التطور : فاكتمى بتقرير المعنى الاشتراكي تقريراً ، واضحا ، وتاماً وحاسماً - وكأنه يقول إذا جاء الموعد فدينوا بالاشتراكية .

٨ - فلا موضع إذن لأن يعترض بعض الناس بكلمة الاسلام على القول بوجود الاشتراكية فى إطار الحقيقة الاسلامية ، فنحن لم ندع قط أن هذا الاصطلاح بالذات كان موجودا فى الاسلام الأول ، بل ولا هذه النظم من حيث شكلها وترتيبها وإنما الذى نقطع به ، ولا يجوز الشك فيه لعارف بالاسلام - هو أن المبدأ الاشتراكي - الذى يستهدف ، العدالة والمساواة ، والتعاون ، والإيثار ، فى الكرامة الانسانية ، وفرصة العمل ، وتقرير الحقوق الطبيعية ، والمكتسبة بوسيلة العمل والمجاهدة لأصحابها من غير جور ، ولا من ، ولا تحيف ولا انتقاص ، هذا المبدأ الاشتراكي : هو عنصر من مقومات الحقيقة الاسلامية بغير شك ، وأن كل نظام اشتراكي : يعمل على تحقيق المعانى المذكورة آنفاً هو نظام اسلامي بغير نزاع .

٩ - وبناء على هذا الأصل نستطيع أن نقوم المبادئ التى تضمنها الميثاق بصورة أكثر وعياً ونفاذاً ، وفهما للعلاقة الأكيدة بين خطة « الميثاق » ومنهج الاسلام ، كما نستطيع أن ندرس بالذات فى هذا المقال : قضية ذات بال من قضايا الميثاق ، نقول :

« أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها »

(٢) تحليل وسائل الإنتاج بالتقاييس الإسلامية

١ - شرعية الحياة للأحياء ، تستلزم استمرارها لهم ، ومولد الانسان على هذه الأرض واقع يقتضى بقاءهم عليها ، فان الناس لم يولدوا على الأرض ليطردوا منها ، ولم يشرع لهم حق الحياة لينتزع منهم ، وحق الناس فى الحياة . وفى البقاء ، يستلزم لهم حقا ثانيا ، هو الوفاء بجميع المطالب التى تمكنهم من البقاء ، والحياة ، فى صورة وجودية سليمة ، ثم فى صورة انسانية كريمة ، وانما يكون ذلك ، بتوفير ما يقتضيه كيانهم المادى من الغذاء واللباس ، والمسكن ، على مستوى يعطيهم فرصة البقاء المقدر لتركيب أجهزتهم البدنية ، والنفسية ، ولا يخلها ، ثم بتوفير ما يقتضيه وجودهم الانسانى ، من الحرية ، والكرامة ، والثقافة ، واتساع التجربة .

وهنا تلعب وسائل الإنتاج دورها التاريخى العظيم فى حياة الانسان ، لانها مصدر سداد احتياجاته التى يكون منها بقاؤه وترقيه .

٢ - مصادر اشباع حاجات الانسان قسما :

مصادر اشباع مباشرة ، وهذه تسمى وسائل استهلاك ، أو أموال استهلاكية ، وذلك كالخبز الذى نأكله ، والسيارة التى نستعملها فى ركوبنا الشخصى ، والمنزل الذى نعلمه بذواتنا وأسرنا ، وهذه المصادر أو الأموال الاستهلاكية تختلف درجة بقائها فى القيام بوظيفتها ، فمنها ما يندم بالاستعمال مرة واحدة ، كالمواد الغذائية ، ومنها ما يمتد بقاؤه بنسب مختلفة . كالملابس ، والمنازل ، وهذه الوسائل لم يختلف أحد من العلماء فى اباحة ملكيتها واحرازها من غير قيد على المالك والمحرز ، وبقي النظر عندنا فى اباحة تخزينها هل يبقى ذلك مباحا أم لا يعتبر مباحا ؟ وبقي النظر فى اباحة الاسراف فى استعمالها هل يبقى مباحا ، أم تمنع اباحته .

وبعبارة أكثر تصويرا : هل يباح لانسان أن يخزن عنده من الأغذية والملابس والأدوية ، مؤنة سنة كاملة مثلا .

وهل يباح لانسان أن يكون عنده عشر سيارات ، ومائة ثوب ، وخمسين حذاء وأن يأكل اذا أكل : عشرين صنفا من اللحوم وعشرة أصناف أخرى من الحلوى والفاكهة .

لم نر علماء الاقتصاد يتعرضون لهذا الموضوع ، فلننظر اليه فى ضوء الفقه الإسلامى .

أما التخزين فقد روى عن سلمان الفارسي ، انه كان يدخر قوت سنة حياطة لنفسه عن الحاجة المحتملة ، ومن هنا يمكن القول بادىء الرأى بأنه يجوز تخزين وسائل الاستهلاك الى سنة ، ولكن مثل هذا القول يحتاج الى تفصيل : فان الوقت اذا كان وقت شح في الاقوات ، وقلة في المواد ، وزيادة في احتياجات الناس ، فان التخزين عندئذ يعتبر ضررا ملحوظا ، والمعهود في الشريعة نفس الضرر أيا كان نوعه ، ووجوب التعاون بين المؤمنين حيثما دعت الحاجة الى تحقيق هذا التعاون : وقد ورد في ذلك الحديث : « من كان عنده فضل زاد فليجد به على أخيه ، ومن كان عنده فضل مال فليجد به على أخيه » والفضل هو الزيادة - فقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أرشد الى الجود بالزيادة من وسائل الاستهلاك طعاما أو مالا ، أو مركبا ، على الغير ممن لا يملكون مثل هذه الوسائل أو الأموال وقد ورد في السنة أيضا ، « من احتكر الطعام أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » فإذا كانت أحوال المجتمع أحوال رخاء ويسر ، فان « التخزين » يكون مباحا ، لأن احتمال الضرر ، والامتناع عن التعاون حينئذ يكون بعيدا .

أما الاسراف في المآكل والمشارب ، وفي اللبس والزينة المباحة ، ووسائل الانتقال : فقد نهى عنه الشرع نهيا صريحا فقال تعالى : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين » والنهى عن الاسراف ، ومجاوزة الحد يملا صفحات الكتاب والسنة .

ومصادر اشباع غير مباشرة ، يتوسط بينها وبين فعل الاشباع بعض الوسائط وهذه هي التى تسمى وسائل الانتاج أو أموال الانتاج ، وذلك كالآلات التى تنتج الملابس فانها مصدر اشباع لحاجة الانسان بواسطة الملابس التى هى وسيلة استهلاك ، وكالأرض فانها أداة انتاج تقضى الى الاشباع بواسطة المحاصيل التى تنتجها ، ثم بواسطة تعبیر هذه المحاصيل من القطن ، والقمح ، والأرز مثلا ، الى الصفة التى يتحقق بها مباشرة الاشباع ، وكالصناعات الثقيلة التى تنتج الآلات . والصناعات التى تنتج أدوات الاستهلاك . فهذه العناصر كلها مما يعتبر أموالا ينتج أموالا ، هو ما اصطلاح على تسميته فى العرف الاقتصادى : بوسائل الانتاج .

٣ - وقد ارتبط وجود الانسان فى أطوار التاريخ بوسائل الانتاج صعودا وهبوطا ، وأمنا واضطرابا ، وسعادة وشقاء ، حتى ليذهب بعض فلاسفة الاقتصاد ، الى أن ظواهر التاريخ إنما هى ظواهر لتطور وسائل الانتاج .

والمعنى الذى نريد بيانه هنا - هو النظر الإسلامى للملكية وسائل الانتاج بين الاطلاق والتقييد ، هل يطلق للأفراد أن يملكوها من وسائل الانتاج كما يشاءون أم يحق للجماعة ، أن تتدخل للحد من هذا الاطلاق ؟

هل ندع لفرد واحد أو جملة افراد أن يتحكموا في وسائل الانتاج في آثارها وقواها ، ونشاطها ، بسطا ، وقبضا ، ويبغون سبيل التصرف فيها مع الناس عوجا أو اصلاحا .

هل نقدر أن هذا التحكم مأمون العاقبة بالنظر الى تقدير حق الجماهير واحتياجاتها ، في عدالة المعيشة ، وكفالة أسباب البقاء المقدر لأصحابه .

لقد دلت أحداث التاريخ التي تفيض جوعا ، ودموعا ، ودماء مهراقا والتي تتراقص كالسفن التائهة المهزوزة في محيط الألم البشرى ، على أن تحكم « الفردية » في وسائل الانتاج بصورة مطلقة ، أدى الى ظلم الانسان وشقاقه ، وجر الى فظائع الفتن والحروب ، والأهوال ، التي اكتوت بنارها الأمم والشعوب والجماهير المغلوبة على أمرها ، والبشرية الكادحة المهيضة الجناح .

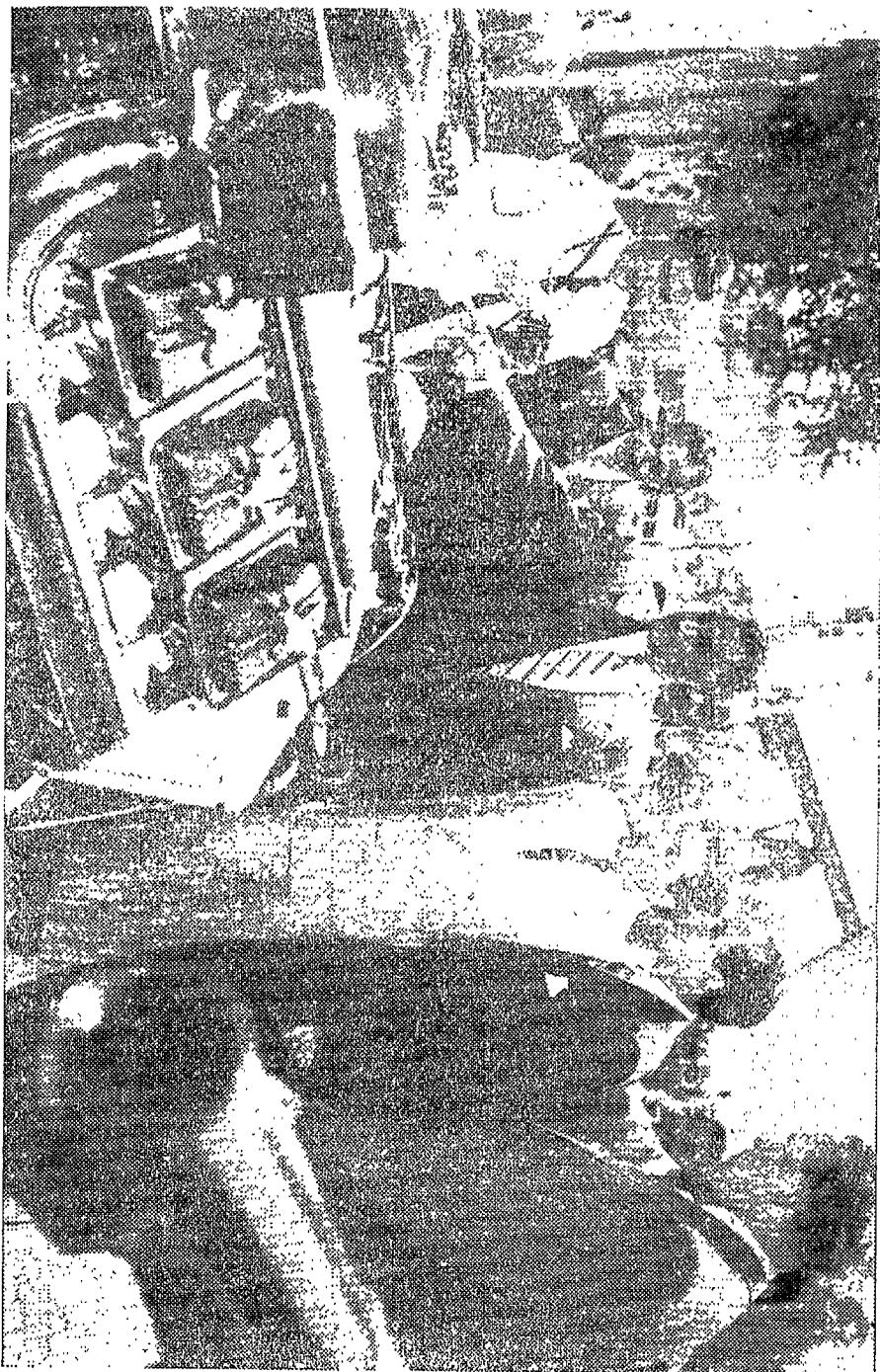
٤ - وقد عملت هذه « الفردية » المسيطرة على وسائل الانتاج للحصول من مشروعات الانتاج ، على أكبر ربح بأقل تكلفة - فدعا ذلك أصحاب هذه المشروعات الى التفنن الذريع في اذلال الطبقة العاملة وافقارها ، واستغلالها ، وعدم المبالاة بسواد الشعب فيما يرهقه من غلاء الأسعار ، وبالتالي فيما يؤخره عن أسباب التقدم ويحرمه الطمأنينة والرفاهية .

أما في مجال الصناعة : فقد عملت « الفردية » المسيطرة على وسائل الانتاج على انشاء الاحتكارات الضخمة الواسعة تحت شعار « الكارتل » الذي نشأ في ألمانيا سنة ١٨٦٠ ، و « الترسه » الذي نشأ في أمريكا حوالى سنة ١٨٨٠ . وهي تكوينات وانشاءات تستهدف أخرا الأمر ارتفاع أسعار البضائع والسلع على سواد الشعب من المستهلكين ، وتكتل أصحاب هذه الاحتكارات ، بصورة منظمة للصالح الفردى - ضد رغبة الجماهير والطبقات الكادحة ، حتى لقد بلغ من قسوة السياسة التي تعمل بمقتضاها هذه الاحتكارات أحيانا أن تجعل سعر السلع المبيعة في داخل البلاد أغلى من سعر هذه السلع اذا صدرت وبيعت خارج البلاد لغير المواطنين

وأما في مجال الزراعة فقد عملت « الفردية » الرأسمالية على امتلاك اقطاعات واسعة من أرض الله ، واتخذت الناس القائمين عليها عبيدا ، يزعمونها ولا ينالون من بعض ثمرها مايقنعهم أنفسهم أو يقنع الناظر اليهم بانهم أحياء: وكانت الأموال التي تغلها هذه الاقطاعات تذهب على أيدي هؤلاء الاقطاعيين ، بعيدا ، بعيدا ، عن الصالح العام ، بينما كانت - أجهزة الحياة والتقدم - من الصحة والتعليم ، وأسباب العمران - في ركود لايتحرك للعمل الا بمقدار خدمة هؤلاء الاقطاعيين ومزاجهم .

٥ - هل يرضى الاسلام عن هذه المفاصد الكبيرة المثلة في اتساع ملكية وسائل الانتاج واطلاق مداها ، فيما يتوقف عليه حياة الانسان ، وينبنى على

الرئيس جمال عبد الناصر باحث النهضة الصناعية ينتقد مشروعات الحديد والصلب



أساسه صلاح الأنفس والعقائد والأعمال • واستقرار العلاقات بين عناصر الأمة الواحدة • ان صريح الاسلام ناطق بتحريم الاحتكار ولعن المحتكرين: قال صلى الله عليه وسلم - : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » وقال : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم كان حقا على الله أن يقعه بعظم من النار » وقال : « من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » •

ووجه الاستدلال من هذه الأحاديث : هو أن العلة التي جعلها الشارع مناهيا لتحريم الاحتكار ، ولعن فاعله وتهديده باللقاء في لهب عظيم من نار جهنم يوم القيامة : إنما هي : إغلاء الأسعار على الناس والتضييق عليهم في أقواتهم وكفائتهم من حاجة العيش : فكل صورة من صور الاحتكار المتطورة المعقدة بتأثير امتداد الزمان فهي محرمة بتحريم الشارع لامعنى عن ذلك أصلا •

والمانع ، من ظهور هذه الاحتكارات المحرمة التي تقضى بطبيعتها إلى الطغيان ، والتحكم ، في رقاب الناس ، وحررياتهم ، وأرزاقهم هو إفساح الطريق أمام الشعب ليسيطر على وسائل الانتاج فهذا هو الضمان لمنع المفاسد الناشئة عن استئثار « الفردية » الرأسمالية - باحتكار المقادير الكبيرة من وسائل الانتاج في ميدان الزراعة والصناعة •

٦ - ان سيطرة الجماعة على وسائل الانتاج هو الكفيل بتنظيم استخدام هذه الوسائل بصورة تجمع بين النظام ، والعدالة وتعطي الفرصة لهذه الوسائل أن تؤدي وظائفها الحيوية في خدمة الانسان على الوجه الأكثر فاعلية والألصق بطبائع الأشياء ، والأحق في دين الله وشرعه •

واكان أظهر ما جنح اليه « الميثاق » لتحقيق هذه الغاية أمران :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقدر على التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية •

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال •

٧ - أما عن القطاع الخاص - وغاية تكوينه رقابة الشعب ومنع الاستغلال والمشاركة في التنمية الاقتصادية - فليس فيما يتصل بعناصره ما ينافي منهج الاسلام ، أو تتعلق به شبهة أصلا ، وأما عن القطاع العام - وقد اتخذ شكل « التأميم » فهذا ما يحتاج منا أن نضع له شرحا فقهيا لأن تصورات الناس عن التأميم وعلاقته بالسرعة أخذت بتأثير سيادة النظام الرأسمالي المستغل زمنا مستمرا - تبتعد كثيرا عن ادراك الحقيقة فيه •

(٣) تفسير القطاع العام بالتأمين وشرعية التأمين

١ - المسألة التي بدت ذات لون صارخ في تطبيقنا الاشتراكي هي مسألة التأمين . فقد جهل ناس ٠٠ وأعرض آخرون وزعم هؤلاء وهؤلاء أن التأمين ليس من الاسلام .

فان أرادوا أن هذا الشكل من صور التأمين الحديثة لم يكن في الاسلام - فهذا جائز ، ولكن لا حجة فيه لأحد ، لانه لم يكن من الممكن بالنسبة للاسلام ولا لأى شريعة أن تختزل العصور وتطوى الأزمان ، ليظهر فى الزمن الأول بالنسبة للشريعة ، من الوقائع ، والأحداث ما يقتضى سنة التطوير وسير الزمن، بظهوره المقدر له فى الأزمنة اللاحقة والأعصر التالية ، ولا يقول بهذا عاقل من الناس ، كما أشرنا لذلك سابقا .

وان أرادوا أن الشريعة الاسلامية تمنع فى الاذن به فهذا خطأ صريح .
واذن فالشريعة فى موضوع التأمين يرجع عندنا الى مبدئين هامين : -

المبدأ الأول : تقرير الشريعة لثبوت « الحمى »

والمبدأ الثانى : القول بالمصالح المرسله .

٢ - فاما عن المبدأ الأول : فقد تكلم الماوردى فى الأحكام السلطانية ، كما تكلم القاضى أبو يعلى الحنبلى فى أحكامه السلطانية أيضا : عن الحمى :
قال القاضى أبو يعلى الحنبلى :

« وحمى الموات هو المنع من احيائه أملاكاً : ليكون مستبقى الإباحة لثبوت الكلاً ورعى المواشى : وقد حمى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جبلاً بالنقيع : وقال هذا حمى : وأشار بيده الى القاع وهو قدر ميل فى ستة أميال : حماء لخييل المسلمين من الأنصار والمهاجرين .

وأما حمى الأئمة بعده فان زعموا به جميع الموات أو أكثره لم يجز :
وان حموا أقله لخاص الناس أو أغنيائهم لم يجز ، وان حموه لكافة أو للفقراء والمساكين فانه يجوز :

حمى الأئمة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
انتهى كلام القاضى أبو يعلى :

وتفصيل قوله : « حمى الأئمة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ماذكره الماوردي : قال :

قد حمى أبو بكر رضى الله عنه « بالربذة » لأهل الصدقة واستعمل عليه
مولاه أبا سلامة : وحمى عمر من « السرف » مثل ماحماه أبو بكر من « الربذة »
وولى عليه مولى يقال له « هنى » .

وما رواه البخارى : وذكره أبو عبيد : أن عمر حمى أرضا بالربذة وجعلها
مرعى لجميع المسلمين : فجاء أهلها يقولون : يا أمير المؤمنين انها بلادنا قاتلنا
عليها فى الجاهلية والاسلام : علام تحميها ؟ فاطرق عمر ثم قال : المال مال الله :
والعباد عباد الله : والله لولا ماحمل عليه فى سبيل الله ماحميت من الأرض
شبرا فى شبرا .

هذه فكرة الحمى فى الاسلام ذكرناها بنص كبار الفقهاء الذين سجلوها
فى كتاباتهم : ويتبين منها : -

١ - ان الحمى - فى احدى صورتيه : منع الأرض الموات أن يتملكها أحد ،
واستبقاؤها لمنفعة عامة المسلمين للانبات ولرعى الماشية وهذا مافعله النبى -
صلى الله عليه وسلم - وحمى به أرضا قدرت مساحتها بميل فى ستة أميال :
لخيل المسلمين من المهاجرين والأنصار وفى صورته الثانية : انتزاع قدر من
الملكية من أيدى مالكيه وإخراجه من حيز الملكية الشخصية وجعله ملكا عاما
للأمة تنتفع به جمهور الناس : وهذا مافعله عمر رضى الله عنه فيما حماه من
أرض « الربذة » الذى حكاه أبو عبيدة عنه .

٢ - وأن المعنى الموجود فى الحمى هو المعنى الموجود فيما نسميه اليوم
« التأميم » الآن فى التأميم فى الصورة الثانية من الحمى . إخراج ملك خاص
من يد أصحابه وتصويره ملكا للدولة : وجعل الانتفاع به لعامة المواطنين .

٣ - وانما قلنا لعامة المواطنين : لأن الحمى أو التأميم اذا أطلق للناس
يكون لعامة المواطنين بلا فرق بين مسلم وغير مسلم .

قال القاضى أبو يعلى : فان كان « الحمى » لكافة الناس تساوى فيه
جميعهم من غنى ، وفقير ومسلم وذمى ، فى رعى كالأه لخياله وماشيته . . .

وهذا الحكم من أدل الدليل على أن فقهاءنا - رضى الله عنهم - كانوا من
أعلم الناس بمقاصد الشريعة المتجهة لتحقيق المثل الانسانية . وعملية الاندماج
والمزج بين أصحاب الوطن الواحد .

٤ - وأن الحمى أو التأمين إنما كان يتضمن مصلحة الدفاع عن الدولة بإنشاء مرعى لخييل المسلمين التى يشد عليها فى الجهاد : وهو معنى قول عمر : « والله لولا ما أحمل عليه فى سبيل الله ماحميت من الأرض شبرا فى شبر »
 ٥ - وأن تشريع الحمى كان يقدم فى اعتباره الفقراء والمساكين وسواد الشعب على الخاصة والأغنياء فكان موافقا للمعنى الذى انبنت عليه فكرة اليوم أنظر قول القاضى أبى يعلى : « وإن حموا أقله أى الموات - لخاص الناس أو أغنيائهم لم يجز ، وإن حموه لكافة المسلمين ، أو الفقراء والمساكين فانه يجوز » .

فقد جعل الأذن فى « الحمى » لكافة المسلمين أو يختص به الفقراء والمساكين ، ومنع من الاختصاص به الأغنياء أو الخاصة .
 وهذه وجوه خمسة احتواها النص الذى سقناه .

٦ - ولنا بعد ذلك حول هذا المحتوى : ملاحظة واستنتاج :

أما الملاحظة فذلك أن الرواية عن عمر فى « حمى » أرض « الربذة » من أصحابها - لم تذكر أن ذلك كان بالمجان ، أو كان بتعويض الدولة لأصحابها والظاهر أن هذا « الحمى » لم يكن بتعويض : فانه لو كان بتعويض لكان من المستبعد أن يقدم أهلها على مناقشة عمر بقولهم له : هذه أرضنا قاتلنا عليها فى الجاهلية والاسلام ، أن انتقالها من أيديهم بعوض يمنع هذا السياق : ولما كان جواب عمر لهم : « المال مال الله ، والعباد عباد الله » لكان الظاهر من طبيعة المقام أن يقول لهم انه عوضهم عنها - ولكنه اذا أجابهم على اعتراضهم بغير هذا - وذكرهم بأن المال كله لله مشيرا بذلك الى أن الذى أخذه من أيديهم ، ليس خالص ملكهم على الإطلاق ، وانه مصروف الى عباد الله الذين لهم فيه حق .

هذا الجواب ، وهذا السياق : يثبت أن « الحمى » أو « التأمين » الذى فعله عمر كان بغير عوض : لأنه مال الله مصروف الى عباد الله ، والى حماية الدولة : تلك الحماية التى تؤول ثمراتها آخر الأمر الى استبقاء الملكيات الخاصة غير المؤممة فى أيدي أصحابها .

ويترتب على ذلك أن التأمين الذى يتم بتعويض الدولة لأصحابها عن الملكيات المؤممة ، يختلف حكمه اختلافا كبيرا عن هذا التأمين المنقول عن عمد : اذ يكون المنقول عنه أوسع من التأمين الراهن نطاقا وأعماق جذرا .

وأما الاستنتاج : فقد يبدو لنا أن نظام التأمين لازمة من لوازم كل النظم التى تستهدف تحقيق « العدل الاجتماعى » فى حياة الأمة فان استهداف العدل الاجتماعى يوجب النظر لمصلحة الطبقات الفقيرة ، ومعالجة بعض مشاكلها

ويستلزم ذلك قدرا من التأميم قل أو كثر ، وقد يظهر ذلك بصورة مبسطة بحسب حالة البيئة واحتمال الزمن : كما رأينا على عهد الاسلام الأول ، أو يظهر بصورة واسعة ومركبة ، كما في عصرنا الراهن وكما نقول دائما : العبرة - بالحقيقة والمبدأ ، وليس بالصورة والشكل .

٧ - وأما عن المبدأ الثاني فيمكن أن يؤسس شرع التأميم على أساس من المصلحة المرسلة : وهى المصلحة التى لم يشرع الشارع حكما لتحقيقها ، ولم يدل دليل شرعى على اعتبارها أو الغائها كما قال علماء الأصول : وقالوا شرط العمل بها : -

- ١ (أن تكون مصلحة حقيقية لاوهمية .
- ب) وأن تكون مصلحة عامة تحقق النفع لأكثر عدد من الناس .
- ج) وألا تصادم تشريعا ثبت بالنص أو بالاجماع .

والتأميم فى نظرنا مصلحة حقيقية ، عامة لاتصادم تشريعا ثبت بالنص ولا بالاجماع فصح العمل بها لمصلحة الكافة ، ويدخل ذلك فى مسئولية الحاكم عن رفع الظلم وتحقيق العدل ، وتأمين العيش للمواطنين ، حتى ولو لم يرد بذلك حكاية من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - ولا قوله ولا فعل أحد من أصحابه من بعده ..

٨ - وقد يقع النقاش بين علماء الاقتصاد ، وخصوصا بين الاشتراكيين وخصومهم فى كون التأميم مصلحة أو غير مصلحة : غير أن هذا النقاش لاتأثير له على شرعيته من الوجه الاسلامى لان الاسلام انما يحكم بشرعية التأميم : بعنوان كونه مصلحة فقط ، لا باعتبار كونه مضر أو مفسدة .

وأعظم مايقال فى نقد التأميم أنه يسبب ضعف الحافز الشخصى على العمل

ومثل هذا القول أن وجد له مصداق فى الأمم التى شاع فيها الالحاد ونسى الناس فيها الحياة الآخرة ، ومراقبة الله رب العالمين ، فان تربية ضمير الأمة على عقيدة الاسلام ، يقطع السبيل على مثل هذا النقد ، ويلغى مجاله فليس كل مايقال فى بلاد أخرى يمكن قوله عندنا ، على أن التأميم لن يكون فى كل القطاعات بل انما يلجأ الى تطبيقه حيث تعتم المصلحة ذلك ، ويكون احتمال تراخى الوازع الشخصى ، ان وجد أقل ضررا من ترك وسائل الانتاج ذات الأهمية الخطيرة ، بالنسبة لاقتصاد الشعب بغير تأميم :

فالامر فى تطبيق التأميم أو عدم تطبيقه ، منظور فيه الى جانب المصلحة الغالبة بصرف النظر عن احتمالات الضرر المغلوبة . عندما • تؤسس نظرتنا على مقاييس الشريعة فى هذا الصدد •

- ٤ -

علاقة الملكية الخاصة والإرث بوسائل الإنتاج المتطورة..

(١) الملكية الخاصة :

١ - أشرنا في الفصول المتقدمة الى أن اقتضاء المد الثورى انتهى الى وضع وسائل الانتاج تحت سيطرة الشعب ورقابته : وتمثل ذلك فى تقسيم النشاط الاقتصادى ومجالاته ، الى قطاع عام : ظهر فى صورة « التأميم » .

والى قطاع خاص : وهو ترجمة عن الملكية الخاصة تحت رقابة الشعب ومقيدة بما يحدها عن سبيل الاستغلال .

ونسأل الآن : هل تتأثر هذه الملكية الخاصة ، وهل يتأثر الميراث بهذه الصورة المتطورة لوضع وسائل الانتاج التى استحدثت فى حياتنا الثورية ؟

ان الصورة المستحدثة لوضع وسائل الانتاج لم تعد الملكية الخاصة ولكنها وسمت للملكية الخاصة من حيث المقدار ، ومن حيث التوجيه حدودا ، تجعلها متناسقة مع خطة الدولة الشاملة فى التنمية الاقتصادية ، والبعد عن منازع الاستغلال : واذن فالملكية الخاصة موجودة ، وغاية ما فى الأمر أنه طرأ عليها تقييد : فلزم النظر فى شرعية هذا التقييد : هل هو جائز أم محظور ؟

بما ذكرناه من شرعية « التأميم » سابقا : يؤنس فى هذا المقام بشرعية تقييد : فلزم النظر فى شرعية هذا التقييد : هل هو جائز أو محظور ؟
قدر من الملكية الخاصة من يد مالكيها وتصيرها الى ملكية الشعب : فيجوز بناء على ذلك : من قبيل ماهو أول ، أن يجوز تقييد الملكية الخاصة ، بمقدار معلوم وتصرف معلوم ابتغاء للمصلحة العامة الراجعة الى سواد الشعب ، كما أسلفنا القول .

٢ - هنا قد يقول بعض المتأثرين فى فهم الاسلام بالعادات المألوفة فى أمور الملكية وغيرها : ان الاسلام لا يبيح الضرر بل ويطلب رفع الضرر عن يلحقه ضرر بغير حق وفى تقييد الملكية ضرر ظاهر يلحق بالمالكين ، فكيف ينسب للاسلام شرعية تقييد الملكية مع وجود الحديث الثابت المشهور « لا ضرر ولا ضرار »

ونحن نوافق مبدئيا على أن فى تقييد الملكية نوع ضرر ، ولكنه الضرر الذى يلغى الشارع اعتباره بازاء المصلحة العامة التى ترجع عليه ، كما يترجح مصلحة الجهاد فى سبيل الله الراجعة الى حماية الدولة والدين ، على المضرة

«بحاصلة من قتل المجاهدين في ميدان القتال واجتلاب أليتيم على أبنائهم والتربل لنسائهم ، والإسى لأسرهم » .

فاذا كان في تقييد الملكية عملية انهاض لسواد الأمة المجاهدة الفقير من مفسد الفقر ، ومعاناة الابتلاء والجهد ، بصورة ما ، فلا شك أن الذهاب لمصلحة الأكثرية أولى في اعتبار الشرع من الجمود عن المساس ببعض حقوق الأقلية مما فيه نوع ضرر لهم .

عـ: على التسليم بأن في تقييد الملكية المقصود منه تعادل الوضع الاقتصادي ضررا حقيقيا ينال معوما أساسيا من مقومات وجود الإنسان المالك في نفسه ، أو عقله ، أو دينه ، أو عرضه ، أو يحد نشاطه لتتميل نفسه بالعلم والمنزلة ، أو يحرمه من عيشة الرفاهية والرغد ، على ما تنسجم له كفاية حاجاته ، ونوازعه السليمة .

لكننا نرى أن تقييد الملكية حينئذ بالنسبة للمالك يكاد يكون ضررا موهوما لم يقصد به إيقاع الأذى بأصحابه ، بقدر ما قصد منه منع أصحابه من إيقاع الأذى بغيرهم عن طريق الاستغلال ، وسوء الاستعمال .

٣ - وقد نقل عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في بعض المصنفات الجزئية ما ثبت إباحة تقييد الملكية فيما يعود ضرره على فرد بعينه : كان لسمرة ابن جندب نخل في بستان رجل من الأنصار فكان سمرة يكثُر من دخول البستان هو وأهله فيؤذي بذلك صاحب البستان فشكاه الأنصاري إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم فاستدعى سمرة وقال له : « به نخلك » : فأبى : فقال هبنا لي ولك مثلهما في الجنة : فأبى فقال - صلى الله عليه وسلم - لسمرة : « أنت مضار » ثم قال للأنصاري صاحب البستان اذهب فاقلع نخله » .

وردى يحيى بن آدم أنه كان للضحّاك بن خليفة الأنصاري أرض لا يصل إليها الماء إلا إذا مر ببستان لمحمد بن مسلمة ، فرفض محمد هذا أن يجري الماء في بستانه إلى أرض الضحّاك ، فشكاه الضحّاك إلى عمر بن الخطاب : فاستحضره وسأله عما إذا كان مرور الماء ببستانه إلى أرض الضحّاك يضره : فقال محمد بن مسلمة : « لا » : فعندئذ قال له عمر : « والله لو لم أجد له ممرّا إلا على » بطئك لأمروته » .

وظاهر من هاتين الواقعتين أن حق تصرف المالك في ملكه ليس حقا مطلقا - وأنه حق مقيد برعاية مصلحة الغير حتى ولو كان هذا الغير فردا لا جماعة : وظاهر أيضا أنه إذا كان مناط تقييد الملكية الخاصة مصلحة الجماعة في صورة الاستغراق ، أو في صورة الكثرة ، كان هذا التقييد أكد حكما وأتم في القياس .

٤ - ثم ان اطلاق الملكية أمر مباح ليس بواجب - فلم يوجب الشرع على الناس أن يملكوا ، ولم يوجب عليهم اذا ملكوا ألا يخرجوا من ملكهم .

وقد تكلم الفقهاء فى مدى حق « الامام » فى تقييد المباح ووجوب طاعة الناس له على ذلك : و « الامام » فى النظام الاسلامى المؤسس على عند البيعة الصحيحة - هو رمز الارادة الشعبية ، نقل الألوسى فى التفسير عن فقهاء المذهب الحنفى - كالامام الحصكفى وغيره ، أنه يجوز للامام أن يقيد المباح ، وأنه يجب على انسلمين طاعته فى ذلك ، كما نقل عن بعض الشافعية مثل ذلك أيضا .

وهذا النقل يرمى فى مضمونه الى شرعية القول بسيطرة الشعب على وسائل الانتاج لأن « الامام » فى نظام الحكم الاسلامى ماهو الا رمز لارادة الجماعة ، كما قلنا - فيكون عمله مضافا للشعب .

وهكذا نرى أن سيطرة الشعب على وسائل الانتاج لايلغى الملكية الخاصة، ولكنه يقيدما .

وهو امر لايصادم الشريعة بل تأخذ فيه الشريعة .
(ب) حق الارث :

٥ - لانتصور أن تكون سيطرة الشعب على وسائل الانتاج لها مساس بحق الارث .

ان المساس بحق الارث له ثلاث صور :

الصورة الأولى : اعدام الملكية أصلا : بحيث تنتفى ملكية وسائل الانتاج وملكية وسائل الاستهلاك ، فينتفى الميراث والميثاق أبقي فى نطاق القطاع الخاص على الملكية الخاصة . مقيدة بشرائط معينة ذكرناها ، ولم يتعرض للملكية وسائل الاستهلاك ، بالسيطرة أصلا .

وما دامت الملكية الخاصة بنوعها - انتاجية ، واستهلاكية قائمة فمجال الارث موجود لمن يستحقون ميراثهم الشرعى فيما تركه لهم مورثهم ، من مال يخلقونه فى وضع اليد عليه .

الصورة الثانية : منع الورثة بغير وجه شرعى ، من الحصول على مال مورثهم ونقله عنهم الى جهة أخرى قبل وقوعه فى أيديهم .

الصورة الثالثة : التسوية بين حظ الذكر والأنثى فى الميراث على عكس ما نطق به القرآن الكريم أو ادخال مالىس وارثا شرعيا ، ضمن الورثة الشرعيين أو ماشابه ذلك من الفروض التى تنافى أصل مشروعيتها الارث أو نظامه .

وفى هذه الصور الثلاث لانجد فى سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، مايمسها ، أو يعطل محتواها الشرعى ، والميراث موجود حتى فى الدولة الروسية وهى أشد الدول اتساعا فى الأخذ بالنظام الاشتراكى فكيف نتصور

فى نطاق الاشتراكية المعتدلة التى تزكى « رأس المال » الوطنى ، ان سيطرة الشعب على وسائل الانتاج أمر له مساس بحق الارث ؟ •

٦ - على أن الفكر الذى يجب أن يكون له اعتبار خاص : هو أن نظام التوريث فى الاسلام عملية اشتراكية فانه شرع بطريقة تؤدي الى تفتيت الثروة وتوزيعها على عدد من الورثين تتفاوت انصبتهم منها ، وكل واحد من هؤلاء الورثة يؤول ميراثه الى عدد آخر من ورثته من بعده ، فلا تلبث الثروة الكبيرة المركزة فى يد واحدة أن تقل جدا أو أن تلوذ بعد جيلين أو ثلاثة غالبا • ويتبعها تغيير جزئى فى اذابة الفوارق الطبقيّة وعدم الابقاء على الثروة فى جهة واحدة - وكما قال القرآن الكريم : « كى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم » •

ومن هنا يتضح أن نظام الميراث بالاسلوب الذى شرعه القرآن : يصادق الاشتراكية ، ويسير معها نحو هدف واحد : المساواة وعدالة التوزيع •

محمد صادق

الديمقراطية السليمة

الدكتور أحمد كمال إبراهيم

مهما اختلف المؤرخون والكتاب فى تحديد الأسباب المختلفة التى أدت الى قيام الثورة عام ١٩٥٢ .. فانهم يتفقون على أن فساد النظام السياسى السابق عليها كان فى مقدمة تلك الأسباب .. أو كان على الأقل واحداً من أهمها .. وأبرز مظاهر هذا الفساد وأخطرها ، ان ذلك النظام كان يستند الى واجهات وشعارات ديمقراطية لا يختلف أحد على صلاحيتها من الناحية النظرية .. ولكن هذه الواجهات كانت تخفى حقائق بعيدة كل البعد عن الديمقراطية فى أى صورة من صورها ..

ومن هنا لم تكن ثورة ١٩٥٢ - فى جانبها السياسى ثورة على هذه الواجهات الديمقراطية ، وانما كانت ثورة على التزييف السياسى الذى قام عليه النظام .. وعلى المفارقة الهائلة بين النصوص والنظريات السياسية التى استند إليها وبين الواقع الليم الذى عاشته الجماهير فى ظل تلك النصوص والنظريات ..

وهذه المفارقة هى التى تفسر الحرص على استعمال كلمة الديمقراطية مقرونة دائماً بكلمة « السليمة » .. فان هذا الحرص يكشف عن أن جوهر المشكلة السياسية فى نظر المفاهيم الثورية الجديدة ، هو ايجاد التطابق بين الشعارات السياسية وبين الواقع السياسى العام ..

معنى الديمقراطية ..

والديمقراطية - كما يعرف اليوم كل أحد - كلمة يونانية مركبة من

أصليين : Demos ومعناها الشعب .. و Kratos ومعناها السلطة .. فهى فى عبارة واحدة حكم « الشعب » أى النظام السياسى الذى تستقر فيه السلطة فى يد الشعب أو فى يد أغليتيه ، لا فى يد فرد واحد كما هو الحال فى الديكتاتوريات والملكيات المطلقة ، ولا فى يد أقلية من الناس كما هو الحال فى

الحكم الاستقرائى ، أى حكم الأقلية من النبلاء أو الاشراف ، أو فى الحكم الأوليغاركى أى حكم الأقلية من انتجار وأصحاب الأموال .

ولا يختلف هذا المدلول عن تعريف الميثاق للديمقراطية حيث قرر « ان الديمقراطية هى توكيد السيادة للشعب . ووضع السلطة كلها فى يده أو تكريسها لتحقيق أهدافه » .

وإذا كان هذا هو المدلول الحرفى للديمقراطية . فان النظام الديمقراطى قد ارتبط فى أذهان الناس بالحرية السياسية . حرية الأفراد فى مواجهة السلطة الحاكمة . وقهرته على نقدها . وحقه فى تغييرها

ولذلك لم يكن غريبا أن يربط الميثاق بين الديمقراطية والحرية ، وأن يصف الديمقراطية صراحة بأنها « هى الحرية السياسية » .

ديمقراطية ما قبل الثورة :

ان دستور ١٩٢٣ كان ينص صراحة على أن السيادة للشعب ، وعلى أن ممارستها تكون وفقا لما يقرره ذلك الدستور . . . وكان يقيم لهذا الغرض برلمانا مكونا من مجلسين . . وكان الشعب يدعى كل خمس سنوات ليختار أعضاء مجلس النواب . . ونصف المنتخبين من مجلس الشيوخ . .

وكان ذلك الدستور ينص فوق ذلك على حرية العقيدة . . وحرية التعبير عن الرأى . . وحرية الصحافة . . وحرية الاجتماع . . وحرمة المسكن . .

ولكن هذه الواجهات كلها لم تتعد - فى كثير من الأحوال - نطاق النصوص . . وسارت الحياة السياسية فى اتجاه جعل النص على تلك المبادئ الرفيعة سخرية يكذبها الواقع . .

ويمكن تلخيص مظاهر الانحراف فى النظام السياسى السابق على الثورة فى الأمور الجوهرية الآتية :

١ - أن السيادة الفعالة لم تكن للشعب . . ولا لآى قوة وطنية . . وإنما كان المحتل الأجنبى هو صاحب الكلمة النافذة فى كل شىء . . وكان يمارس هذه السلطة من خلال حقوقه المستمدة من المعاهدات التى فرضها على البلاد . أحيانا . . واعتمادا على القوة السافرة التى لا يملها اتفاق ولا قانون . . الا قانون سيطرة القوى على الضعيف . .

واتخذ هذا النفوذ أحيانا مظهرا مباشرا صريحا عن طريق التدخل لفرض بعض الوزارات التى يطمح فى تعاونها معه . . واستقاط تلك التى تتردد فى هذا التعاون أو تضع له شروطا لا يرضاها ولا يراها محققة لمصالحه .

٢ - ان الملك لم يلزم حدوده الدستورية كرئيس للدولة «يهلك ولايحكم» ويترك السلطة الفعلية لمجلس الوزراء المستول أمام البرلمان .. وانما أقحم نفسه فى أمور تدخل فى صميم اختصاص الوزارة أو البرلمان .. وتسبب بذلك فى كثير من المشاكل والأزمات التى حرمت نظامنا السياسى عنصر الثبات والاستقرار ، وعوقت بذلك كثيرا من الاصلاحات الهامة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

ولم يقتصر انحراف الملك على تجاوزه لحدوده الدستورية .. بل انه نج بنفسه - فوق ذلك - فى جو الصراع الحزبى .. ودأب على مساندة احزاب الاقلية ليضرب بها خصومه السياسيين مساهما بذلك فى زيادة هفاسف النظام الحزبى الذى عرفناه قبل الثورة .. يضاف الى ذلك كله ما تناقلته الأسماع وتداولته الأحاديث من فساد سيرته ، واستخفافه بمشاكل الشعب ومتاعبه .. وعزلته النفسية الكاملة عن واقع النضال القومى ..

٣ - ان الأحزاب السياسية القائمة كانت عنصر هدم وتخريب فى حياتنا السياسية .. فقد كانت نشأتها - كما كان تاريخها - تعبيرا عن خصومات شخصية وعائلية .. فحزب الأحرار الدستوريين قد نشأ - كما هو معروف - نتيجة انشقاق عدلى يكن على سعد زغلول .. والحزب السعدى قد نشأ نتيجة خروج النقراشى واحمد ماهر على حزب الوفد .. وحزب الكتلة بدوره قد نشأ نتيجة فصل زعيمه مكرم عبيد من حزب الوفد .. أما التجمعات القليلة التى كانت تعبيرا عن مبدأ أصيل أو برنامج محدد خاص فقد كانت بعيده عن المشاركة الفعلية فى الحكم ..

والواقع أن التأمل فى البرامج الرسمية المعلنة لهذه الأحزاب كلها .. كان يكشف عن التشابه الغريب الذى يبلغ حد التماثل بينها .. مما يلغى كل مبرر حقيقى لوجودها .. ويجعلها مجرد تجمعات عصبية أو طائفية تفرق وحدة الصف .. وتنال بذلك حتما من قوة النضال الوطنى فى فترة كانت البلاد فيها فى أمس الحاجة الى الوحدة وتلك القوة ..

٤ - أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى سادت البلاد قبل الثورة كان من شأنها أن تجعل الشعارات الديمقراطية ، والحقوق والحريات السياسية المنصوص عليها فى صلب الدستور مجرد « واجهات دستورية » تخفى وراءها واقعا بعيدا كل البعد عن الديمقراطية ونظامها الدستورى ..

وتفصيل ذلك - كما يعلمه الآن كل أحد - أن جماهير الشعب ، صاحبة السيادة الحقيقية ، ومالكة السلطة السياسية وفقا لأصول المبدأ الديمقراطى كانت تعيش فى فقر وجهل وخضوع لقلّة من أصحاب رعوس الأموال وملاك الأراضى الزراعية .. ولم يكن غريسا أن تنعكس هذه الطبقة الاجتماعية

والاقتصادية على صورة الحكم في الدولة . . . فقد استولت طبقة الملاك على الحكم واتخذته سبيلا لزيادة مغانمها واستمرار تحكمها في جماهير الشعب . وفى ظل هذا النوع من الحكم يكون الحديث عن الديمقراطية وما يكفله الدستور من الحريات والحقوق السياسية تزييفا لا معنى له ولا حقيقة . .

ذلك أن الحقوق والحريات إنما تمارس من خلال إرادة حرة قادرة . . وعقل واع مستنير . . أما حيث تنحني هذه الإرادة لمطالب الحاجة وقوة الضغط الاقتصادى . . وحيث تحرم العقول من نور العلم . . ويحال بينها وبين معرفة الحقائق . . فإن ممارسة تلك الحقوق والحريات لن تكون الا وسيلة تحصل بها الفئة القوية الباغية على سند شكلى من الجماهير يسمح لها باستمرار حكمها ودوام استغلالها للمحرومين .

ان فصل الحرية السياسية عن الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى في ديمقراطية ما قبل الثورة كان تجاهلا صارخا لحقائق العلاقات الاجتماعية ، وللعلاقة الوثيقة بين الجوانب المختلفة للنفس الانسانية . . كما كان انكارا لما هو مقرر فى علم السياسة من أن النظام السياسى لشعب من الشعوب لا يمكن ان يكون صالحا له الا اذا أدخل فى حساباته حقائق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى يعيش فيها ذلك الشعب . .

ان دعاة الديمقراطية فى أوروبا كانوا يصفون ديمقراطيتهم بقولهم انها « مسألة عقل وقلب » وليست مسألة « خبز وزبد » . . وكان هذا الشعار يحمل فى طياته بنور فشل تلك الديمقراطية التقليدية وافلاسها .

معالم الديمقراطية السلمية كلها حدها الميثاقى . .

ا) اذا كان تأكيد السيادة الشعبية ورد السلطة السياسية الى جمهور الناس هو جوهر الديمقراطية على اختلاف صورها وأشكالها . . فان الميثاق قد قرر هذه السيادة وأكدها فى كل باب من أبوابه العشرة . . فهو يقررها كحقيقة تاريخية حينما يصف الانتفاضات المتعددة التى زخر بها تاريخنا القديم والحديث . . فيردها جميعا الى روح الكفاح والمقاومة والى أصالة الوعي الثورى عند الشعب بأسره . . ثم هو يقررها حينما يجعل من سمات العمل الثورى الصادق أن يكون شعبيا . . وحينما ينكر على الثورة أن تكون عمل فرد أو فئة واحدة . . . ثم يقرر أن « الديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لروح الثورة » . . ويحدد مفهومها بعد ذلك بقوله انها تأكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه . .

ب) غير أن الميثاق بعد ذلك حريص على التحرر من الأشكال التقليدية للديمقراطية . . وتلك أولى معالم المنهج السياسى الذى حدده فى بابه الخامس . .

ذلك أن التسلط السياسى والثقافى الذى باشرته القوى الأجنبية على شعبنا قد صور للكثيرين منا أن الأشكال والمآذج التى تقدمها تلك القوى للديمقراطية هى الأشكال الوحيدة لذلك النظام . . وأن الخروج عليها خروج على جوهر الديمقراطية وردة عن روحها . . وهذا هو الوهم الذى بدده الميثاق . . مؤكدا أن النظريات المتعارف عليها لا يمكن أن يستغنى بها عن التجربة الوطنية ومقررا فى صراحة « أن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره . . ولا تملك أى حركة شعبية فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعى أن تستغنى عن التجربة . . وتطبيقا لهذا النهج السليم قرر أن « الحرية السياسية أى الديمقراطية ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية . »

وفى سبيل التحرر من الأشكال التقليدية للديمقراطية . . واستجابة للملابسات التجربة الوطنية فى الميدان السياسى . . حدد الميثاق معالم الديمقراطية السليمة التى يريدونها على النحو التالى :

أولا - الربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية :

بين الميثاق حقيقة الارتباط الحتمى بين الديمقراطية السياسية والاشتراكية بقوله فى الباب الرابع : « أن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه . . يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم وعلى إرادتهم ، و « أن حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات » .

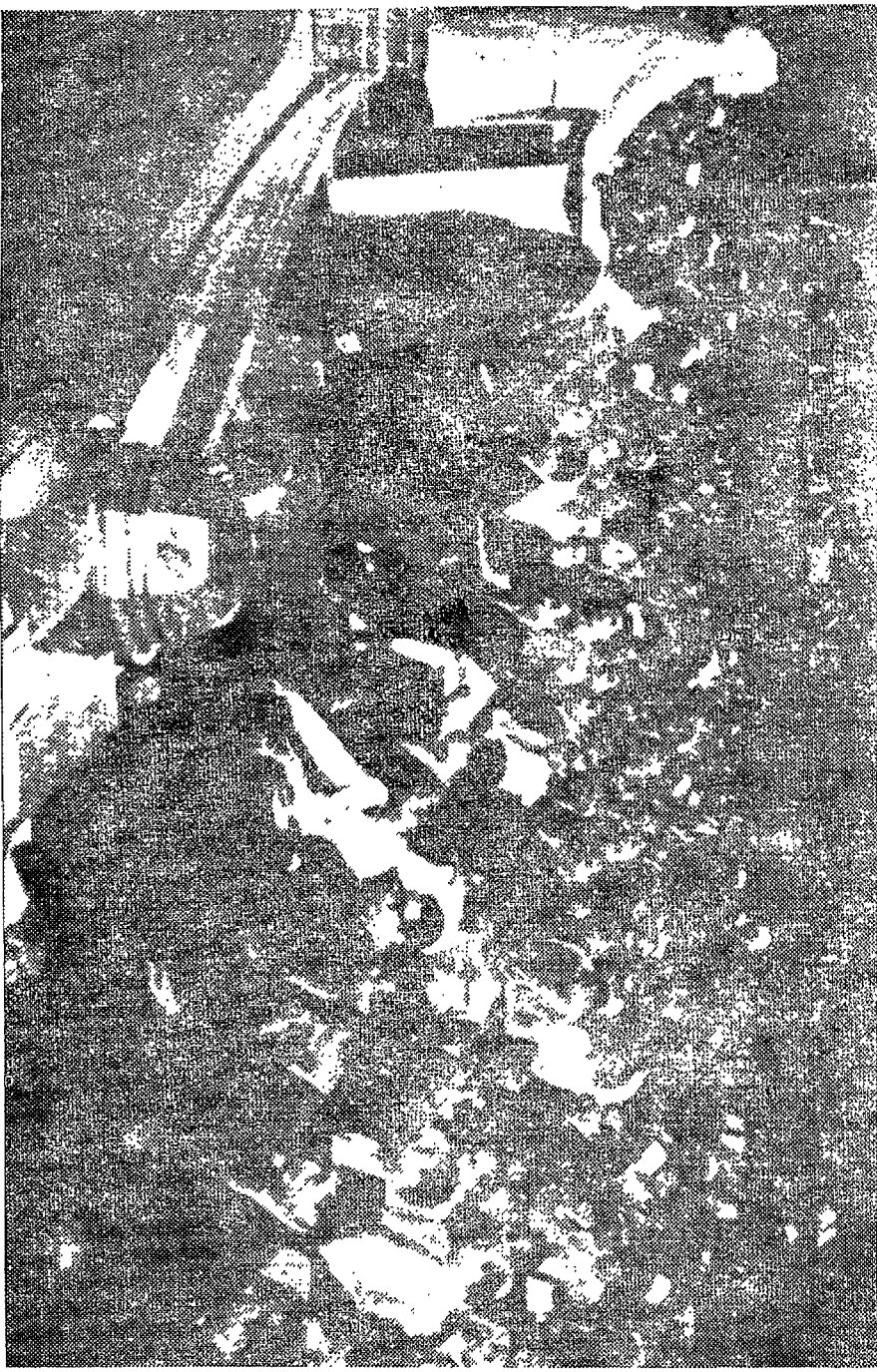
ولذلك عاد فقرر صراحة فى الباب الخامس « أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . وأن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا اذا توافرت له ضمانات ثلاث :

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- وأن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .
- وأن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته . »

ومن هنا بدأ العمل الثورى عندنا بتهيئة التربة لاقامة النظام الديمقراطى وذلك بالسير فى طريق الثورة الاجتماعية التى تستهدف القضاء على سيطرة طبقة من المواطنين ، وتتخذ لهذا الغرض سبيل الحل السلمى فى اطار الوحدة الوطنية ، وعن طريق تدويب الفوارق بين الطبقات .

والواقع أن القوانين والقرارات الاشتراكية التى بدأت بقانون تحديد الملكية الزراعية عام ١٩٥٢ ، والتى توجت بقوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ قد كانت كلها سبيلا لتصفية القوى الاقتصادية التى تسببطلت على الإرادة الشعبية وتحكمت فيها . . كما كانت سبيلا لتحقيق العدل الاجتماعى والرخاء

احدى السيدات تتحدث في المؤتمر الوطني للشعبية مسلمة ابنها جها وتأييدها للميثاق الوطني الذي اعطى المرأة حقوقها كاملة



الاقتصادى ٠٠ باعتبار هذه الأمور جميعا شروطا أولية لامكان ممارسة الحرية السياسية ٠٠ والواقع - مع ذلك - أن الميثاق لم يكن بداية التفاتنا الى الصلة بين النظم السياسية وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ٠٠ بل ان المبادئ الستة الكبرى التى أعلنت غداة الثورة قد تضمنت لفظة واضحة الى هذه الصلة حينما ذكرت القضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة عدالة اجتماعية ٠٠ قبل ان نذكر « الحياة الديمقراطية السليمة » ٠٠ وذلك ايمانا باستحالة قيام الديمقراطية السليمة فى جوامعنا واقتصادى مشحون بأسباب الضغط على الارادة الشعبية التى تمارس الأمة عن طريقها تلك الديمقراطية ٠٠

كذلك جاء أول دستور بعد الثورة ٠٠ وهو دستور جمهورية مصر الصادر عام ١٩٥٦ موجها مزيدا من العناية والاهتمام الى الحقوق والضمانات الاجتماعية للمواطنين ٠٠ توكيدا للارتباط الأساسى بين هذه الضمانات وبين قدرة الناس الفعلية على ممارسة الحقوق والحريات السياسية .

ثانيا - شكل جديد للنظام الديمقراطى ٠٠ نظام الاتحاد الاشتراكى :

ان المشكلة الحقيقية التى تواجه الشعوب ليست فى تقرير المبدأ النظرى الذى تقوم عليه حياتها السياسية ، بقدر ما هى فى ايجاد الوسائل العملية الكفيلة بنقل هذا المبدأ الى حيز التطبيق العملى ٠٠

وكلنا يعرف كيف تكون النظم والنظريات محكمة وسليمة حين تقرر فى النصوص وتكتب فى الكتب ٠٠ ثم اذا تنزل الى ميدان التطبيق فتتحرف وتمسخ ، وتستحيل الى شئ بعيد كل البعد عما أريد بها أصلا ٠٠ ومن هنا كانت المشكلة الحقيقية أمام الميثاق فى الميدان السياسى هى مشكلة الاهتمام الى الشكل المناسب الذى يفرغ فيه المبدأ الديمقراطى وما يقوم عليه من توكيد السيادة للشعب » .

والصورة التقليدية الغالبة للنظام الديمقراطى هى الديمقراطية النيابية، ومؤداها - كما هو معروف - أن ينتخب الشعب عددا من النواب يمارسون السلطة باسمه ولحسابه ٠٠ ويقنع هو بمراقبتهم وسحب الثقة منهم اذا أسرفوا فى الخروج عن اتجاهاته العامة ، وذلك بعدم اعادة انتخابهم بعد انتهاء مدة نيابتهم ٠٠ ومن هؤلاء النواب يتكون البرلمان - من مجلس واحد أو مجلسين - ويتولى ممارسة الوظيفة التشريعية وما تتضمنه من سن القوانين التى تمثل الاطار القانونى العام الذى تعمل فى حدوده السلطان التنفيذية والقضائية .

ورغم ما يقوم عليه مبدأ انتخاب النواب من تسليم بحق الشعب فى السيادة ، فان النظام النيابى يتضمن خطرا كبيرا كما ينطوى على نقص ظاهر ٠٠ أما الخطر فيتمثل فى احتمالات انحراف النواب عن رغبات الشعب

واستثنائهم بالسلطة لحسابهم وتحقيقا لمصالحهم الذاتية .. وبذلك تكون السيادة الفعلية لهم وليست للشعب صاحبها الاصيل ..

وأما النقص فيتمثل في أن تدخل الشعب في الحياة العامة .. ومشاركته في توجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية تغدو - في النظام النيابي - مشاركة ضئيلة ناقصة .. لأنه لا يتدخل ألا ليختار عددا من المرشحين ، دون أن تكون له كلمة مباشرة في أخطر القرارات التي تمس حياته في جوانبها كلها ..

وتلك هي أهم المشاكل التي واجهت النظم النيابية المختلفة ، والتي عبر عنها علماء الفقه الدستوري « بأزمة الأنظمة النيابية » ،

وفي سبيل علاج تلك الأزمة لجأت كثير من النظم الى ما يسمى بالديمقراطية شبه المباشرة .. وفيها يختار الشعب نوابا عنه كما هو الحال في النظام النيابي .. ولكنه لا يترك الأمر كله في أيديهم .. وإنما يحتفظ لنفسه - في دستوره - بحق التدخل والعمل المباشر بالنسبة لبعض المسائل التي يرى لها من الخطورة والأهمية ما يحول دون امكان افراد النواب بالتصرف فيها .. أما وسائل هذا التدخل المباشر فاشهرها وسيلة الاستفتاء الشعبي .. ووسيلة الاعتراض الشعبي .. ووسيلة الاقتراح الشعبي ..

ومؤدى الاستفتاء الشعبي .. الا ينفذ مشروع القانون الذى يقره النواب الا اذا عرض على الشعب في استفتاء عام ووافق عليه .. ومؤدى الاعتراض الشعبي أن يكون لعدد من افراد الشعب - أى هيئة الناخبين - أن يعترضوا خلال فترة زمنية معينة على مشروع قانون وافق عليه النواب .. ويتعين حينئذ طرحه على الشعب في استفتاء عام ..

وأما الاقتراح الشعبي فصورته أن يكون لعدد من هيئة الناخبين أن يتقدموا للمجلس النيابي بمشروعات القوانين التي يرون طرحها عليه للمناقشة ...

ورغم الفوائد غير المنكورة لهذه الديمقراطية شبه المباشرة .. فإنها لا تتضمن - في الحقيقة - الا علاجاً جزئياً للمشكلة .. لأن الإرادة الشعبية تبقى في معظم الأحوال بعيدة عن العمل المباشر وفي ظلها يبقى تيار الإرادة الشعبية تياراً متقطعاً وان تقاربت فترات تدخله ومناسباته ..

ومن هنا ظلت الحاجة قائمة الى وسيلة يستطيع الشعب عن طريقها أن يمارس تأثيراً وتدخلًا مباشرين في الحياة السياسية ..

وهنا اهتدى الميثاق الى نظام الاتحاد الاشتراكي العربى باعتباره منظمة قومية تتحالف داخل اطارها القوى الممثلة للشعب العامل لتمارس تأثيراً مباشراً ومستمرًا على جميع الأجهزة التي تمارس السلطة فعلاً ..

وإذا لم يكن من أهداف هذا البحث ولا في نطاقه ما يسمح بالتعرض تفصيلا للاتحاد الاشتراكي العربي .. فاننا نكتفي هنا بمقارنة سريعة بينه وبين النظام الحزبي .. وتحديد اجمالي لدوره في الحياة السياسية ..

(١) أما النظام الحزبي فيقوم - على ماهو معروف - على تجمع اصحاب المذهب الواحد في العمل السياسي في صورة منظمة خاصة نمارس الدعوة لنفسها في صفوف الرأي العام .. ثم تتقدم للانتخابات العامة .. وتصل بذلك الى ما تستطيع الوصول اليه من مقاعد البرلمان .. ومناصب السلطة التنفيذية .. والنتيجة النهائية لجهود الأحزاب السياسية أن يتوقف مصير الشعب على نتيجة الصراع الحزبي .. وأن يتأثر بما تملكه الأحزاب من وسائل توجيه الرأي العام .. والتأثير فيه .. والضغط عليه .. بمعنى أن الصورة النهائية للحياة العامة تتوقف في النهاية على نتيجة الصراع المذهبي والسياسي ..

أما نظام الاتحاد الاشتراكي فيفترض التقاء على الأهداف الكبرى في مجال السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلى الوسائل الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف بين القوى الممثلة للشعب وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ..

ولا يجوز - في تقديرنا - أن نفاضل بين هذين الأسلوبين من أساليب العمل السياسي وذلك اعمالا لما قرره من قبل من أن أساليب العمل السياسي لا بد أن تدخل في حسابها ملايسات التجربة الوطنية وما يحيط بها .. وغنى عن الذكر أن البلاد قد اتجهت كلها - بعد الثورة - نحو تحقيق الأهداف الستة التي أعلنتها تلك الثورة .. بحيث لم يعد هناك موضع ولا مبرر لقيام تجمعات حزبية .. وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن الاتحاد الاشتراكي يتبنى مقدما برنامجا تفصيليا للعمل السياسي .. ولو فعل ذلك لأصبح حزبا واحدا شبيها بتلك الأحزاب التي عرفت دول متعددة في الشرق وفي الغرب .. وانما ينفسح المجال داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه لاختلاف وجهات النظر في وسائل العمل ومناهج التطبيق .. وفي وصول القرارات المختلفة التي توضع بها الساسة الاشتراكية موضع التطبيق والتنفيذ ..

ب) وأما دور الاتحاد الاشتراكي في الحياة السياسية فيقوم على توجيه أجهزة الحكم المختلفة ورقابتها .. وهذا ما عبر عنه الميثاق بقوله « ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .. »

ومعنى هذا أن الاتجاهات الشعبية الأصلية في كل ميادين العمل العام ستبلور تدريجيا صاعدة في مستويات التنظيم الهرمية داخل الاتحاد الاشتراكي .. حتى اذا وصلت الى قمته وصدرت بها توصيات وقرارات كانت

هذه التوصيات والقرارات تعبيراً أكددا عن « الرأى العام المنظم » وكان مقتضى الديمقراطية أن تلتزم بها أجهزة الحكم المختلفة .

وأما دور الاتحاد فى الرقابة فيحتاج تنظيمه الى صدور القرارات التنظيمية التى تبين حدود تلك الرقابة ومسالكها المختلفة .

والواقع - كما لاحظ الميثاق بحق - أن تأكيد سلطة المجالس الشعبية على هذا النحو فوق ما يتضمنه من تأكيد مبدأ السيادة الشعبية فانه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية .. وهذا التجمد وذلك التعقيد هما أخص سمات البيروقراطية التى انحرفت اليها كثير من النظم ، والتى أدت الى وقوف الأجهزة الادارية كمنطقة عازلة لارادة الشعبية عن ممارسة التأثير الفعلى الأكبر على الأوضاع السياسية والاجتماعية ..

ثانياً - أسلوب جديد فى تمثيل الشعب داخل المنظمات الشعبية والنيابية:

من المفاهيم الشائعة فى ظل الديمقراطية التقليدية أن تقرير مبدأ الاقتراع العام - أى السماح بممارسة حق الانتخاب دون تقيده بشروط مالية أو فنية خاصة - يعتبر بذاته تقريراً كافياً للمساواة والعدل السياسى .. غير أن العمل السياسى الحقيقى - فى ظل النظام النيابى - لا يتم فى الحقيقة عن طريق الاشتراك فى الانتخابات ، وإنما يتم داخل المجالس النيابية .. ومن الثابت أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى بيئتنا الخاصة قد أدت دائماً الى احتكار فئات وطبقات اجتماعية خاصة لمقاعد البرلمان .. وبذلك صار العمل السياسى كله فى قبضة تلك الفئات والطبقات .. وحرمت منه جماهير الشعب صاحبة الحق فى ذلك العمل السياسى ..

وقد جاء الميثاق واقعياً ودقيقاً حينما قرر أن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشرة لا بد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية ، ووصف الميثاق ذلك بأنه حق وعدل باعتباره تمثيلاً للأغلبية ، كما رأى فيه - من ناحية أخرى - ضماناً أكددا لقوة الدفع الثورى نابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية .

والواقع أن المفارقة بين صورة البناء الشعبى فى المجتمع .. وبين صورة المجالس التى تمثل هذا البناء فى مجال العمل السياسى .. ليست بدورها الا عشرة لما يقوم عليه التركيب الاجتماعى من فروق بين الطوائف التى يتكون منها المجتمع .. وهى فروق من شأنها أن تتمكن إحدى الطوائف أو بعضها من احتكار العمل السياسى .. أو على الأقل من المساهمة فيه بدرجة تجاوز نسبتها العددية الى مجموع أفراد المجتمع ..

وإذا كان العلاج الجذري لهذه الظاهرة يحتاج الى تصفيه تدريجية لاسباب هذا التفاوت .. فقد كان لابد من وسيلة عاجلة - ولو مؤقتة - لتحقيق عدالة التمثيل في المجالس السياسية ..

والوسيلة التي اختارها الميثاق هي أن « يضمن الدستور الجديد للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه » .

رابعا - حرية الكلمة سبيل للعمل في ظل النظام الديمقراطي .
النقد والنقد الذاتي .

المجتمع الديمقراطي بطبيعته مجتمع مفتوح ... يتسع للآراء المختلفة مهما تباينت وتباعدت وجهات النظر فيها .. وذلك إيمانا بالإنسان وب عقله .. وب قدرته على الاهتداء الى الصواب والاختيار بين الآراء المختلفة .. اذا تركت له حرية الاختيار بينها ..

ولذلك قرر الميثاق أن النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية ..

والواقع ان مفهوم حرية الكلمة في ظل الديمقراطية يحتاج الى اعادة نظر .. فلا يزال من الناس من ينظر الى تلك الحرية على انها شر لابد منه أو انها - على احسن تقدير - وسيلة يأمن بها النظام شر الطاقات المكبوتة في الصدور ..

والحق أن حرية النقد نعمة من نعم الديمقراطية على الحكام والمسئولين قبل أن يكون حرية يتمتع بها المحكومون .. ذلك أن الكلمة الحرة الجريئة المخلصة هي التي ترشد المسئول وتبصره بمواضع الصواب وتجنبه مواطن الزلل .. وتعينه على أمره بما تلقيه من الضوء على جوانب المشاكل المختلفة .. والحاكم الذي لا يسمع الا دقة واحدة لن يعرف الا نعمة واحدة كما يقول المثل .. ولذلك كان عمر - رضى الله عنه - يقول : رحم الله امرءا أهدى الينا عيوبنا .

ومن لفتات الميثاق التي تستحق الإشارة أنه ذكر النقد الى جوار النقد الذاتي .. والنقد الذاتي هو بغير شك أول أبواب التقدم في كل عمل .. وصورته في المنظمات الشعبية أن تعتاد تلك المنظمات ارتفاع أصوات النقد من داخلها ، وأن يشغلها الحرص على الحقيقة وعلى اتقان العمل عن الحرص على الشهرة والتباهي وادعاء النجاح المطلق ..

غير أن النقد الذاتي للأسف ليس سهلا ولا ميسورا في جميع الأحوال ، فان المنظمات مهما كانت شعبيتها هي وحدات عمل مغلقة .. وفي وحدة العمل المغلقة يكون سلطان الرأي العام الداخلي أقوى وأشد ، وتكون شحنته الضاغطة

أقصى واعنف .. ومن هنا لا ترتفع في مواجهته عادة الا أصوات الذين أوتوا من الجراءة والحكمة وشجاعة النفس ما لا يحتاج الا لأولى العزم .. فاذا أضفنا الى ذلك أن البعيد كثيرا ما يرى مالا يراه القريب ، وأن القصي قد يتباح له من الحياد والحكم الموضوعى ما لا يتباح لمن يعيش بأعصابه وجوارحه فى جو العمل المغلق أدركنا أن النقد الذاتى وحده لا يمكن أن تكون فيه الكفاية وانما لابد أن يتممه النقد الذى يأتى من الخارج ، وهو ما نبه اليه الميثاق .

خامسا - سيادة القانون سيجاب لابد منه لضمان الحرية :

إذا كانت « حرية الكلمة المقدمة الأولى للديمقراطية » فإن « سيادة القانون هى الضمان الأخير لها » ..

وذلك أن الحقوق والحريات التى يتأكد بها حق الشعب فى السيادة لابد أن يكون لها جزء عملي يحميها .. ولا شيء يحمى الحقوق فى المجتمع كما تحميها سيادة القانون .. ونزول الناس جميعا - حكاما ومحكومين - عند أحكامه .. فان ذلك، سبيل العدل وضمان المساواة بين الناس .. وملاذهم من آفات النفوس وأهوائها ..

وإذا ذكرت سيادة القانون .. ذكر القضاء الحر فى أعقابها .. فلا شيء يؤكد سيادة القانون مثل قيام القضاء بالرقابة على تصرفات الأجهزة التنفيذية المختلفة .. حتى يطمئن الناس على حقوقهم .. ويأمنوا من كل سلطان سوى سلطان القانون المعبر عن ارادة الشعب .. وليس أقدر على تأكيد سيادة القانون من القضاء .. وذلك لما له من استقلال عن السلطات العاملة فى الدولة .. وبما لأعضائه من ضمانات خاصة تعلو بهم عن مواطن الرغبة ومواطن الرهبة ، وبما استقر فى تقاليد الراسخة من التزام التروى والتثبت وتحرى الحقيقة ، والتناهى عن أسباب التأثير والانعطاف مع الهوى ..

غير أن سيادة القانون تتطلب - كما لاحظ الميثاق بحق - تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ... والواقع - كما يعلم الآن كل أحد - أن « كثيرا من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو مختلف وأن أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة » .

تلك أهم معالم الديمقراطية السليمة التى حرص الميثاق على ارساء دعائمها وبيان طريقها ..

ملاحم عن الفكر الإسلامى فى الميثاق الوطنى

الأستاذ مهنى فتح الباب

كان اعلان مشروع الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ من أعظم الاحداث التاريخية فى عالم اليوم . فلم تكسد وسائل الاعلام الحديثة تنشر أنباءه وتبشر بمضمونه حتى أدرك الرأى العام العالمى أن شمساً جديدة تؤذن بالشروق على العالم العربى وأنه لن يمضى وقت طويل حتى تغمر اشعتها الساطعة آفاق الدول النامية فى آسيا وأفريقيا

وعلى الرغم من الصراع المحتدم بين الشرق والغرب وماخلفه هذا الصراع من أزمات مريرة استأثرت باهتمام الساسة والمفكرين فى شتى الدول وشغلته عن متابعة ماعداها من مشكلات ، فقد بهر الميثاق جميع الأعين المتطلعة فى خوف وقلق على مصير الحضارة البشرية ، فمضت تتابعه بالنظر والتأمل العميق لعلها تجتلى فى ضوءه أسرار تلك البقعة من العالم التى انبثقت منها أقدم الحضارات والرسالات السماوية فى تاريخ الانسانية ، وتستكشف فى ثناياه علاجاً لبعض الأدواء التى يزرع تحتها كاهل الانسان المعاصر .

أصالة الميثاق فى مضمونه القومى .

ولارب فى أن أعظم الجوانب اشراقاً فى الميثاق تلك التى استحوذت على تقدير المتابعين للثورات الشعبية والمراقبين لتطور الأحداث السياسية ، هى جدة الميثاق واصالة محتواه . ولاغرو أن يتنبأ أولئك وهؤلاء بما سوف يحدثه الميثاق من آثار عميقة فى الشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة وفى سائر الشعوب العربية بل فى تلك الجماعات البشرية الضخمة التى تخوض ظروفًا مشابهة فى مختلف أنحاء العالم .

وليس عسيراً على الباحث المستنير أن يدرك من تمحيص مواد الميثاق واستقراء احكامه أن تلك الأصالة التى يتميز بها مردها انبثاقه من همم اشراق الشعب العربى : وصدقته فى التعبير عن آلامه وآماله .

لقد غاص واضح الميثاق فى الأغوار البعيدة لهذا الشعب ، فتبين حقيقته واهتدى - رغم الضباب المتكاثف عبر العصور - الى السمات الرئيسية والمقومات الجوهرية التى شكلت تاريخ شعبنا ورسمت له حياته وحددت طريقه بين الشعوب . وبفضل الايمان الراسخ . بعظمة هذا الشعب وبقدوته على النضال والحياة ، والنفاذ الى صميم روحه ، استطاع واضح الميثاق أن يقدم دليل عمل لأمتة لا يصلح لها غيره سبيلا للقضاء على العوائق التى تعترض طريقها ولتحقيق الأمنى التى تجيش بخاطرها منذ القدم .

ومن أبرز تلك القسمات والمقدمات التى اهتدى اليها الميثاق فسجلها فى صفحاته وحرص دائما على الاشارة بها مستلهما اياها مبادئه وغاياته . جوهر الروح الاسلامية التى طبعت شعبنا فكان جزءا من الأمة العربية التى قدمت للعالم بعد هدايتها الى الاسلام واحدة من أعظم الحضارات وأكثرها خصبا فى التاريخ .

وقد تضمن هذه الحقيقة الباب الثالث من الميثاق وهو يتناول بالبحث والتحليل بذور النضال المصرى فى قوله :

« وفى اطار التاريخ الاسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية .. »

وكان الكشف عن هذه الأصول وإزالة ما علق بها من شوائب الزيف الذى مارسته حفنة من المؤرخين المغرضين ، نقطة انطلاق الى تطوير الحاضر وبناء المستقبل على دعائم ثابتة من تاريخنا القومى . ومن ثم جاءت المبادئ التى أرساها الميثاق متفقة مع الروح الاسلامية فى مضمونها مستوحاة من عقيدتنا السمحة فى تشريعها . ذلك أن أصلح الدساتير وأبقاها هى تلك التى تستمد أحكامها من تراث شعوبها وتصدر عن قيمها ومثلها العليها وتلتأم موادها مع طبيعة هذه الشعوب وأسلوبها فى العمل والكفاح .

حقائق الاسلام فى ضوء الميثاق .

وفى ضوء التعاليم الاسلامية السامية شرع الميثاق نظرية متكاملة للعمل الثورى فى مختلف الميادين يسفر تطبيقها السليم عن اقامة البناء الجديد للوطن العربى على أسس لا يتطرق اليها الوهن . وقد أفادت هذه النظرية التى عالجت قضايا الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة من حقائق الاسلام التى سيطرت فيها البدع والضلالات فعوقت الشعب حينما عن المضى فى طريقه وألقت على الدين القويم ظلا من الشبهات التى تحول بينه وبين تأدية رسالته فى إثارة القلوب والعقول . وفى هذا المعنى يقول الميثاق .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الايمان : قاذية على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لاحدود لها من اجل الخير والحق والمحبة .

« ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لايتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

« لقد كانت طبيعة الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التى أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها ، أقدمت على جريمة ستر مظلعتها بالدين وراحت تلمس فيه مايتعارض مع روحه ذاتها لى توقف تيار التقدم «

لقد وعى الميثاق حقيقة الدور التخريبى الذى قام به الفزاة العثمانيون ليخدعوا الشعب باسم الدين ، فاولوا تعاليم الاسلام الرشيدة بما يناسب أطماعهم ، ووصموا المكافحين والثوار والعاملين على نصرة الحق بتهمة المروق عن الدين . . . وحالوا دون انتشار صيحة المصلحين ودعوتهم الى تحرير الدين من الأوهام والضلالات . وفى هذا المعنى يقول الميثاق :

« وجعل الشعب من أزهرة الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين . . . والدين منها براء . . . »

ويحتضن هذا الأسلوب العثماني المنكر أولئك الاستعماريون الأجانب وأذئابهم من أسرة محمد على الدخيلة فى فترة الاحتلال البريطانى ، فينبت من صلب هذا الشعب العريق الثائر محمد عبده مواصلا رسالة استاذة العظيم جمال الدين الأفغانى مناديا بالاصلاح الدينى . ويسجل الميثاق هذه الصفحة المشرفة فى تاريخ أنصار الشعب وحماة عقيدته .

واذ يثبت الميثاق هذه الحقائق التى طمستها بعض الاقلام عمدا أو انخداعا يمضى فى غايته فيرسم طريق البناء وفق ما اهتدى اليه من الينابيع التى استقت منها روح الأمة الاسلامية على مر العصور .

ونحن نلمس تجاوب الميثاق مع التعاليم الاسلامية الرشيدة فيما احتواه من فلسفة وماصدر عنه من اتجاه في مختلف الميادين . وسوف نقنصر في هذا المثال على دراسة بعض ملامح الفكر الاسلامي في المجال العلمي والثقافي كما وردت في الميثاق «صادقا لما تناولناه فيما سبق من تمهيد .

• دور العلم والثقافة في بناء المجتمع •

لقد عرض الميثاق في الباب الثامن الخاص بالتطبيق الاشتراكي لدور العلم في بناء المجتمع وتطويره بقوله :

« ان العمل الثوري لا بد له ان يكون عملا علميا •

« ان الثورة ليست عملية هدم انقراض الماضي ، ولكن الثورة هي عملية بناء المستقبل •

« واذا تخلت الثورة عن العلم ، فمعنى ذلك انها مجرد انفجار عصبى تنفس به الامة عن كبته الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا •

« ان العلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذي لابد للجامعات ومراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به •

« ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطني اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة امام ماسوف يحققه التقدم الجديد •

« ان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية لنا في هذه المرحلة ، على ان بلوغ النضال الوطني لاهدافه سوف يسمح لنا في مرحلة متقدمة من تطورنا بان نساهم ايجابيا مع العالم في العلم للعلم

وهكذا يحدد الميثاق مكانة العلم من المجتمع الجديد ، فهو الأساس الوطيد الذي ينبغى ان يقوم عليه العمل الثوري ، وهو عماد حركة البعث الاجتماعي والاقتصادي ، وهو السلاح الحاسم القادر على ضرب التخلف واستئصاله من جذوره ، وتقديم الحلول الصحيحة للمشكلات التي تعوق نهضتنا وتقف بها عن مواصلة الطريق •



وهذه النظرة الواعية التي تدعو الى الايمان بالعلم كوسيلة أساسية للانتاج وارساء قواعد المجتمع على هدى التخطيط العلمي في كافة المجالات تتفق مع تعاليم الاسلام في المبدأ والغاية معا . فالاسلام في حقيقته عقيدة تحررية كبرى وثورة دينية علمية جاءت لتطلق الفرد والمجتمع من أسسار الشرك بالله والاضرار بالخلق ، ولتبدل ظلمات الناس وجهالاتهم نورا ، وهو

رسالة العلم والتحضر والسبيل الى رفع الظلم واقامة العدل وبت مجرّدى الحق والمساواة . وكان الطريق الذى انتهجه الاسلام لتحقيق هذه الغايات هو نشر المعرفة الشاملة والثقافة الحقّة لتقويض الضلالات القديمة وخلق واقع جديد للمجتمع يسير فى هداه حتى يبلغ هدفه الاكبر فى توحيد افراده وضمن الخير والرفاهية لهم .

وان حركة التاريخ وتطوره الدائم وما سجلت صفحاته من وقائع وأحداث تشهد جميعا ان الدين الجديد الذى جاء به محمد - صلى الله عليه وسلم - كان ثورة اجتماعية شاملة بأجلى معانيها . ومن ثم وعت رسالة الاسلام الدور الضخم الذى يؤديه العلم فى بناء الفرد وهو وحدة الاسرة التى تشكل الخلية الاولى للمجتمع ، وأدركت مايفتحه العلم من آفاق رحبة نحو مستقبل كريم للانسان وما يفجره من طاقات خلاقة فى الأفراد والجماعات ومهدت له الطريق لينفذ الى كل عقل كى يتهيأ لاستقبال الدعوة الاسلامية ، والايان بها ، وليظهر كل نفس من أدران الجاهلية . ويكفى أن نذكر ما عرضه الرسول الكريم على أسرى المشركين فى غزوة بدر من اطلاق سراح من يفتدى منهم نفسه بتعليم عشرة من أبناء المسلمين ، فالأسير يشتري نفسه بثمن يتكافأ مع تحريره وهو احياء النفوس وبعثها ، فالجهل والموت فى ميزان الحقيقة صنوان . ولكى تبنى دولة عليك أن تحرر الأنفس من عبودية الجهالة وتضئ بصيرتها بنور المعرفة حتى يصبح أربابها أعضاء صالحين فى جسد المجتمع .

ومن ثم أعلى الاسلام من منزلة العلماء وصان كرامة العلم . قال تعالى فى كتابه العزيز : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . « وقل رب زدنى علما » « انما يخشى الله من عباده العلماء » . وفى الحديث الشريف : « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ، صدقة جارية أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » . « من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ، وانما العلم بالتعلم » .

العلم حق للفرد وفريضة على الدولة

واذا كانت هذه هى نظرة الاسلام الى العلم ، تلك النظرة التى نطالعهها على صفحات الميثاق فلا غرو أن يجعل الاسلام العلم حقا لكل فرد بل واجبا عليه ، وكذلك نجد هذا المبدأ الأساسى مقررا فى الميثاق .

ففى الحديث الشريف : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » فلا تفرقة فى هذا السبيل بين فرد وآخر ، ولا تمييز بين الرجل والمرأة ، وينبغى الا يقف حائل دون التطلع الى العلم وارتياح آفاقه مهما عظم الجهل وسقت الطريق ، والرسول صلى الله عليه وسلم يحث المسلمين على ذلك بقوله:

« اطالبوا العلم ولو بالصين » و يروى المؤلفون القدامى وقائع كثيرة تدل على ولع المسلمين الأوائل بالبحث العلمى استجابة منهم لتعاليم دينهم الحنيف ، وإيماناً بأن طلب العلم يسمو الى مرتبة الفرائض . والعربى بفطرته وبحكم نشأته الصحراوية شغوف بالأسفار البعيدة وقد وجه الاسلام تلك الطاقة فى خدمة المجتمع بالحث على انتجاع موارد المعرفة فى مظانها بحثاً عن كل قديم ومستحدث فى العلوم والآداب والفلسفات وسائر ألوان الثقافة .

وقد تعمقت أصول الشريعة السمحة فى نفوس المسلمين حتى جسد روادهم من الفقهاء والعلماء والفلاسفة فى التماس الثقافة وتحصيل العلم من كل فج عميق فى عالم لم تكن تربطه وسائل المواصلات أو تتاح له سبل المعرفة التى نشهدها فى عالم اليوم .

ولا يقف إيمان الدولة الاسلامية بالعلم كوسيلة ضرورية لتهديب الفرد ودعم أركان المجتمع ، بل انها تتخطى مرحلة الدعوة والتوجيه الى مرحلة العمل ، فتلزم نفسها بتمهيد السبل التى تيسر على المسلمين فى طلبهم للعلم والتماسهم له فى مصادره ، وذلك بجعل بيوت الله مدارس لتلقى أصول المعرفة وإقامة دور العلم فى الحواضر وتنشيط حركة الترجمة والتأليف وإيفاد البعثات العلمية كما نجد ذلك فى العصور الاسلامية الزاهرة وخاصة فى عهود العباسيين والاندلسيين .



وينص الميثاق الوطنى على مسئولية الدولة عن تعليم المواطنين جميعاً بلا أدنى تفرقة بينهم فى هذا الحق تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص فى الخدمات الاجتماعية ، وفى مقدمتها التعليم . مثلها فى ذلك كمثل سائر الحقوق السياسية والاقتصادية .

ففى الباب السابع الخاص بالانتاج والمجتمع :

« ان تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها . ومن هذه الحقوق « حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمله استعداداً وموهبة . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائمة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ويتبين من هذه المقارنة اعتناق الميثاق - روحاً ونصاً - لمبدأ اشتراكية العلم والثقافة ، وهو المبدأ الذى نجده فى الاسلام منذ بدأت الدعوة فى الجزيرة العربية حتى ازدهرت الدولة الاسلامية واتسعت أرجاؤها وامتدت رقعتها حتى بسطت ظلها على معظم أنحاء الأرض .

ولا عجب أن يتفق الميثاق فى هذا المنحى مع التعاليم الاسلامية الخالدة ، فان جوهر الاسلام كما جاء فى نص الميثاق تأكيد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، والعلم هو السبيل الحق لتحقيق هذه الغاية . وكما حارب الاسلام الرجعية والطبقية فى كافة الميادين ومنها المجال العلمى والثقافى، كذلك جاء الميثاق مجددا هذه المبادئ فى اطار جديد يتفق مع التطور العصرى

* * *

العلم طريق السلام والتعاون الدولى

لاريب فى أن التبادل الثقافى بين الدول وليد عاملين لابد من توافرهما الاول : استقرار الدولة ورخاء المجتمع وما يتمخض عنهما من تقدم فى العلوم والمعارف ، والثانى : قيام العلاقات الودية فى الميدان الدولى وما تؤدى اليه من تفاهم وتعاون فى سبيل قضاء المصالح المشتركة ، وهى علاقات تتوقف على سيادة الأمن والسلام فى المحيط العالمى ، وكما أن السلم هو البسيطة الصالحة لازدهار العلاقات الدولية وفى مقدمتها العلاقات الثقافية ، فلكذلك يؤثر التبادل العلمى والثقافى فى السلام الدولى فيقوى أركانه ويوثق روابطه .

وفد كانت السفارات الثقافية من أهم الأغراض التى استحدثت فى الدبلوماسية الاسلامية بقصد توطيد الصلات العلمية والثقافية بين الدولة الاسلامية وسائر الدول ولاسيما فى العصرين العباسى والأندلسى وما يحققه ذلك من دعم الحركة الثقافية فى المجتمع الاسلامى واقرار علاقات المودة والسلام فى الميدان الدولى .

واقدر كان دعم الروابط الثقافية بين الدولة الاسلامية وغيرها من الدول غرضاً من أهدافنا فى الاسلام لانصراف النبى صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدين والامويين من بعده فى نشر الدعوة الاسلامية وتدعيم أركان دولتهم الناشئة فى النواحي السياسية والعسكرية بالطرق الدبلوماسية او الحرب دفاعاً عن العقيدة . الا أننا نجد للتبادل العلمى عن طريق الاتصالات بين الدول أصولاً ثابتة فى تاريخ الدعوة المحمدية منذ بعثة الرسول ، وتشكل هذه الأصول البذرة الأولى لشجرة السفارات الثقافية التى بدأ نموها فى نهاية دولة بنى أمية فى دمشق ، ثم ازدهرت فى عهد بنى العباس فى بغداد ودولة الامويين فى الأندلس ، بل أننا نجد هذه الأصول فى صميم المبادئ الاسلامية التى جاء بها النبى - عليه الصلاة والسلام - فالسفارات الثقافية تنبع من صميم الدعوة الاسلامية وجوهر رسالتها لانها دعوة الى الايمان بوحداية الله ووحدة العالم عن طريق المساواة بين البشر وسيادة الحق والعدل والحرية والقانون . والتبادل الثقافى من أهم الوسائل التى تنق العلاقات بين الأمم والشعوب ، وترفع بينها الحواجز وتقضى المنازعات

وتدعم السلام . ذلك أن تبادل المنافع المادية كالتجارة ، والمعنوية كالافكار والمشاركة فيها يقتلعان بذور الشك وعدم الثقة ويمهدان الطريق للتعاون والتضامن فى ظل الأمن والسلام بين أعضاء الأسرة الدولية ، سواء تلك التى تتفق فى نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو التى تختلف فيها .

وقد اخذ الميثاق بهذه المبادئ الانسانية التى يدين بها الاسلام وتدعو اليها الشريعة العصماء ، فمثل ما جعل الميثاق العلم وسيلة من وسائل الانتاج فى المجتمع . جعله كذلك وسيلة للحياة والسلام للبشر ودعا الى حظر استخدامه فى سبيل دعم اداة الحرب او الذكاء نيران الضغائن واسباب الخلافات بين الناس فنحن نجد شعار العلم للمجتمع فيما جاء بالميثاق :
« ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة لتطوير الوطنى .

ونجد شعار العلم للسلام والتعاون الدولى من أجل الرخاء فى باب السياسة الخارجية :

« أن شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أقوى ضمانات للسلام العالى .

« انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

« كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع ان تخدم قضية التطوير وتضىء جوانب التخلف المظلم .

« كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الفائضة التى توجه الى صنع الأسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن تترصد لها وتتربص بها .

وهكذا يلتقى الميثاق مع المبادئ والقيم الاسلامية السامية فى مجال الفكر والثقافة وتتجل فيه ملامح من الفكر الاسلامى الذى طبع روح الأمة الاسلامية وانشأ لها حضارة من ازهى حضارات البشرية على مر العصور .

ولاعجب اذن أن يسجل الميثاق هذه الحقيقة بقوله فى الباب الثالث :

« وفى اطار التاريخ الاسلامى .. وعلى هدى من رسالة محمد - صلى الله عليه وسلم .. قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية .

وقوله فى الباب العاشر :

« ان شعبنا يؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى »

الفهرس

صفحة

مقدمة — السيد الأستاذ محمد توفيق عويضة	
سكرتير عام المجلس الأعلى للشئون الاسلامية	٥
مفهوم الثورة وتجربتها الثورية فى الميثاق —	
السيد الأستاذ حسين الشافعى	
نائب رئيس الجمهورية وعضو مجلس الرياسة	٧
نجاح الميثاق يرتبط بشئ واحد : ممارسة الحرية —	
محمد حسنين هيكل	١٩
من وحى الميثاق : الأمم والجماعات بين الأمل والعمل —	
فضيلة الشيخ محمد محمد المدنى	٣٣
لقد أنصف الميثاق المرأة —	
الدكتورة سهير القلماوى	٤٤
الميثاق واذابة الفوارق بين الطبقات —	
الدكتور مهدى علام	٥٠
المساواة والرجعية —	
الدكتورة بنت الشاطىء	٥٥
الميثاق الوطنى ٥٥ ثورة ثالثة —	
احسان عبد القدوس	٧١
الوحدة العربية ٥٥ من خلال الميثاق —	
ناصر الدين النشاشيبي	١٠١
حفاوة الميثاق بالعلم —	
الدكتور أحمد الحوفى	١٠٧

الميثاق والأسرة -

- ١١٦ الأستاذة مفيدة عبد الرحمن
- الطريق الثوري -
- ١٢٠ الدكتور أحمد فؤاد الأهواني
- الروح من معالم الميثاق -
- ١٣٥ الأستاذ البهي الخولي
- حتمية الحل الاشتراكي وتأمين المصارف وشركات التأمين -
- ١٥١ الدكتور جمال الدين محمد سعيد
- أين تقف القوات المسلحة من الميثاق الوطني -
- ١٦٧ عقيد أ.ح حسنى عبد المجيد
- القوات المسلحة في الميثاق -
- ١٨٨ العقيد محمد فرج
- الميثاق والعروبة في آسيا وإفريقيا -
- ٢٠٣ الأستاذ عبده بدوي
- الميثاق في ضوء الاسلام -
- ٢٠٨ الأستاذ محمود عبد المجيد
- وسائل الانتاج بين خطة الميثاق ومنهج الشريعة -
- ٢١٨ الدكتور محمد سعاد جلال
- الديمقراطية السليمة -
- ٢٣٦ الدكتور أحمد كمال أبو المجد
- ملاحم من الفكر الاسلامي في الميثاق الوطني -
- ٢٤٩ الأستاذ حسن فتح الباب

